

تـأمـلات وخـواطـر

المصطفى حميمو

تأمـــلات وخـــواطـــر

المصطفى حميمو

بسم الله الرحمن الرحيم

باقتراح من بعض القراء الفضلاء ألّفت هذا الكتاب من مجموع مقالاتي، من بينها مقالات باللغة الفرنسية، والمنشورة في بعض المنابر الإعلامية الرقمية. ويسرني أن أضعه هنا بين يدي القارئ الكريم على أمل أن يجد فيه ما يفيده. فقراءة ممتعة بإذن الله.

المصطفى حميمو

فهرس المحتوى

فهرس المحتوى

من تاريخ المغرب

الغريب المُستغرَب من تاريخ المغرب

في كتابه القيّم "مجمل تاريخ المغرب"، وفي حديثه عن الدارسين الغربيين لتاريخ المغرب العربي يقول الدكتور عبد الله العروي بالحرف : "إن الانتقال من الرومية إلى العروبة ومن النصرانية إلى الإسلام يُعتبر فضيحة في نظرهم ما بعدها فضيحة". ثم علّق على ذلك بقوله : "يكون لدهشتهم وجه لو كانت نصرانية مغرب القرن السابع كنصرانية فرنسا قرن التاسع عشر، ولو كان إسلامه آنذاك كإسلامه اليوم، لكن لا شيء من هذا يوافق الواقع". ويفسر اعتراضه على دهشتهم بقوله : "لو انتقل فعلا المغرب من حضارة كحضارة روما في عهد الإمبراطور أغسطس إلى مستوى يشبه ما كان عليه في القرن التاسع عشر، لجاز أن يقال إنه اختار عن طواعية الارتداد من التمدن إلى البداوة. في حين أنه انتقل من حضارة رومانية هرمة منحطة إلى حضارة إسلامية فتية وقوية".

وبالنظر لجلال قدر استاذنا، قرأت هذه الفقرات عدة مراة مخافة سوء فهم المقصود منها. ومع ذلك ومع التمني من أن أكون مخطئا، وجدته وكأنما يقول لو كانت نصرانية وحضارة روما في القرن السابع، وقت فتح شمال إفريقيا، كنصرانية وحضارة الغرب في القرن التاسع عشر، لجاز أن نقول أن البربر لمّا أسلموا واستُعربوا قد اختاروا عن طواعية الارتداد عما كانوا فيه من التمدن إلى البداوة. وبرّر من جهته إسلامهم واستعرابهم بانتقالهم حينها من حضارة رومانية هرمة إلى حضارة إسلامية فتية قوية. فإذا ما صح فهمي دائما، فالقضية في نظره هي قضية اختيار البربر بين التمدن والبداوة وليس بين عقيدة مسيحية وعقيدة إسلامية. وكأنما الاختيار بين ثنائية الحضارة والبداوة هو أسمى من الاختيار بين عقيدتين في الدين.

والمثير للإستغراب في كل ذلك هو أنه قد حصل العكس تماما منذ بدايات القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، لما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 وباقي المغرب العربي اتباعا. حصل ذلك لما صارت الحضارة الغربية فتية وقوية وتقهقرت وهرمت الحضارة الإسلامية. ومع ذلك ظل كل سكان المغرب العربي متشبثين بإسلامهم وبهويتهم الأمازيغية والعربية. فما تنصّروا ولا تفرنسوا ولا فرّطوا في لغتهم العربية ولهجاتهم الأمازيغية.

الأمر الذي يؤكد أن الاختيار بين عقيدتين في الدين كان وسيظل أسمى وبكثير من الاختيار بين ثنائة البداوة والحضارة، وليس العكس كما يظهر لي من تعليق الدكتور العروي. وللمزيد من التوضيح، لو كنتُ بدويا وجاءني مُتمدن يقول لي في العقيدة أن 1=3، وأعني بذلك التثليث في المسيحية، ثم جاءني بدوي مثلي، يقول فيها 1=1، وأعني التوحيد المطلق في الإسلام، فسأختار عقيدته على الرغم من بداوته ومهما علت حضارة المتمدن.

وقد أكد ذلك گوستاڤ لوبون في كتابه الشهير "حضارة العرب"، لما قال أن سبب تفضيل البربر لعقيدة البدو العرب على عقيدة الرومان المتمدنين يكمن في كون العقيدة المسيحية معقدة بخصوص طبيعة المسيح في مقابل بساطتها في العقيدة الإسلامية.

وقد استفحل ذلك الخلاف بين المسيحين منذ مؤتمر نيقيا الأول سنة 325م، وذلك من بعد ما اضطهدتهم روما طيلة ثلاثة قرون حتى حين تبنى الإمبراطور قسطنطين عقيدتهم كدين رسمي للدولة سنة 313م، وفرضه على كامل أقاليم الإمبراطورية. وقد فرضه في المقام الأول على كبار الكهنة الوثنيين من حوله. أولئك الكهنة الذين ورثوا من وثنيتهم العتيقة عادة تأليه البشر وفي مقدمتهم أرواح آبائهم مع دوام تأليههم لروملوس الأسطوري مؤسس دولتهم.

وكون المسيح عليه السلام إبن مريم العذراء من دون أب بشري، أرادوه على عادتهم القديمة ابنا لله، وفرضوا ذلك على كل رعايا الإمبراطورية. وهنالك نشأ الخلاف معهم وبالضبط بمصر في شمال شرق إفريقيا بزعامة أريوس الذي كان من أصل بربري. أريوس الذي لم يُنكر بنوة المسيح لله وإنما رفض تسويته معه في الجوهر. وحصل خلاف مماثل في كون طبيعة المسيح هل هو من اللاهوت أو من الناسوت بين اليعاقبة والنسطوريين من العرب المناذرة بالعراق والغساسنة في الشام.

وهؤلاء كانوا عربا ومتمدنين تحت سيادة دولة الفرس بالعراق ودولة الرومان بالشام. وقد اعتنق جلهم الإسلام لما جاءهم به إخوانهم البدو من جزيرة العرب. اعتنقوه بيسر كبير لما وجدوا فيه، كما قال گوستاف لوبون، البساطة بخصوص طبيعة المسيح عليه السلام. فهم كذلك، مثل البربر بشمال إفريقيا، سما عندهم الاختيار بين عقيدتين على الاختيار بين ثنائية الحضارة في مقابل البداوة، وليس العكس كما فهمت من تعليق الدكتور العروي.

وهذا السمو في الاختيار بين الثنائيتين هو الذي لا يزال بالأحرى يثير استغراب جل الغربيين ويشكل في نظرهم فضيحة ما بعدها فضيحة. وذلك بسبب غرورهم بتفوق حضارتهم وتمدنهم وإصرارهم معه على تجاهل حقيقة الإسلام. فما يحلو لهم تجاهله هو كيف للمسلم أن يرتد ويتنصّر، وقد جاءه القرآن بكل الحقائق البسيطة عن طبيعة عيسى عليه السلام، ومتضمنا لسورة باسم أمه مريم العذراء ؟

وبإصرارهم على تجاهل حقيقة الإسلام سيظل يتعذر عليهم إدراك أن المسلم يشعر في قرارة نفسه بأن عقيدته بخصوص المسيح عليه السلام هي العقيدة الصحيحة وأنها متقدمة ببساطتها وبكثير عن تعقيدات عقيدة المسيحي بخصوصه، مهما كانوا متقدمين عليهم حضاريا. فلا يدركون أن ابتغاء وانتظار تنصّر المسلم هو من قبيل ابتغاء وانتظار قبوله بتقهقر عقيدته في المسيح إلى الوراء. تقهقر مخل بعقيدة التوحيد عنده، لا يقبل بمثله إلا الأحمق.

فهكذا طيلة عهد الاستعمار ظل المبشرون يقدمون خدمات في الصحة للمسلمين ولا سيما للمسلمات من بعد وعظهم وتحديثهم بالعقيدة المسيحية بلغاتهم المحلية. وغالبا ما كان المرضى لا يسمعون لحديثهم منتظرين فقط ساعة التمريض والتطبيب. ويُحكى أن امرأة مسلمة من بين المرضى سمعت من المبشرين ما قالوا عن المسيح، وهي تظن أن ما قيل عنه لا عيب فيه. فقالت للمبشرة : "كيف تعرفين كل هذا عن سيدْنا عيسى ولم تسلمي بعد ؟". هذا من امرأة مسلمة فقيرة وبلا شك أميّة. فكيف بالمتعلمين ؟

لهذا لم تنفع في تنصير المسلمين حملات التبشير القوية وبكل حرية طيلة عهد الاستعمار. كما لم تنفع في تنصير العدد الهائل من المسلمين المهاجرين ببلاد النصارى الفائقة التمدن، حيث بنوا المساجد بجانب الكنائس أينما تواجدوا. بل منهم ببلجيكا مثلا، من وجدتُهم بنفسي يختارون لأبنائهم المدارس الكاثوليكية المُمونة بالكامل من المال العام، معتقدين أنها أكثر عناية بالتلاميذ من باقي المدارس العمومية. وذلك من دون أدنى خوف عليهم من التنصير. مع كون أولئك الآباء متشبثين ومعتزين بإسلامهم.

وذلك هو ما لا يزال بالأحرى يحيّر الغربيين مسيحيين وملحدين، ويحز في أنفس بعضهم. حيرة سببها غرورهم بكونهم متقدمين على المسلمين في التمدن. فيُصرون على تجاهل ما جاء به القرآن الكريم في حق طبيعة المسيح عليه السلام وفي أمّه مريم وعلى تجاهل ما جاء به من قيم نبيلة بالنسبة لكل البشر. ولما يقرأونه لا يفتشون فيه سوى عما بتأويله يوافق ما يحلو لهم اعتقاده فيه. فيصح في حقهم قوله تعالى "فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ". وذلك مما يفسر تمادي بعضهم في التحرش بالمسلمين المتشبثين بدينهم من بينهم في أرض المهجر المسيحية والمتقدمة. وعليه فإذا ما صح فهمي مرة أخرى لما جاء في حديث الدكتور العروي أعلاه، فقد حق لي الاستغراب من استغرابه ومن استنتاجه. ومع ذلك يبقى استاذنا الفاضل فوق رؤوسنا عالما جليل القدر.

فهرس المحتوى

لكل قراءته الخاصة في مادة التاريخ

باستقرائي للتعليقات على مقال قيّم في جريدة هسبريس بخصوص فتنة فاس في أواخر عهد مولاي سليمان سنة 1820 اكتشفت وأدركت أنه من السذاجة الاعتقاد أن مثل تلك الأحداث الفظيعة والأليمة، وما أكثرها في تاريخ المسلمين مثل تاريخ غيرهم، ستقود حتما كل قارئ إلى مقارنة الماضي بالحاضر فيعتبر ويتعظ. كنت أعتقد أنه سيقارن أحوال أسلافنا البئيسة تحت حكم الدولة العتيقة حيث كانت وظلت الغلبة لدوي الشوكة تحت رحمة منطق "من غلبت شوكته وجبت طاعته" حتى يتصرف فيما بيده بما يحلو له من جهة، بأحوالنا اليوم في ظل الدولة الحديثة

المحكومة بقوة القانون من جهة ثانية، فيحمد الله على ما ننعم به في ظلها من أمن على الحرمات. بل اكتشفت حينها أن تلك كانت قراءتي الخاصة لتاريخ المسلمين منذ أن اعتكفت على قراءته شرقا وغربا بقصد الاطلاع عليه مع البحث فيه عن أسباب تخلفنا في الوقت الذي تقدم فيه غيرنا. ولهذا التعليقات على المقالات تستحق من الباحثين في علوم الاجتماع دراستها لما فيها من فوائد قيمة.

اكتشفت من خلال استقراء الخمسة وخمسين تعليقا على مضمون المقال المذكور أن كل قارئ ينظر لما ورد فيه من أحداث مرعبة فقط من الزاوية التي تخصه. فاكتشفت واقتنعت بأن لكل من القراء خلفياته الثقافية والإيديولوجية والسياسية المكتسبة طيلة حياته، وبها ومن خلالها فقط يقرأ ما يقرأ من أخبار الماضي وأخبار الحاضر. وهكذا لم تكن كما ينبغي تلك الأحداث الواردة في المقال المذكور فظيعة وأليمة بالنسبة لكل قارئ. تلك الأحداث التي تعددت وتنوعت أطرافها من مخزن وعبيده وجيش الأوداية وفصائل قبلية مسلحة من البربر ومن العرب وقوى دينية وسياسية وازنة من بعض الشرفاء وشيوخ بعض الزوايا وحتى من تجار وأعيان وأعلام وفئات من علماء فاس المتعارضة.

وبدلا من التفكير في الأسباب السياسية العميقة لتلك الأحداث الأليمة بالنسبة لعموم الرعية من البسطاء ومتوسطي الحال واستنتاج الدروس والعبر بمقارنة أحوالهم بأحوالنا اليوم، وتلك كانت ولا تزال، كما ينبغي في نظري، قراءتي الخاصة بي لتاريخ البلاد، وجدت في كل تعليق على المقال المذكور أن صاحبه قد سافر في الزمن إلى تلك الحقبة واعتبر نفسه طرفا في تلك الفتنة بل وانخرط فيها وتحيز لفئة على حساب الأخرى، وذلك وفق خلفياته الثقافية والإيديولوجية والسياسية وحتى الشعوبية والقبلية الخاصة به والمكتسبة كلها طيلة حياته.

فمنهم من تحيز مثلا للطرف البربري على حساب الطرف العربي والعكس بالعكس، أو تعصب لهذا أو ذاك على حساب المخزن، أو كان مع المخزن جملة وتفصيلا. ومنهم من تحيز مثلا لمدينة فاس بأكملها مع الاعتزاز بها كعاصمة علمية ولأهلها كقوة معارضة ومقاومة على الدوام للمخزن. ومنهم بالعكس من كل ذلك قد رق قلبه للسلطان مولاي سليمان كفقيه وعالم جليل، لما صار مغلوبا على أمره من بعد نكبته في معركة زيان التي وُجد فيها أسير حرب بيد خصومه من قبيلة آيت أومالو الذين أشفقوا على حاله ثم قادوه إلى ضواحي مكناس وأخلوا سبيله. وذلك على حساب كل خصومه من الأطراف المتمردة عليه، وهكذا...

ولم أجد من بين المعلقين على مضامين نفس المقال المؤلمة من سما بفكره من فوق كل تلك الأطراف المتصارعة ليتهم، كما ينبغي وبحق، طبيعة تلك الدولة العتيقة التي كانت تحكمهم جميعا. الأمر الذي لا يتأتى سوى بمقارنتها بالدولة الحديثة التي نعيش في كنفها آمنين على كل حرماتنا من مآسي مثل تلك الفوضى الهدامة والمدمرة والتي غالبا ما كانت تؤدي ثمنها الباهظ جموع الرعية المسكينة الواسعة من البسطاء ومن متوسطي الحال والتي لا ناقة لها ولا جمل في أحداثها. وذلك وفق المثل القائل إن معركة الجمال في البركة تؤدي ثمنها دائما الضفادع البريئة.

فمن خلال تلك التعليقات على نفس المقال وجدت أن كل قارئ للتاريخ يبحث فيه عما يزكي ويؤيد أفكاره المسبقة، وقد يتوقف بالمرة عن تتمة قراءة بقية المقال حالما يجده، فيبادر إلى تدوين تعليقه وإرساله، ويكون بذلك قد شفى غليله بعيدا كل البعد عن مقصود كاتب المقال من إرساله لنشره.

لكن في الواقع، ينبغي ألا ننتظر ممن يعاني اليوم من أحوال بئيسة أن يقارن سوء أحوال أسلافنا تحت رحمة وهشاشة دولة المخزن العتيقة بما ينعم به غيره اليوم من أمن على الحرمات في ظل دولة الحق والقانون. تلك فقط قراءة كل من هو في وضعية اجتماعية مريحة ويخشى من الفوضى على مكتسباته. فلا ننتظرها كذلك من كل من ينتسب لفئة اجتماعية معينة أو فقط يتعاطف معها، ويعتقد بأنها مظلومة، من مثل ساكنة الأحياء الهشة بضواحي المدن الكبرى وبالمناطق النائية والمعزولة. فهو لا يرى ذلك الفرق الشاسع بين أحوال العباد والبلاد في الماضي وأحوالهم في الحاضر بما له وما عليه. وذلك بالرغم من رؤيته صباح مساء لأسوار المدن العتيقة التي لا تزال قائمة وقد صارت من التراث المعماري بعيدا كل البعد عن مهامها الأمنية الأصلية. وكذلك المخازن المحصّنة في

المرتفعات الأطلسية التي تسمى أݣادير والخالية اليوم على عروشها بعيدا كل البعد عن الخوف على أمن الحرمات الذي كان سببا في تشييدها.

وهكذا بسبب إغفاله عن قراءة تاريخ البلاد والعباد لا يرى أن سوء أحوال تلك الفئة المعزولة اليوم في المناطق النائية وساكنة الأحياء الهشة في ضواحي المدن كان قديما هو حال عموم فئات المجتمع البسيطة ومتوسطة الحال، بل وأسوأ منها. ولا تنتظر أيضا تلك القراءة السامية ممن له مآرب سياسية أو إيديولوجية خاصة به ولا حاجة له بمقارنة سوء أحوال البلاد والعباد في الماضي بأحوالها اليوم في ظل الدولة الحديثة.

لكن كل ذلك، في اعتقادي، لا يضر. كل أولئك يتطلعون إلى مستقبل أفضل. ويتطلعون إليه في ظل دولة الحق والقانون الحديثة التي لا يبغون عنها بديلا. بل الخطر كل الخطر، وكما سبق لي التركيز عليه في مقالات سابقة، يبقى في النزعة التمجيدية الطاغية على تدريس مادة تاريخ المسلمين وفي تقديمها بمختلف وسائل الإعلام، والتي لا يزال يتغذى منها التطرف.

هكذا وجدت تعليقا لا يصدق فيه صاحبه ما قرأه في المقال المذكور من أحداث فظيعة ومؤلمة. وقال عنها بكل عفوية وبصدق أنها مجرد أساطير وخرفات من نسيج أعداء الأمة. وهو يجهل، بسبب التقصير في تدريس مادة التاريخ وفي تقديمها بوسائل الإعلام، أن تلك الأحداث التي استعصى عليه تصديقها مدوّنة في كتاب الجيش العرمرم، لأبي عبد الله محمد أكنسوس الذي عاشها من قريب كشاهد عيان بوصفه وزيرا للسلطان مولاي سليمان.

ومثل هذا القارئ قد يصير عنده، لا قدر الله، استعداد لسماع وتقبل خطاب المتطرفين الذين بجهلهم لحقيقة تاريخ المسلمين مثله، يسعون لإعادة إنتاج الدولة العتيقة متوهمين أنها كانت كلها أمجاد كي يواجهوا بها على الخصوص الغرب المتفوق والمهيمن على العالم والذي يرون أنه يتحداهم. ويسعون لاستبدال الدولة الحديثة بما لها وما عليها والتي كانت سببا في تقدم غيرنا بالدولة العتيقة بكل مثالبها التي كانت سببا في تخلف أجدادنا، وهم بجهلهم لحقيقة تاريخ أمتنا يحسبون أنهم يحسنون صنعا، كمن يقول بلسان حاله داويني بالتي كانت هي الداء.

في مقابل ذلك وجدت تعليقا يتساءل فيه صاحبه وبحق عن سبب غياب تدريس مثل تلك الفتن في مادة تاريخ المسلمين. لكن ما هو الهدف البيداغوجي من تدريسها في غياب قراءة عامة مشتركة إلى جانب مختلف القراءات الخاصة المشروعة، والتي من شأنها أن تفضي إلى استخلاص الدروس والعبر المحصِّنة من مخاطر آفة التطرف؟

وعليه، فلا ضَير في أن تكون لكل منا بشكل طبيعي قراءته الخاصة لتاريخنا وفق خلفياته الخاصة به. فذلك حق مشروع، وفق مقولة "الخبر مقدس والتعليق حر". لكن مع تواجد خطر التطرف، فإلى جانب تلك القراءات الخاصة، ينبغي أن تكون المقارنة بين مثالب الدولة العتيقة ومحاسن الدولة الحديثة بما لها وما عليها حاضرة دوما كقراءة متسامية ومشتركة وعامة بين الجميع إلى جانب كل قراءة خاصة. ويبقى هذا في نظري من مهام قطاع التعليم في تدريس مادة تاريخ البلاد بصفة خاصة وتاريخ المسلمين بصفة عامة، ومن مهام مختلف سائل الإعلام في برامجها. وبالله التوفيق.

فهرس المحتوى

براءة البرغواطيين من افتراءات ابن حوقل والبكري

في البدء كان عنوان هذا المقال هو: "في انتظار بحوث مُنصفة لبرغواطة والبرغواطيين". ضمّنته مزاعمي الخاصة والمنصفة لهم ولدولتهم. وذلك إلى حين ظهور بحوث أكاديمية تُشفي الغليل وتقطع الشك باليقين. وما أن انتهيت من كتابة المقال حتى تحوّل ذلك العنوان إلى "براءة البرغواطيين من افتراءات ابن حوقل والبكري". فكيف حصل ذلك؟ قبل الجواب على هذا السؤال ينبغي التذكير وباختصار شديد بماهية مملكة برغواطة ولا سيما بالنسبة لمن لم يسعفهم الحظ في معرفتها.

من تاريخ المغرب

خلال حياتنا المدرسية ومنذ الصغر نتعرف على مختلف الدول المسلمة التي نشأت وتعاقبت على حكم المغرب، لكن من دون أي ذكر لدولة برغواطة. ومن يُسأل منا عن أول دولة مسلمة مستقلة نشأت في المغرب يجيب على الفور أنها دولة الأدارسة. وفقط بالبحث من خارج المنهاج الدراسي يتفاجأ الفضولي من بيننا وفقط عن طريق الصدفة لما يجد أن مملكة بني طريف البرغواطية هي التي دشنت تلك السلسلة من الممالك المسلمة بالمغرب والتي حكم بعضها البربر وأخرى العرب. وقد دامت أزيد من ثلاثة قرون ما بين 124هـ و449هـ. ومع طول تلك المدة وفي خضم الصراعات من حولها والعواصف ضدها فقد حظيت من دون شك بكل مقومات الصمود والاستقرار. تلك المقومات التي ساهمت بفضلها ومن دون شك بقسط وافر في تمدن بلادنا. ومع ذلك ومع الأسف الشديد بقي تاريخها في المقررات الدراسية وفي أذهاننا صفحة بيضاء وكأنها ما كانت موجودة يوما.



موقع مملكة برغواطة بالمغرب ما بين 124هـ و449هـ

ولما نتحرى هنا وهناك عن تاريخها وعن مدى إسهامها في تمدن بلادنا نجدها بدلا من ذلك لا تزال حتى في بعض البحوث العصرية عُرضة لمخلفات الأهواء السياسية القديمة التي طالتها وطالت أجدادنا من أهلها منذ تأسيسها. ومن ذلك مثلا ابن حزم على جلال قدره رحمه الله، الذي قال جازما في حقهم : "وكُفار برغواطة إِلَى الْيَوْم ينتظرون صَالح بن طريف الَّذِي شرع لَهُم دينهم". وتبعه في ذلك ابن عذارى. ثم نجد من بعدهما ابن خلدون الذي يتحوّط ولا يجزم بذلك، لما يقول في حق نفس مؤسس دولتهم "**ويُقال** إنه تنبّأ وشرّع لهم الشرائع". مزاعم ظل مضغها يستعصي على عقلي وقلبي، فكيف بابتلاعها؟

فقلت في نفسي وبشديد الأسى إلى متى يُترك تاريخ هذه الدولة العظيمة عُرضة للقيل والقال الذي طغى في الماضي وأكل عليه الدهر وشرب؟ ثم تعجبت من كيف يستسيغه بعض أساتذة هذا العصر الذين يشرفون على تلك البحوث الأكاديمية من دون التوقف عندها للتمييز فيها بين الصحيح والسقيم. ولهذا، وبالرغم من كوني مجرد هاوي للتاريخ، وفي انتظار الجديد الذي يشفي الغليل ويقطع الشك باليقين، قررت تحري الحقيقة بنفسي وبقدر ما أستطيع.

فاستأنست بما جاء من مصادر ومراجع في أحد تلك البحوث الأكاديمية كي أعرف بالترتيب الزمني أوائل المؤرخين القدامى الذين تناولوا الموضوع. فوجدت كتاب تاريخ خليفة بن خياط المتوفى سنة 240هـ، هو أقربهم لثورة البربر بالمغرب ضد ولاة الأمويين وقتلهم لاثنين منهم وهزيمة جيوشهم. وهي الأحداث التي حصلت سنة 122هـ وأسست لنشأة دولة برغواطة المسلمة والبربرية سنة 124هـ. فبينها وبين وفاة بن خياط قرابة 120 عاما. فترة سادها الصمت عنها. وذلك طبيعي جدا لأن العرب كباقي الشعوب تفضل دائما السكوت عن شماتة هزائمها. فلم يعايشها، لكنه كان من بين أوائل من سمع بأخبارها فدوّنها. فهو إذا يَحكي في كتابه ما سمع وليس ما رأى. ويحكيه مُرسلاً، أي من دون أي سند، لا موثق ولا موثوق ولا غير موثوق. ومن أهم ما قال في حق قائد البربر ميسرة المطغري، الذي تزعّم خروج البربر على عاملين من عمال بني أمية بالمغرب وهزم جيوشهم، أنه كان صُفريا بقصد القدح فيه، أي أنه كان متطرفا على مذهب الخوارج الصفرية. فما المقصود بالخوارج؟ وهل كان ميسرة حقا صفريا ؟

قال الشهرستاني في الملل والنحل أن كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجياً، ...وذلك في كل زمان. لكن ابن حجر صوّب ذلك التعريف لما قال في الفتح، "إنه لَيْسَ مُطَّرِدًا بالإطلاق فِي حق كُلِّ خَارِجِيّ. إنما الخوارج عَلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ خَرَجُوا غَضَبًا لِلدِّينِ مِنْ أَجْلِ جَوْرِ الْوُلَاةِ وَتَرْكِ عَمَلِهِمْ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ. **فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ حَقٍّ** وَمِنْهُمُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي الْحَرَّةِ وَالْقُرَّاءُ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْحَجَّاجِ. وَقِسْمٌ خَرَجُوا لِطَلَبِ الْمُلْكِ وفَقَطْ َهُمُ الْبُغَاةُ".

والتعريف الأول كان بطبيعة الحال هو المذهب السياسي لبني أمية في حق كل من يخرج عليهم بحق أو بباطل. وهكذا، وَصفوا بالصفرية ميْسرة المطغري والبربر الذين خرجوا على ولاتهم بالمغرب بسبب ظلمهم. أولئك البربر الذين لم يخرجوا عليهم كبغاة متشبعين مبدئيا بفكر الخوارج بالمشرق، وإنما لدفع ظلم فاحش طالهم من ولاة بني أمية. فما كانوا بغاة وفق منظور ابن حجر السالف الذكر. وعليه ما كان من حق المؤرخين عبر العصور وحتى يومنا هذا، أن يظلوا يصفونهم بالصفرية بكل ما في ذلك الوصف من نبرة قدحية، لما تُهمل المواقف السياسية المعقولة لعموم الخوارج ويتم التركيز على المعتقدات الدينية المتطرفة والمكذوبة عليهم لتنفير الخاصة قبل العامة منهم، كما كان يحلو ذلك لبني أمية ولمن والاهم.

وكان ولا يزال على المؤرخين اليوم أن يظلوا موضوعيين ولا يكونون طرفا أو قضاة متحيزين لطرف على حساب آخر. ويُمكن التجاوز على المؤرخين القدماء. لكن ليس من البحوث العلمية المنصفة في شيء أن نجدها حتى عصرنا هذا تصف ميْسرة ومن معه بالصفرية بنفس النبرة القدحية تحيزا لبني أمية، وكأن أصحاب تلك البحوث والأساتذة المشرفين عليها أطراف في النزاع الذي كان قائما بين أولئك البربر وولاة بني أمية. وهكذا وجدت صاحب بحث من غرب الوطن العربي، لا داعي لتحديد بلده بالضبط حتى لا يصرفنا ذلك عن موضوعنا، وجدته يقول في مقدمته :" ظهرت الثورات **الخارجية** في بلاد المغرب في مطلع القرن الهجري الثاني"، ثم قال "ميْسرة المطغري الذي تمكن من قتل إسماعيل بن عبيد الله الذي كان على أمر السوس، **ونشر الفتنة** في المغرب. وقد كان ممن **يدين بمذهب الخوارج الصفرية، وادعى الخلافة** وتسمى بها". يقول ذلك جازما بأنه حقيقة لا مراء فيها. وهو ينقله بالحرف عن القدماء من دون تمحيص ولا رويّة. فيكون صاحب هذا البحث والأساتذة المشرفون على بحثه قد نصّبوا أنفسهم محامين في قضية سياسية قديمة بالمغرب لصالح بني أمية وعلى حساب خصومهم من الثوار البربر.

أما بخصوص دولة برغواطة التي تهمنا فقد وجدتُ صاحب نفس "البحث" يقول أن قيام برغواطة في إقليم تامسنا من المغرب الأقصى في القرن الثاني للهجرة، يعتبر حادثة **خطيرة**. ... فقد ارتبط قيامها في تلك البقعة النائية من المغرب الإسلامي **بعقائد غريبة ومتطرفة**، أثارت اهتمام الباحثين. ويقول ذلك جازما كالعادة من دون تمحيص وكأنه حقيقة وقف عليها بنفسه ولا شك فيها. في حين وجدت ابن خلدون كما تقدم، يقول في حق صالح بن طريف مؤسس مملكة برغواطة **"ويقال** أيضا إنه تنبّأ وشرّع لهم الشرائع". هكذا كان ابن خلدون وكما ينبغي أحوطَ في نقل الخبر ولم يجزم به. أما غيره من القدماء الذين جزموا بذلك لا نلومهم لأنهم دوّنوا كتبهم في عصور ساد فيها التعصب العرقي والقبلي ولم يكن التأريخ يخضع فيها لواجب تحري الدليل المادي أو المعنوي الذي من شأنه وضع الخبر في خانة الأحداث التي حصلت بالفعل أو استبعادها منها.

وبالبحث دائما وجدت أن أول من ألصق تلك العقائد الغريبة ببرغواطة التي نشأت بالمغرب سنة 124 هـ مباشرة من بعد ثورة البربر، هو ابن حوقل المتوفى سنة 357هـ. وقد مرت بين عام نشأة دولة برغواطة وبين تاريخ وفاته مدة 233 عاما. ومن أهم تلك المزاعم أن صالح ابن طريف ادعى النبوة وافترى قرآنا جديدا وشعائر تعبدية جديدة وغريبة وعجيبة لا يصدقها العقل. وذلك في كتابه صورة الأرض. وبالنظر لغرابتها الفجّة فلو صحّت لعَلم بها حتما كل من سبقه. لكن لا ذكر لها البتة في كتاب ابن خياط السالف الذكر ولا في كتاب ابن عبد الحكم، مع أنهما كانا بلا شك على علم بوجود تلك الدولة، وربما على اتصال بمن زاروها أو بأهلها الذين جاءوا منها.

من تاريخ المغرب

وبرغواطة لم تكن في كوكب المريخ. ولم تكن محاطة بسور كسور الصين أو حائط برلين حتى لا يغادرها أحد من أهلها ولا يدخلها عليهم أحد. بل عاشوا فيها أجيالا متتابعة طُلقاء كالريح المرسلة في أمصار المسلمين الشاسعة شمالا وجنوبا وشرقا. كما ظل يختلط بهم في نفس الفضاء باقي المسلمين من حولهم وقريبا منهم طيلة عهد الأدارسة بفاس وبنو مدرار بسجلماسة وبنو رستم بتاهرت والأمويون بالأندلس والفاطميون مع العباسيين بالمشرق. فكيف يُعقل أن يكونوا جهلة بصحيح الإسلام ويتدينون بتلكم الخرافات الفجة، وقد كان على الدوام من بينهم من حجوا مختلطين بباقي الحجاج في الطريق وفي مكة والمدينة؟ وكيف يصح ذلك وكل تلك الدول المسلمة لم تقدح فيها ولم تُشهر سيوف الجهاد في وجهها وقتالها كدولة قوم مشركين في وسطها، من قبل أن تذهب لفتح أمصار أبعد منها؟

ثم لو صحت تلك المزاعم طيلة ثلاثة قرون لكان لها فقه وفقهاء وعلماء يُتقنون اللغة العربية ولكتبوا فيها ودافعوا عنها. ولو صحت لذكرها الشهرساتني في كتاب الملل والنحل بالتفصيل المُمل، بالنظر لشدة غرابتها. وهو المولود سنة 479هـ أي بضع عشرات السنين من بعد القضاء على دولة برغواطة سنة 449هـ. اللهم ابن حزم رحمه الله الذي كان هواه أمويّا، والذي كما تقدم، صدّق الخرافة من دون عرض تفاصيلها في كتابه لما قال في حق البرغواطيين "وكفار برغواطه إِلَى الْيَوْم ينتظرون صَالح بن طريف الَّذِي شرع لَهُم دينهم".

وكتاب ابن حوقل هو مصدر كل تلك الخرافات المزعومة في حق طريف وفي حق ابنه صالح من بعده ومؤسس دولة برغواطة. والمشهور على ابن حوقل موالاته للفاطميين الشيعة، بل كان متهما بكونه عَينا لهم على خصومهم. وما دام ابن حوقل لم يذكر أي مصدر لتلك المزاعم فلأنها مبتكرة ومختلقة. وجاء من بعده وبكثير كتاب المسالك والممالك لصاحبه أبي عبيد الله البكري المتوفى سنة 487هـ ليَسُد تلك الثغرة الفجة. لكن بمزاعم أكثر فجاجة. زعم أن برغواطيّا، سماه باسم طويل لم أجد له ذكرا سوى في كتابه، قد قدم إلى قرطبة سنة 352هـ على الحكم المستنصر بالله (350هـ -366هـ). جاءه رسولا من قبل صاحب برغواطة الذي سماه باسم أطول يمتد حتى الجد طريف. ومن دون ذكر أي سند كذلك، بينه وبين السفير المزعوم، لا موثّق ولا موثوق ولا غير موثوق ولا متصل ولا غير متصل. وادعي أنه كان مصحوبا بمترجم أخبر الخليفة عنه بجميع ما أخبر به الرسول الّذي قدم معه. وجاءت تلك المزاعم مطوّلة جدا ومفصلة تفصيلا دقيقا ومن دون سند كما تقدم، ولم يعلم بها ولم يذكرها أحد من قبله على فجاجتها، كأنها وصلته عن طريق مُعجز لا يليق إلا بالوحي.

لكن ما تفسير تلك المزاعم التي تبناها باقي المؤرخين عن كل من بن حوقل والبكري، والتي نقلوها عنهم وكأنها حقائق ومن دون تمحيص؟ وجدت تلميحا لذلك السبب عند ابن خلدون لما قال "واضطرم المغرب نارا وانتقض أمره على خلفاء المشرق فلم يراجع طاعتهم بعد". في قوله ذاك غيرة عصبية عربية على احتكار العرب من قريش للإمامة، فلا يصح بأي حال من الأحوال أن تكون من نصيب باقي العرب، فكيف بالعجم؟ ولا سيما أولئك العجم من البربر الذين تحدوا من تجب طاعتهم من الأشراف وغلبوهم في وقعة سموها بمعركة الأشراف وأخذوا مكانهم في ولاية من أقاليم من إمبراطوريتهم. فلا بد من أن يكون إسلامهم محرّفا ومشوّها. لأن الدين الصحيح في نظرهم لا يأتي به سوى العرب من قريش ولا يقوم سوى في ظل حكمهم.

وقد حصل الشيء نفسه كما تقدم، مع مختلف فئات الخوارج التي كانت تنازع قريشا في الإمامة. ولما تبحث عن التعريف بهم تجد في مقدمته كما تقدم، التركيز على معتقدات وشرائع متطرفة ومشوّهة مكذوب بلا شك عليهم كي تنفر الخواص قبل العوام منهم. وذلك بدلا من التركيز على مذهبهم السياسي الذي يطعن في شرعية ما عرف بالإمامة بالنص لصالح الإمامة بالاختيار.

وبسبب دوام هيمنة مبدأ الإمامة بالنص نجد أن المنصور محمد بن أبي عامر ما استبد بالحكم في قرطبة سوى مع بقائه حاجبا في ظل صاحب الحق هشام الأموي الحي والمُغيّب. وما أن ادعى وأعلن ابنه عبد الرحمن شنجول الذي جاء من بعد أخيه عبد الملك أن هشام الأموي أوصى له بولاية العهد حتى ثار عرب الأندلس في وجهه فانفض

حُكم بني عامر وبدأ انكسار عهد الأمويين معه، وبدأ عهد ملوك الطوائف. والشيء نفسه حصل مع ابن تاشفين لما عزم أصحابه على تلقيبه بأمير المؤمنين. فاعتُرض على ذلك، وفق ابن خلدون، لكونه لقبا حكرا على بني العباس بالمشرق، وقنع بلقب أميرا للمسلمين.

فهذه هي مزاعمي وتخميناتي التي يطمئن لها عقلي وقلبي إلى حين ظهور بحوث أكاديمية وعلمية رزينة تشفي الغليل لمّا تقطع الشك باليقين وتُنصف ميْسرة المطغري وترد لدولة برغواطة الاعتبار الذي تستحقه. تلك الدولة المغربية والمسلمة التي طُمس إلى الأبد ومع الأسف الشديد نصيبها في تمدن البلاد بسبب نفس التعصب والتحيز لموقف سياسي قديم أكل عليه الدهر وشرب. فذلك كان نص مقالي الأصلي تحت عنوان "في انتظار بحوث مُنصفة لبرغواطة والبرغواطيين".

لكن خشيت التسرّع من قبل التأكد من وجود بحوث منصفة لتلك الدولة المنسية ولشعبها المظلوم. فعاودت البحث من جديد. ولحسن حظي عثرت على مقال قيّم منشور بموقع رصيف 22، تحت عنوان "دولة برغواطة في المغرب... هراطقة كفار أم ثوار يبحثون عن العدالة؟". مقال لصاحبه محمد يسري الذي عرفه نفس الموقع بكونه باحثا في التاريخ الإسلامي والحركات السياسية والمذهبية.

ومن قراءة مقاله اهتديت بفضل من الله إلى كتاب تطرق بالتفصيل لافتراءات كل من ابن حوقل والبكري على بني صالح وعلى شعب برغواطة ومملكتهم، ليفندها ويدحضها بالحجج الدامغة. يتعلق الأمر بالكتاب المنشور تحت عنوان "دولة بني صالح في تامسنا بالمغرب الأقصى"، لمؤلفه المصري د. رجب محمد عبد الحليم، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة القاهرة.

عالج القضية بالإنصاف الذي كنت أتوخاه من كل بحث علمي رزين. ووجدت فيه صحة تخميناتي الواردة أعلاه والمبنية على المنطق في تحليل وتمحيص ما وصلنا من أخبار عن برغواطة وعن البرغواطيين لفرز الصحيح من السقيم. ووجدتها لا تمثل فيه سوى الجزء اليسير مما أورده المؤلف من حجج وبراهين. وكنت أعتقد أن نصيب برغواطة في تمدن بلدنا قد ضاعت علينا معرفته إلى الأبد، بسبب الظلم الذي طال حكامها وأهلها. فإذا بي أتفاجأ بالمؤلف قد نقّب عنها فأوردها وخصص لها الفصل الأخير من الكتاب. فاستبشرت بكل ذلك وأضفت الفقرات الأخيرة لمقالي الأصلي أعلاه واعتمدت العنوان الجديد التالي: "براءة أجدادنا البرغواطيين من افتراءات ابن حوقل والبكري". وذلك من بعد ما كان في البدء "في انتظار بحوث مُنصفة لبرغواطة والبرغواطيين".

ولست أدري إن كان لهذا البحث القيم نظير عند الباحثين المغاربة، لأنهم الأولى من غيرهم بهذه المهمة. وإلا فهذا الكتاب يستحق أن يشكل لهم مرجعا ومنطلقا ونبراسا لتعميق البحث في قضية برغواطة وأجدادنا البرغواطيين التي لطالما ظلت ضحية الإهمال والنسيان. بحوث علمية تعيد لهم الاعتبار الذي استحقوه. ويستحق أن يكون مرجعا كذلك لإضافة تاريخهم في مقررات مادة التاريخ بتعليمنا حتى تحتل مملكتهم فيها المكان الذي يليق بها كأول دولة مسلمة بحق، وقوية ومستقلة عن المشرق، من بين باقي الدول التي تزامن تواجدها ببلدنا مع عهدها الطويل والدول التي تلتها وتعاقبت على حكمه.

فهرس المحتوى

من افتراءات الأندلسيين على عبد الله بن يسين زعيم المرابطين

استغربتُ كثيرا مما جاء في كتاب الاستقصا للناصري رحمه الله، عن عبد الله بن ياسين زعيم دولة المرابطين، لما قال عن سيرته مع النساء، وبالأخص النساء الجميلات: "وكَانَ مَعَ ذَلِك كثير النِّكَاح يتَزَوَّج فِي كل شهر عددا منهن ثمَّ يُطَلِّقهُنَّ وَلَا يسمع بِامْرَأَة جميلَة إِلَّا خطبهَا". أورد ذلك وكأنه كان من حسناته. تشعر بذلك لما

تجده يقول في سيرة ابن ياسين مع المصلين: "وَمن حسن سياسته أَنه أَقَامَ فِي صنهاجة السّنة وَالْجَمَاعَة حَتَّى أَنه ألزمهم أَن من فَاتَتْهُ صَلَاة فِي جمَاعَة ضرب عشْرين سَوْطًا وَمن فَاتَتْهُ رَكْعَة مِنْهَا ضرب خَمْسَة أسواط".

أورد ذلك رحمه الله من دون ذكر مصادره ومن دون أن يرى في ذلك عيبا ولا غضاضة ولا تطرفا. بل استحسنه كما تقدم، لما قال في سيرة ابن ياسين مع المصلين : " وَمن حسن سياسته أَنه...." والواو هنا يعني أن ما تقدم في سيرته مع النساء كان أيضا من حسن سياسته. ولا لَوْم عليه لأنه ابن عصره. أما اليوم فهو الشيء نفسه الذي يُقال من باب الدمّ الاستهجان وبحق هذه المرة، في حق تطرف داعش في عصرنا.

ولكن سرعان ما وجدتُ الناصري في نفس الكتاب مدافعا عن يوسف بن تاشفين هذه المرة بيقول: "وَاعْلَم أَنه قد يُوجد هُنَا لبَعض المؤرخين حطّ من رُتْبَة أَمِير الْمُسلمين وغض عَلَيْهِ إِمَّا فِي كَونه كَانَ بربريا من أهل الصَّحرَاء بَعيدا عَن مناحي الْملك وَالْأَدب ورقة الْحَاشِيَة وَإِمَّا فِي كَونه تحامل على مُلُوك الأندلس حَتَّى فعل بهم مَا فعل. وَذَلِكَ حِين عاين حسن بِلَادهمْ ورفاهية عيشهم. وَاعْلَم أَن هَذَا الْكَلَام جدير بِالرَّدِّ. وَأَصله من بعض أدباء الأندلس الَّذين كَانُوا ينادمون مُلُوكهَا ويستظلّون بظلهم ويغدون وَيَرُوحُونَ فِي نعمتهم. فحين فعل أَمِير الْمُسلمين بسادتهم وَرُؤَسَائِهِمْ مَا فعل أَخذهم من ذَلِك مَا يَأْخُذ النُّفُوس البشرية من الذب عَن الصّديق والمحاماة عَن الْقَرِيب حَتَّى بِاللِّسَانِ. وَإِلَّا فقد كَانَ أَمِير الْمُسلمين رَحمَه الله من الدّين والورع على مَا قد علمت وَمن ركُوب الجادة وتحري طَرِيق الْحق على الْوَصْف الَّذِي سَمِعت".

وهو الأمر الذي لم ينتبه إليه رحمه الله لما أورد ما قيل في حق عبد الله ن ياسين. فلا يعدو أن يكون ذلك وبلا شك من نفس المشكاة. فهو أيضا من افتراءات بعض أدباء الأندلس الَّذين كَانُوا ينادمون مُلُوكهَا ويستظلّون بظلهم ويغدون وَيَرُوحُونَ فِي نعمتهم. فحين فعل المرابطون مَا فعلوا بسادتهم وَرُؤَسَائِهِمْ أَخذهم من ذَلِك مَا يَأْخُذ النُّفُوس البشرية من الذب عَن الصّديق والمحاماة عَن الْقَرِيب حَتَّى بِاللِّسَانِ. وَإِلَّا فقد كَانَ عبد الله بن ياسين مثل يوسف بن تاشفين رَحمَها الله من الدّين والورع على مَا قد علمت وَمن ركُوب الجادة وتحري طَرِيق الْحق على الْوَصْف الَّذِي سَمِعت. ولهذا عند قراءة أخبار أحداث الماضي، ينبغي دائما التمييز بين المؤرخ والإخباري.

الإخـــــــــبــــــــــاري، على جلال قدره، كحاطب ليل، يأتيك بكل ما سمع وقرأ، ويقول لك في نهاية الخبر وبحق "الله أعلم". ويبقى عليك أنت تحري الحقيقة بنفسك بالبحث بين مختلف المصادر للتمييز بين الصحيح والسقيم. وهذا، كما تقدم، لا ينقص أبدا من قيمة الإخباريين ولا من جلال قدرهم، لأنه بفضل مجهوداتهم الجبارة والمضنية نعرف ما نعرف حتى اليوم عن ماضي أجدادنا بما له وما عليه.

أما الـــــــــمــــــــــؤرخ فيعفيك من تلك المشقة لما يدقق هو بنفسه في صحة الخبر بوسائله الخاصة. والخبر المشكوك في صحة تاريخيته يورده بالصيغة التي تدل على ذلك. وأسوق لك مثالا من كتاب "دولة الإسلام في الأندلس" لمؤلفه المؤرخ محمد عبد الله عنان (ت 1987). مثال يتضمن في الوقت نفسه فائدة. يتعلق الأمر بعدم صحة خبر اللقاء بين أبي حامد الغزالي صاحب إحياء علوم الدين ومحمد بن تومرت زعيم الموحدين. وذلك لما قال رحمه الله : "نجد في بعض الروايات أن ابن تومرت لقي الإمام أبا حامد الغزالي ودرس عليه في بغداد، وقيل بل لقيه بالشام أيام تزهده. ونحن نقف قليلا عند هذه الرواية، التي يرددها كثير من مؤرخي المشرق والمغرب، إذ متى وأين كان هذا اللقاء، وفي أي الظروف؟ لقد خرج ابن تومرت من وطنه في طلب العلم في سنة 500 أو 501 هـ، وقضى فترة في الأندلس، وفي المهدية، وفي الإسكندرية، ثم سافر لقضاء فريضة الحج، وقصد على أثر ذلك إلى بغداد، وإذن فيكون من المرجح أنه لم يصل إليها قبل سنة 504 و 505 هـ.

ثم قال أن الإمام الغزالي كان ببغداد يضطلع بالتدريس بين سنتي 484 و 488 هـ. وفي سنة 488 هـ غادر العاصمة العباسية، في رحلته التأملية الشهيرة التي استطالت حتى سنة 499 هـ، والتي زار فيها دمشق وبيت المقدس والإسكندرية ومكة والمدينة. وإذن فيكون من المستحيل مادياً، أن يكون ابن تومرت الذي غادر وطنه لأول مرة في سنة 500 هـ، قد استطاع أن يلتقي بالغزالي في بغداد أو غيرها من المدن التي زارها في خلال رحلته، ثم إنه ليس من المحتمل أن يكون هذا اللقاء قد وقع عند عودة الغزالي إلى بغداد. ذلك أنه لم يمكث بها سوى فترة يسيرة، ثم رحل منها إلى نيسابور حيث قام بالتدريس فيها استجابة لدعوة السلطان ملك شاه، ثم غادرها بعد قليل إلى

مسقط رأسه طوس، وانقطع بها للعبادة والتأليف حتى توفي في جمادى الثانية سنة 505 هـ . ويتضح من ذلك جلياً بطلان قصة اللقاء بين ابن تومرت والإمام الغزالي من الناحية التاريخية.

وفضلا عن ذلك فإنه يوجد دليل مادي آخر على بطلان هذه القصة أو الأسطورة. ذلك أنها تقرن بواقعة أخرى خلاصتها أن ابن تومرت حينما لقي الإمام الغزالي، وأخبره بما وقع من إحراق المرابطين لكتابه "إحياء علوم الدين" بالمغرب والأندلس، تغير وجهه، ورفع يده إلى الدعاء، والطلبة يؤمنون، فقال " اللهم مزق ملكهم كما مزقوه، وأذهب دولتهم كما أحرقوه "، وأن ابن تومرت، رجا الإمام عندئذ أن يدعو الله أن يكون ذلك على يده، فاستجاب الإمام، ودعا الله بذلك. وينقض هذه الواقعة من أساسها، أن قرار المرابطين بحرق كتاب " الإحياء " قد صدر لأول مرة في سنة 503 هـ في أوائل عهد علي بن يوسف، وذلك حسبما يخبرنا به ابن القطان، أعني بعد أن غادر الغزالي بغداد إلى نيسابور لآخر مرة، وقبيل وفاته بنحو عام. فأين إذن ومتى كان لقاء ابن تومرت به؟ وكيف نستطيع إزاء هذه المفارقات الزمنية، أن نصدق تلك القصة التي نسجت حول حرق كتاب الإحياء؟

فهي أسطورة إذن، نسجت كما نسجت نسبة ابن تومرت إلى آل البيت، لتغدو هالة تحيط بشخصه وسيرته، وتذكي عناصر الخفاء القدسية، حول شخصه وإمامته. وقد اختير الإمام الغزالي لبطولتها بالذات لتبوئه يومئذ أسمى مكانة من العلم والدين والورع في العالم الإسلامي، ولشهرته الذائعة في المغرب، وصلاته المعروفة بعاهل المرابطين يوسف بن تاشفين، وتأثيره الشرعي لديه، وتأييده لدولته". اهـ.

وهكذا وكما تقدم، ينبغي دائما اجتناب التسرع في تصديق أي خبر عن أحداث الماضي ولا عن أحداث الحاضر. فاليوم بفضل الله، كل خبر مثير للاستغراب من الماضي أو من الحاضر يمكن التحقق من صحته أو من زيفه بفضل منصات البحث المتوفرة والوافرة. ولا يليق بالمتعلم ولا سيما بالمثقف التسرع بالمشاركة في نشر ما يصله من أخبار عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي. أخبار كمْ يحلو لعموم الناس تصديقها لما فيها من إثارة، ويكرهون تكذيبها وحتى من يُكذبها حتى لما تكون فعلا وبكل وضوح زائفة.

فهرس المحتوى

نكبة الوزير الأديب لسان الدين بن الخطيب

أحداث هذه الفاجعة المثيرة للشفقة على أسلافنا حكاما ومحكومين جاءت متفرقة في كتاب الاستقصا القيّم لأحمد بن خالد الناصري رحمه الله. جمّعتها في هذا المقال مختصرة وبأسلوب العصر مع حذف كل التفاصيل غير الضرورية التي لا يتسع لها حجم مقال. وذلك مع خاتمة استخلصت فيها ما أوحت لي به تلك النكبة من دروس وعبر.

كان ابن الخطيب وزيرا لأبي الحجاج ابن الأحمر صاحب غرناطة في زمن لم يبقى للمسلمين بالأندلس غيرها مع جبل طارق والجزيرة الخضراء. ثم هلك هذا السلطان بمصلى عيد الفطر وهو ساجد بطعنة سكين من ثائر. فتمت البيعة لابنه محمد المكنى بالغني بالله. وانفرد ابن الخطيب بوزارته كما كان الحال من قبل مع أبيه من قبل. ومشت معه الأمور على أحسن حال.

وكان للغني بالله أخ اسمه إسماعيل، احتفظ به عنده بقصر الحمراء خوفا منه على مُلكه. وذلك إِلَى حين تسوّرت جمَاعَة من شيعَة الأمير الْمَحْبُوس القصبة لَيْلًا وأخرجته من محبسه وبايعته مكان أخيه ثمَّ اقتحمت دار حَاجِب السلطان وقتلته في فراشه بين نسائه واستبدت بالأمر. وقبضت على الوزير ابن الخطيب من بعد ما أغرت به صاحبها وأودعته السجن واكتُسحت دراه ونهبت كل أمواله التي لا تحصى ولا تقدر بثمن. واستفاق السلطان الْغَنِيّ بِاللَّه من نومه على قرع الطبول فاكتشف ما حصل وعلم بخبر خلعه وتولية أَخِيه. فَركب فرسه وهرب.

وعلم بذلك سلطان المغرب أبو سَالم المريني الذي َكَانَت لَهُ صداقة مع بني الأحمَر منذ أن كَانَ مقيما عِنْدهم بالأندلس مع غيره من أمراء بني مرين. فعرض على الأمير الثائر استضافة أخيه المخلوع. كتب حينها إسماعيل إلى

شيعته يأمرهم بتخلية سبيله وسبيل وزيره ابن الخطيب كي يرحلا إلى المغرب فسُرّحا. ولما وصلا إلى تلمسان عبر سبتة وجدا في السلطان أبي سالم خير مجير وخير مضيف.

ومع صدمة هذه النكبة اعتزم ابن الخطيب التخلي عن الجاه والسلطان والتفرغ للعبادة واغتنام بقية العمر فيما يرضي الله من الزهد والتأمل. واستأذن حينها السلطان الجديد أبي زيان المريني في التجوال قبل ذلك بالمغرب لزيارة قبور الصالحين بمراكش وبغيرها. وما من مكان مر به إلا وأعجب به وقال فيه وفي رجاله وأهله ما جادت به قريحته من شعر ونثر. ومن ذلك قوله في مراكش: "وقفت على قبر الْمُعْتَمد بن عباد فِي مَدِينَة أغمات فِي حَرَكَة أعملتها إِلَى الْجِهَات المراكشية، باعثها لِقَاء الصَّالِحين ومشاهدة الْآثَار وَهُوَ بمقبرة أغمات فِي نشز من الأَرْض وَقد حفت بِهِ سِدْرَة وَإِلَى جنبه قبر اعْتِمَاد حظيته مولاة رميك وَعَلَيْهِمَا أثر التغرب ومعاناة الخمول من بعد الْملك. فَلم تملك الْعين دمعها عِنْد رُؤْيَتهمَا فأنشدت فِي الْحَال". ثم استقر أخيرا بمدينة سلا.

لكن حصل أن الْغَنِيّ بِاللَّه ابْن الْأَحْمَر المخلوع عاد إِلَى ملكه بالأندلس من بعد الانقضاض على أخيه إسماعيل وخلعه. واستعاد من فاس ما خلّفه فيها من المتاع والأهل كما انتزع وزيره ابن الخطيب من عزلته وأعاده معززا مكرما إلى حضرة ملكه بغرناطة. ثم ترك له تدبير كل شيء في الدولة كي ينفرد هو بندمائه في خلوته. حينها بلغ ابن الخطيب من الجاه والسلطان ما لم يعهده من قبل حتى صار قبلة الخاصة والعامة من داخل الدولة ومن خارجها. فتوافق حُسّاده على السعاية به عند السلطان الغني بالله الذي عزّ عليه ابتداء قبولها منهم.

ولما نما ذلك لابن الخطيب خشي على نفسه. فحنّ من جديد للعزلة التي ألفها بسلا بعيدا عن متاعب الجاه والسلطان. وفكر في النجاة بنفسه فكتب بذلك لسلطان المغرب الجديد أبي فارس عبد العزيز. فسُر السلطان بذلك ووعده بالجوار الجميل وبالمقام الهنيء. حينها استأذن ابن الخطيب سلطانه الغني بالله في الخروج مع فرسانه بدعوى تفقد الثغور الغربية من أرض الأندلس. ولما اقترب من جبل طَارق الذي كان تحت حكم بني مرين، مال إليه وخرج قائده لاستقباله كما أوصاه بذلك سلطانه عبد العزيز وأركبه إلى سبتة. ومنها سار ابن الخطيب حتى َقدم على السُّلْطَان بتلمسان مرة أخرى حيث حظي منه باستقبال حار لا يليق سوى بالملوك

لكن عزّ حينها كل ذَلِك على نفس ابن الأحمر الذي ظلت بطانته تسعى عنده في عدوهم ابن الخطيب. وبلغه أَنه قد حرّض السلطان المريني على غزو ما تبقى بيد المسلمين بأَرض الأندلس في ملك بني الأحمر. فعظم عليه ذلك التحريض وفكر في تدبير الحيلة والحجة لقتله. ومن أجل ذلك زعم حينها أعداء ابن الخطيب من بطانة ابن الأحمر أنه جاء في أحد مؤلفاته بما يشير إلى إبطانه للكفر. وكل مؤلفاته هي اليوم بين أيدينا وما خرج من بيننا من وجد فيها شيء من ذلك. لكنهم رفعوا بذلك دعوة إلى قاضي غرناطة، ووافقهم واتهمه بالزندقة. فبعث حينها ابن الأحمر بذلك الحكم إلى سلطان المغرب مع هديّة قلّ نظيرها وطالبه بإقامة الحد على وزيره الهارب أو تسليمه كي تنفذ فيه العقوبة التي استحقها. لكن السلطان عبد العزيز رفض كل ذلك وفاء لابن الخطيب بحق الجوار، بل زاد وبالغ في إكرامه. إلا أن هذا السلطان الوفي والكريم سرعان ما وافته المنية. فولى الوزير ابن غازي الأمر مكانه لابنه الصغير محمد، وعمره حينها فقط أربع سنوات، كي يستبد به. فعاود ابن الأحمر طلبه مع هدية ثمينة لهذا الوزير. إلا أنه رفض هو بدوره تسليم ابن الخطيب وأبقاه على ما كان عليه من كرم الضيافة ومن التمتع بحق الجوار.

لكن ابن الأحمر لم يَعدم من سلاح ضد هذا الوزير المستبد الذي يتحداه. مثل أبيه كان يحتفظ بجملة من أمراء بني مرين بمملكته كي يستعملهم عند الحاجة ضد كل من خالفه وعارض مصالحه من حكام المغرب. وكان من بينهم الأمير أبو العباس محمد الذي أطمعه في ملك أجداده بدلا من الطفل المستبَد به. فأركبه البحر وقذف به إلى أحد سواحل الريف للتشغيب على الوزير الذي تحداه. وكان على سبتة ابن عم نفس الوزير فأغراه بأن يبايع أبا العباس ومده بالمال والسلاح والرجال حتى يتم أمره. واشترط على الأمير مقابل ذلك بأن يسلّم له جبل طارق مع من فيه من أمراء وقرابة بني مرين ثم يسلم له ابن الخطيب متى ما قدر على ذلك.

ولما استولى الأمير أبو العباس على الْأَمر بفاس بادر فعلا بالتنازل لِابْنِ الْأَحْمَر عَن جبل طَارق كما وعد وسلم له من كان فيه من أمراء وقرابة بني مرين. ومحا بذلك أثر حكم أسرته من وراء البحر. ثم قبض على ابن

الخطيب وسجنه. وكان وزير ابن الأحمر حينها بغرناطة هو سليمان أحد تلاميذ ابن الخطيب سابقا. فبعثه سيده إلى المغرب وقدم على السلطان الجديد أبي العباس الذي أحضر ابن الخطيب للمحاكمة بقصد تسليمه. وأجلس للنظر في قضيته مجلس الخاصة من أهل الشورى والفقهاء. فآخذوه بما جاء من كلمات في بعض كتبه. وقال الناصري في ذلك: "فَعظُم عَلَيْهِ النكير فِيهَا فوُبخ وَنكل وامتحن بِالْعَذَابِ بمشهد ذَلِك الْمَلأ. ثمَّ أخذ إِلَى محبسه. وتفاوضوا فِي قَتله بِمُقْتَضى تِلْكَ المقالات المسجلة عَلَيْهِ. فَأفْتى بعض الْفُقَهَاء بقتْله".

فبعث إليه حينها سليمان تلميذه السابق ووزير ابن الأحمر بعض الأوغاد من حَاشِيَته كما يقول الناصري، فطرقوا السجْن لَيْلًا وَقتلوه خنقا وأخرجوا جثته ودفنوها بباب المحروق. وفي الغد أخرجوها من القبر ووضعوا عليها أعوادا وأضرموا فيها النار. فاحترق شعر القتيل واسودت بشرة وجهه ثم أعيدت جثته إلى قبره. فماذا عن الدروس والعبر المستوحاة من مثل هذا الحدث المفجع؟

كُتب المؤرخين المسلمين مليئة بمثل هذه الأعمال الشنيعة بل وبأفظع منها في حق كثير من الحكام بما فيهم الملوك والسلاطين ومن المحكومين. وبسبب النزعة التمجيدية التي لا تزال تطبع تاريخ المسلمين في برامج التعليم وبرامج الإعلام وجدت أنني كنت مشموتا في كتب مؤرخينا. وجدتهم، كما ينبغي، متوازنين في سرد أحداث ماضي أسلافنا. يسردونها حلوَها ومرَّها كما هو الحال هنا مع نكبة ابن الخطيب. وجدتهم، كما يجب، موضوعيين لا يحابون في الغالب أحدا. وتاريخ بتوازنه ذاك غني بالدروس والعبر. بتوازنه يجعلنا نقدّر الحاضر حق قدره بالمقارنة مع أحوال أسلافنا في الماضي، حكاما ومحكومين، فلا نُشمت فيه.

ماضي لا يخلو حقا من أمجاد نعتز بها ونفتخر. ماضي عرف حضارة ثقافية وعلمية وعمرانية منقطعة النظير. لكن في ظل نظام حكم هشّ جدا، لا يأمن فيه لا الحاكم ولا المحكوم على حرماتهم كما هو الحال هنا مع الوزير الأديب ابن الخطيب. فما أغنت عنه عظمة قدره وجلال سلطانه بدولة بني الأحمر شيئا عن حفظ نفسه ودينه وعرضه وأمواله وحتى عقله. بل حتى حرمات السلاطين كانت في مهب الريح. فما بالنا بحرمات الجماهير الغفيرة من بسطاء ومتوسطي الحال من كل جيل من المحكومين؟ الأمن على الحرمات من الضروريات المقدّمة على كل مقومات الحضارة الثقافية والعلمية العمرانية. تلك من الحاجيات والمحسنات.

فمن أهم الدروس التي يخلص إليها المتأمل اليوم في مثل أحداث نكبة ابن الخطيب هو أن دولة الحق والقانون، كما نعرفها اليوم بما لها وما عليها ونعيش في كنفها بحمد الله، هي دولة الإسلام وفق مقاصد الشريعة الغراء من حفظ النفس والدين والعرض والمال والعقل. وذلك حتى في حال ما كان أهل البلد وحكامها غير مسلمين كما هو الحال اليوم بأغلب دول العالم غير المسلمة حيث غالبا ما يعيش المسلمون من دون تمييز آمنين على كل حرماتهم بفضل قوة القانون وليس بمنّة من مزاج وأهواء أحد.

وبِوُدّي لو عكف المسلمون على قراءة كتب تاريخ أسلافهم كما دونه المؤرخون المسلمون أنفسهم. فمن أجلهم قضوا زهرة حياتهم في تدوينها. صحيح أن قراءتها متعبة أحيانا ولا سيّما في البداية. لكن ما أن يتخطى القارئ تلك البدايات حتى يجد نفسه قد أصبح مُدمنا على نهم ما فيها من أخبار عجيبة وغريبة ومذهلة وبمتعة لا توصف مع ما فيها من دروس وعبر لا تقدر بثمن.

ومن أهمّ تلك الدروس مرة أخرى الوعي بنِعم الحاضر التي لا تُحصى مقارنة بالماضي، مع فرصة الاستمتاع بها حق الاستمتاع. وبفضلها ينتفي التذمّر الذي لا مبرر له وينقطع دابر التطرف الذي يتغذى دوما من النزعة التمجيدية المفرطة والطاغية على سرد أحداث الماضي في برامج التعليم وبرامج الإعلام. وأتمنى من نشر مثل هذه المقتطفات المختارة من كتب المؤرخين المسلمين أن تفتح شهية الجماهير لقراءتها وللاستمتاع باكتشاف مضامينها المشوقة والمفيدة. وبالله التوفيق.

فهرس المحتوى

قصة اغتيال سلطان سعدي بأمر من سلطان عثماني

محمد الشَّيْخ هو ثالث سلاطين الدولة السعدية من بعد ما خلع أخاه أحمد الأعرج وفرض عليه وعلى كل أفراد عائلته الإقامة الجبرية بمراكش حتى يبقى العرش من بعده لابنه البكر عبد الله. ولما بلغ خبر انْقِرَاض الدولة الوطاسية إِلَى السُّلْطَان سُلَيْمَان العثماني واستيلاء السعديين على ملك الْمغرب الْأَقْصَى كتب إِلَى السلطان محمد الشَّيْخ يهنئه بِالْملكِ ويلتمس مِنْهُ الدُّعَاء لَهُ على مَنَابِر الْمغرب.

غضب محمد الشيخ من طلبه لكونه يعتقد أن الخلافة من حقه وهو الأولى بها من العثمانيين. هم عجم وهو عربي من سلالة الأشراف المنتسبين إلى محمد النفس الزكية. فلم يردّ عليه وصار يقول لمن حوله أنه ينوي غزو مصر وإخراج الترك من أحجارها. وأطلق لِسَانه فِي سليمان فكان يسميه بسُلْطَان الحوّاتة. يَعْنِي بِأَن التّرْك كَانُوا أَصْحَاب أساطيل صيد وسفر فِي الْبَحْر. ووصل كلامه إِلَى علم السُّلْطَان العثماني فأصرّها في نفسه وبعث إِلَيْهِ رسولا. وَلما وصل الرسول أنزله السُّلْطَان السعدي فِي محلته على كَبِير خدمه من الأتراك الذين سبق أن ضمهم إِلَيْهِ وجعل منهم جندا على حِدة، وَسَمَّاهُمْ اليكشارية، ومَعْنَاهُ الجيش الْجَدِيد باللغة التركية. واسم ذلك الخادم هو صَالح باي الْمَشْهور بالكاهية. وَلما قَرَأَ السُّلْطَان محمد الشَّيْخ كتاب السُّلْطَان سُلَيْمَان وجده لا يزال مصرا على طلبه. فغضب مرة أخرى وأظهر انزعاجه للرَّسُول وقال له وفق ما جاء في كتاب الاستقصا: "لَا جَوَاب لَك عِنْدِي حَتَّى أكون بِمصْر إن شَاءَ الله وَحِينَئِذٍ أكتب لسلطان القوارب". فَخرج الرَّسُول مذعورا يلْتَفت وَرَاءه

اغتيال وقطع رأس السلطان محمد الشيخ

لما وصل رَسُول سُلَيْمَان إِلَى الْقُسْطَنْطِينِيَّة اجْتمعَ بالصدر الْأَعْظَم وَأخْبرهُ بِمَا لَقِي من سُلْطَان الْمغرب. فأنهى الْوَزير ذَلِك إِلَى السُّلْطَان سُلَيْمَان الذي أمر بالاستعداد لغزوه. لكن رجال ديوانه أقنعوه باغتيال محمد الشيخ والمجيئ برأسه. فأرسلوا له اثْنَي عشر عميلا ومعهم كتاب إِلَى صَالح الكاهية كَبِير جنده، يعدونه فيه بِالْمَالِ والمنصب إن هُوَ أعانهم على اغتيال سيده وتوجيه رَأسه معهم...

وَلما وصلوا إِلَى فاس فِي هَيْئَة تجَّار باعوا بهَا بضاعتهم وتوجهوا إِلَى مراكش. وفيها اجْتَمعُوا بِصَالح الكاهية الذي وافق على ما جاء في الكتاب وأنزلهم عِنْده إلى حين الوقت المناسب للقيام بالمهمة المطلوبة. ولما تهيئت الظروف المواتية دخل على السُّلْطَان محمد الشَّيْخ وَقَالَ له إن جمَاعَة من أَعْيَان جند الجزائر، لَيْسَ فَوْقهم من الجند فيها أحد، سمعُوا بمنزلة الأتراك عنْده فرغبوا فِي جواره والتشرف بخدمته، وهم إن شَاءَ الله السَّبَب فِي تَملكه للجزائر. فَأمره بإدخالهم عَلَيْهِ. ولما رآهم أكبرهم، وخُيّل إليه أنه قد حصل على ملك الجزائر. فَأمره بإكرامهم وَبَن يدْخلُوا عَلَيْهِ مَعَ الكاهية كلما دخل.

فهكذا صاروا يدْخلُونَ كل صباح للسلام عليه. وَصَارَ يبْعَث بهم إِلَى أَشْيَاخ القبائل ليتعرفوا على الْبِلَاد وعلى ناسها. وَكَانَ يُوصي بإكرامهم. وَاسْتمرّ الأمر على ذلك الْحَال إِلَى حين تهيأت لهم فرصة لاغتياله وَهُوَ فِي حملة بجبل درن في نواحي تارودانت. فدخلوا خيمته لَيْلًا على حِين غَفلَة من الحرس. ويقول الناصري أنهم ضربُوا عُنُقه بشاقور ضَرْبَة قطعوا بهَا رَأسه وَاحْتَمَلُوهُ فِي مخلاة ملؤوها نخالة وملحا وخاضوا بِهِ أحشاء الظلماء وسلكوا طَرِيق درعة وسجلماسة كَأَنَّهُمْ أرسال تلمسان لِئَلَّا يفْطن بهم أحد من أهل تِلْكَ الْبِلَاد. وَقُتل مَعَ الشَّيْخ تِلْكَ اللَّيْلَة الْفَقِيه مفتي مراكش أَبُو الْحسن عَليّ بن أبي بكر السكتاني وَالْكَاتِب أَبُو عمرَان الوجاني. ثمَّ أُدركوا بِبَعْض الطَّرِيق فقاتلت طَائِفَة مِنْهُم حَتَّى قتلوا وَنَجَا الْبَاقُونَ بِالرَّأْسِ.

إعدام أحمد الأعرج المخلوع أخ السلطان المغتال

القاعدة التي سنها الأب مؤسس الدولة السعدية كانت تقضي بأن تعود ولاية العهد للرجل الأكبر سنا في الأسرة. وصار أحمد الأعرج هو السلطان بمراكش من بعد أبيه، لكونه أكبر من أخيه محمد الشيخ المغتال. لكن هذا الأخير كان هو الذي استمر في بسط سلطة الدولة الجديدة في باقي ربوع البلاد. وقد توفق في ذلك. وكان الجيش كله تحت إمرته. وقد صار له أولاد. كان أكبرهم هو عبد الله الذي صار من بعد اغتيال أبيه هو عبد الله الغالب. وكان لأخيه السلطان أحمد أولاد أكبر منه. وكانت ولاية العهد تعود لأكبرهم.

ولما خلع محمد الشيخ أخاه أحمد قبض عليه وأخذ مكانه وفرض عليه وعلى كل أفراد أسرته الإقامة الجبرية بمراكش. وأوصى خليفته بها بأن يعدمهم جميعا متى مات أو سمع بموته حتى يعود العرش من بعده لابنه البكر عبد الله. وكذلك كان. يقول الناصري أنه وَلما بلغ خبر مَقْتَل محمد الشيخ إِلَى خَلِيفَته بمراكش الْقَائِد أبي الْحسن عَليّ بن أبي بكر آزناك بَادر بقتل أبي الْعَبَّاس الْأَعْرَج المخلوع وَأَوْلَاده ذُكُورا وإناثا كبارًا وصغارا خشيَة أَن يُخرجهُ أهل مراكش فيبايعونه. وَلما قُتلوا لم يتجرأ أحد على دفنهم. فبقوا مصرعين حَتَّى دفنهم الشَّيْخ أَبُو عَمْرو القسطلي الْوَلِيّ الشهير بمقربة من ضريح الشَّيْخ الْجُزُولِيّ.

مقتل من بقية الجنود الأتراك بتارودانت

لما سمع باقي الأتراك بتارودات بخَبَر اغتيال إخوانهم للسلطان محمد الشيخ خافوا على أنفسهم وأغلقوا أَبْوَابهَا واستعدوا للحصار. وَلما تمت البيعة **لعبد الله الْغَالِب** تحرك للأخذ بثأر أَبِيه منهم. فَحَاصَرَهُمْ، لكن من دون جدوى. ثم تظاهر بالرحيل عنهم وأشاع أنه رَاجع إِلَى فاس لحرب ثائر قَامَ بهَا. وَلما أبعد عَنْهُم مسيرَة يَوْم، يقول الناصري، خَرجُوا فِي اتِّبَاعه لَيْلًا والعيون مَوْضُوعَة عَلَيْهِم بِكُل جِهَة إِلَى أَن شارفوا محلّة السُّلْطَان فعطف عَلَيْهِم. وَلما لم يُمكنهُم الرُّجُوع إِلَى من حيث جاؤوا تحيزوا إِلَى الْجَبَل وبنوا بِهِ قياطينهم وَجعلُوا عَلَيْهَا المتآزرات من الْأَحْجَار وتحصنوا بهَا وأحاطت بهم العساكر من كل جِهَة. فَقَاتلُوا إِلَى أَن فنوا عَن آخِرهم وَلم يُؤْخَذ مِنْهُم أَسِير وَقتلُوا من محلّة الْغَالِب بِاللَّه ألفا وَمِائَتَيْنِ.

تعليق رأس محمد الشيخ بقلعة الْقُسْطَنْطِينِيَّة

من تبقى من الذين اغتالوا السلطان محمد الشيخ ركبوا البحر من الجزائر إِلَى الْقُسْطَنْطِينِيَّة، وسلموا رأسه إلى الصَّدْر الْأَعْظَم. فأمر السُّلْطَان سُلَيْمَان بأن يعلق الرأس على بَاب القلعة. وبَقِيَ هُنَالك إِلَى أَن شفع فِي إنزاله ولدَفنه ابناه **عبد الْملك المعتصم** وَ**أحمد الْمَنْصُور** وذلك لما كانا هاربين من أخيهما عبد الله الغالب ولاجئين بالْقُسْطَنْطِينِيَّة في جوار السُّلْطَان **سليم بن سُلَيْمَان** .السلطان العثماني الذي أعانهما على خلع ابْن أخيهما محمد المتوكل المعروف بـ**محمد المسلوخ** الذي هلك مع ملك البرتغال سيباستيان في معركة وادي المخازن.

قصة المواجهة بين ثلاثة علماء وسلطان سعدي

قد يتسرع الذهن إلى البحث عمّن يكون ذلك السلطان للحكم عليه مسبقا وإدانته. فلا بد من التذكير بظروف تلك الأحداث. يمكن القول بأن تقهقر نفوذ السلطة المركزية على كامل تراب البلاد قد بدأ منذ انهزام جيش الموحدين بمعركة العقاب. وبدأ احتلال شواطئها على يد البرتغاليين في عهد بني مرين منذ سنة 1415م، وذلك عشرات السنين قبل سقوط الأندلس سنة 1492.

وللوقوف على محنة المغاربة بالمناطق المحتلة يكفي الرجوع إلى كتاب "دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وأزمور" للأستاذ الباحث أحمد بوشرب. أما نفوذ الوطاسيين فقد تقلص إلى فاس وما حولها، مع سقوط باقي البلاد في يد بعض الإمارات هنا وهناك وفي فوضى لا تُبقي ولا تدر. أوضاع بئيسة قل نظيرها حتى انعدم فيها الأمن على الحرمات. وهي تلك التي ظهر فيها سيدي عبد الرحمن المجذوب وأمثاله، ممن يرْثون أحوالها وأحوال العباد. وجاء السعديون بمبادرة ودعم قوي من أهالي الجنوب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد تحقق على أيديهم ما لم يتحقق لغيرهم من الإنجازات المبهرة والمنتظرة. فهذه هي الظروف التي حصل فيها مقتل الشيوخ الثلاثة.

1) **قصة مقتل الشَّيْخ عبد الْوَاحِد الونشريسي** :

كَانَ السُّلْطَان محمد الشَّيْخ هو ثالث سلاطين السعديين من بعد أن خلع أخاه أحمد الأعرج وفرض الإقامة الجبرية عليه وعلى جميع أفراد أسرته بمراكش. ومن بعد إخراج البرتغاليين من جل شواطئ جنوب البلاد استمر في بسط نفوذ دولته على حساب ما تبقى من مناطق نفوذ آخر سلاطين دولة الوطاسيين المتهالكة بالعاصمة فاس. فحاصر المدينة حصارا طَويلا، لكن من دون جدوى. وقيل لَهُ حينها، وفق ما جاء في كتاب الاستقصا للمؤرخ

الناصري، أنه لا سَبِيل إلى استسلامها إلّم يبايعه الشيخ الوانشريسي. فَبعث إِلَيْهِ سرا من يسترضيه ويمنيه. لكن الشيخ رد بأن له في عنقه بيعة أَبِي الْعَبَّاس الوطاسي، وَلَا يحل له خلعها سوى بموجب شَرْعِي، وَهُوَ غير متوفر.

ومن الراجح أنه تحت نفوذ ودعاية أخر سلاطين بني الوطاس بفاس ما كان علماؤها مع علماء مكناس يدركون سوء أحوال البلاد والعباد حق الإدراك، كما عاشها محمد الشيخ السعدي نفسه، وكما نعرفها نحن اليوم من خلال كتب التاريخ. وإلا فالموجب الشرعي لخلع الوطاسيين وبيعة السعديين قد كان متوفرا. ويقال، بحسب ما ورد في كتاب الاستقصا دائما، أن السُّلْطَان كتب إِلَى أهل فاس يَقُول لَهُم إِن هو دخلها صلحا ملأها عدلا، وَإِن دَخَلها عنْوَة ملأها قتلا. ورد الشيخ على ذلك بأبيات فيها غلظة. فغضب منه السُّلْطَان وأمر بمن يتسلل إليه ليقبض عليه ويأتيه بِهِ إِلَى محلته حيا. وَكَانَ الشَّيْخ حينها يقْرَأ صَحِيح البُخَارِيّ بِجَامِع الْقَرَوِيين بَين العشاءين... فحذره ابنه مما سمع. وسأله الشَّيْخ عمّا وصل إليه في القراءة الليلة الفارطة. ولما كان الجواب هو كتاب القدر قَالَ "فَكيف نفر من الْقدر"، وذهب إلى المجلس. ولما انتهى من الدرس خرج من أحد أَبْوَاب الْمَسْجِد فسارع إليه من كلفوا بالقبض عليه وَأَرَادُوا حمله. لكنه أخذ بِإِحْدَى أطراف الْبَاب فَضرب أحدهم يَده وقطعها، وأجهز عَلَيْهِ الْبَاقُونَ فَقَتَلُوهُ.

2)قصة مقتل الفقيه عبد الوهاب الزقاق

ولما استولى السُّلْطَان على فاس اتهم قَاضِي الْجَمَاعَة فيها عبد الْوَهَّاب الزقاق بالميل إِلَى خصمه أبي حسون الوطاسي، وأمر فِي هَذِه الْمرة بالقتل. ويقال، وفق ما جاء في كتاب الاستقصا أيضا، أن محمد الشيخ قد خيره بأي شيء يُقتل، فرد الشيخ قائلا : "اختر أَنْت لنَفسك، فَإِن الْمَرْء مقتول بِمَا قتل بِهِ". قَالَ السُّلْطَان حينها اقْطَعُوا رَأسه بشاقور. ويقول الناصري أنه من حِكْمَة الله وعدله فِي خلقه أَن محمد الشيخ قد تم قتله بقطع رأسه بشاقور بأمر من السلطان سليمان العثماني. وأورد ما جاء في كتاب خُلَاصَة الْأَثر أَن الشَّيْخ الزقاق لَمَّا قُبض عَلَيْهِ قَالَ لَهُ السلطان: "أَنْت زق الضلال". فَقَالَ لَهُ الشيخ: "لَا وَالله بل أَنا زق الْعلم وَالْهِدَايَة" ثمَّ قَتله.

3)قصة مقتل الفقيه أبي عَليّ حرزوز

وَأمر السلطان أَيْضا بقتل خطيب مكناس الشَّيْخ أبي عَليّ حرزوز بسبب كَلَام بلغه عَنهُ. قيل له أنه كَانَ يذكرهُ فِي خطبه ويحذر النَّاس من اتِّبَاعه والانقياد إِلَيْه. ووفق كتاب الاستقصا دائما، فقد كان وَيَقُول فِي خطبه: "جَاءَكُم أهل السوس الْأَقْصَى البعاد". ثمَّ يتلو قوله تعالى: "وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ".

فهرس المحتوى

قراءة في مناهل الصفا

لصاحب المعالي عبد العزيز الفشتالي

من يقرأ بعض مقالاتي سيحكم عليّ بأنني مهووس بمقارنة محاسن الحاضر بكل ما له وما عليه مع مثالب الماضي متجاهلا لأمجاده. وأعترف بأنه معه الحق في ذلك، ما دمت أعتقد أن التطرف والتذمر المرضي من الحاضر عند المتطرفين وعند غيرهم كان ولا يزال يتغذى من النزعة التمجيدية الطاغية على مادة التاريخ في كل من البرامج التعليمية والإعلامية. نزعة تمجيدية تترك في نفس المتلقي الوهم بأن أحوال البلاد والعباد كانت في الماضي أحسن من أحوالهم اليوم بفعل الالتزام بتعاليم الإسلام الحنيف وأنها ساءت في حاضرنا بابتعادنا عن تلك التعاليم. وهو الوهم المُقرف والمقزز لكل من يجد بين يديه ما يثبت عكس كل ذلك تماما في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم، وما أكثره.

فبالفعل، وفقط بفضل القراءة الشاملة والمتوازنة لتاريخ أسلافنا يمكن اكتشاف وإدراك عكس كل ذلك. وبوُدي مرة أخرى لو نال هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام حتى يتأتى علاج ظاهرة التطرف من منبعها. ومن ذلك اختيار نصوص من تاريخ أسلافنا بأقلام شهود عيان على أحوال البلاد والعباد في تلك العصور الماضية، بقصد

مناقشتها بمعيار مقاصد الشريعة من حفظ النفس والدين والعرض والمال والعقل كضروريات للعيش الكريم، وليس بمعيار الحضارة الثقافية والعلمية والعمرانية المبهرة التي هي من جهتها، على أهميتها، فقط من المحسنات والكماليات. قد عاش الصحابة رضوان الله عليهم من حول الرسول الكريم بالمدينة في كنف الأمن على الحرمات كضرورة للعيش الكريم من دون حضارة لا ثقافية ولا علمية ولا عمرانية بل فقط بفضل حضارة المدينة الفاضلة. ومن تم استخلاص الدروس والعبر التي من شأنها تقييم الحاضر بما له وما عليه التقييم الصحيح من خلال مقارنته المقارنة الصحيحة بحقيقة الماضي كما هو في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم.

ومن ذلك، وأنا أقرأ هذه المرة كتاب مناهل الصفا لعبد العزيز الفشتالي، استوقفتني كالعادة النصوص التي سرعان ما ذكرتني مرة أخرى بالدليل القاطع على أن أحوال البلاد والعباد اليوم بما للحاضر من إيجابيات وسلبيات هي أفضل وبكثير من أحوالهم في الماضي. والمهم من عرضها ومناقشتها هنا هو تقديم واقتراح منهجية في قراءة مادة التاريخ في البرامج التعليمية والإعلامية التي تجعل المتلقي يستخلص بنفسه الدروس والعبر بمعيار حفظ حرمات البشر والتي من شأنها في تقديري تجفيف منابع التطرف، كظاهرة جديدة وغريبة عن المجتمع المسلم، نشأت فقط منذ الثورة الإيرانية سنة 1979م، ومن تم ظلت تستفحل.

كان عبد العزيز الفشتالي هو الكاتب الخاص والمفضل لدى أحمد المنصور الذهبي السعدي. وكشاهد عيان من قلب مركز الحكم ألف كتابه مناهل الصفا في تمجيد وتبجيل عهد سيّده المنصور. تولى المنصور الحكم مباشرة من بعد الانتصار الشهير والباهر في معركة وادي المخازن. وكان قد استفاد قبلها من معاينة نمط حكم الدولة العثمانية لما كان مقيما في عاصمتها مع أخيه عبد الملك في جوار وضيافة السلطان مراد حفيد السلطان سليمان القانوني. فماذا عن حفظ حرمات البلاد والعباد الذي يهمّنا في عهد المنصور من خلال ما جاء في كتاب مناهل الصفا لكاتبه عبد العزيز الفشتالي؟

بخصوص طبيعة الدولة منذ بداية عهد السعديين نجده يقول: «كانت سيرة الخلفاء] يعني السعديين] رضوان الله عليهم، من أول الدولة إلى أيام المتوكل [وهو السلطان السعدي الملقب بالمسلوخ من بعد موته غرقا في معركة وادي المخازن] عفى الله عنه، سيرة مطلقة لم تحفظها قوانين ولا قيدتها ضوابط. بل كانت الأمور مسترسلة وجارية على مقتضيات الحال بما كانت الدولة عربية ساذجة غير مرتاضة للقوانين التي تملك زمامها وتمسك عن الاسترسال عنانها، إلى أن صار المُلك والخلافة للمولى عبد الملك أمير المؤمنين المستعصم رحمه الله، [وهو كما تقدم أخو المنصور الذهبي الذي خلفه من بعد موته في نفس المعركة]، فجنح بالدولة إلى السيرة العجمية [ويعني بذلك السيرة التركية]" .

وفي ذكره لسير الدولة وفق قوانين ملزمة أمر جديد بالنسبة إليه مقارنةً مع كل من سبقوه. فيه إشارة للسلطان العثماني سليمان الملقب بالقانوني بالنظر لما اقتدى به من عند الأمم الأوربية من تشريع موروث من الإمبراطورية الرومانية حين كان شديد الاحتكاك بها. وهو التشريع الذي تأثر به كل من المنصور وأخوه عبد الملك، ثم سعيا للالتزام به في حكمهما. لكن الذي فات الفشتالي هنا هو التذكير بأن ما وصَف به الدولة قبل عبد الملك كان هو حال كل الدول التي حكمت المسلمين من قبله، وليس فقط دولة السعديين. ولو بعثه الله اليوم من قبره من بيننا لاكتشف أن الحال ظل كذلك إلى حين بدايات القرن العشرين لما سادت في بلاد المسلمين دولة الحق القانون بما لها وما عليها وبمستويات مختلفة. وحسبنا في ذلك بخصوص هشاشة الدولة بمعيار حفظ أمن حرمات البلاد والعباد ما جاء في بحث الأستاذ أحمد التوفيق المنشور تحت عنوان "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850-1912)"

ولما أراد الفشتالي أن يُظهر محاسن تلك الدولة الجديدة في عهد سيّده المنصور بمعيار ضرورة حفظ حرمات الرعية كشف من حيث لا يشعر ولا يريد مدى هشاشتها. وذلك لما قال في حق صاحب مؤسسة الشرطة بالحضرة أي بمراكش العاصمة: «وكان رجلا منبوذا عند الناس بارتكاب الجور والحيف وقساوة القلب واستحلال أموال الرعايا بالنهب، لا يرقب في مؤمن إلّا ولا ذمة، حتى اشتهر بذلك وجلب إليه مقتا». هذا من جانب صاحب مؤسسة الأمن بمراكش حيث قصر السلطان المنصور. فما بالنا بأحوال حرمات الرعية بباقي ربوع البلاد الشاسعة؟

فصّل في ذلك الفشتالي في معرض كلامه عن عدل المنصور لما سمع أخيرا بفساد سيرة رجل المخزن الظالم. فالعدل هنا لم يكن قائما بقوة القانون في كل مكان من البلاد كما هو الحال اليوم بفضل تواجد مؤسسات دولة الحق والقانون، بل كان بتدخل غير مضمون للسلطان بنفسه. وهل كان بإمكان شخص السلطان أن يغطي بعدله كل مكان من البلاد لما رئيس الشرطة المسؤول عن أمن العاصمة كان تحت أنفه هو زعيم المفسدين؟ وما تدخل للحد من جوره حتى وصل إليه خبر ظلمه للعباد ليس قريبا منه بمراكش بل بدكالة وحاحة. فماذا عن هشاشة تلك الدولة "العجمية" الجديدة وفق تعبير الفشتالي بخصوص حفظ حرمات الرعية خارج العاصمة؟

قال في ذلك أن السلطان قد أرسل نفس صاحب الشرطة الظالم بمراكش من أجل استئصال شأفة أهل الدعارة والفساد بدكالة وحاحة وتمهيد السبل و[يعني إخلائها من قطاع الطرق] وانتزاع خيل العرب [يعني خيول الحرب المستعملة للسلب والنهب] وتدويخ المنحرفين عن الطاعة. فتلك كانت إذا أحوال الرعية بباقي المملكة في ظل الدولة الجديدة التي كانت تسير وفق النمط العجمي بدلا من النمط العربي الساذج وفق تعبير الفشتالي دائما. لكن ماذا حصل مع نفس صاحب الشرطة بالعاصمة المكلف بتلك المهمة الأمنية؟

يقول في حقه صاحب المعالي كاتب المنصور «فأساء السيرة وأطلق على الرعايا من عُماله [يعني أعوانه] النار الموقدة واستباحَهم بالنهب». فكانت بذلك تلك الرعية المسكينة ضحية السيبة بدكالة وحاحة كمن استجار من الرمضاء بالنار. وفقط حينها وصل صوت المظلومين لشخص السلطان المحتكر لإقامة العدل في حق رجاله في غياب محكمة مختصة بذلك. فماذا حصل؟

قال الفشتالي في حق نفس صاحب الشرطة الذي أساء السيرة في دكالة وحاحة: «ولما قفل للحضرة [يعني العاصمة] تعلق بأذياله أصحاب الظلامات واجتمع منهم عالَم كبير. فغصت بهم أبواب قصور الخلافة وأقنية دور المُلك [في غياب محاكم مختصة] وشوارع الحضرة. وارتفع للسماء ضجيجهم [حتى يصل لسمع السلطان]. وامتعض لذلك أمير المؤمنين أيده الله. واشتد غضبه في صدره من الشفقة على رعاياه. فأمر بداوود [وهو إسم صاحب الشرطة] فأُحضِر بين يديه وقرّعه بالتوبيخ والملامة».

لكنه مع كل ذلك نجى من العقاب المستحق، كما قال الفشتالي أنه قد «تنصل من العهدة وبرأ منها إلى العُمال المباشرين للرعايا [أي أعوانه تحت إمرته]. فألزمه أمير المؤمنين بإحضارهم. فجيء بهم كافة. فأخذوا إلى السجن. فنظمت في أعناقهم السلاسل والأغلال. وضربت على أرجلهم القيود. ثم جلس أمير المؤمنين أيده الله لسماع شكايا الرعايا. وأذن لهم في رفع ظلماتهم. فكان يؤتى بالعمال أيام قعوده للفصل مقرنين في الأصفاد حتى تُقضى منهم حقوق الرعايا بمجلس الحكم...» . ثم يمضي الفشتالي على عادته في مدح سياسة سيّده في وضع حد للفساد وكأن ذلك كان هو تمام العدل والإنصاف بخصوص حفظ أمن حرمات البلاد العباد وفق سَيْر الدولة على النمط العجمي الجديد كما تصوره، بخلاف نمطها العربي الساذج العتيق، وفق تعبيره.

فكيف لمن يقرأ اليوم مثل هذه الوقائع، وما أكثرها في كتب المؤرخين المسلمين، ثم بمعيار حفظ أمن حرمات البلاد والعباد تجده يفضّل تلك الدولة العتيقة ويحن لإعادة إنتاجها من جديد على حساب دولة الحق والقانون التي يعيش في كنفها اليوم بكل ما لها من إيجابيات وما عليها من سلبيات؟ هذه الدولة الحديثة التي قال في حقها وبحق ونستون تشيرتشل الوزير الأول البريطاني في منتصف القرن الماضي، أنها الأقل سوءا. فليست ولن تكون يوما هي الأمثل بالنظر للطبيعة البشرية، اللهم ما كان من دول الرسل والأنبياء المسددين في تدبيرها بالوحي.

فيمكن تحصين المجتمع المسلم ولا سيما شبابه من آفة التطرف ومن مخاطر خطابات المتطرفين باعتماد منهجية اختيار مثل هذه النصوص من كتب المؤرخين المسلمين وعرضها ومناقشتها بمعيار مقاصد الشريعة من حفظ النفس والدين والعرض والمال والعقل في تدريس مادة التاريخ بالبرامج التعليمية وفي تقديمها في البرامج الإعلامية. بل يمكن بذلك تجفيف منابع التطرف كليّة. وبالله التوفيق.

فهرس المحتوى

صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب

صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب كتاب وثائقي من تأليفي يتشكل من نصوص مختارة لمؤلفين أجانب من فرنسا وأنجلترا وألمانيا وإسبانيا، زاروا المغرب وأقاموا فيه تباعا، ما بين منتصف القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين. وتعد مؤلفاتهم شهادات حية على فترات من تاريخ المغرب أرضا وشعبا وحُكْما وحُكّاما. دوّنوها وطبعوها ونشروها من أجل قرائهم ببلدانهم الأصلية. مع العلم أن آذانهم ليست ميكروفونات وأعينهم ليست عدسات كاميرات، وإنما هم بشر جاؤوا إلى المغرب محملين بخلفياتهم الثقافية والحضارية. فكانت لهم أفكارهم المسبقة عن المغرب وعن شعبه وعن نظام حكمه وحُكامه.

أصحاب تلك الشهادات ما كانوا مؤرخين ولا علماء اجتماع. فمضامين شهاداتهم ليست بالضرورة حقائق تاريخية ولا تفاسير علمية. منها ما رأوه بأعينهم وقد يُحرّف ويشوه عن حسن نية أو عن قصد بفعل خلفياتهم وأمزجتهم. ومنها ما سمعوه عن غيرهم من المترجمين المغاربة من مسلمين ويهود غالبا ما كانوا غير متعلمين وخرافيين، ومن التجار والدبلوماسيين الأوروبيين ببعض الموانئ المغربية. وهؤلاء الوسطاء كانت لهم كذلك خلفياتهم التي من الممكن أن تشوه الحقائق عن حسن أو سوء نية. فيبقى فرز الصحيح من الغلط فيها من اختصاص الباحثين الأكاديميين. ومع كل ذلك أول فائدة نجنيها من تلك الشهادات هي الفكرة المجملة والموثقة عن نظرة الأوروبيين للمغرب في عصر كل منهم.

وقد كانوا كلهم، بشكل أو بآخر، جواسيس في خدمة مصالح بلدانهم. كان يتم استخدام شهاداتهم كوثائق استخباراتية من طرف القوى الأوروبية التي صارت، منذ اكتشاف القارة الأمريكية في أكتوبر من سنة 1492، قوى إمبريالية واستعمارية مغرضة تحت ذريعة نشر الحضارة الأوروبية. فطورت بحريتها وصارت تتنافس فيما بينها على احتلال العديد من البلدان والشعوب ما وراء البحار، بإفريقيا وآسيا وأمريكا. وقد كانت لكل منها أطماع استعمارية بالمغرب وبغيره جنوب المتوسط بالقرب منها. وبما أن كتبهم كانت مادة استخباراتية ثم كانت مطبوعة ومنشورة من أجل عموم القراء ببلدانهم الأصلية، فما كان من مصلحة أي منهم أن يُكذّب ما جاء فيها من سبقوه ولا من كانوا سيأتون من بعده. بل من أجل مصداقيتهم عند القراء ولا سيما عند الناشرين كانوا بلا شك يتوخون الصدق في شهاداتهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا.

ومع ذلك، إذا ما تنبهنا لكل تلك الخلفيات وتلك الأفكار المسبقة في شهاداتهم، فيمكننا أن نطل من خلالها ولو على بصيص من حقيقة أحوال ماضي بلدنا ولا سيما على نمط عيش البسطاء من أسلافنا. وذلك بالمقارنة حينها مع أحوال شعوب بلدانهم المتطورة والمتقدمة. وهو الأمر الذي لا يزال تتعذر علينا معرفته حتى اليوم مع شهادات المغاربة في تلك العصور وشهادات الإخباريين من بينهم ومن بعدهم، اللهم البحوث الأكاديمية المعاصرة من إنتاج أساتذة وطلبة الجيل الجديد بمختلف كليات المملكة.

أمور وأحداث الماضي التي تثير انتباه وفضول الأجنبي بالمقارنة مع ما يجري في بلاده الأصلية، ما كان ليُلقي لها بالا المغاربة، لكونها عندهم أمورا عادية جدا ولا تستحق الإشارة إليها في كتبهم. الغالب ذكره عندهم هو تراجم الأعلام وأحوال الحكام والصراعات السياسية التي كانت تقع بينهم، مع المبالغة في التمجيد والإطراء أحيانا لمن يكتبون لهم من السلاطين والأمراء في عهدهم وفي عهد أسلافهم، وشيء من التحقير والتبخيس في حق خصومهم بحق أو بباطل. وكل ذلك في مقابل القليل النادر من الأخبار عن أحوال الأرض وأحوال عيش البسطاء الذين يشكلون السواد الأعظم من مختلف فئات الشعب، وعن طبيعة نظام الحكم الفريد الذي لم يعرفوا غيره. لكل هذا سنظل نكتشف في شهادات أولئك الأجانب في تلك العصور ما يثير فينا الكثير من التعجب والاستغراب.

وبمُقامهم في المغرب لغرض مّا، سيظلون يشكلون جزءا من تاريخه بالنسبة لعلماء التاريخ من الجيل المعاصر، وشهاداتهم المدونة ستظل عندهم من ضمن وثائقه. شهادات يستشهدون بها في بحوثهم وفق المناهج العلمية العصرية، وتحت إشراف خيرة الأساتذة بمختلف كليات المملكة. وحسبنا في ذلك مثلا، ما ورد من تلك الشهادات في كتاب المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر للأستاذ أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى يومنا هذا من سنة 2024. والشيء نفسه في كتاب بين الزطاط وقاطع الطريق. أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، للأستاذ عبد الأحد السبتي. ومن كتب أولئك الأجانب ما تمت ترجمته إلى اللغة العربية من طرف أساتذة جامعيين، ككتاب "استكشاف المغرب" للراهب شارل دو فوكو. وبالنظر لما يعرفه اليوم عموم المغاربة عن ماضي بلدهم عبر المناهج الدراسية وعبر مختلف وسائل الإعلام فلن يسعهم إلا

أن يندهشوا ويستغربوا ويتعجبوا، بل ويستنكفوا أحيانا كثيرة مما أورد أولئك الشهود الأجانب من أخبار البلاد والعباد. أخبار لا يعرفها جيدا سوى بعض الخاصة، ولا سيما الباحثون الأكاديميون.

لكن في ترجمة ونشر تلك الشهادات فوائد كبيرة، ولا سيما لشباب اليوم وشباب الغد، حتى لا ينخدعوا بماضي بلدهم ويتوهّموا أنه كان أفضل من حاضره لمجرد أن حُكامه كانوا مسلمين. توهّم سببه مضامين مادة التاريخ في تعليمنا وفي مختلف وسائل الإعلام، حيث يتم التركيز دائما على الوجه الزاهي والمشرق فيه من دون مثالبه التي كانت أكبر وبكثير من محاسنه وفق كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم. ومن ذلك التوهم لا يزال يتغذى التطرف.

في حين أسلافنا وحكامهم بشر. ومجرد كونهم مسلمين لا يعني أبدا أنهم معصومون من الخطأ. بل هم كغيرهم من البشر كانوا يصيبون ويخطئون. وكما تقدم، فبحسب ما جاء عنهم في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم كانوا في أحيان كثيرة يخطئون أكثر مما يصيبون. حتى أن أحد الظرفاء قال: لو أن أحدا من غير المسلمين اليوم ودّ التعرف على الإسلام كي يعتنقه وبدأ بقراءة كتاب البداية والنهاية لابن كثير لفضل البقاء على دينه. لكن ما تربّينا في منظومتنا التعليمية على عشق قراءة تلك الكتب بالرغم من وفرتها وتوفرها اليوم على الشبكة وبالمجان أكثر من أي وقت مضى.

نستغني عن قراءتها بسبب توهّمنا أننا عرفنا تاريخنا بما فيه الكفاية من خلال ما تعلمناه في المناهج التعليمية ومما ألفنا قراءته ومشاهدته وسماعه على الدوام في مختلف وسائل الإعلام مع ما فيه من إفراط في إطراء وتمجيد ماضي أسلافنا. وهمٌ من شأنه أن يجعل المتلقين تعتقدون أن عدل الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتعاليم الدين الحنيف العادلة والسمحة وحضارة العباسيين المزدهرة ببغداد وإشعاع حضارة الأمويين بقرطبة ظلت كلها قائمة وسائدة في كل بلاد المسلمين طيلة القرون التي خلت حتى جاء عهد الاستعمار، وأن سبب تخلفنا يعود فقط إلى ما عرفته البلاد من حداثة ومن حضارة أوروبية مستوردة منذ بداية عهد الحماية.

بالاطلاع على شهادات أولئك الأجانب بما لها وما عليها، وبمعيار مقاصد الشريعة السمحة المتمثلة في الأمن على الحرمات من حفظ النفس والدين والعرض والمال والعقل، سندرك بصفة عامة وسيدرك شبابنا بصفة خاصة أن حاضر بلدنا أفضل وبكثير من ماضيه في كل مناحي الحياة. مع العلم أنه ما خلا يوما مجتمع بشري من فساد، ولن يخلو منه أبدا. فندرك أن ما لا زلنا نعاني منه من فساد ومن سوء الأحوال هو أقل وبكثير من سوء أحوال أسلافنا. والمقارنة الصحيحة بين الحاضر والماضي لتقييم مدى تقدم البلاد أو تقهقرها هي المقارنة بين كل فئة من فئات المجتمع اليوم بمثيلتها في الماضي، فقراء اليوم بفقراء الأمس، وليس فقراء اليوم بأغنياء اليوم، وأغنياء اليوم بأغنياء الأمس، وحكام اليوم بحكام الأمس ودواليك. ولا سبيل لذلك من دون معرفة التاريخ على حقيقته بحلوه ومرّه بدلا من الاقتصار على ذكر الصفحات المجيدة على قلتها فيه. وبتلك القناعات سنشفق على أسلافنا حُكاما ومحكومين، من دون أن نحكم عليهم. بل نقدر ظروفهم والإكراهات التي كانت تثقل كاهلهم. لكن ندرك ونعي جيدا أخطاءهم كبشر فلا نكررها بحال من الأحوال. ونحمد الله في الوقت نفسه على نعم الحاضر التي لا تحصى بالمقارنة مع مثالب الماضي، فنسعى للمزيد من التقدم بالوطن إلى الأمام، بعيدا كل البعد عن كل تطرف من شأنه أن يهدد أمن البلاد والعباد من أجل إعادة إنتاج أمجاد مُتوهّمة.

هكذا استفدتُ كثيرا من الاطلاع على مضامين تلك الشهادات الأجنبية وترجمت ما شد انتباهي فيها إلى اللغة العربية في كتابي المذكور أعلاه. ترجمت المقاطع التي أضاءت لي جوانب من ماضي بلادنا كان يلفها في ذهني غموض كثيف، وما أكثرها، ولا سيما تلك التي تتعلق بأحوال الأرض وبأحوال عيش البسطاء من الشعب، وبنمط الحكم. ترجمتها ونشرتها على الشبكة لتعميم الفائدة. وأملي أن تتفتّح بقراءتها شهية القارئ الكريم كي يطلع على مثل هذه المؤلفات بلغاتها الأصلية أو على تلك التي تمت ترجمتها بالنسبة لمن لا يحسن القراءة بتلك اللغات. مع الأمل في أن يتطوع كل من يستطيع لترجمة ما تبقى منها إلى اللغة العربية حتى تعم الفائدة. ومع الرجاء في أن يهتم الباحثون الأكاديميون بتبسيط وتعميم إنتاجاتهم العلمية القيمة في مادة التاريخ المغربي التي تكشف عن حقيقته بحُلوه ومُره وليس فقط الوجه الزاهي والمشرق فيه. وأهيب أخيرا بمختلف وسائل الإعلام كي تهتم بتلك البحوث حتى تثير فضول متتبعيها، فيطلعوا عليها ويستفيدوا من مضامينها ويستمتعوا باكتشاف ما خفي عليهم من تاريخ بلادهم وأسلافهم.

فهرس المحتوى

PAGES DU PASSÉ MAROCAIN PAR DES TÉMOINS EUROPÉENS

PAGES DU PASSÉ MAROCAIN PAR DES TÉMOINS EUROPÉENS est un ouvrage documentaire, composé de textes choisis d'auteurs étrangers de France, d'Espagne, d'Angleterre et d'Allemagne. Auteurs qui ont visité et vécu au Maroc entre le milieu du XVIII^e siècle et le début du XX^e. Quel que soient leur qualité et leur crédit, leurs récits font partie de l'histoire du Maroc. Ils renferment de précieux témoignages sur l'état des lieux du pays, sur son régime politique et ses gouvernants et surtout sur la vie sociale, culturelle, politique et économique au quotidien de son peuple.

Comme tout témoignage humain, les leurs ne sont pas sans défauts. Leurs oreilles n'étaient pas des microphones et leurs yeux n'étaient pas des objectifs de caméra. Il s'agit plutôt de témoins étrangers qui sont venus au Maroc avec leur propre bagage culturel et leurs idées préconçues sur le pays, sur ses habitants et leur culture, sur son système de gouvernement et ses gouvernants. Et tous étaient, d'une manière ou d'une autre, des espions au service des intérêts de leur propres pays.

Leurs témoignages servaient à coup sûr de documents de renseignements aux pays européens qui, bien avant la découverte du continent américain, étaient déjà devenus des puissances maritimes coloniales et impérialistes sous prétexte de répandre la civilisation occidentale. Et chacun d'eux avait des ambitions coloniales au Maroc comme dans d'autres pays d'outre-mer. Par conséquent, il était dans l'intérêt de ses espions officiels ou officieux de s'enquérir autant que possible sur la véracité de ce qu'ils observaient et transcrivaient afin que leurs témoignages ne soient pas remis en question ou démentis par les explorateurs qui les ont précédés ou ceux qui viendraient après eux.

Cependant ces témoins n'étaient ni des historiens ni des sociologues. Leurs récits ne sont donc pas tous nécessairement des faits authentiques et leurs interprétations ne sont pas non plus scientifiques. Ce qu'ils ont vu de leurs propres yeux peut être déformé de bonne foi ou volontairement selon leurs préjugés ou leurs bonnes ou mauvaises humeurs. Il en est de même de ce qu'ils ont entendu autour d'eux de la part des traducteurs marocains, musulmans et surtout juifs, qui étaient pour la plupart analphabète sans instruction et superstitieux, et de la part des marchands et diplomates européens résidant au Maroc. Ceux-ci avaient également leurs préjugés qui pouvaient déformer les faits de bonne foi ou à dessein. Y faire le tri entre le vrai et le faux reste de la prérogative des chercheurs académiques et des historiens.

Quant aux communs des mortels Marocains, faute de mieux, ils peuvent tout de même entrevoir à travers ces témoignages une certaine réalité du passé de leur pays et surtout celle des conditions de vie au quotidien de leurs ancêtres qui y vivaient à ces époques. Réalité marocaine, souvent étayée par des comparaisons explicites ou implicites avec les conditions de vie dans les pays développés et bien avancés aux mêmes époques. C'est la réalité que nous ne pouvons toujours pas bien savoir ni à travers les témoignages rapportés par les Marocains de ces temps, ni dans les récits des chroniqueurs et des historiographes parmi eux, ni non plus de ceux qui leur ont succédé. Pourquoi ?

Les faits et les événements qui suscitaient l'attention et la curiosité de l'étranger, par rapport à ce qui se passait dans son pays d'origine, étaient si ordinaires pour tout Marocain de toute époque qu'il ne lui venait pas à l'esprit de les transcrire. Les témoignages des Marocains, comme simples chroniqueurs ou historiographes, se limitaient souvent et surtout aux faits et

gestes des gouvernants, à leurs guerres récurrentes et aux menus détails de leurs luttes intestines pour le pouvoir. Et ce des fois avec assez d'apologie et de flatterie, à tort ou à raison, pour leurs commanditaires, ou pour ceux avec qui ils sympathisaient, et avec autant sinon plus d'invectives à l'encontre de leurs adversaires. Tout cela avec très peu de nouvelles qui nous intéressent sur la réalité des conditions terre-à-terre du pays et surtout celles de la vie du bas peuple, en plus de l'absence totale de toute description de la nature du système de gouvernement unique auquel ils sont habitués et n'en savaient pas d'autres différents qui pouvaient retenir leur attention.

Ainsi, compte tenu du peu que tous les communs des mortels Marocains connaissent aujourd'hui du passé de leur pays à travers les programmes scolaires et à travers divers médias, ils ne pourront que s'étonner voire s'offusquer souvent de ce que ces témoins étrangers ont rapporté de récits étranges et insoupçonnés sur le pays et son peuple. Des faits que seule l'élite savante du pays sait bien, notamment les académiciens.

Cette nouvelle génération moderne d'académiciens marocains qui par ses précieuses recherches scientifiques a commencé depuis 1976 à nous fournir des œuvres sur l'histoire édifiante du pays où prédomine, plutôt et comme il se doit, la vie au quotidien du petit peuple sous le gouvernement de l'ancien régime. Des œuvres assez bien documentées qui rapportent avec un luxe de détails ce qu'on retrouve en vrac dans les témoignages de ces étrangers. Des œuvres en français et surtout en arabe, comme celui d'Ahmed Tawfiq, encore ministre au gouvernement du Maroc jusqu'à ce jour de 2023. Ouvrage intitulé « La société marocaine au XXIe siècle (cas de Inoultan de 1850 à 1912) ».

Ces témoignages étrangers dont le fond ainsi corroboré, comportent un précieux et riche enseignement, en particulier pour les jeunes Marocains d'aujourd'hui et à venir. Ils sont surtout de nature à démystifier, comme il se doit, le passé de leur pays et de leurs ancêtres. Passé souvent sinon toujours beaucoup trop glorifié, au point qu'ils imaginent qu'il était bien meilleur que le présent, parce que tout simplement ses dirigeants étaient musulmans. Une glorification tous azimuts selon une politique postcoloniale, justifiée peut être au début de l'indépendance du pays selon un document académique, mais qui n'a plus raison d'être six décades après, vu surtout les risques de dérives extrémistes et fanatiques qu'elle comporte de nos jours.

Il est donc grand temps que ces nouvelles générations de marocains sachent que leurs ancêtres, gouvernants et gouvernés, étaient de simples êtres humains aussi faillibles qu'eux-mêmes et non pas du tout des saints. Comme tout le monde et en tout temps, ils faisaient le bien comme le mal, et ils faisaient parfois et même souvent plus de mal que de bien. La meilleure preuve en est ce que nous savons de leur histoire rapportée en abondance et sans nulle complaisance par les chroniqueurs et historiographes musulmans à différentes époques. Et ce, au point qu'un esprit malin a dit par dérision que si un non-musulman aimerait aujourd'hui en savoir plus sur l'islam pour s'y convertir et commence par lire l'histoire des musulmans dans l'ouvrage intitulé : « *LE DEBUT Et LA FIN* » d' *Ibn Kathir*, il aurait désavoué le culte musulman et préféré garder le sien. Et c'est ce qui arrive toujours quand on confond l'Islam avec la vie au quotidien des musulmans faillibles comme tout être humain.

Ce que les Marocains, comme le reste des musulmans d'ailleurs, ont l'habitude d'apprendre dans les programmes scolaires, de lire, de regarder et d'écouter tout le temps dans divers médias, de glorification exagérée du passé des musulmans au Maroc comme ailleurs, est

de nature à leur faire croire que la justice du calife *Omar*, que les nobles enseignements de l'Islam, que la culture abbasside florissante à Bagdad et que la rayonnante civilisation omeyyade à Cordoue, ont tous prévalu dans tous les pays musulmans tout au long des siècles avant l'ère coloniale, et que la seule raison du retard actuel de leur monde musulman et de la corruption qui y règne de nos jours réside en tout et pour tout dans la modernité et la civilisation européenne importée.

En prenant connaissance des témoignages de ces étrangers, avec leurs mérites et leurs défauts, et conformément aux nobles finalités de l'islam, les Marocains et les jeunes en particulier réaliseront que le présent de leur pays est infiniment bien meilleur que son passé à tous égards, et que les conditions déplorables qui y subsistent encore, sont de très loin bien moins mauvaises que celles de leurs ancêtres. Forts de ces convictions, ils les plaindront gouvernants et gouvernés, sans les juger, mais ils tiendront plutôt compte de leurs circonstances de vie de ces époques dans le régime de gouvernement archaïque et des contraintes qui leur en pesaient. Et ils seront bien conscients des erreurs du passé pour ne pas les reproduire en aucune façon. Et en même temps, ils prendront bien conscience des innombrables bienfaits et progrès du présent, et chercheront à faire avancer davantage le pays, au lieu de trouver parmi eux certains, si minoritaires soient-ils, qui menacent sa sécurité et celle de son peuple afin de reproduire le fameux régime archaïque avec ses gloires chimériques.

Des ouvrages de ces témoins étrangers nous n'avons reproduit ou traduit ici, dans un français plutôt *moderne et digest*, que les passages qui révèlent des aspects du passé du Maroc peu ou totalement inconnus de tous les Marocains, ou qui sont encore enveloppés d'une épaisse ambiguïté, notamment ceux qui concernent le sol, le peuple, son mode de vie au quotidien et surtout le mode de gouvernement de l'ancien régime.

Et nous espérons que ce livre stimulera l'appétit du lecteur marocain pour lire de telles œuvres ou celles qui ont été traduites en arabe pour ceux qui ne savent pas les lire dans leurs langues d'origine. Et ce, avec l'espoir que d'autres se porteront volontaires pour en traduire le reste pour d'ample profit. Nous espérons également que les académiciens prennent la peine de simplifier et de généraliser le fruit de leurs précieux travaux scientifiques en matière d'histoire inédite du Maroc. Nous espérons surtout que les divers médias prennent la peine d'en faire l'écho qu'ils méritent bien, afin que le plus grand nombre puisse en profiter. Nous avons exposé ces témoignages par ordre chronologique à partir du plus ancien à l'époque du règne de Sidi Mohammed Ben Abdellah. Epoque qui coïncide d'ailleurs avec la grande révolution française de 1789.

فهرس المحتوى

دبلوماسي فرنسي بمغرب سيدي محمد بن عبد الله


لويس دو شينيي
(1796-1722)

باستثناء فترة الانقطاع ما بين عامي 1718م و1767م، ظلت فرنسا دائمًا ممثلة لدى سلاطين المغرب منذ عام 1577م، وذلك إما عن طريق القناصل أو القائمين بالأعمال أو الوزراء المفوضين. وكان لويس دو شينيي *Louis de Chénier* (1796-1722) من بين أشهرهم. قضى في هذه المهمة الدبلوماسية خمسة عشر سنة، من 1767 حتى عام 1782. وأقام على التوالي في آسفي والرباط وطنجة. وقد حمل في البداية لقب القنصل العام، ثم لقب القائم بالأعمال.

سبق أن سافر شينيي في سن العشرين إلى تركيا وأقام بمدينة إسطنبول كتاجر، حيث تميز ونجح جيدا في التعريف بنفسه، لدرجة أنه تم تعيينه في عام 1750 نائبًا للأمة بتلك المدينة، أي ممثلًا لجميع التجار الفرنسيين فيها. وفي عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله قدم شينيي إلى المغرب مع سفير ملك فرنسا لويس الخامس عشر، وتولى مهامه كقنصل لبلاده بمجرد التوقيع على المعاهدة الفرنسية المغربية في 28 مايو 1767.

أقام شينيي أولاً في آسفي، وفي العام التالي استقر في الرباط، حيث مكث حتى عام 1881. وقضى السنة الأخيرة في طنجة. في الرباط عاش في منزل يقع في شارع القناصل ويطل على نهر أبي رقراق. عاش فيه وحيدًا مدة أكثر من ثلاثة عشر عامًا بعيدًا عن أسرته التي بقيت بباريس في فرنسا. وأخذ خلال تلك المدة إجازة واحدة فقط.

وقد كان يشغل وقت فراغه في إعداد العمل الذي نشره في ثلاثة مجلدات في باريس سنة 1787، عامان قبيل الثورة الفرنسية، تحت عنوان "أبحاث تاريخية عن المغاربة وتاريخ إمبراطورية المغرب" *Recherches historiques sur les Maures, et Histoire de l'Empire de Maroc*. وأهداه لأخ الملك لويس السادس عشر.

فبعد التعرف على أداء الحكومة المغربية وعلى تقاليد شعبها، أدرك شينيي أن الأوروبيين وخاصة الفرنسيين ليس لديهم سوى رؤية غير مكتملة عن المغرب. فحدد لنفسه سببًا ثانيًا لإقامته في هذا البلد. شرع في إجراء بحث تاريخي عن شعبه بالثقة المستوحاة من الرغبة في العمل الجيد وحب الحقيقة، كما قال. هكذا تضمن كتابه إلى حد كبير التاريخ الطويل للمغرب منذ وصول العرب الأوائل مباشرة بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية.

وفي كتاب صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب اقتصرت، كما ينبغي، على إيراد ما عاشه وعاينه بنفسه في المغرب بين شعبه وفي عصره، وهو عصر السلطان محمد بن عبد الله. الشهادات التي دونها خلال إقامته الطويلة في البلاد تتعلق بتديّن المغاربة وبنظام حكم بلادهم وبالقوانين والقضاء والعلوم والتعليم والصحة والطب والأطباء والثروات المدفونة في الأرض وعلاقات المغرب الدبلوماسية والكوارث الطبيعية وتمرد الجنود السود بمكناس وارتسامات الشاهد عن السلطان سيدي محمد وأخيراً مشكلة ولاية العهد.

فهرس المحتوى

قصة حكم سيدي محمد بن عبد الله بالقصاص في حق تارجر بريطاني

الذي يروي القصة كما سمعها من شهود عيان هو جيمس كْراي جاكسون *James Grey Jackson*. أقام بالمغرب ستة عشر عامًا كتاجر بريطاني في مدينة موكَادور أو الصويرة الحالية. وذلك في الفترة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر. وقد صادف مقامه هناك العهود المتتالية لكل من سيدي محمد بن عبد الله ومولاي يزيد ومولاي سليمان. تواريخ ميلاده ووفاته غير معروفة بدقة.

خلال مقامه بالمغرب قام في البداية بجمع العديد من الروايات عن البلاد عن طريق باقي زملائه من التجار وعن الرحالة. جمعها فقط كمذكرات لاستخدامها الشخصي. لكن بعد رجوعه النهائي إلى إنجلترا جمعها في كتاب ونشره بلغته الإنجليزية سنة 1809 تحت عنوان *An Account of Morocco and the District of Suse* أو تقرير عن المغرب وإقليم سوس. وأعيد طبعه عدة مرات خلال العقد التالي. وتُرجم إلى الفرنسية ونُشر في باريس عام 1824. وهو الكتاب الذي روى فيه قصة حكم سيدي محمد بن عبد الله بالقصاص في حق تارجر بريطاني. رواها في معرض حديثه عن القضاء بالمغرب. فماذا عن تفاصيلها؟

بدأ القصة بقوله أنه كانت هناك معاهدات سلام بين سلاطين المغرب والعديد من القوى الأوروبية، ومن بينها بريطانيا. والغرض من إحدى بنود تلك المعاهدات كان دائما هو حماية الرعايا الأجانب. هكذا إذا ما ارتكب مواطن إنجليزي جريمة معينة في الإمبراطورية (كما كان يُعرف المغرب بأوروبا) فلا يخضع لأحكام القانون

المحمدي (بدلا من الإسلامي). بل يحاكم بموجب القانون الخاص ببلده. فينبغي تسليمه إلى القنصل حتى تُصفى قضيته بالتراضي بين الطرفين. لكن خلافا لذلك، يقول جاكسون، العديد من التقارير قد ذهبت إلى الخارج فيما يتعلق بالسيد لايتون التاجر البريطاني في موگادور، والذي تم اقتلاع سنين من أسنانه بأمر من الإمبراطور سيدي محمد بن عبد الله كقصاص في قضية بينه وبين امرأة مغربية. فمن المُهم، يضيف جاكسون، عرض تفاصيل هذه الواقعة في إطارها الحقيقي.

فقال أن السيد لايتون قد كان الشريك الأول في شركة تجارية محترمة وذات رأس مال كبير بميناء موگادور. وكان الشريكان الآخران فرنسيين. وقد تم إخطارهما رسميًا بأن ملك فرنسا (إذا قبل الثورة) قد قطع جميع العلاقات مع المغرب. الأمر الذي اضطر معه التجار الفرنسيون إلى الخيار بين مغادرة البلاد أو البحث عن حماية أخرى. ومع انتشار معاملات تلك الشركة في جميع أنحاء المغرب صعب على الشريكين الفرنسيين الرحيل المفاجئ والتخلي عن مصالحهما. فاقترحا على شريكهما الإنجليزي أن يسجل الشركة باسمه لوحده. تلك كانت حيلة حتى تصبح مصالحهما محمية في شركة إنجليزية محضة.

وبعد ظهر أحد الأيام، خرج الشركاء الثلاثة للصيد على ظهور الخيل برفقة كاتب، ومعهم كلاب سلوقية في ملكية الشريك الإنجليزي السيد لايتون. وفي طريق العودة إلى موگادور هاجم أحد الكلاب عجلًا في ملك أحد أهالي قرية مجاورة. فأطلق "الشلْحْ" (هكذا سمى جاكسون ساكن منطقة الصويرة) صاحب العجل النار على الكلب. فتلا ذلك اشتباك. وسرعان ما اندلعت ضجة في القرية. وأثناء العراك شوهدت نساء "الشلوح" يرجمن الصيادين الثلاثة بالحجارة. فأصيب أحد الفرنسيين برضوض شديدة. كما تبادل معهم السيد لايتون الركل عدة مرات. ولما عاد إلى موگادور قدّم على الفور شكوى إلى الحاكم الذي وعده بتحقيق العدالة.

ونتيجة لذلك تم استدعاء باقي الأطراف الذين أصروا من جانبهم على تحقيق العدالة لهم، مدعين أن لايتون كسر سنيْن لامرأة، ومتوسلين للإمبراطور بالله وبرسوله كي ينصفهم. فأجبر هذا النداء الحاكم على الكتابة إلى سيده بمراكش. وأمر جميع الأطراف بالذهاب إلى هناك. وفيها تم إحضار شهود ضد السيد لايتون الذين قالوا إنه كسر سنين من أسنان المرأة بمؤخرة سوطه السميكة. فاضطر الإمبراطور إلى إصدار أمر بخلع اثنين من أسنانه كقصاص منه لفقدان السيدة لسنيها. ومع ذلك لم يبد ميالًا لتنفيذ الحكم، يحكي جاكسون. لكن الناس الذين تجمعوا بأعداد كبيرة في هذه المناسبة غير العادية هتفوا بصوت عال مطالبين بتنفيذ حكم القصاص في حق الجاني. ولما لوحظ أن بريطانيا أهملت الدفاع عن مواطنها صار يُقال فيما بين المغاربة إذا الدول الأوروبية لم تكلف نفسها عناء حماية رعاياها فلماذا نحميهم نحن؟

وعندما اقترب الجلاد من السيد لايتون طلب منه إزالة اثنين من أسنانه الخلفية بدلاً من سنين أماميين. الأمر الذي تطلب موافقة الإمبراطور. ولما كان جلالة السلطان معجبا بالشجاعة التي تحلى بها السيد لايتون من أجل الخضوع للعملية، يحكي جاكسون، وافق على طلبه واعتذر له في اليوم التالي. وأفهمه أنه لم يكن بوسعه تفادي الأمر بتنفيذ حكم القانون، لأنه كان من الضروري تهدئة غضب الناس. ووعده بأن يمنحه أي امتياز يطلبه منه. فطلب لايتون الإذن بتحميل وتصدير شحنة قمح. فما كان من الإمبراطور إلا أن استجاب لطلبه. وأعتقد أنها كانت شحنة معفاة من أداء الرسوم الجمركية، يقول جاكسون.

وأضاف أن الإمبراطور قدم خدمات مماثلة إلى السيد لايتون وأبلغه بأنه يرغب في أن يتم تعيينه قنصلًا بريطانيًا، لكنه رفض. ومع ذلك، كرر الإمبراطور هذه الرغبة له في كثير من الأحيان، مشيدا بمزايا التفاوض مع شخص يمكنه التحدث معه بلغته الخاصة. ووعده، في حال ما صار قنصلا، بأن يمنح بلاده كل الامتيازات التي ترغب فيها. وبما أن لايتون لم يحظ بدعم بلاده من بعد الإساءة التي تعرض لها، أو لأي سبب آخر، ارتأى أن يرفض تلك المبادرات المتكررة من سيدي محمد.

ونقول من جهتنا أننا نعتقد أن كل ما جاء في الفقرة الأخيرة من تنازلات السلطان عن كبريائه لترضية الجاني يصعب تصديقها، وأنها كانت على الأرجح مجرد أماني الذين حكوها من الأوروبيين والذين كانوا يتمنون أن تكون حقائق تصون كبريائهم المجروح بسبب القصاص الذي طال أحدهم. وما عدى ذلك، ففي مثل هذه القصص

فوائد بخصوص معالم العلاقات التجارية بين المغرب وأوروبا وبخصوص بعض من أحوال مقام التجار الأجانب في البلاد وبعض من طبيعة العلاقة بينهم وبين السلطات والأهالي.

فهرس المحتوى

من طرائف طبيب إنڭليزي بتارودانت

أيام سيدي محمد بن عبد الله

ويليام لامبريير *William Lemprière* طبيب إنڭليزي (1751-1834). التحق بالخدمة الطبية العسكرية ببلاده في عام 1789، إبان بدايات الثورة الفرنسية. وتم إلحاقه بحامية جبل طارق. وفي سبتمبر من نفس السنة تلقى الجنرال قائد تلك الحامية خطابًا من سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله، يطلب فيه إرسال طبيب إنڭليزي لعلاج ابنه الأمير عبد السلام من مرض في العينين. وذلك مقابل مكافأة مالية سخية وتحرير عشرة بحارة بريطانيين من الاحتجاز.

قضى لامبريير مدة طويلة في تلك المهمة بقصر الأمير بمدينة تارودانت ثم ببلاط السلطان نفسه بمراكش. فحصلت له معهما أحداث طريفة ومثيرة رواها في كتابه للقراء الإنڭليز من بعد عودته إلى بلاده في كتاب تمت ترجمته إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان: "رحلة في إمبراطورية المغرب ومملكة فاس" *Voyage dans l'empire de Maroc et le royaume de Fez* وبالنظر لما ضمنه من طرائف مثيرة عن المغرب تمت إعادة طبعه ونشره خمس مرات ما بين 1793 و1818. ترجمت أنا منه إلى اللغة العربية مقتطفات اعتبرتها مفيدة للقارئ المغربي.

مع العلم أن الطبيب لامبريير ما كان عالم اجتماع. لكن مع ندرة الأجانب الذين زاروا وأقاموا بالمغرب في عصره ودوّنوا في نفس الوقت ملاحظاتهم، ليس لنا الخيار في أفضل منه نُطل من خلال سمعه وبصره على جوانب من الحياة اليومية في عهد سيدي محمد بن عبد الله. أحداث وعادات وتقاليد لا يلقي لها بال المغربي فلا يدونها. وهو لم يقتصر على تدوين ما رآه وما سمعه، بل غالبا ما تمادى في الحكم عليه بصرامة وقسوة الأوروبي البرجوازي المتعالي والفخور بكونه قادما من بلاد متحضرة إلى بلد متخلف في نظره، والمتطلع إلى إثارة فضول القارئ الإڭليزي. ومع كل ذلك، وكما تقدم، فهذه المادة الخام لا تخلو من الفائدة بالنسبة لنا كمغاربة لما نغض الطرف عما جاء فيها من اعتبارات التعالي الممزوجة بالاحتقار ولما نقفز عما جاء فيها من أخبار لا تحظى بالمصداقية. فلنتركه يحكي بنفسه تفاصيل أحداث بدايات تلك المغامرة بتارودانت مع الأمير المريض ومع حاشيته من حوله ثم مع بعض من ساكنة المدينة.

فيقول أنه في شهر سبتمبر من عام 1789 طلب قنصل جلالة ملك بريطانيا بطنجة من الجنرال القائد لحامية جبل طارق أن يبعث طبيبا جراحا مقتدرا إلى مولاي عبد السلام الإبن المحبوب لإمبراطور المغرب والمهدد بفقدان بصره. كان الأمير يتوخى من طبيب أوروبي التخفيف من معاناته التي لم ينفع معها علاج المعالجين المحليين. ووعده بمكافأة سخية علاوة على تحمل كل نفقاته وعلى حمايته في الطريق بأفراد من الجنود. والأمر الذي كان من شأنه تشجيعي أكثر على مهمة علاجه هو الوعد بتحرير عدد من العبيد النصارى الذين كانوا يئنون تحت نيْر الأسر. وكان من بينهم عشرة بحارة إنڭليز بما فيهم قبطانهم، والذين شاء سوء حظهم أن ترمي الأمواج الهائجة بسفينتهم على شواطئ هذا البلد الوحشي من إفريقيا.

ولم تجد عندي حماسة الشباب صعوبة في إيقاد فضولي من أجل استكشاف هذا البلد الغامض الذي قل من يعرفه من بين الأوروبيين، فتطوعت لتلك المهمة. تحدد موعد سفري ووصلت من جبل طارق إلى طنجة على ظهر سفينة صغيرة في 14 سبتمبر 1789. حينها كان الأمير الذي طلب من يعالجه يقود حملة عسكرية بأمر من أبيه بين مراكش وتارودانت محل إقامته. وغادرت طنجة لما علمت بعودته إلى مدينته. قبل ذلك اتخذ لي حاكم المدينة يهوديا

يحسن الإنجليزية كي يرافقني في رحلتي كترجمان وجنديين لحمايتنا. وفي الطريق كنت أتوقف للاستراحة في بعض المدن.

من بعد قضاء ستة أيام في مدينة موݣادور عاد الرسول الذي أخبر الأمير عني ليبلغني أوامره. فحثني على الذهاب إليه بتارودانت. وأضاف حاكم موݣادور إلى عدد مرافقي ثلاثة جنود زنوج مسلحين جيدًا وأعطاني خيمة أفضل ومنحني مترجما يهوديا يتحدث الإنجليزية بسهولة. وتم إعفاء المترجم الأول البائس الذي سبق أن تم إجباره في طنجة على مرافقتي، فعاد من حيث أتى مغمورا بالفرح. قضيت ثلاثة أيام في السفر لقطع الستة وسبعين ميلا (122 كلم تقريبا) الفاصلة بين موݣادور وسانتا كروز (أݣادير الحالية). بالنظر إلى ما ذكرته عن صعوبة التنقل في هذا البلد فلن يتصور القارئ أنني قضيت مدة طويلة لقطع تلك المسافة، لكن من دون أن يتخيل كم كانت الطريق متعبة. أحيانا كنا نضطر للنزول من فوق البغال وبالكاد كنا نستطيع السير على الأقدام.

غادرت سانتا كروز في 26 أكتوبر 1789. وفي غضون يومين وصلت إلى تارودانت، التي تبعد بأربعة وأربعين ميلًا. الطريق كان جميلا جدًا، ولكنه ممل من حيث لم يكن لدي فيه للعبور سوى القليل من الأراضي المنبسطة والغابات. فور وصولي تم اقتيادي إلى قصر الأمير على بعد نصف ميل من المدينة. هذا المبنى الملكي الذي كان مريضي الجليل هو مهندسه، صغير جدا. لكن له مظهر جميل من الخارج. وينقصه الذوق ووسائل الراحة من الداخل، مثل باقي دور المغاربة. سرعان ما تظهر عيوبه لمن يهتم بفحصه. القصر من الطوب محاط بجدار عالي. تتوسطه حديقتان بحالة ممتازة جدا تم رسمهما من طرف أوروبي، وتوجد بينهما نافورة. ويعتني بهما إسباني مرتد (يعني إسباني نصراني أسلم).

ولما دخلت باحة القصر وجدت على جنباته العديد من الرجال جالسين بمقاعد مثل النوافذ المحفورة في الجدران ينتظر كل منهم مجيء دوره للحظوة بالمناداة عليه لمقابلة الأمير. وبما أنني كنت في حرج من الجلوس مع أناس لا أحسن لغتهم بقيت واقفا أمشي ذهابا وإيابا حتى ظنوا أنني مجنون. وبعد الانتظار لمدة ساعة جاء دوري كي أدخل وبرفقتي مترجمي. مررنا من قاعة مظلمة تؤدي إلى باحة مربعة وواسعة يوجد بها باب مجلس الأمير مولاي عبد السلام. لما دخلت وجدته جالسا أرضا على وسادة، ومن تحتها بساط طويل يجلس على جنباته رجال حاشيته. فقدمت له رسالة القنصل الإنݣليزي من بعد ما طواها أحد خدمه في منديل من حرير. حيّاني مومئا برأسه وقائلا "بونو طبيب بونو إنݣليزي". في ذلك خليط من العربية والإسبانية الذي يعني "طبيب جيد وإنݣليزي جيد". ثم أمرني الخادم بالجلوس أنا ومترجمي على الأرض بجانب الأمير.

لما رأيت مولاي عبد السلام سنة 1789، كان سنه خمسا وثلاثين سنة. قامته كانت متوسطة. تشوهت ملامح وجهه تماما جراء الحوادث التي أصابت عينيه. بشرته داكنة وأسنانه نخرة. لكن بالرغم من وجهه المشوه لم يكن قاسي المزاج مثل باقي الأمراء الأفارقة. لباسه لا يختلف عن لباس المغاربة سوى بشريط من حرير ملفوف من حول عمامته. كانت تلك هي العلامة التي تتميز بها عائلة السلطان. كان يرتدي قميصا فضفاضا جدا من القماش القرمزي المطرز بالفراء، والذي يسميه المغاربة قفطانا. ويمكن رؤية الرعايا يرتدون ملابس فاخرة مثل ملابس الأمراء وحتى ملابس السلطان.

أعرب الأمير عن فرحه الشديد بوصولي. وسألني ما إذا كنت قد أتيت بمحض إرادتي وما إذا كان الأطباء الإنݣليز يتمتعون بسمعة جيدة في أوروبا. أجبت على السؤال الأول بأن حاكم جبل طارق هو الذي أرسلني، والثاني، أنه كان عليّ أن أنصف الحقيقة وبلدي، مؤكدا للأمير أن أفضل الأطباء وأشهرهم يوجدون في إنݣلترا. وسألني عن تقاليد الأوروبيين. كان مهتما على الخصوص بقوانين إنݣلترا وبنظام حكمها. ولما كان لا يفهم جيدا أجوبتي كان يطلب مني إعادتها. كل شيء فيه كان يشير إلى أنه يريد التعلم. ثم بدأت الأسئلة تنهال علي من أفراد حاشيته. وكان الجميع يريد استفساري.

بعد هذه المقدمة، طلب مني عبر المترجم فحص نبضه وفحص عينيه. إحداهما قل بصرها بسبب غشاء المياه الزرقاء. والأخرى كانت تعاني من تشنج عصبي. وكان يريد في الحال معرفة رأيي في الأمر ومدة العلاج. فأجبت بأن ذلك يتطلب وقتا كافيا كي أشخص مرضه بشكل جيد. وأضفت أنني سأتأكد من ذلك من بعد يومين أو

ثلاثة. كنت قد حلقت ذقني في ذلك الصباح. ولما رآني أحد أفراد الحاشية من دون لحية قال بأنني ما زلت شابا كي أكون طبيبا جيدا. وادعى آخر بأنني أسعى لإخفاء سني الحقيقي بتغطيتي شعري بمسحوق. وزعم ثالث بأن الشعر فوق رأسي ليس لي. لكن الذي استغربوا منه أكثر هو لباسي الأوروبي اللصيق من قريب بجسمي. مع العلم أن لباس المغاربة فضفاض جدا ولا يليق في رأيي بهذا المناخ الحار بهذا البلد.



لباس وباروكة أنگليزي في القرن الثامن عشر

لم يكن هذا اللقاء الأول مهما. من بعد تعب السفر كنت أتمنى تأجيله. لكن اضطررت لتمديده إلى حين تلبية رغبات كل افراد الحاشية. لم يكن من بينهم من لم يطلب مني فحص نبضه ولم يستفسرني عن حال صحته. من بعد كل هذه الاستشارات الطبية أبلغني الأمير عبر مترجمي أنه أمر بتخصيص بيت مريح من أجلي وأنه ينصحني بأن أنصرف كي أستريح. فابتهجت بذلك، لكنه أمرني بالعودة يوم الغد باكرا.

البيت الذي خصصه لي ما كان سوى قاعة نوم بئيسة بملاح اليهود الذي كان على بعد نصف ميل. هذه القاعة المتسخة والضيقة ومن دون نوافذ توجد بدار أهم شخص بين اليهود في تارودانت. لا يدخلها النور سوى من الباب الذي مع الأسف يطل على بيوت ثلاث عائلات يهوديات أخرى، من حول فناء حيث كانت ترمي كل أزبالها. فبلغ غضبي من ذلك إلى حد عزمي على امتطاء بغلتي والعودة للقصر كي أشتكي من سوء المسكن الذي تم اختياره لي. لكنني تذكرت ما قيل لي بأنه كان من بين أفضل ما يوجد بالمدينة وأنه ينبغي أن أتوقع المعاناة من كل المساوئ في مثل هذا السفر. فقررت الاستكانة فيه واستعماله بأقل قدر ممكن. لكن لم أصبر وفاتحت الأمير في الموضوع فأمر في الحال بإسكاني في حديقة القصر. لكن أوامره لاقت ما يكفي من المماطلة في التنفيذ، فما تم منها شيء حتى قبيل مغادرتي تارودانت.

من بعد قضاء ليلة متعبة بمسكني عند اليهودي التحقت بقصر الأمير عبد السلام لفحص عينيه بإمعان أكبر من الأمس. وما أن وصلت حتى فُتح لي الباب ووجدته في انتظاري مع شيء من القلق خوفا من أن يكتشف أنه مصاب بمرض عضال. وبالفعل لما فحصت عينه تبين لي أن حظوظ شفائها ضئيلة. وتكتمت على ذلك، واعترفت له فقط بأنني غير واثق من أنني سأفتخر بعلاجه جذريا. لكنني أعطيته الأمل بالتخفيف من وطأة مرضه بشكل كبير بالرغم من عدم وثوقي بذلك. ومن أجل الوقت اللازم لتجريب أدوية مختلفة طلبت منه مدة شهرين من العلاج كي أحصل على الدواء الصالح. ومع إظهاره استعدادا لتلك التجارب بدأ بأخذ ما وصفته له من يومه. خلال الفحص الثاني وجدت أن غشاء المياه الزرقاء أفقده تماما الإبصار بالعين اليمنى. فما بقي لي سوى علاج العين اليسرى التي تعاني من التشنج العصبي المتواصل والذي يهددها بالعمى. حركاتها كانت عنيفة لدرجة أن بؤبؤها كان يختفي أحيانا من جهة الأنف. كان الأمير بالكاد يرى الأشياء الكبيرة لكن من دون التحقق من شكلها. وعلاوة على ما وصفت له من دواء وصفت له حمية قاسية كي يلتزم بها. ومخافة تهاونه طلبت من خادمه الذي يحظى عنده بثقة كبيرة أن يتكلف بحثه على اتباع العلاج كما وصفته كتابة وتمت ترجمته إلى العربية. وصفت له كذلك أدوية موضِعية. وحتى لا يتهاون في استعمالها تكلفت أنا بنفسي بعلاجه بها.

كان الأمير شديد الانقياد لشرب كل ما عرضته عليه. وذلك على الرغم من المذاق القبيح للأدوية التي استخدمتها. لكن ظل من المستحيل عليه أن يتصور كيف يمكن للعلاجات التي يتم تناولها عن طريق الفم أن تؤثر على علاج عينيه. إلا أنني وجدته أكثر عقلانية من كل من حوله. كان يحلو لهذه الشرذمة الغبية أن تستهزئ بطريقتي في العلاج وتقول بصوت عال إنه من الحمق علاج داء خارجي بدواء غير موضِعي. المقربون أكثر من

الأمير وسوسوا له بأنني أعمل على إضعاف مزاجه. والحياء لا يسمح لي بتكرار كل ما كان سيترتب عن علاجي، في اعتقادهم، من مهالك على صحته وعلى الاستمتاع بملذاته (يقصد بلا شك الجنسية). أقول فقط بأن كل تلك السخافات كان لها تأثيرها على عقل مريضي الذي لم يتأخر في إخباري بمخاوفه. ما علمته من الشرور التي أصبحت تحيط بي أوقعتني في حرج كبير. فصرت أقول في نفسي كيف يمكن إسماع صوت العقل لأشخاص لا يعرفون لغته؟

واتخذت أخيرا قرار تبرير نمط علاجي الذي لا يسع كل ذي عقل سوى الاقتناع به. أكدت للأمير بأن الأدوية التي وصفتها له لا يمكن بأي حال أن تضر بصحته. وحاولت إقناعه بأن شرفي وسمعتي مرتبطان بعدم إغفال أي شيء من أجل أن يسترجع بصره. وبعيدا كل البعد عن الإضرار بصحته فإنني أبذل كل ما في وسعي لإسعافه. وأضفت قائلا بأن العلاج الذي وصفته له إن لم يحظ برضا أهل العلم فسأفقد سمعتي. حينها فقط هدّأت أخيرا كل هذه المبررات المعقولة من روع الأمير. ويظهر أنه شعر اخيرا بأن حاشيته كانت تفتري عليّ. وكي يُنسيني المزاج السيء الذي كان يقابلني به منذ أيام، اعترف لي أن سببه الخوف. وأخذت منه العهد بمواصلة اتباع الحمية التي وصفتها له من دون انقطاع، اللهم في حال ما شعر أن صحته لا تتحسن. لكن ما أنعش ثقته هو تبيّنه من بطلان توقعات حاشيته. لم تُصبه أي حادثة خوّفوها منها. وصرت أزور مريضي الجليل مرتين كل يوم. ما تبقى من الوقت كنت أقضيه في قراءة كتب أخذتها معي من موكَادور. ومن وقت لآخر كنت أتسلى بالركض على ظهر الفرس بنواحي تارودانت.

ثم تلقيت دعوة من القاضي فالتقيت به في داره. وجدته شيخا سبعينيا جليلا بلحية طويلة وبيضاء تفرض الاحترام. سألته بعض الأسئلة عبر ترجماني فوجدت أن أكبر متاعبه الصحية ناجمة عن ثقل سنين عمره المتقدم. وكان يعرف هو نفسه أنه في حاجة فقط لحمية ليّنة لقضاء ما تبقى من العمر في سلام. فالتمس مني أن أصف له إحداها. ومن بعد تلبية طلبه شكرني بكل لطف وبكل صدق. وعبر لي عن حساسية حقيقية عندما تحدث معي عن الحزن الذي أشعر به لكوني بعيدًا جدًا عن والديّ وعن أصدقائي. لقد أشفق على إرسالي إلى بلد تختلف عاداته كثيراً عن عادات بلدي. وتوسل إلي بأن أعود لرؤيته. فتفاجأت كثيرا بشكيمة وعقل هذا الرجل الذي يعيش وسط شعب نصف متوحش. وقد سألني ذات مرة عن راتب القاضي في إنكَلترا. ولما أجبته، قال: "كيف إذاً، القاضي عندكم يتقاضى راتبا أفضل من راتبي! هل تعلم أن الإمبراطور يعطيني فقط خمسين دوكات في السنة (عملة ذهبية من البندقية).

ولم أكن محظوظا ولا ممدوحا بنفس القدر عند باقي المرضى من أهالي تارودانت. كانوا كلهم تقريبا ودائمًا جاحدين للجميل ووقحين. منهم من كان يأتيني فقط لسرقتي. الأمر الذي لم يكن صعبا في مثل مسكني. البعض الآخر ما كان يقنع باستشارتي وبوصفاتي الطبية فكانوا يريدون مني مالا وهدايا. وحينما أطرد الوقحين منهم الذين كانوا يهددونني بخناجرهم. وأقلهم شرا كانوا ينصرفون محملين ببعض أمتعتي البسيطة. كثرة شكواي من تصرفات هؤلاء الأوغاد لم يقلل من شفقتي على بؤسهم الشديد. فكنت أساعدهم بقدر ما أستطيع. لكن الحشد أصبح أكثر عددا وجرأة وتطفلًا يومًا بعد يوم. فاضطررت إلى تقديم شكواي إلى الأمير مولاي عبد السلام الذي أعطاني حارسًا لحراسة باب منزلي. هكذا صار المرضى يدخلون فرادى من بعد خروج الآخر.

وفي هذا ما يكفي من حديث لامبريير عن أحداث مغامرته بتارودانت بالنظر لحجم المقال الذي لا يتسع لأكثر من ذلك. والبقية في المقال التالي مع نفس الطبيب من داخل حريم الأمير بأمر منه لفحص وعلاج بعض نسائه بطلب ملح من طرفهن.

فهرس المحتوى

مع الطبيب الإنجليزي داخل حريم نجل سيدي محمد بن عبد الله

من تاريخ المغرب

فهو نفس الطبيب ويليام لامبريير *William Lemprière* (1751-1834)، الذي قدم إلى المغرب بطلب من السلطان سيدي محمد بن عبد الله لعلاج ابنه مولاي عبد السلام من مرض في العينين. ورأينا في المقال السابق كيف حكى متاعبه مع الأمير المريض ولا سيما مع حاشيته من حوله وكذلك مع بعض من ساكنة مدينة تارودانت التي كانت تحت حكمه بتكليف من والده. وهنا نتركه يحدثنا عن ونتائج علاجه لمريضه، وبالأخص عما عاشه من طرائف بداخل حريم الأمير لما أذن له بفحص وعلاج بعض نسائه.

فيقول: بعد أسبوعين، الأمير الذي كان المريض الوحيد المعني بسفري إلى المغرب بدأ يشعر بتحسن محسوس. عينه اليسرى التي بنيت عليها كل أملي، والتي كنت قد وجدتها تعاني من اضطراب متواصل، بدأت تتحرك بشكل طبيعي ومنتظم. لم تعد في تلك الحالة المتشنجة التي وجدتها عليها في اليوم الأول والتي بالكاد كانت تسمح له بالتمييز بين الليل والنهار. أما في ذلك الوقت فقد صار يرى تفاحة من على بعد خمسة عشر قدما.

وفي الأسبوع الثالث شعر الأمير بتحسن أكبر. بدأ يقرأ النصوص المكتوبة بحروف كبيرة. وسرعان ما صار يكتب بنفسه الرسائل الموجهة لأبيه من أجل إخباره بتحسن بصره بفضل العلاج الذي وصفته له. ووعدني، في حال ما شفي تماما، بمكافأة على قدر الخدمة التي قدمتها له. صرت في نعمة طيبة معه لدرجة أنني صرت متمكنا من رؤيته في جميع الأوقات.

هذه العلامات الأولى للشفاء أغلقت أفواه حاشيته الحاقدين. الأمير نفسه اعترف أنه قد تسرع لما ترك بعض الشكوك المسيئة في حقي تساوره. ولما تحقق من فعالية علاجي تنامت ثقته فيّ إلى درجة رغب معها في أن أفحص بعض نسائه كن في حاجة للتطبيب. كانت تلك هي الفرصة الفريدة لوصف هذا المكان الحريز الذي يسمى عندهم الحريم، لو أن حريم السلطان الذي زرته من بعد لم يمنحني فرصا لوصفه لاحقا بشكل أكثر تفصيلا.

وفور صدور قرار الأمير بدخولي لحريم نسائه أمر باقتيادي إليه أنا ومترجمي. فاستقبلني رئيس الخصيان عند الباب. الخصيان المكلفون بالنساء كلهم من العبيد السود. تجدهم قصيرين وسمان. وإذا ما صار أحدهم أطول من غيره فعلى حساب الشكل القويم، بحيث من الناذر ألا يكون مشوها أو مشلولا. أصواتهم لها لكنة خاصة. تشبه أصوات الشباب في سن المراهقة. وأخيرًا، تقدم هذه الكائنات المشوهة صورة مقززة عن الضعف والوحشية فيهم. السلطة الممنوحة لهم على الجنس الذي يتحكمون فيه تجعلهم يشعرون بشيء من الأهمية. هم أكثر تفاخرا ووقاحة مما يتصور المرء. أنا بنفسي كنت سأكون ضحية شرهم لو لم اتخذ احتياطات ضد خسة مزاجهم.

برفقة زعيم هذه الوحوش البرمائية مررت من باب الحريم، المكلفون بحراسته. مشيت طويلا في قبو مظلم، قادني إلى الفناء الذي توجد من حوله شقق النساء. أثناء عبوره رأيت عددًا كبيرًا من الجنس اللطيف ومن الأطفال البيض والسود. علمت أنه في هذه المجموعة من الإناث كنت أرى حظيات الأمير والإماء اللائي يخدمنهن. كل هؤلاء النساء تفاجأن بشكل كبير برؤية شخص أوروبي. وسرعان ما أحطن بي لفحص مظهر ملابسي التي بديْن مندهشات منها بشكل فريد. استحوذ ظهوري المفاجئ على عقول بعضهن لدرجة صرن معها وكأنهن متجمدات، بأعين ثابتة وأفواه مفتوحة. أخريات أكثر جرأة انفجرن من الضحك لما رأينني. وأولئك اللائي أسعدهن وجودي كن يتفحصنني باهتمام كبير من الرأس إلى أخمص القدمين. أكثر ما أدهشهن في زيّي هو المشابك والأزرار والجوارب. كانت دهشتهن طبيعية تمامًا لأنهن لم يرين مثلها من قبل في بلدهن. فيما يتعلق بشعري لم يتمكنّ من فهم لماذا كنت أحتفظ بالكثير منه. أما بالنسبة لما كان عليه من مسحوق فقد اعتقدن أنني كنت أستخدمه بدافع الحذر لحماية نفسي من الحشرات.

جميع الأطفال فروا من شدة الخوف. يمكنني أن أؤكد أنني بدوت لهم عجيبا غريبا وغير عادي وكأنني أسد أو نمر تم إحضاره من أرض أجنبية إلى بلدة في إنكْلترا في يوم من أيام السوق. وجميع نساء الحريم تقريباً كن سمينات. كان من بينهن بعض الشقراوات ببشرة شاحبة وبعض الزنجيات الجميلات.

عندما دخلت جناح المريضة التي أقلقت حالتها مولاي عبد السلام وجدت فيه ستارة كبيرة تقسمه إلى قسمين. فأحضرت جارية صغيرة كرسيًا صغيرًا ووضعته بالقرب من الستارة ونبهتني إلى أنه من أجل جلوسي عليه. بعد لحظة، سيدتها التي لم أتمكن من رؤيتها مدت لي ذراعها طالبة مني فحص نبضها. قناعتها بأنه بإمكاني

معرفة مرضها فقط من خلال فحص نبضها أبقاها صامتة بالرغم من سؤالها عبر مترجمي عما إذا كانت تشعر بوجع في الرأس أو المعدة أو غيرهما. وبدلا من الإجابة سحبت ذراعها ومدت لي الذراع الآخر. هذا الاحتياط الكبير جعل صبري ينفد. لم أستطع معرفة سبب مرضها كما لم أتمكن من إشباع فضولي برؤيتها. فحاولت إقناعها عبر مترجمي بأنه لا بد لي من رؤية لسانها كي أتمكن من علاجها. فأخذت مقصا وفتحت فتحة صغيرة في الستارة أبدت منها فقط لسانها. حياؤها ذاك حال دون إشباع فضولي لكنه مكنني أخيرا من معرفة سبب مرضها فوصفت لها الدواء المناسب.

رأيت امرأة أخرى من الحريم مصابة بداء الغدد اللمفاوية. استقبلتني بنفس الاحتياطات. لكن بما أنه لا يمكن أن تعفي نفسها من إظهار عنقها المتورم تمكنت من رؤية جانب من وجهها الجميل جدا. وصرحت لي بأنها كانت محبوبة الأمير إلى حين أصابها هذا المرض المرعب فأعرض عنها. فصارت متدمرة من رؤية نفسها مجرد واحدة من جواريه من بعد ما كانت تتمتع بكل الامتيازات المخولة للسلطانة المفضلة.

ولما كنت أفحص تورمات عنقها نزعت من ذراعها كل المجوهرات الثمينة جدا التي كانت تتزين بها ومدتها إليّ كهدية لعلها تشجعني على التفاني في علاجها من ذلك المرض المهلك. لم أجد الشجاعة لقبولها مع شعوري بالقليل من الأمل في قدرتي على استرداد محاسنها الأولى. فوعدتها بتجريب بعض الأدوية لكن من دون ضمان لفاعليتها. لاحظت عدم رضاها عن جوابي. لكنه أراح نفسها قليلا. وفكرتها المسبقة عن جودة التطبيب الأوروبي قوت من آمالها. فكانت أخيرا مستعدة لبدأ العلاج من يومها.

زياراتي المتكررة للمريضتين مكنتني من رؤية كل نساء الحريم الحبيسات فيه. لقد أحصيت منهن أكثر من عشرين بالإضافة إلى الأربعة التي يسمح بها القانون للمؤمنين الحقيقيين. لقد تمت استشارتي من قبل العديد من هؤلاء المحجبات اللائي كن ينعتنني بالجاهل عندما لا أكتشف أمراضهن في أدنى فحص لنبضهن. وإذا كنت متردداً ولو بقليل، فإنهن ينظرن إلي فقط على أنني منتحل الصفة الذي لا يفهم شيئًا في الطب. وإذا ما توفقت في علاجهن بفضل مهارتي المتواضعة يقلن إن ذلك الشفاء سيكون مؤقتا. لما أدركت أنني كنت أبذل جهوداً غير مجدية لإسماع صوت العقل إلى هؤلاء النساء اللائي لا يفهمن لغته، قررت الاستسلام لضعف أمزجتهن. فأكسبني هذا التصرف ثناء لم أستحقه وقد كان أكبر وأفضل من الإهانات التي كنت أعرّض لها نفسي بقولي الحقيقة.

نساء حريم مولاي عبد السلام لم يظهرن لي في عز شبابهن. لا أعتقد أنني رأيت من بينهن واحدة يقل سنها عن الثامنة والعشرين إلى الثلاثين. كلهن كن سمينات ولا يحسن المشي. الأحداث التي كان هؤلاء المحجبات الودودات على علم بها لم تتجاوز حدود حريمهن. والقليل من العناية التي تولى لتنمية عقولهن أدت إلى حرمانهن من القدرة على التصرف السوي في الحياة العادية. لا يخرجن من الحريم سوى لمرافقة سيدهن عندما يغير مكان إقامته.

فهرس المحتوى

مع الطبيب الإنجليزي في مراكش بحضرة السلطان محمد بن عبد الله

الأمر يتعلق بنفس الطبيب الإنجليزي العسكري ويليام لامبريير *William Lemprière* (1751-1834) الذي جاء إلى المغرب عام 1789، إبان بدايات الثورة الفرنسية، بطلب من سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله، لعلاج ابنه الأمير عبد السلام من مرض في العينين. وكتابه يتميز بإدخال القارئ إلى كل من قصر الأمير المريض بتارودانت وقصر السلطان نفسه بمراكش. بل يُدخله معه حتى لحريم كل منهما. الأمر الذي جعل الكتاب يعرف رواجا كبيرا تكلل بخمس طبعات خلال أقل من عشرين سنة.

وبالنسبة لنا كمغاربة نجده كأجنبي يروي من داخل كل من القصرين مشاهد ومواقف ما كانت لتوجد حتى في كتب المغاربة الذين عايشوها، إما لأنها جد عادية بالنسبة لهم فلا يلقون لها بال ولا يدونونها، أو تثير فضولهم

وانتباههم لكن يخشون على أنفسهم من نشرها. وهي الأمور التي من شأنها إثارة فضولنا نحن اليوم ولا توجد سوى في كتب الأجانب الذين عايشوها.

وهكذا في مقال سابق استطعنا التعرف على طرائف عاشها هذا الطبيب الإنجليزي أو كان بطلا لها مع الأمير من داخل قصره بتارودانت ومع حاشيته وحتى مع ساكنة المدينة. وفي مقال آخر أدخلنا معه حتى لحريم الأمير الحريز من أجل علاج بعض نسائه بأمر منه، وحكى لنا منه مشاهد ومواقف أكثر طرافة.

وفي الوقت الذي ظن فيه أن مهمته قد انتهت بشفاء مريضه وأنه سيعود لبلده الذي طال اشتياقه إليه حصل له ما لم يكن في الحسبان لما وجد نفسه حبيس مراكش بأمر من السلطان حيث كان عرضة للامتحان وللعديد من افتراءات وابتزازات حاشية البلاط. فحكى في كتابه تلك المحن والمتاعب مع ما رافقها من مشاهد ومواقف لا تقل طرافة عما سبق. مشاهد ومواقف مثيرة لفضولنا نحن اليوم ومن داخل قصر السلطان والتي، كما تقدم، لا يلقي لها بال ولا يدونها سوى أجنبي. فماذا حصل؟

قال الطبيب: "صارت عيون مريضي الأمير مولاي عبد السلام في حال أفضل بكثير. وللتأكد من أنها جيدة بما يكفي ومن أنها صارت تتمكن من التمييز بين أشياء صغيرة، قدمت له ساعتي وسألته عن الوقت المحدد عليها. فأجابني بشكل صحيح على هذا السؤال. ومما زاد من يقيني بأنه صار يستطيع الرؤية جيدًا، أخبرني أن ساعتي قديمة وذات ذوق لم يعد من الموضة. وأعطاني واحدة ذهبية أكثر أناقة من ساعتي. فشعرت بالفخر.

وقد مر فقط شهر على علاج مولاي عبد السلام لمّا كتب له والده يأمره بالتحضير للحج إلى مكة. وما كان الأمير يستطع أن يخوض هذه الرحلة إذا ما كانت مُضرة بعلاج عينيه. لكنها كانت في حالة جيدة لدرجة أنه كان بإمكانه الاعتماد بما يكفي على نفسه من دون الحاجة إلى رعايتي.

وحينها لم يكن في تارودانت ولا أوروبي واحد أستأنس به. وقد سئمت من الاستشارات ومن إهانات الجميع تقريبًا بما في ذلك مرضاي. صبري كان مدعوما فقط بالأمل في مغادرة هذا البلد عما قريب وفي رغبتي الكبيرة في الالتحاق بمواطني بلدي. إلا أنني صدمت برسالة من الإمبراطور يأمرني فيها بالذهاب على الفور إلى مراكش. ولم أفهم لماذا جعلني أتخلى عن ابنه مولاي عبد السلام الذي ظل يمدح عنده مواهبي. ولم أستطع الحصول على أي إجابة عن هذا اللغز.

فغادرت تارودانت في السابع من دجنبر سنة 1789. ووصلت إلى مراكش يوم الغد من بعد قطع مسافة مائة عشرين ميلا. وأقمت ببيت جيد هذه المرة بملاح اليهود. ولم يكن لدي أدنى شك في أن الإمبراطور الذي تم إبلاغه بوصولي كان سيأمرني بالمثول للتو أمامه. لكن وجدت أنه كان لدي متسع من الوقت للتحضير لهذه المقابلة لمّا تأخرت بشهر. ومع نفاد الصبر وثقل الملل من هذا الانتظار الطويل، تساءلت في نفسي لماذا جعلني أغادر تارودانت على عجل كي ينساني هكذا من بعد وصولي.

كنت قلقا من التعليقات المختلفة في حقي التي كانت تدور بالمدينة. علمت أن حاشية الإمبراطور وجدتني أصغر سنا مما كانت تتوقع وأقنعته بأنه في سنّي لا يمكن أن أكون طبيبا جيدا. واستدلوا على جهلي بالعلاج الذي قمت به لمداواة ابنه مولاي عبد السلام. كانوا يقولون إنه لا يوجد طبيب متعلم ولو قليلا يجرؤ على علاج مرض في العين بأدوية باطنية تُشرب. ومنهم من ذهبوا إلى حد اتهامي بمشاريع إجرامية. أوحوا للإمبراطور بأنني جئت لأسمم ابنه. حاولت التعرف على أولئك المفترين لكن من دون جدوى.

أما المعالجون المغاربة فقد كانوا متضايقين من نجاحي في علاج الأمير. فكانوا متواطئين مع من يخدشون في سمعتي. لم يكن هناك من عمل شائن لم يبتكروه ليجعلوا الإمبراطور يشك في نواياي. بحسب أقوالهم الأدوية التي وصفتُها للأمير كانت قاسية جدا فدمرت صحته بالكامل. مكرهم جعل الإمبراطور يأمر بجلبها من تارودانت حتى يفحصها طبيبه الخاص. وقرر تأجيل مقابلتي إلى حين يتم ذلك الفحص. فبقيت أنتظر بفارغ الصبر. لكن علمت أخيرا أن سبب إنهاء مهمتي كان سياسيا. الإمبراطور الذي صار لتوّه في خلاف مع الحكومة البريطانية لم يعد يرى من اللائق مواصلة رعايتي لابنه من بعد توتر علاقاته مع حكومة بلدي.

من تاريخ المغرب

لقد قضيت أكثر من شهر في مراكش. ويبدو أن الإمبراطور نسيني. بدأت هذه اللامبالاة الكبيرة في حقي تقلقني. فبذلت قصارى جهدي للحصول على وساطة الوزراء من خلال القيام بزيارات متكررة لهم أو من خلال تقديم المشورة كطبيب لمن يحتاجون إليها. لقد بدوا جميعًا متحمسين لخدمتي. لكن كل ذلك كان مجرد كذب. أحدهم الذي تلقى من الأمير مولاي عبد السلام رسالة يوصيه فيها بمساعدتي والذي كنت أعالج له قريبًا مريضًا جدًا لم يكن أقل نفاقا وخداعا من الآخرين. طوال الوقت الذي كان يعتقد فيه أنني مفيد، كان يقدّم لي أجمل الوعود. لكن بمجرد شفاء صديقه لم يعد يفكر في الأمر. كلما زرته في بيته صار يتجاهلني إلى حد التظاهر بأنه ما كان يعرفني يوما. فما الذي يمكن أن أتمناه من مثل هذا الرجل الذي، كما قيل، كانت يده ملوثة بالجرائم؟ وسبق للإمبراطور أن عاقبه بالأمر بقص لحيته. مع فقدان الأمل في الوزراء التفتت إلى الحاشية المقربة جدا من الإمبراطور، لكن من دون جدوى. صار يبدو أنني محكوم بالبقاء محتجزا في مراكش.

ولما كنت أتباكى على مصيري جاد القدر عليّ بفرصة علاج يهودية كانت تنعم بحماية الإمبراطور. العناية التي قدمتُها لهذه المريضة استعادت بها صحتها. فأعربت لي عن امتنانها من خلال مطالبة زوجها، الذي كانت له حظوة كبيرة بالبلاط، كي يحصل لي على مقابلة مع سيّده. فحصلتُ عليها على الفور من هذا الطريق.

ولما حان موعد اللقاء جاءني ثلاثة جنود زنوج وحثوني على الرحيل في الحال. فطلبت منهم مهلة للاستعداد بما يليق بالمقابلة. لكنهم أبوا وهددوني بالعودة من دوني مع الإخبار بأنني رفضت مرافقتهم. فصاحبتهم إلى القصر على الساعة الثانية عشر زوالا. ولما وصلنا أخبروا مدير التشريفات الذي أمرني بالانتظار إلى حين المناداة عليّ. ولم أُدْعَ للمقابلة حتى الساعة الخامسة مساء. وقت كاف استغليته لترتيب أفكاري من أجل الاستعداد للمقابلة.

كنت متوجسا من مقابلة هذا الحاكم من بعد كل ما سمعه عني من افتراءات مُغرضة. فكيف سيكون استقباله لي وكيف ستكون أسئلته؟ لكن الخدمات التي قدمتها لابنه كانت كافية للتهدئة من روعي. فاستعدت هدوئي لمقابلة الإمبراطور. عند وصولي لباب قاعة الاستقبال استوقفني مدير التشريفات. ورفض دخولي بسبب قدومي من دون هدايا للإمبراطور كما هي العادة مع كل الزوار الأجانب. الأمر الذي كنت أجهله. فقلت كوني الطبيب المعالج لابنه المحبوب كان من شأنه إعفائي من هذا البروتكول. ولما اقتنعت من جهتي بأن مدير التشريفات كان مخطئا بإرغامي عليه هددته بالتشكي من تصرفاته. تيقن حينها من جهته أنه لا فائدة من ابتزازي وأن الإمبراطور كان في انتظار قدومي. فسمح لي ولمترجمي بالدخول لمقابلته.

كنت بمكان قريب من السلطان فرآني. فعيّن لي مدير التشريفات مكان وقوفي وذهب هو وسجد أمام سيّده وقبّل الأرض عند قدميه. ثم قام وصاح "الله يحفظ الملك" وأخبره بقدومي كما أمر. واعتقدت أنه قد حان الوقت للاقتراب من جلالته كي أسمعه ويسمعني. لكن بمجرد ما تحركت جذبني جندي من ثيابي وأمرني بعدم الاقتراب منه أكثر.

عندما تشرفت برؤية سيدي محمد عن قرب، وجدته يبلغ من العمر ثمانين عامًا تقريبًا. كان وجهه طويلاً ونحيفًا وشاحبًا جدًا. ومثل ابنه، كانت لديه حركة تشنجية في إحدى عينيه. الأمر الذي جعله يبدو للناظر قاسيا. كان مظهره الأول مثيرا للرهبة. لكن سرعان ما اختفى من ذهني هذا الانطباع المؤسف بفضل تودّده وعذوبة صوته. بسبب تحركه وتنقله فقط على ظهور الخيل، فقدَ منذ فترة طويلة استخدام ساقيه. كان يتنقل على كرسي متحرك. وكان حاجباه ولحيته ناصعي البياض. ولا تختلف ملابسه عن ملابس رعاياه سوى برِقّة وجودة الأثواب.

من بعد النظر إليّ مليا من دون أي مظهر من القسوة سأل مترجمي إن كنت الطبيب الإنكْليزي الذي عالج ابنه مولاي عبد السلام. ثم سأل إن كنت قد جئت من باب الصدفة أم بتكليف من ملك بريطانيا. وللرفع من مقامي عنده أجبت بأنني جئت بأمر من حكومة بلدي. ثم سألني أين درستُ الطب وما هو اسم الأستاذ الذي علمني إياه. من بعد ما أجبت عن هذه الأسئلة الجديدة سألني ما إذا كان صحيحًا أن الأطباء الفرنسيين أكثر مهارة من أطباء بلدي. أجبت أن هناك كليات طب في إنكْلترا أفضل من كليات فرنسا. وكان هذا مني مجرد تحيّز لصالح بلدي. أخبرني

الإمبراطور بعد ذلك أن دجّالًا فرنسيًا كان قد استقبله في أرضه فقتل من المرضى عددًا أكبر من عدد الذين تماثلوا للشفاء على يده. وانبسطَ للحظة بالسوء الذي حكاه لي عن هذا المنتحل.

بعد ذلك سألني لماذا منعت ابنه من تناول الشاي؟ أجبت أنه بعد أن وجدت أعصاب مولاي عبد السلام في حالة تهيّج شديد، كنت أعتقد أن الشاي مُضر بصحته. وتابع الإمبراطور أنه إذا كان الشاي مضرا بالصحة، فإنه يندهش من أن الإنكْليز يستهلكون الكثير منه. وافقته على أن الإنكْليز كانوا يسيئون استخدامه. لكنني أضفت أنهم يأخذونه مع قليل من القشدة أو الحليب مما يقلل من آثاره السيئة، أما المغاربة فيحبونه فقط بطبيعته الصافية. فقال لي الإمبراطور أنني مُحق في أن أجدهم في هذا الأمر أكثر تهورا من أبناء وطني. وأضاف أن الكثير من سكان هذا البلد ترتجف أيديهم بسبب الإفراط في تناول الشاي طوال حياتهم.

وبمجرد أن انتهى الإمبراطور من الحديث عن هذا الموضوع أصدر أوامره بإحضار عشرات الزجاجات المليئة بمختلف المشروبات الكحولية المقطرة. وجعلني أتذوقها لأخبره أيها مُدفئ أو منعش. عندما أشبعت رغبته في هذا الصدد حدثني عن الثلوج بجبال الأطلس. مما دفعه إلى التساؤل عما إذا كانت هناك كمية كبيرة منه في إنكْلترا. فأكدت له أنه يشاهَد منه المزيد هناك بسبب طبيعة المناخ من حيث تواجد إنكْلترا شمالا أبعد بكثير من إمبراطورية المغرب. لكن الإمبراطور أنهى الموضوع بقوله أنه لا يوجد شيء أكثر برودة في العالم من قمم جبال الأطلس، ولا يمكن للمرء أن يذهب هناك من دون المخاطرة بحياته.

أجواء اللطف التي تحدث بها الإمبراطور معي ألهمتني جرأة أكبر فحرصت على التحدث معه عن الافتراءات المشينة التي تم الترويج لها في حقي. وتوسلت إليه بأن يعلن براءتي من خلال الفحص الدقيق لحالة مولاي عبد السلام. وقلت له: "إذا شُفيّت عيناه فينبغي إنصاف علاجاتي بوضع حد للأكاذيب التي تقول في كل مكان بأنها كانت مهلكة لصحة أمير شرفني بوضع ثقته فيّ". فأجاب بأنه لا يحتاج إلى أي توضيح في هذا الصدد. وذلك من بعد ما قام طبيبه بأمر منه بفحص الأدوية التي كُنت أجعل ابنه يأخذها، ولم يعثر على أي شيء يمكن أن يضر بصحته. فدهشت من تلك الاحتياطات التي اتخذت في حقي من دون علمي. الأمر الذي جعلني أدرك مدى الشك الذي كان يحوم من حولي. وفي الحقيقة أنا لا أعرف ما الذي كنت سأتعرض له من مخاطر في حال ما لم يبرر النجاح الكامل سلوكي مع الأمير مولاي عبد السلام.

فأمر الإمبراطور أخيرًا بإعادتي إلى اليهودي الصادق الذي منحني فرصة هذا اللقاء المنشود والذي طال انتظاره. وأوصاه بألا يتركني من دون تلبية رغباتي في أي شيء. كما صرح لجميع الحاضرين أنني كنت الطبيب الذي أشفى ابنه مولاي عبد السلام وأن لديه رأي ممتاز في علمي. بعد هذا التصريح الرائع تمت تبرئتي تمامًا من كل ذلك الإفك الذي ألصق بي والذي كاد أن يتسبب في هلاكي". اهـ.

ونكتفي هنا بهذا القدر من المشاهد والمواقف الطريفة مع هذا الطبيب الإنجليزي على أمل اللقاء إن شاء الله في مقال أو مقالات أخرى، ربما أكثر إثارة إلى حين فكاكه من احتجازه بمراكش، بما في ذلك استدعاؤه من طرف السلطان نفسه لعلاج بعض نسائه بداخل الحريم.

فهرس المحتوى

مع الطبيب الإنكْليزي لامبريير من قلب حريم السلطان

نحن مرة أخرى مع نفس الطبيب الإنجليزي العسكري ويليام لامبريير *William Lemprière* (1751-1834) الذي جاء إلى المغرب عام 1789، إبان بدايات الثورة الفرنسية، بطلب من سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله، لعلاج ابنه الأمير عبد السلام من مرض في العينين. في الحلقة الثانية من هذه السلسلة عشنا معه فرصة دخوله إلى حريم هذا الأمير بتارودانت لعلاج بعض نسائه بأمر منه. وفي هذه الحلقة لما كان حبيس مراكش تحت رحمة السلطان تلقى منه أمرا لدخول حريمه هو كذلك من أجل علاج إحدى نسائه. فرصة أخرى لا تقدر بثمن، عاشها ورأى وسمع فيها العجائب فدوّنها في كتابه الذي عرف بفضلها في أنجلترا رواجا منقطع النظير

فتطلب خمس طبعات طيلة عشرين سنة منذ طبعته الأولى. فماذا يا ترى شاهد وسمع وعاش هذا الطبيب هذه المرة في حريم السلطان؟ دوّن كل ذلك في كتابه بقوله:

"شهر من بعد مغادرة مريضي مولاي عبد السلام مراكش للحج بمكة، تلقيت باندهاش كبير وسرور عارم أمرًا من الإمبراطور بالذهاب فورًا إلى القصر. فتم إحياء كل آمالي بهذا الخبر السار. كنت أظن أن المقابلة التي استدعيت إليها ستكون فرصة خلاصي من الخدمة التي ستمكنني أخيرًا من رؤية جدران جبل طارق من جديد. فطرت إلى القصر. لكن مع الأسف! عند وصولي إلى البوابة الأولى وجدت عبدًا مكلفا بإعطائي أوامر سيّده. لم يفكر السلطان قط في كسر قيْدي. لقد تذكّرني فقط لاستخدام مواهبي المتواضعة من أجل علاج واحدة من السلطانات كانت مريضة. الأوامر تقضي بأن أراها على الفور وأن أقوم بزيارتها ثانية خلال نفس اليوم لأمدها بالأدوية الضرورية لعلاج حالتها، وأن أعود بعد ذلك إلى القصر لإبلاغه بحال وضعها الصحي.

تسبب لي هذا الأمر الاستثنائي في حزن كبير وفي دهشة أكبر. لم أستطع أن أتخيّل كيف ألهمتُ فجأة الثقة في نفس هذا الشيخ العجوز **الذي** لم يُظهر لي شيئًا سوى الاستخفاف بطريقتي في مداواة المرضى بالعلاجات الباطنية. كنت أعرف علاوة على ذلك أنه كان يبغضُني كرجل إنگليزي. فماذا يمكن أن يكون هدفه من إدخالي إلى حريم نسائه الذي لم يسبق قط لأي رجل أوروبي أن دخله؟

وبعد أن أعطى مرافقي أمر الإمبراطور للقايْد، قادني أحد خصيان الحرس مع مترجمي إلى الحريم الحريز. دخلت الباحة الأولى حيث رأيت حظيات السلطان وزنجيات يمارسن أنشطة مختلفة. وبما أنه لا يمكن لأحد أن يتخيّل بأي معجزة كنت بداخل الحريم، فقد خاف العديد منهن وهربن مني. الأكثر شجاعة من بينهن اقتربن وهن يرجفن من العبد الخصي الذي كان يقودني ليسألنه عمن أكون. وحالما أخبرهن أنني طبيب وأنني قادم لرؤية السلطانة للا زهرة، ركضن لإخبار من هربن. وفي لحظة وجيزة امتلأ الفناء بالنساء والفتيات وهن يرددن مطمئنات: "طبيب نصراني!... طبيب نصراني!". من بعد بضع دقائق، أحاط بي، بأعداد كبيرة، كل هؤلاء المحتجبات الجميلات اللائي كن يخشينني. كنّ جميعهن حريصات جدًا على استشارتي. إذا لم يعرفن الضرر الذي يشتكين منه كن يمددن أيديهن لفحص نبضهن على أمل أن أتمكن من إخبارهن بشيء عن حال صحتهن. ومن بعد أن بذلت قصارى جهدي لتزكية الرأي السامي الذي تصورنه في البداية عن مواهبي، بقيت مع كل ذلك في أذهانهن مجرد جاهل منتحل للصفة.

ثم حان الوقت لمغادرة هذا الفناء الأول. كانت شقة للا زهرة في الجزء الخلفي من الفناء الثاني. وبما أن هذه المريضة الجميلة كانت في انتظار قدومي فُتح بابها أمامي على الفور. والذي أدهشني هو أنني لم أجد زوجات الإمبراطور محجبات، بالخصوص لما تذكرت كل الاحتياطات التي تم اتخاذها لإخفاء زوجة الأمير مولاي عبد السلام التي لم أتمكن من رؤية وجهها قطّ. كان من السهل الحكم على أن السلطانة كانت جميلة جدًا قبل الحادث القاسي الذي أضرّ بصحتها إلى الأبد. وأتصور أنه لما كان جمالها في عز روعته كانت بلا شك هي مفضلة الإمبراطور. وما كان بالإمكان في تقديري أن تتمتع بتلك الحظوة والمقام من دون إثارة الغيرة لدى العديد من المنافسات اللائي كنّ يجدن أنفسهن مُهانات بسبب ذلك التفضيل الممنوح لإحدى رفيقاتهن، وهن لا يعتقدن أن سحرها كان أكثر جاذبية من سحرهن. أولئك اللائي سبقن أن حظين بالاستحواذ على قلب الإمبراطور، ثم وجدن أنفسهن مهملات من أجل للا زهرة، فأقسمن على السعي لهلاكها. ولم يعُدن يفكرن في أي شيء سوى البحث عن وسائل لتحقيق مشروعهن. فبدا لهن السم هو الأكثر فعالية والأكثر سرعة.

ونتيجة لذلك، قمن سرا بشراء الزرنيخ وخلطوه مع طعام السلطانة. وتم تنفيذ هذه الجريمة بمهارة كبيرة لدرجة أنها كانت تنتج بالفعل آثارها الخطيرة عندما تم اكتشافها. كانت للا زهرة التعيسة تعاني من القيء والتشنجات. كانت ستموت على الفور لو لم تكن لديها بُنية جسمانية قوية. بعد صراعها مع الموت لعدة ساعات، بدأت قوة السم في الانحسار. فلم تعد تشعر سوى بتهيج شديد في المعدة حتى صار ذلك بالنسبة لها حالة اعتيادية. ولم يستطع كل الطب الشرقي علاجه. جمالها، ذلك السبب في تعاستها، قد اختفى تمامًا. وهكذا، فإن عدوّاتها القاسيات

قلوبهن، على الرغم من أنهن لم ينجحن في هلاكها، استمتعن جزئيًا بنتيجة جنايتهن، لما رأين ذبول جمالها الذي كان سببا في تعاستهن والذي انمحى إلى الأبد.

كانت للا زهرة حينها فقط في الثلاثين من عمرها. ولم تمنعها حالتها التي ساءت بالتدرج، من إنجاب طفلين. كان أصغرهما لا يزال رضيعا. ويمكن أن يبلغ أكبرهما عامين ونصف. أعترف أنني فوجئت إلى حد كبير بجمال وقوة طفلين مولودين من أم متعبة صحيا. هذان الصغيران خفّفا من سوء مصير من أنجبتهما وحالا دون طلاقها. لقد نسيّ الإمبراطور السلطانة البائسة وأرسلني إليها فقط لأنها سمعت عن وصولي وتوسلت إليه للسماح لي بالحضور لرؤيتها وتشخيص مرضها وعلاجه. وصفت لها بعض الأدوية مع حمية غذائية معتدلة ثم غادرت شقتها.

لكن لم أكد أخطُ عشر خطوات حتى أوقفتني جارية السلطانة للا فطّوم. وهي السلطانة الأولى بسبب أولوية زواجها. جاءت لتطلب مني الدخول عند سيّدتها. وبما أنني قد جئت إلى الحريم فقط لرؤية للا زهرة لاحظت أن مرافقي كان يراقبني بعيون قلقة. فكنت أخشى أن يكون هناك خطر بالنسبة لي بسبب تجاوز أوامر الإمبراطور. ومع ذلك غلب عندي الفضول على الحيْطة والحذر. فسمحت لنفسي بالانتقال إلى شقة للا فطوم من دون القلق بشأن العواقب التي قد تترتب على هذا التصرف الطائش. أبلّغني المترجم شكر السلطانة على اللطف الذي أظهرتُه لها بالمجيء إلى شقتها. وسرعان ما أخبرني نبضها أن الفضول وحده جعلها ترسل في طلبي. ما كانت بها سوى نزلة برد خفيفة. فشعرت بفرح شديد لما تيقنت من الاستغناء عن تقديم أي علاجات لها.

سلطانة الإمبراطور المفضلة، التي لم تكن أقل فضولًا، من بعد ما علمت بزيارتي لِللا فطّوم، أرسلت بدورها وعلى الفور إحدى جواريها لتطلب مني الحضور لرؤيتها. وسرعان ما جعلني لقب السلطانة المفضلة أقرر الامتثال لدعوتها. كنت سعيدًا لأنني تمكنت من الحكم بنفسي على ما إذا كانت تستحق حقًا أن يتم تفضيلها على منافساتها. وكان إسم هذه السلطانة هو للا الضوْ. عند دخولي إلى شقتها أدهشني جمالها لدرجة أنها لاحظت الاضطراب الذي تسببت فيه رؤيتي لها. أول رد فعل لي مع ذلك الجمال الباهر جعلني أرتكب حماقة كان بالإمكان أن تكلفني غالياً. لقد أظهرت لها دهشتي من تواجد مثل هذا السحر عند امرأة من القارة الإفريقية. وما أن قمت بهذه المجاملة غير اللائقة، حتى شعرتُ بكل الخطر، خاصة أمام الخصي المرافق الذي لم تغفل عينه عني أبدًا.

لكنها لم تبدُ قلقة بشأن هذا الأمر وأظهرت لي أنني لم أكن مخطئًا لما وجدت عندها الملامح الخاصة بامرأة أوروبية. فأخبرتني أنها وُلدت في مدينة جنوّه [مدينة ساحلية بشمال غرب إيطاليا] . تقول أنها كانت في سنّ الثامنة لما أخذتها معها والدتها على متن سفينة لنقلها إلى صقلية. حينها تقرر مصيرها لما غرقت السفينة ورماها البحر مع أمها إلى شاطئ ساحل شمال إفريقيا. لسوء الحظ ألقت بها العاصفة على هذه الأرض الموحشة وغير المضيافة. وتم تقديمها إلى الإمبراطور. فتم واحتجازها في حريم نسائه من بعد فصلها عن والدتها. وجمالها الذي بلغ ذروته في غضون سنوات قليلة وحدّة فكرها ورفعة مواهبها، جعلتها ترتقي وتحتل المقام الأول في قلب السلطان. وكانت تعرف جيدًا كيف تحتفظ به، لدرجة أنه لا مرور الزمن ولا ألفة المتعة بها كانا قادرين على النقص من أفضليتها. أما النساء الأخريات في الحريم، اللواتي كن يكرهنها بسبب كونها منافسة من المستحيل عليهن مضاهاتها في النعومة واللطف، لم يستطعن مقاومة الإعجاب بقدرتها على القراءة والكتابة باللغة العربية. ولا واحدة منهن كانت متعلمة تستطيع قراءة مجرد كلمة واحدة.

تم احتجاز للا الضوْ في سن صغيرة، لدرجة أنها بالكاد تتذكر لغة بلدها. ولا تتذكر وصولها إلى الحريم سوى بشكل غامض. واعتقادا منها بأنني آسف على تخلّيها عن تعاليم الدين التي تلقتها من والديها واندثارها في قلبها، قالت لي بلطف لا متناه: "لا تهم معتقداتنا. ألسنا كلنا إخوة وأخوات؟ وسأكون آسفة جدًا إذا كان لديك رأي سيء عني لأنني تخليت عن الإيمان المسيحي". ثم أضافت بأنها لن تكون سعيدة للغاية إذا لم تلق عندي أي اهتمام، وهي بحاجة لطبيب جيد لصحتها. وفي الواقع، تعرضت للا الضو لداء السكوربيت [وهو النقص الحاد في الفيتامين سين] الذي صار يهدد بعض أسنانها الجميلة. فكانت تخشى، لسبب وجيه، أنه إذا أصبح هذا الداء أكثر جدية، فسوف يُضعف من مشاعر ودّ الإمبراطور اتجاهها. وكان علاج هذا المرض قد بدأ للتو يبدو لها سهلاً بالنسبة لي. وبما أن سعادة حياتها كانت تعتمد عليه، فقد أظهرت لي تنبيهات قوية جدًا بشأن حالتها. فسارعتُ إلى طمأنتها. والوعد الذي قطعته لها بعلاج مرضها جذريًا في غضون أسبوعين هزّها من الفرح.

لكن من خلال هذا الالتزام، نسيت أنني دخلت الحريم فقط لرؤية وفحص السلطانة للا زهرة. الجرأة التي اضطرتني للذهاب إلى السلطانة المفضلة من دون إذن الإمبراطور قد تجلب لي أقسى العقوبات. لكن هل نستشير الحذر وهل ننتبه للخطر عندما تطلب منا امرأة جميلة مساعدتها؟ للا الضوْ التي لم تخل من القلق بشأن زياراتي، أمرت جواريها بعدم الحديث عنها. لقد احتفظن بالسر جيدًا. الأمر الذي طمأنها كثيرا على المستقبل. وكانت تأمرهن بالحراسة كلما جئت لرؤيتها. وأخيرًا توصلت السلطانة الودود إلى اكتساب ثقة وإخلاص الخصي الذي كان يرافقني لما غمرته بالهدايا. لفترة طويلة كانت لدي حرية قضاء ساعات كاملة معها كل يوم. كنت أحكي لها عن العادات الأوروبية التي كانت تسألني عنها ألف سؤال. وكل ما قلته لها عن ذلك كان مسليا لها كثيرا. لم أر زوجة الإمبراطور الرابعة. كانت في فاس من أجل صحتها أثناء إقامتي في مراكش. وعلمت أنها كانت ابنة مرتد إنگليزي[المرتد عنده هو المسيحي المتحول إلى الإسلام]. وهي أم مولاي اليزيد الذي اعتلى العرش بعد وفاة أبيه سيدي محمد.

بعد أن أمضيت في الحريم وقتًا أطول بكثير مما كنت أتوقعه بشكل معقول، غادرته لإبلاغ الإمبراطور عن حالة للا زهرة التي عاينتها أول الأمر. فاستقبلني في فناء مغلق. لم يكن لديه سوى بضع من العبيد يقودون كرسيا صغيرا متحركا بأربع عجلات. كان يدفعها بيُسر كبير أربعة من الأطفال المرتدين من أصل إسباني. مع اقترابي من هذا السلطان المهيب، أعترفُ أنني كنت أخشى من أن أجد فيه قاضِيًا صارما سينتقم مني لخطأ بسيط جدًا في حد ذاته، لكن بالإمكان أن يرى فيه إهانة خطيرة للغاية في حقه. لم أبق طويلا في هذا القلق القاسي لما رأيت من خلال النبرة الودودة التي سألني بها عن أخبار للا زهرة، أنه لم يكن على علم بأي شيء. ثم بعد أن زال عني الخوف الأول، أخبرته من خلال مترجمي بحالة المريضة التي أمرني بالذهاب لفحصها. أراد أن يعرف ما هي الأدوية التي سأستخدمها لعلاجها. وبعد أن أحضرت له بعض العقاقير التي سميتها، أجبرني على تذوقها أمامه، وكأنه كان يخشى أن أعطي سمّا للسلطانة بسبب جهلي أو سوء نيتي. وبعد أن سألني أسئلة كثيرة حول كيفية علاج الأمراض المختلفة في أوروبا، عاد ليحدثني عن حالة للا زهرة. سألني كم سأستغرق من الوقت لاستعادة صحتها. فأجبت أنه من المستحيل تحديد مدة علاجها وأن أوجاعها لن تتوقف إلا بالاستخدام الطويل للأدوية التي وصفت لها.

عندما أدليت بهذا البيان، اعتقدت أنه يجب عليّ الاستفادة منه لالتماس إذنه لي مرة أخرى بالعودة إلى جبل طارق. في مقابل ذلك عرضت عليه أن أعتني بالسلطانة لمدة أسبوعين، ثم أترك لها نظامًا غذائيًا يمكنها اتباعه بنجاح كبير من بعد مغادرتي كما لو كنت حاضرًا. وأكدت له على ضرورة انصياعي لأوامر رؤسائي بجبل طارق الذين اتصلوا بي مرة أخرى كي ألتحق بمقر وظيفتي. بدا الإمبراطور راضياً بحماسي لإراحة امرأة ما زالت تثير شفقته. وكي يبين لي أنه راضٍ عن ذلك وعد بإطلاق سراحي بعد الأسبوعين الأولين من العلاج الذي وصفته للسلطانة وشرعت هي في أخذه. ترافقت كلمات المواساة هذه مع لفتة من الكرم، جعلت الإمبراطور يقول إنني سأحصل على حصان جميل للعودة إلى بلدي. وأُمر وزيره بفتح الحريم لي كلما أردت الدخول إليه.

يتألف حريم سيدي محمد من مائة وستين امرأة. وذلك من دون احتساب كل الجواري اللائي يخدمن السلطانات. لا ينبغي الاعتقاد بأن الإمبراطور لم يتزوج إلا من النساء الأربع اللائي تحدثت عنهن. كان قد طلق العديد ممن لم يرزقن بأبناء، وماتت أخريات من الأمراض. لذلك سيكون من الصعب معرفة عدد المرات التي تزوج فيها بالضبط خلال فترة حكم طويلة. بشكل عام، الحظيات هن زنجيات أو جواري أوروبيات. ومع ذلك، فقد رأيت من بينهن من كن من عائلات مغربية محترمة، قد تم إهداؤهن بخسّة لحريم الإمبراطور من طرف آباء منحطين أعماهم الطموح الجارف. كما لاحظت من قبل، الحريم هو جزء من القصر. تعود إدارته للسلطانة الأولى. وهي مسؤولة فقط عن النظام العام. ويمنحها هذا المقام الحق في اختيار أفضل جناح للإقامة فيه. امتياز كانت تستمتع به كل من للا فطوم وللا الضو السلطانة المفضلة لما دخلت الحريم. هما لوحدهما اللائي كان لكل منهما جناح مسبوق بغرفة أخرى.

كرم الإمبراطور لزوجاته كان إلى حد ما وفيرا. وذلك بحسب المشاعر التي كن يعرفن كيف يلهمنها فيه. لكن ما يمنحه لهن لم يكن رائعا دائمًا. وكان يتوخى منه أن يلبي جميع احتياجاتهن. المعاش الذي كان يدفعه لمعظمهن كان متواضعاً جدا لدرجة أنه لم يكن كافياً حتى لإطعامهن وإعالتهن. صحيح أنه كان يعطيهن جواهر

وأحيانًا إكراميات نقدية. وعلى الرغم من كل هذه الهدايا، لم يكنّ في سعة من أمرهن، لولا الهدايا التي كان يقدمها لهن الأوروبيون والمغاربة حتى يهتموا بشؤونهم. لم يكن الإمبراطور يجهل أن زوجاته يتاجرن بتدخلاتهن لديه لصالح الأجانب الذين كانوا يطلبون مساعدتهن. لكنه كان يغض الطرف عن تلك التجارة لأنه كان يفضل التسامح معها على أن يفتح لهن خزينته.

السفراء والقناصل والتجار الذين كانوا يعرفون ذلك النشاط استغلوه وصبّوا الكثير من المال في الحريم. كنت أعرف يهوديًا لم يتمكن من الحصول على إجابة من الإمبراطور بشأن مسألة مهمة. فقرر إرسال اللؤلؤ إلى السلطانات، متوسلاً لهن بالتحدث معه لصالحه. وسرعان ما أعطت هذه الوساطة الجميلة لليهودي ما كان يطلبه منذ فترة طويلة. نساء الحريم هن من يدفعن أجور العبيد الذين يخدمونهن. ويفعلن ما يحلو لهن بما تبقى لهن من أموالهن. ولسن ملزمات بتقديم أي حساب عنها. وبشكل عام، يتمتع نساء السلطان بقدر لا بأس به من الحرية في حريمهن. لكنهن لا يستطعن الخروج منه أبدًا، اللهم عندما يسافرن معه لما يتنقل من قصر إلى آخر. وهذا السفر هو أمر عظيم. في اليوم الذي سيحدث فيه، يجب ألا يكون أحد في الطريق الذي ستمر منه زوجات الإمبراطور. ومن أجل إبعاد المتهورين الذين قد يجذبهم الفضول إلى هناك، تسبق فرقة من الجنود موكب النساء، فلا يغادرن الحريم إلا عندما يكون الحرس على يقين من أنهن لن يتعرضن لنظر البشر. ويرافقهن خصيان سود سيئو المزاج". اهـ.

أكتفي بهذا القدر في هذه الحلقة من سلسلة مغامرات هذا الطبيب الإنجليزي بمغرب سيدي محمد بن عبد الله. وذلك على أمل اللقاء إن شاء الله في الحلقة المقبلة التي سنرى فيها كيف احتال على السلطان للفكاك من احتجازه التعسفي والطويل بالمغرب واللحاق أخيرا بوطنه وأهله.

فهرس المحتوى

الطبيب الإنجليزي حبيس مراكش تحت رحمة السلطان محمد بن عبد الله

الأمر يتعلق مرة أخرى بنفس الطبيب الإنجليزي العسكري ويليام لامبريير *William Lemprière* (1751-1834) الذي جاء إلى المغرب عام 1789، إبان بدايات الثورة الفرنسية، بطلب من سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله، لعلاج ابنه الأمير عبد السلام من مرض في العينين. وكما تقدم في الحلقات السابقة، يتميز كتابه بإدخال القارئ الإنجليزي إلى كل من قصر الأمير المريض بتارودانت وقصر السلطان نفسه بمراكش. بل أدخله معه حتى لحريم كل منهما. الأمر الذي جعل الكتاب يعرف رواجا كبيرا تكلل بخمس طبعات خلال أقل من عشرين سنة.

في المقالات السابقة استمتعنا بالطرائف التي عاشها هذا الطبيب الإنجليزي بل كان بطلها مع الأمير من داخل قصره بتارودانت ومع حاشيته وحتى مع ساكنة المدينة. وفي مقال آخر أدخلَنا معه حتى لحريم الأمير الحريز من أجل علاج بعض نسائه بأمر منه، وحكى لنا منه مشاهد ومواقف أكثر طرافة. وأخيرا عشنا معه اللحظة الرهيبة التي قابل فيها السلطان سيدي محمد بن عبد الله بمراكش من بعد جهد جهيد. تلك اللحظة التي كان يتوجس منها خيفة، ولكنها مرت بسلام.

لكن بقي له أمل الحصول أخيرا على رخصة مغادرة البلاد للعودة إلى وطنه مع الرهائن الإنجليز المحتجزين، كمكافأة موعود بها ومستحقة على علاجه الأمير عبد السلام. لكنه صُدم لما وجد نفسه هو بدوره حبيس مراكش تحت رحمة السلطان سيدي محمد بن عبد الله. والذي صدمه أكثر هو ما اعتبر سوء تصرف معه من الأمير المريض ونكران الجميل. فماذا حصل بالضبط؟ هذا هو ما نتركه يحكيه بنفسه كما دونه في كتابه، لما قال:

"مرت فقط عشرة أيام منذ أن قابلت الإمبراطور لما وصل الأمير مولاي عبد السلام قادما من تارودانت بقصد السفر لأداء فريضة الحج إلى مكة. وبما أنه كان أعز أمراء العائلة المالكة فقد تميز دخوله إلى مراكش بالكثير من مظاهر الإجلال والفخامة. وحالما علم الإمبراطور أنه اقترب أمر شقيقيه مولاي سليمان ومولي حسين وكذلك

الباشا وجميع الأشخاص المتميزين باستقباله. فخرج هذا الموكب الرسمي من المدينة على صوت العديد من أنواع الموسيقى. والتقى بمولاي عبد السلام على بعد أربعة أميال من مراكش.

تقدم الأمير حتى وصل إلى أسوار مراكش، حيث تم أمره بانتظار الإمبراطور الذي أراد أن يعطي لقدوم ابنه إجلالا أكبر. فجاء هو بنفسه لاستقباله خارج أبواب المدينة. مع اقترابه ترجل مولاي عبد السلام وانحنى لأبيه بكل احترام. قام سيدي محمد حينها بإقامته من ركوعه وبتقبيله ممسكًا رأسه بكلتا يديه. بعد هذه العلامة الأولى للعطف أظهر فرحة كبيرة لرؤية عينيه في حالة جيدة. وسارت الكوكبة بأكملها من بعد ما تضخمت بشكل كبير بمجموع حاشية الإمبراطور الغفيرة، ودخلت المدينة على نغمات العديد من الآلات الموسيقية. ولما سلم خفر سلاح الفرسان الأمير إلى القصر قام بإطلاق ثلاث طلقات نارية في الهواء لإنهاء حفل الاستقبال.

كنت حريصًا جدًا على معرفة نوع الاستقبال الذي سيقدمه لي مولاي عبد السلام في مراكش. كنت أخشى أنه قد نسي بالفعل الخدمة التي قدمتها له. لكن الاستقبال اللطيف الذي قدمه لي عندما تمكنت من رؤيته بدد القلق الذي واجهت صعوبة في دفعه عن نفسي حيث استقر توجس دفين من نكرانه للجميل. لكن لا شيء حتى الآن يشير إلى أنني سأكون في القريب العاجل المشتكي من هذا الأمير الذي سرعان ما ظهر أن قلبه كان مغلقًا على مشاعر الامتنان.

أخبرني في ذلك اليوم أن بصره قد تحسن كثيرا منذ مغادرتي تارودانت. كما اعترف بأن صحته كانت أفضل بكثير من جميع النواحي. بدت اللحظة مناسبة للتحدث معه عن الافتراءات التي تعرضتُ لها بخصوص علاجي له. فبدا غاضبًا من السوء الذي لحقني ووعد ببذل كل ما في وسعه ليجعلني أفقد ذكرى كل ما عانيت منه.

خلال الزيارة الثانية التي قمت بها من بعد أيام قليلة، أخبرني أنه سيكون سعيدًا جدًا بعدم التوقف تمامًا عن استخدام العلاجات التي جعلته يأخذها بنجاح كبير. وأضاف أن الإمبراطور أذن لي بإعطائها إياه كلما شعرت أنه لا يزال بحاجة إليها وشجعني على وضع اللمسات الأخيرة لشفائه التام. وكرر لي أن تحرير المحتجزين الإنڭليز سيكون هو المكافأة. ربما كانت هذه هي المرة المائة التي قطع لي فيها نفس الوعد.

التأكيد الذي أعطاني إياه الأمير بعودة مواطني الوشيكة إلى إنڭلترا أكده لي لما أسر لي أنه سيغادر إلى مكة في غضون خمسة أو ستة أيام. قال إن كل شيء تم ترتيبه حتى أتمكن من اللحاق به إلى مدينة سلا مع المحتجزين الإنڭليز. ووعد بأن يمنحنا بعد ذلك خفرا كي يرافقنا إلى طنجة. عندما سمعت من الأمير عن مثل هذا الترتيب اللطيف، اعتقدت أنه لا شيء يمكن أن يوقفني. فطرت على الفور إلى القبطان إيوينڭ المحتجز لأشاركه فرحتي. لكن قلة الثقة التي كان يتمتع بها عنده كلام هذا الرجل الذي غالبا ما كان لا يفي بوعده، منعته من التفاؤل بالخير. ومع ذلك فقد أنعش هذا الخبر القليل مما تبقى من شجاعته.

في أحد الأيام عندما أُبلغت بخبر مغادرة مولاي عبد السلام لم أشك في أن لديه مشروع اصطحابنا معه. فاتخذت الترتيبات اللازمة للحصول على البغال التي سنحتاجها. ولكن كم كانت دهشتي كبيرة عندما قدمت بنفسي إلى منزله لآخذ أوامره الأخيرة وتم رفض دخولي عند بابه. وأجّل مقابلتي معه لليوم التالي مدعيا أنه كان مشغولا جدا لاستقبالي. لكنني رأيت أن كل شيء كان على استعداد لرحيله.

باندهاش وسخط عدت إلى مسكني حيث أمضيت الليل أصارع بعض الأفكار السوداء. وبمجرد طلوع شمس اليوم التالي انطلقت إلى القصر لأستقي بعض الأخبار عن رحيل مولاي عبد السلام. وما إن دخلت الباحة الأولى حتى سمعت عدة أشخاص يكررون أنه سينطلق بعد ساعة. وقد تم تحميل الأمتعة بالفعل على البغال. فما كان لدي أمل كبير في أن أستطيع التحدث إليه. ومع ذلك طلبت الإذن لرؤيته لكن من دون جدوى. للتخلص مني أرسل إليّ عشرة رايكسدارات (عملة أجنبية). الشخص الذي كلفه بإعطائي هذا المبلغ المتواضع أخبرني من جانبه أنه ينبغي عليّ أن أتوجه بنفسي إلى الإمبراطور لأنه هو وحده من يستطيع أن يمنحني حرية العودة إلى وطني.

غاضبًا من هذا التصرف غير المستحق، أكدت لرسول الأمير أنني لست بحاجة إلى المال، وأنني طلبت منه فقط الوفاء بوعوده فيما يتعلق بي وبالمحتجزين الإنڭليز. وأضفت أنه حتى أتمكن من الاعتماد عليه، سأبقى عند

بابه ما لم يتم استخدام بعض القوة لإبعادي. لم يكن لعنادي ولإلحاحي من تأثير آخر سوى أن مولاي عبد السلام أرسل إليّ مع نفس الرجل اثنين آخرين من رايكسدارات وأمرني بالانصراف، وأعطاني النصيحة بالاتصال بأحد كتبة الإمبراطور الذي ترك لي اسمه.

كل المحاولات التي بذلتها لرؤية الأمير ذهبت سدى. فقررت أن أنتظره عند مروره. هذا الملجأ الوحيد المتبقي لي ما جنيت منه سوى قناعتي بغدر أكثر الرجال الناكرين للجميل. بمجرد أن رأيته يمشي في فناء القصر حتى ركضت للقائه. ولكن قبل أن يتمكن مترجمي من النطق بكلمة واحدة حتى صار بعيدًا بالفعل. كان حصانه ينتظره في أسفل درج شقته. قفز عليه بخفة وركض من دون التحدث إلى أحد. فذهلت من مثل هذا الرحيل المتسرع. وجاءتني أكثر الأفكار سوادا وبأعداد كبيرة لتحاصر ذهني".

من أي وجهة نظر أقلب فيها وضعي لم أجد سوى أسباب الخوف والقلق. لا يمكن للأجانب الذين يتم تقديمهم إلى الإمبراطور مغادرة دولته من دون إذنه. لكن عندما قابلت لأول مرة مولاي عبد السلام، قدم لي أكبر الضمانات بأنه لن يحتفظ بي بالمغرب إلا المدة اللازمة لعلاجه. ومع ذلك وجدت نفسي محتجزا في مراكش. بعيدًا عن استرجاع حريتي. وهو الأمر الذي لا يمكن اعتباره بالتأكيد منّة من أحد، فقد تعرضت لقسوة التخلي عني وتُركت تحت رحمة إرادة السلطان المخيف نفسه.

كنت مشغولاً بمصيري التعيس وبالآمال التي قدمتها لمواطني بلدي لما خدعتهم بإخبارهم بنجاة وشيكة وبالمديح غير المستحق الذي أغدقته على مريضي لما راسلت القنصل البريطاني لأخبره بشفائه المسعود. كل هذا أربك فكري لدرجة أنني لم أتمكن لعدة أيام من اتخاذ أي قرار. وأخيرًا بعد أن تعافى ذهني قليلاً فكرت في الذهاب إلى الكاتب الذي نُصحت برؤيته. هذا المسلك لم يؤدي إلى أي شيء. هذا الرجل الذي يمكن أن يقدم لي خدمة هائلة ذهب إلى فاس. لذلك كان عليّ أن أجد وسائل أخرى للخروج من هذا البلد الرهيب.

في المأزق الذي وجدت نفسي فيه اعتقدت أنه ليس لدي ما أفعله أفضل من طلب مساعدة قنصل بلدي بطنجة. أبلغته على الفور بالخيانة التي وضعتني بطريقة ما في الحديد. لكن رسالتي أخذت وقتا طويلا جدًا في الطريق فلم تعجّل بمغادرتي المغرب ولو بيوم واحد. وبما أنني لم أتلق أي رد من هذا الجانب قررت أن أكتب الرسالة التالية إلى الإمبراطور.

إلى جلالة إمبراطورية المغرب.

> مع كل الاحترام والطاعة اللازمين لجلالتكم السامية، اسمحوا لي بإبلاغكم أن حاكم جبل طارق قد أرسل إليّ للتو أوامر دقيقة بالعودة إلى منصبي على الفور. وإذا تبيّن أن مهمتي لا تزال مفيدة لمولاي عبد السلام فسأكون قد قصّرت في واجبي إن لم أستمر في أدائه. ولكن من بعد أن حظيت بتوفيق العناية الإلهية في علاجه التام، فإنني أتوسل إلى جلالتكم الشريفة للسماح لي بالعودة على الفور إلى جبل طارق.

مع خالص الاحترام لجلالتكم السامية

من الخادم المتواضع والمخلص للغاية
G. LEMPRIÈRES

تمت ترجمة الرسالة أعلاه إلى اللغة العربية. ومن بعد أن لففتها في منديل من الحرير وفق تقاليد البلاد أخذتها إلى الأمير مولاي عمر الذي كنت قد عرفته في تارودانت. وأرفقتها بهدية من الكتان الأيرلندي، قيمتها ستة رايكسدارات. وتوسلت إليه بأن يضع رسالتي أمام عيني الإمبراطور. قبل بهديتي من دون تردد ووعدني بأنه سيبذل قصارى جهده لتسوية وضعيتي بسرعة كبيرة. الاهتمام الذي أبداه وهو يتحدث معي منحني الثقة فيه. فهنأت نفسي على اتخاذ هذه الخطوة. لكن لم يمض وقت طويل قبل أن أدرك أن هذا الوسيط الجديد والجليل لم يكن أفضل من الآخرين. كان قلبه ينافقني. بكتمان نواياه كان يشبه الوزراء الذين توسلت إليهم قبله.

لم أتوقف عند الهدية التي أعطيتها لتوي لمولاي عمر. وسعت دائرة الوسطاء بإغداق الهدايا حتى على المسؤولين الحكوميين. لم يكن في ذلك سذاجة من جانبي للتوفر على أكثر من خيط في قوسي. مَلكات الإمبراطور ضعفت لدرجة أنه لم يعد يستطيع أن يتذكر الطلبات التي قُدمت إليه ساعة من قبل. لذلك، من كانت له قضية ليحملها إلى أعتاب عرشه، كان من المناسب جدًا تذكيره بها أكثر من مرة. كنت أرغب في أن يتم تذكيره في كل لحظة بأنني ما زلت أنتظر استعادة حريتي. ولكن إما أن الهدايا التي قدمتها لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية أو أن الوسطاء تخيلوا أنني سأظل أكرر تقديمها دائمًا، فلم أحصل على أي نتيجة لا من رسالتي للإمبراطور ولا من أعطياتي لأفراد حاشيته.

وعندما ذهبت لرؤية مولاي الحسين، وهو أحد أبناء الإمبراطور، وجدته جالسا على حصيرة في نفس مكان خيوله. وكان يجلس بجانبه عدد قليل من أفراد حاشيته. فأجلسني بالقرب منه، وأخبرني أن المسيحيين والمغاربة كانوا إخوة، وأنه يحب الإنكْليز ويكره فقط الرهبان الذين يعتبرهم مخادعين لأنهم، بحكم مأموريتهم، مضطرون لتضليل كل الشعوب. ربما كان هذا الأمير الشاب يبلغ من العمر ستة وعشرين عامًا. كان ذا وجه جميل. بداية اللقاء معه اتسمت إلى حد ما بشيء من البرود. سبق أن عيّنه الإمبراطور حاكما لتافيلالت. وصفاته الحميدة أكسبته في هذه المحافظة جميع القلوب مع سلطة غير محدودة. حتى أنه أعلن نفسه ملكًا هناك. هذا السلوك غير الشرعي أثار استياء الحاكم الحقيقي. فأرسل عددًا كبيرًا من القوات لإعادة ابنه إلى الطاعة. وتم القبض عليه ثم اقتيد إلى مراكش، حيث جرده والده من ثروته ومن كل سلطاته. في الوقت الذي رأيته فيه كان يعيش حياة منعزلة للغاية. وأهداني حصانا جيدا إلى حد ما كمكافأة على بعض العناية التي قدمتها إلى زنجي كان يحبه.

وما إن عدت إلى المنزل حتى تلقيت رسالة مفادها أن مولاي سليمان (الذي صار سلطاناً ما بين 1797 و1822م)، شقيق مولاي الحسين، قد كتب إليّ يطلب مني الحضور لرؤيته في اليوم التالي. لما استجبت لأوامره وجدته في جناح كان قد بناه في نهاية حديقته، والذي يمكن الوصول إليه عبر ممر رائع محفوف بأشجار البرتقال. كان الأمير جالسا على وسائد مقابل الباب. كانت حاشيته متحلقة من حوله. عندما اقتربت منه صاح في وجهي مبتهجا: "بونو، بونو أنكْليزي!" وأضاف قائلا أن الإنكْليز هم أفضل أصدقائه. لقد أرسل إلي كي أخبره عن حالة صحته التي كان يشعر بالقلق حيالها. ففحصت نبضه الذي لم يشر إلى شيء مزعج. طمأنته وأخبرته بأنه في صحة جيدة، فسُرّ بذلك. وكي يُظهر لي رضاه أمر بإحضار الشاي رغم أنه كان قد حان وقت العشاء. وكان حريصًا على إحضار الحليب من أجلي، لأنه كان يعلم جيدًا أن الإنكْليز يخلطونه دائمًا مع الشاي. وذهبت مجاملته لي إلى حد إهدائي بقرة حتى لا ينفد مني الحليب أو القشدة طوال الوقت الذي سأقضيه في مراكش.

كل ما استطعت معرفته من قبل المترجم عن حديث مولاي سليمان يُعرب عن طبيعته الجيّدة. مثل الإمبراطور والده، أمه امرأة من أصل إنكْليزي. (وهكذا نجد هذا الطبيب الإنجليزي قد مجد الأمير مولاي يزيد كذلك لكون أمه أيضا من أصل إنكْليزي كما كان يعتقد). كان الأمير آنذاك في الثامنة والثلاثين من عمره. كانت قامته مهيبة ووجهه مفصح جدا. أخبرني أنه في رحلة قام بها إلى تركيا، عبر البحر الأبيض المتوسط على متن فرقاطة إنكْليزية، لم ينس الاحترام الذي لقيه من قبطان هذه السفينة أثناء وجوده على متنها. وتحدث معي عنه بحساسية كبيرة.

بعد أن صب لي خمسة أو ستة كؤوس من الشاي أمر أحد خدمه بإخبار عبيده بأنه يريد ركوب حصان. بعد خمس أو ست دقائق تم إحضار فرس سباق رائع. كان السرج من القطيفة والركاب من الذهب. امتطى الأمير جواده برشاقة وجعله يؤدّي مختلف القفزات التي كان يمارسها المغاربة. ثم، وهو يقف على ركابه والفرس يركض بأقصى سرعة، أطلق رصاصة من بندقيته. عندما انتهى من عرض كل ما يعرفه عن الفروسية، سألني إذا ما كان الإنكْليز يستفيدون هكذا من خيولهم. ومن دون انتظار إجابتي، أمر عبدا بأن يحضر لي واحدا من أجمل خراف قطيعه. لم يكن لدي الوقت لأشكره على الاهتمام الذي أولاني إياه حتى انطلق على فرسه بكامل طاقته. اهـ

لكن بقاءه محتجزا بمراكش لأسباب كان يجهلها لم يبقى من دون مكافأة غير منتظرة جاد بها عليه القدر. لقد حظي بما لم يكن في الحسبان، والذي لولاه ما كان من داعي ولا حافز لتأليفه كتابه أصلا. حظي بالأمر الذي جعل من ذلك الكتاب تحفة فريدة تهافت الإنجليز على اقتناء نسخه طيلة عشرين سنة وعرف بفضله خمس طبعات.

من بعد ما حظي بفرصة دخول حريم الأمير عبد السلام بتارودانت لعلاج بعض نسائه بإذن منه، حصل من السلطان نفسه بمراكش على إذنه بدخول حريمه لعلاج بعض نسائه كذلك. وقد خصص لما عاشه وشاهده بفضل تلك الحظوة الجزء الأهم في كتابه بالنظر لما تضمنه من مشاهد ومواقف مثيرة للفضول من داخل حريم لا يلجه الرجال الغرباء عن الأسرة، من غير الخصيان، مغاربة كانوا أم أجانب. ونكتفي هنا بهذا القدر من قصة هذا الطبيب بمراكش، على أمل اللقاء في فرصة أخرى إن شاء الله كي نرافقه هذه المرة ونعيش ونشاهد معه ما عاشه وما شاهده من داخل حريم السلطان.

فهرس المحتوى

قصة احتيال الطبيب الإنجليزي على السلطان للافتكاك من الاحتجاز

هذه حلقة أخرى من حلقات مسلسل مغامرات نفس الطبيب الإنجليزي العسكري ويليام لامبريير *William Lemprière* (1751-1834) الذي جاء إلى المغرب عام 1789، إبان بدايات الثورة الفرنسية، بطلب من سلطان المغرب سيدي محمد بن عبد الله، لعلاج ابنه الأمير عبد السلام من مرض في العينين. في الحلقة السابقة لما كان حبيس مراكش تحت رحمة السلطان وكان ينتظر منه الإفراج عنه كي يعود إلى بلده، تفاجأ بتلقي أمر منه يدعوه لدخول حريمه من أجل علاج إحدى نسائه. فكانت فرصة لمغامرة أخرى غير متوقعة. ورأينا برفقته كيف عاشها وما رأى وما سمع فيها من العجائب والغرائب التي دوّنها في كتابه فعرف بفضلها في رواجا إنجلترا منقطع النظير.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن كتابه ليس كتاب تاريخ، مثله في ذلك مثل كتب غيره من الأجانب الذين زاروا المغرب وأقاموا فيه ثم دوّنوا ونشروا ما رأوا وما سمعوا وما عاشوه. لكنهم بذلك صاروا في الواقع جزءا من تاريخ المغرب وكتبهم أصبحت بما لها وما عليها كذلك من وثائق تاريخ المغرب. كما ينبغي الإشارة إلى أن أعيُنهم ما كانت عدسات كاميرات ولا أسماعهم ميكروفونات كآليات تسجيل صمّاء خالية من كل إحساس وكل شعور. بل كل منهم كان يكتب ما سمع وما رأى وما عاشه في المغرب من خلال نظّاراته وسمّاعاته الملونة والمغلفة بخلفياته الثقافية وبأحكامه المسبقة. فيكون أحيانا موضوعيا وفي أخرى يزيد أو ينقص، وهو يفكر حينها في جلب اهتمام قرائه ببلده.

ونحن اليوم كقراء مغاربة لكُتبهم، لكل منّا أيضا خلفياته الثقافية والإيديولوجية وأحكامه المسبقة الخاصة به، فيُصدق وفقها ما يشاء مِما يقرأ فيها ويُكذب ما يشاء أو يسخر منه أو يستخف به. لكن نشترك جميعا في الاهتمام بعرفة كيف كان كل من أولئك الأجانب يرى بلادنا وأهلها في زمانه وكيف كان يحب أن يقدّم ذلك لقرائه. فهو نفسه موضوع الاكتشاف كجزء من تاريخ بلدنا، تماما كما كان بالنسبة لأسلافنا الذين رأوه وخالطوه. ومن خلال شهاداته، بكل ما لها وعليها، نُطل نحن على عادات وتقاليد غريبة وعجيبة، جيّدة كانت أو قبيحة ولم تعد قائمة، وكانت حينها عادية في بلدنا فما كان يلقي لها بال الإخباري المغربي كي يدوّنها. وبهذا المنظار ينبغي، في تقديري، قراءة كتب هؤلاء الأجانب. وبغرض تعميم الفائدة يطيب لي أنا أن أترجم وأن أتقاسم مع غيري المقاطع التي استأثرت بفضولي وباهتمامي من دون إصدار حكمي الخاص عليها، حتى تبقى للقارئ الحرية في الحكم عليها بما يشاء. ومنها هذا المقطع الذي يقول فيه هذا الطبيب الإنجليزي أنه تحايل على السلطان، من بعد تحايله على السلطانة المريضة التي كان يعالجها، كي يتخلص من الاحتجاز الذي وجد نفسه فيه بمراكش لأسباب يجهلها من بعد الانتهاء من المهمة التي جاء من أجلها بطلب من سيدي محمد بن عبد الله.

فقال: "لم ينتظر الإمبراطور أكثر من أسبوعين للسؤال عن فعالية علاجي للسلطانة للا زهرة. ولما علم منها أن صحتها قد تحسنت فقط من بعد أسبوع، أهداني من خلالها دَبلونا [عملة إسبانية] ملفوفا في منديل جميل من الحرير. وما كانت هذه الهدية سوى مقدمة للمكافأة الكاملة التي وعدني بها إن هي شفيت تماما. لكن معرفتي ببخله ما سمحت لي بالأمل في الاستفادة من جوده. وليس هذا ما كان يقلقني. اهتمام أكبر من المال كان لوحده يشغل بالي. لم أكن أفكر سوى في استعادة حريتي وبأي ثمن.

من تاريخ المغرب

ربما سيكون من المدهش عند البعض أنني احتفظت بنفس الرغبة في مغادرة المغرب من بعد حصولي على فرصة دخول حريم الإمبراطور. ويبدو أنه كان عليّ أن أبذل القليل من الجهد للخروج منه منذ أن صرت أرى بكل حرية السلطانة الجميلة للا الضّو. ومع ذلك، إذا ما اعتبرنا أن هذه الشابة اللامبالية كانت تعرّضني كل يوم لمخاطر جديدة، فلا شك في أنني كنت محقًا في رغبتي في الهروب من هذا المكان الذي قد يصبح مهلكا من لحظة إلى أخرى. إلى جانب ذلك، فإن غيابي عن جبل طارق الذي كان بالفعل طويلاً للغاية جعلني أخشى إغضاب رؤسائي.

وكان لدي سبب آخر لرغبتي في مغادرة هذا البلد. يتعلق بالرعاية التي كنت أقدمها إلى السلطانة للا زهرة. صحيح أن صحة هذه المريضة قد تحسنت بشكل أفضل. لكن مع علمي بنزوة وجهل نساء الحريم كنت أخشى من أن تملّ من علاجاتي فتتوقف عن أخذها. وحتى لو افترضنا أن العلاج الذي وصفته لها كان ناجحًا تمامًا، ألا يمكن أن يحدث أن منافساتها يحاولن مرة أخرى تسميمها وينسبن عواقب جريمتهم الوخيمة إلى ضعف مهاراتي الطبية؟ كما يمكن لتقدم سن الإمبراطور وضعفه أن يتطلبا خدماتي فيعيقا رحيلي لمدة أطول. لكل ذلك كان من الحكمة الإلحاح عليه في طلب السماح لي بالمغادرة وبكل حماسة ممكنة.

فتصورت طريقة بدت لي ممتازة لإعادتي إلى جبل طارق. أخبرت مريضتي أن المساحيق الممتازة التي استخدمتها لعلاج مولاي عبد السلام، لم يتبق لي منها ما يكفي لاستعادة صحتها. وبعد تحذيرها من عواقب هذا الخطر، أقنعتها بأنه من مصلحتها الخاصة حثّ الإمبراطور على إرسالي إلى جبل طارق لجلب ما يكفي منها لاستكمال علاجها. فردّت السلطانة للا زهرة بحيوية أنه ليس من الضروري بالنسبة لي أن أذهب بنفسي للبحث عما يمكن أن يكون مفيدًا لصحتها، وأن الإمبراطور سيرسل إلى القنصل الإنڭليزي في طنجة ليطلب منه القيام بهذه المهمة في جبل طارق، وهكذا يتم إنجازها في وقت قصير جدًا.

فأحرجني هذا الرد الذي لم أكن أتوقعه. ثم خطرت لي فكرة لعب دور الطبيب التجريبي الحقيقي، فأكدت جادًا للسلطانة أنني المُبتكر الوحيد للمسحوق الرائع الذي جعلها تشعر بالفعل بتحسن صحتها. وبالتالي سيكون من غير المجدي الكتابة إلى جبل طارق للحصول عليه بالنظر لكوني الوحيد في العالم الذي يعرف كيفية تحضيره، وأن النباتات التي تتكون منه كانت موجودة فقط في أوروبا. هذه الحيلة، على الرغم من فجاجتها، نجحت بما تجاوز توقعاتي. للا زهرة مقتنعة بصحة ما قلته لها توسلت للتو إلى نساء الحريم اللائي كان لهن أكبر قدر من التأثير على الإمبراطور للانضمام إليها في حثه على السماح لي بمغادرة البلاد. ومما لا شك فيه أن الاضطرار إلى الكذب تحت أي ظرف من الظروف معيب. وإن هذا الباطل الذي تبنيته بغيض بالنسبة لحساسية أخلاقي. لكن سوء تصرف الإمبراطور معي دفعني إلى الحد الأقصى من استخدام الخداع كي أحصل على حقي في الإنصاف. لكن على الرغم من تقدمه في العمر خشيت من أن يكون قد احتفظ بالكثير من الفطنة كي تنطلي عليه الحيلة التافهة التي حبكتها. ومع ذلك، يبدو أنه تظاهر بتصديقها فقط لتطييب خاطر للا زهرة فوعدها بإصدار أوامر تسمح لي بالمغادرة. لن يكون من السهل تخمين الأسباب التي جعلت هذا الملك يحتجزني في بلاده. لكن المؤكد هو أنني لم أنجح بعدُ في الحصول على حريتي.

مرت بضعة أيام منذ أن تم خداعي بالأمل الجميل في إعادتي إلى جبل طارق لجلب المسحوق العجيب الذي كان من المفترض أن يتمم علاج للا زهرة. لم يعد الإمبراطور يفكر في الوفاء بالوعد الذي قطعه لهذه السلطانة بشأن مغادرتي. هذا النسيان الذي بدا أنه متعمّد جعلني أشعر باليأس. فركضت إلى أوروبي وصل لتوّه إلى مراكش لأخبره عن مصائبي. لكنه لم يستطع إعطائي نصيحة أخرى سوى أن أحضُر مجلس ديوان الإمبراطور وأن أجدد له مناشداتي. اتبعت نصيحته لكن من دون جدوى. لم يكن من الممكن أن أقترب بما يكفي منه حتى يلاحظ تواجدي. كان الوزراء أمامه. وكان هناك مائة جندي لمنع الحشود من إزعاج الديوان. بعد أن أنهى كل ما يتعلق بالشؤون العامة سرد الإمبراطور بعض الانتصارات التي حققها المغاربة على المسيحيين. وتحدث عن الأماكن التي فقدها أسلافه من أجل الحصول على فرصة للحديث عن مدينة مزاڭان التي أخذها من البرتغاليين. يمكننا أن نتخيل أن الوزراء لم يتأخروا عن التصفيق والتمجيد لأعماله العسكرية الكبرى. بعد أن أسدوا له هذا الثناء اللطيف الذي تعوّد

عليه الشرقيون انتهوا بصيحة «حفظ الله الملك!" التي تكررت أولا من قبل الجنود المحيطين بالإمبراطور ثم سُمعتها تتردد في جميع باحات القصر.

انتهت جلسة الديوان من دون فائدة لمصلحتي. بل زادت من مشاكلي. بترددي على الحريم لم أعد أبحث عن التسلية. بالكاد صرت أقضي فيه الوقت اللازم لعلاج السلطانة الموقّرة للا زهرة التي لم يتزعزع لطفها معي أبدًا. ولكن ليس من دون رؤية ذلك البئيس الذي يتلقى ما يسره وهو في ذروة أحزانه. فهذا ما حدث لي. لما كنت آسف على يأسي من الأمل في الخروج من هذا الاحتجاز، تلقيت طردًا يحتوي على وثائق الرحيل التي كانت بمثابة جواز سفري للعودة إلى جبل طارق. جاء فيها بشكل أساسي أن حاكم طنجة سيتكلف بتسفيري بكل أمان إلى هناك. لن أستطع أبدًا وصف المتعة التي شعرت بها عندما تلقيت هذه الأخبار السارة. كان من دواعي سعادتي التي لا توصف أن أرى نفسي في عشية مغادرة بلد أصبح مقيتا بالنسبة لي بسبب كل التناقضات التي واجهتها فيه. فاهتممت على الفور بالتحضيرات لرحلتي. وفي اليوم التالي ذهبت لأعلن ذلك لمريضتي وللنساء الأخريات في الحريم. لم أكن حريصًا، عند وداع كل هؤلاء الجميلات، على إظهار الفرح الذي كان يملأ روحي. لو كان بإمكانهن أن يخمّن أن مشروعي هو الذهاب من دون رجعة لبذلن بالتأكيد الكثير من الجهد لمنعي من المغادرة بمقدار ما كن متحمسات لكي أحصل على النعمة التي منحني إياها الإمبراطور للتو. وكنت على قناعة بأنه كان من الأسهل عليهن إيقافي بدلاً من كسر أغلالي. ومع علمهن بأنه بإمكاني جلب الكثير من الأشياء من جبل طارق والتي لا يمكن العثور عليها في المغرب سارعن إلى إعطائي لوائح بأسمائها.

وأخيرًا غادرت مراكش في 12 فبراير 1790. وما أن وصلت إلى طنجة حتى تلقى القايْد خطابا من الوزير يأمره باسم جلالة الملك أن يشتري لي على حساب خزنته ثورين وعشرة رؤوس من الماعز ومائة طائر من الدواجن علاوة على الفواكه والخضروات. تلك كانت مكافأتي على الرعاية التي قدمتها إلى السلطانة للا زهرة. كما حثني فيها الإمبراطور على العودة كما وعدت. لقد عاملني حاكم طنجة جيدًا حينها، حتى أن الجمركي سمح لي بأخذ كل ما معي من الأمتعة من دون دفع أية رسوم. وأبحرت إلى جبل طارق، حيث وصلت في 27 مارس 1790.

لن أستطيع وصف الفرحة التي شعرت بها عندما رأيت مرة أخرى مكانًا حيث كنت سأجد أبناء بلدي والقوانين الحكيمة والعادات اللطيفة بموطني. في الحقيقة، السعادة التي يشعر بها سجين بئيس عند مغادرته زنزانة ليست أكبر من تلك التي شعرت بها عند رؤية حامية إنڭليزية. عندما عدت إلى جبل طارق، انقطعت جميع اتصالاتي مع المغرب. فأعطى هذا الأمر قيمة أكبر بكثير لهدايا الإمبراطور. ومع ذلك لم تكن كافية مع هدايا الأمراء أبنائه لتعويضي حتى عن مصاريف الرحلة. لذا أستطيع أن أقول إنني حصلت فقط على بعض المعرفة عن عادات وتقاليد بلد لا يشبه بلداننا الأوروبية". اهـ

ومن بينها عادات وتقاليد مغرب القرن الثامن عشر التي لم تعُد قائمة في مغرب اليوم وما أكثرها، والتي كانت، كما تقدم، عادية بالنسبة للإخباريين من أسلافنا فلم يدونوها ودونها هؤلاء الأجانب حينها. ومنها الجيّد المستحسن والمُتأسف على اندثاره ومنها القبيح المثير للشفقة وحتى للاشمئزاز والذي نحمد الله على فنائه لكن من دون أن نحاكم أهل زمانه، لأنه لو كنا من بينهم لكنا مثلهم إما مستأنسين به أو مستنكرين له لكن من دون حول ولا قوة لتغييره. فنلتمس لهم العذر من دون محاكمتهم، ونستحضر قوله تعالى "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ". ونستودعكم الله على أمل اللقاء في فرصة أخرى إن شاء الله، مع مقتطف أخر من كاتب نفس الطبيب أو من كتاب غيره من الرحالة الذين زاروا وأقاموا بالمغرب في القرن التاسع عشر.

فهرس المحتوى

الفرنسي رونيه كايي وحماسه الاستخباراتي بإفريقيا

رونيه كايي *René Caillié* (1800-1838)، مستكشف فرنسي، كان هو أول أوروبي يعود حيّا من زيارة بلدة تمبكتو في دولة مالي الحالية. فحصل على جائزة الجمعية الجغرافية الفرنسية كما تقلّد وسام جوقة الشرف ومعاشا طيلة ما تبقى من حياته. ونشر قصة رحلته عام 1830 تحت عنوان: "يوميات رحلة إلى تمبكتو وجيني في

وسط إفريقيا " *Journal d'un voyage à Tombouctou et a Jenné dans l'Afrique centrale.* فنال به شهرة منقطعة النظير. لكن الإنجليز طعنوا في صحة كتاباته وحتى في صحة وصوله إلى تمبوكتو. الأمر الذي آلمه أكثر مما آلمته مشاق مغامرته. إلا أن من وصولوا من بعده إلى نفس البلدة أكدوا صحة أقواله، لما كان على قيد الحياة. وتوفي سنة 1838 بمرض السُلّ الذي أصيب به في أفريقيا.



لوحة زيتية لروني كايي

وكان مروره من المغرب مجرد مرحلة ثانوية في طريق عودته من رحلته. فلم يتوقف في كتابه عند وصف ما شاهده بشيء من التفصيل سوى في ثلاث مدن، وهي تافيلالت وصفرو وفاس. فاخترتها وترجمتها وأدرجتها في كتابي "صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب" حتى يطلع القارئ على بعض من أحوال تلك المدن سنة 1828. ونترك هنا كايي يحكي لنا بنفسه عن حماسه التجسسي في رحلته.

فقال: "كان هدفي الرئيس من هذه الرحلة هو أن أجمع بعناية ودقة كل الحقائق التي تقع أمام عيني مهما كانت طبيعتها، وأن أكرس اهتمامي بشكل خاص لكل ما يبدو لي أنه مهم لتقدم علم الجغرافيا ولتطوير وتنمية تجارة بلدنا في إفريقيا. لقد علمتني الإقامة المطولة في مؤسساتنا ومستعمراتنا في السنغال علاوة على تجربتي الخاصة كم ظلت تجارتنا راكدة لفترة طويلة وكم كانت بحاجة إلى منافذ وعلاقات جديدة في داخل القارة الإفريقية. ومن أجل إقامة هذه العلاقات الجديدة وفرض منتجات صناعتنا على الشعوب البعيدة كانت هناك حاجة إلى اكتشافات جديدة ومعرفة جغرافية حديثة لا غنى عنها تمامًا لاستثمار الجهود التي تبذلها حكومتنا والتشجيع الذي من شأنه أن ينعش تجارتنا على هذا الساحل.

إن الإحساس الشديد بهذه الضرورة وبهذه الحاجة الملحة التي تضغط على تجارتنا في إفريقيا كان بطريقة ما هو الروح التي توجه ملاحظاتي وقراراتي خاصة في جزء معين من رحلتي. كنت مقتنعًا بتأثيرها القوي عاجلاً أم آجلاً على مصير مستعمراتنا وعلاقاتنا التجارية. يتعلق الأمر بمعلومات واضحة وإيجابية مستمدة من المصدر بعينه ومودعة في أيدي حكومة الملك الحامي المستنير المتحمس لخدمة المصالح المهمة، وبخاصة اليوم وبشكل وثيق، لازدهار المملكة وربما لسلامها الداخلي.

لكن لم أعد من المناطق التي سافرت إليها سوى بملاحظات مقتضبة للغاية. ملاحظات مدونة في الغالب بيد ترجف ورجل تركض، لأنه كان من الممكن أن تتحول إلى أدلة لا هوادة فيها ضدي في حال ما لو تم الإمساك بي وأنا أخط بيدي حروفا أجنبية من أجل أن أكشف للرجل الأبيض أسرار وألغاز هذه البلدان. في إفريقيا، تنكر الأجنبي في هيئة مسلم يعد من أكبر الإهانات التي تستوجب سفك الدم. ولربما من الأفضل بمئات المرات أن يظهر المسيحي هناك على حقيقته بدلا من أن يتخفى في مظهر مسلم مزيف. لذلك إذا كان لتنكري ذاك مزاياه، بالنظر إلى ما يبرره مبدئيا وإلى نجاحه في المحصلة، فقد كانت له أيضًا مخاطره المروعة. كنت أحمل دائمًا في حقيبتي صك الحكم عليّ بالإعدام. وكم من مرة تركت هذه الحقيبة في أيدي العدو. ولما وصلت إلى باريس، وجدت تلك الملاحظات المكتوبة غالبًا بقلم الرصاص متعبة جدًا وقد مُحيت بمرور الزمن لدرجة أن استرجاعها تطلب مني كل المثابرة والإخلاص الدقيق لاستعادتها من ذاكرتي وإعادة إنتاجها كأساس لملاحظاتي ومواد اكتشافاتي".

ولد كيي في غرب فرنسا وهو ابن عامل في مخبزة. في سنة ولادته اتُّهم والده بالسرقة وحُكم عليه بالسجن وتوفي فيه سنة 1808. وتوفيت أمه سنة 1811. فأصبح يتيما وتبناه أحد أقاربه. قراءته رواية روبنسون دو كروزو أوقدت في نفسه حب السفر والمغامرة. وفي سن السادسة عشرة قطع مسافة أرعين كيلومترا سيرا على الأقدام إلى ميناء روشفور، ومنه سافر على متن سفينة إلى السنغال. من هناك رحل إلى كَواديلوب وقرأ كتابا عن استكشاف النيجر الأوسط.

ثم عاد إلى بوردو في فرنسا ومنها إلى السنغال مرة أخرى سنة 1818 حيث أصيب بالمرض والحُمّى وأُضطر إلى العودة إلى فرنسا حيث صار يفكر في الوصول إلى بلدة تومبوكتو بمالي الحالية. فكر في ذلك لما سمع بأن الجمعية الجغرافية في باريس توعد بمكافأة قدرها عشرة ألاف فرنك لأول أوروبي يصل إليها ويرجع منها حيا. وكان يعتقد أنها بلدة أسطورية وغنية وعجيبة بحسب روايات العرب مثل ابن بطوطة. وكان يحرم على المسيحيين دخولها، فما عاد منها حيا، كما تقدم، كل من خاض منهم تلك المغامرة. بل كان يموت أو يُقتل قبل الوصول إليها أو فيها أو أثناء العودة منها.

فقرر كايي خوض المغامرة انطلاقا من السينغال متنكرا في هيئة مسلم، زاعما أن أصله من الإسكندرية قد تم اختطافه من طرف الفرنسيين أثناء حملة نابوليون على مصر لما كان عمره سنة واحدة. فنشأ في فرنسا لكن من دون أن ينسى دينه ولغته. ولما كبر عزم على العودة إلى بلاده انطلاقا من السينغال. وكما فعل من سبقوه تعلم ما استطاع من اللغة العربية ومبادئ الإسلام بموريتانيا، وحفظ عن ظهر قلب قصار السور من القرآن. كل ذلك حتى لا يُقتل طيلة الرحلة.

وفي أبريل من 1827 انضم إلى قافلة في رحلة شاقة صوب بلدة تومبوكتو التي وصلها بعد سنة في أبريل من عام 1828. استقر فيها مدة أسبوعين. لكنه شعر بخيبة أمل لما وجدها مدينة شبه منهارة. ثم انضم إلى قافلة أخرى تعبر الصحراء إلى المغرب، وبلغت مدينة فاس في 12 أغسطس من نفس السنة. ومنها سار في رحلة شاقة مرة أخرى إلى مكناس ثم الرباط ثم العرائش حتى وصل إلى طنجة من حيث تم تهريبه خلسة إلى فرنسا على متن سفينة فرنسية.

فهرس المحتوى

الجاسوس الإسباني باديا بمغرب مولاي سليمان

دومينكَو فرانثشيسكو باديا إي ليبليش *Domingo Francisco Jordi Badía y Leblich*، المعروف باسم علي باي العباسي، هو ضابط إسباني، ولد عام 1767 في برشلونة وتوفي سنة 1818 بالقرب من دمشق. دخل الجيش في سن السادسة عشرة، وخلف والده فيه كمحاسب حرب ثم كمساعد أمين صندوق سنة 1786. وأثناء قيامه بمسؤولياته المختلفة تمكن بعصامية من مختلف المعارف في أكثر المجالات تنوعًا، كالرياضيات والتاريخ والهندسة المعمارية وعلم الفلك واللغات الأجنبية وغير ذلك. واكتسب ثقافة شهد له على جديتها لاحقًا أغلب العلماء والكتاب الذين التقى بهم.

في عام 1801 قدم إلى رئيس وزراء ملك إسبانيا شارل الرابع مشروع بعثة علمية إلى إفريقيا. ثم تحول هذا المشروع إلى خطة سياسية تتمثل في تحريض بعض قبائل المغرب على الانتفاضة ضد السلطان لغزو بلادهم. وقام رئيس الوزراء كَودوي بتمويل المغامرة بسخاء. فغادر دومينكَو باديا إسبانيا عام 1803 متنكرا في زي مسلم شرقي، وأطلق على نفسه اسم علي بك وادعى أنه أمير عباسي من نسل النبي محمد ﷺ، مولود في سوريا. ولتبرير عدم إتقانه اللغة العربية أوضح أنه تلقى تعليمه في أوروبا.

وصار يتصرف كمسلم تقي وأعلن أنه كان في طريقه لأداء فريضة الحج بمكة. ولتقديم نفسه على أنه مسلم حقا، سمح بختانه في لندن قبل الانطلاق في رحلته. وأمضى ستة وعشرين شهرًا في المغرب. جاب خلالها البلاد وراقب العباد بعيون أوروبية. وظل على اتصال مع كفيله بالحكومة الإسبانية من خلال رسائل مشفرة.

لكن بعد اكتشاف هويته الحقيقية وفشله في مهمته التجسسية اضطر إلى مغادرة المغرب على عجل هربًا من الموت. وبدلاً من العودة إلى أوروبا شرع في رحلة شرقية قادته إلى مكة المكرمة. وعلى الرغم من أنه ليس أول مسيحي يدخل المدينة المحظورة على غير المسلمين إلا أنه كان أول من قدم عنها وصفًا دقيقًا مصحوبًا برسومات توضيحية.

ولما عاد إلى أوروبا، وجد كفيله الإسباني قد تمت إقالته مع حكومته من سدة الحكم. فعرض خدماته على نابليون سنة 1808 ورافق شقيقه جوزيف الأول عندما دخل مدريد. لكنه في عام 1813 اضطر إلى الذهاب إلى المنفى ولم يعد منه أبدًا إلى إسبانيا.

ونشر في فرنسا كتابه تحت عنوان "رحلات علي بك العباسي في أفريقيا وآسيا خلال الأعوام 1803 و1804 و1805 و1806 و1807". كتاب تمت ترجمته تحت عنوان رحلات عبر المغرب تحدث فيه عن لقاءاته المتعددة مع السلطان مولاي سليمان (1792-1822) الذي اعترف به، على حد قوله، كمسلم صالح وكعالِم متعدد التخصصات. كما تم الاعتراف به كعالم دين في دائرة العلماء الضيقة والمغلقة بمدينة فاس. في نفس الكتاب الذي تُرجم إلى عدة لغات، نجد معلومات مثيرة للاهتمام، لا سيما عن الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والدينية للعالم العربي وفي مقدمته المغرب، علاوة على خرائط للمدن الرئيسية التي زارها. في عام 1818 بدأ علي بك رحلة جديدة إلى الشرق. لكنه مات هناك بالقرب من دمشق ضحية مرض الزحار.

برحلته وكتابه عن المغرب صار باديا جزء من تاريخه بما له وما عليه. وقراءة مؤلفه، مثل مؤلفات أمثاله، لا تخلو من فوائد. ولهذا ترجمت مقتطفات منه وأدرجتها في كتابي "صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب". منها ما قاله عن الغرض من زيارته للمغرب وعن لقائه بالسلطان مولاي سليمان بمدينة طنجة وأخيرا عمّا عاينه ودوّنه بخصوص أحوال البلاد وتقاليد العباد في بداية القرن التاسع عشر.

فهرس المحتوى

الضرائب والجباية في مغرب ما قبل الحماية

في مقال سابق تحت عنوان "القضاء والتوثيق بنظام حكم المغرب العتيق" بيّنت أن التطرف يتغذى من مقارنة دولة الإسلام المثالية كما هي في مختلف كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، مع دولة المسلمين اليوم، دولة مجتمع بشري بما لها وما عليها. يتغذى من مقارنة المثالي الذي لا واقع له سوى في الخيال مع الواقع البشري المعيش اليوم. وذلك بسبب غياب تدريس التاريخ كما هو بحلوه ومره. التاريخ كما هو في كتب المؤرخين الذي به فقط يتم التقييم الصحيح وتحصين الشباب من التطرف بمقارنة ماضي المسلمين كما كان في الواقع المعيش مع واقعهم اليوم.

وبهذا الخصوص سبق لجريدة هسبريس أن تفضلت ونشرت لي مشكورة مقالا تحت عنوان "صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب". شهادات تغطي جوانب مختلفة من الحياة اليومية لعموم المغاربة في النظام القديم. ومن أجل التأكيد على أهميتها ومصداقيتها، عززت تلك الشهادات بما جاء في المقال السالف الذكر، مستشهدا في ذلك ببحث الأستاذ أحمد التوفيق المنشور من طرف كلية العلوم الإنسانية والآداب بالرباط تحت عنوان "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" (حالة إنولتان 1850-1912). البحث الذي أورد فيه شهادتين لمغربيين من ذلك العصر، تزكي ما شهد به أولئك الأجانب على قضاء جزافي وجائر، ليس فقط في البوادي والجبال بل حتى في المدن.

والمستفاد من بحث ذ. التوفيق أنه نظرًا لضعف وسائل السلطة المركزية لفرض سلطتها بشكل صحيح على كل ترابها، كان يجب على القايْد ممثلها في منطقته أن يكون بالضرورة هو الأغنى من بين جميع رعاياه، حتى يتمكن من فرض سلطته عليهم. الأمر الذي يدل على أن تلك الأوضاع البائسة ما كان فيها من مُذنب، لا من الحُكام ولا من المحكومين. لو كنا مكانهم لما كان بإمكاننا أن نكون أفضل منهم. فلا يصح أن نحاكمهم، وقد عاشوا تحت وطأة نظام حكم عتيق وهش وضعيف في جوهره ومن أساسه. نظام ما كان بإمكان السلطة المركزية فيه تستطيع التشديد على ممثليها في القيام بمهامهم هنا وهناك بمختلف المدن والأقاليم من دون المخاطرة بفقدان السيطرة عليها وتعريضها لفوضى التسيب الأكثر تدميرًا وضررًا للبلاد والعباد.

وبالنسبة للضرائب والجباية موضوع هذه الورقة، فقد خصص لهما ذ. التوفيق في بحثه فصلا كاملا. خلاصته ضغط ضريبي جزافي وثقيل على الرعية. ضغط ضريبي مع أخذ من دون عطاء وفق مونطانيي. وهو الأمر الذي تؤكده نفس شهادات أولئك الأجانب. لكن ذلك كان أيضا بسبب نفس ضعف نظام الحكم الهش من أساسه. فلا داعي لإيراد ما جاء مفصلا في بحث الأستاذ. الأهم من ذلك هو السؤال عن سبب الضعف المتأصل في ذلك النظام العتيق والمتسبب في مثالب القضاء والجباية وغيرهما مما يمس الأمن على حرمات الرعية. وقبل الإدلاء بوجهة نظري في الموضوع ارتأيت البدء بإيراد شهادة على الجباية المجحفة من الأندلس في عهد محمد بن أبي عامر وأخرى من المغرب في عهد المولى إسماعيل. شهادتين من دولة الواقع المعيش وفق كتب التاريخ وليس من الدولة المثالية التي لا واقع لها سوى في كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية.

فهذا ابن حزم المشهور بالظاهري، يقول في إحدى رسائله: "ما أن يقع ويستقر الدرهم في أيدي التجار حتى يؤدوه بالعنف ظلما وعدوانا كضرائب مضروبة على جماجمهم مثل جزية اليهود والنصارى. فيحصل ذلك المال المأخوذ منهم عند المتغلب عليهم... فيعطيه لمن أختصه لنفسه من الجند الذين استظهر بهم على تقوية أمره وتمشية دولته". وفي هذا المقطع من رسالته إشارة كافية للتدليل على سبب ضعف الدولة العتيقة بكل العالم المسلم مثل حالها في غيره بكل من آسيا وإفريقيا.

أما الشهادة الثانية فهي رسالة الشيخ اليوسي للسلطان مولاي إسماعيل والتي أوردها الناصري رحمه الله في كتاب الاستقصا. ومما جاء فيها قوله: "فَلْيَنْظر سيدنَا، فَإِن جباة مَمْلَكَته قد جرّوا ذيول الظُّلم على الرّعية. فَأَكَلُوا اللَّحْم وَشَرِبُوا الدَّم وامتشوا الْعظم وامتصوا المخ. وَلم يتْركُوا للنَّاس دينا وَلَا دنيا. أما الدُّنْيَا فقد أخذوها. وَأما الدّين فقد فتنوهم عَنهُ. وَهَذَا شَيْء شهدناه وليس شيئا ظنناه... فعلى السُّلْطَان أَن يتفقد الجباة ويكف أَيْديهم عَن الظُّلم، وَلَا يغتر بِكُل من يزين لَهُ الْوَقْت. فَإِن كثيرا من الدائرين بِهِ طلاب الدُّنْيَا، لَا يَتَّقُونَ الله تَعَالَى وَلَا يتحفظون من المداهنة والنفاق وَالْكذب... وَأَن يتفقد الْمصَالح ويبسط يَد الْفضل على خَواص النَّاس من أهل الْفضل وَالدّين وَالْخَيْر ليكتسب محبتهم وثناءهم ونصرهم. ...".

ما يهمنا في هاتين الشهادتين بخصوص سبب ضعف وهشاشة الدولة العتيقة هو قول ابن حزم "فيحصل ذلك المال المأخوذ من الرعية عند المتغلب عليها... فيعطيه لمن أختصه لنفسه من **الجند الذين استظهر بهم عليها**". هذا فيما يخص ضرورة إنفاق مال الجباية على القوة العسكرية لحماية كرسي الرئاسة. وقول اليوسي في الثانية "وَأَن يبسط السلطان يَد الْفضل على خَواص النَّاس من أهل الْفضل وَالدّين وَالْخَيْر ليكتسب محبتهم وثناءهم ونصرهم". وهذا فيما يخص ضرورة الإنفاق من نفس مال الجباية على القوة المدنية النافذة كي تنصره للحفاظ على نفس كرسي الرئاسة.

معنى ذلك أن الاحتفاظ بالعرش وتقوية أمره وتمشية دولته كان في الدولة العتيقة رهينا بنصرة ما يكفي من الجند من جهة، واكتساب ما يكفي من نصرة أهل النفوذ ضد الطامعين في خلعه وأخذ مكانه من جهة ثانية. فالتغلب على الأمر كان يتطلب الاعتماد على عصبتين، وفق المنظور الخلدوني. قوة عسكرية علاوة على قوة مدنية. وكلاهما يتطلبان إنفاق ما يكفي من الأموال. وكما جاء في مقدمة ابن خلدون عن أحد الحكماء قوله :"المُلك بالجند والجند بالمال والمال بالخراج". والخراج كان يعني مختلف أنواع الضرائب. وسمي بالخراج المضروب على الأراضي الفلاحية لأنه كان يشكل الجزء الأكبر من محصول الجباية في اقتصاد أساسه الزراعة. ومن ذلك كتاب

الخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة. وعن حكيم آخر في نفس المقدمة قوله: "المُلك نظام يعضده الجند والجند أعوان يكفلهم المال والمال رزق تجمعه الرّعيّة والرّعيّة عبيد يكنفهم العدل". لكن من أين للرعية بالعدل كعطاء إذا كان الاحتفاظ بكرسي الرئاسة في الدولة العتيقة إنما بالغلب أي بقوة السيف وليس بقوة القانون.

تلك الدولة التي قال في طبيعتها ابن خلدون: "ولما كانت الرئاسة بالغَلَب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بها وتتم الرئاسة لأهلها". معنى ذلك أن صاحب الرئاسة في تلك الدولة العتيقة كان عليه أن يظل هو صاحب أقوى عصبية في صراع دائم مع عصائب أخرى تتربص به لخلعه وأخذ مكانه، سواء من داخل أسرته أو من خارجها. فيحتاج من أجل ذلك ودوما للمزيد من الجند والمزيد من الجند بالمزيد من المال والمزيد من المال من رزق الرعية التي تقع حتما تحت ضغط ضريبي مهول وفاحش، ليس بسبب الجشع والحاجة لمجرد متطلبات الترف كما يظهر ويُعتقد، وإنما من باب الضرورة لضمان الاستمرار في الحكم. أخذ جبائي فاحش من دون عطاء في المقابل. هكذا ما كان العيب في الحكام كما تقدم، وإنما في طبيعة نظام الحكم.

وبالمقارنة يتضح المقال. المقارنة مع دول أوروبا مثلا، التي غاب عن ابن خلدون دراسة طبيعة حكم الدول فيها، كما جاء ذلك في كتاب "تأملات في تاريخ الرومان" للدكتور عبد الله العروي. فمنذ أن تكالبت قبائل الشمال الهمجية على الإمبراطورية الرومانية حتى القضاء عليها في القرن الخامس للميلاد، استقر المُلك بأوروبا في يد عدد محدود من زعماء تلك القبائل يُعدون على رؤوس الأصابع. فصارت وظلت أسرهم تحكم الممالك التي أنشأتها هنا وهناك بالحق الإلهي وبمباركة من الكنيسة الرومانية الوريثة الروحية للإمبراطورية. ممالك لم يعد فيها الحق الشرعي في الحكم لغير تلك الأسر المالكة. فما خطر على بال أحد الطمع فيه من خارجها.

وتم سن قانون معروف بقانون الساليك *la loi salique* ينظمها. كان من بين مقتضياته تنظيم ولاية العهد في تلك الأسر. فصار وظل بموجبه ولاة العهد معروفين مسبقا وبالترتيب من دون الحاجة لتعيين أوّلهم، ولو كان لا يزال في رحم أمه. في هذه الحالة يؤول الحكم لمجلس وصاية يوصي به العاهل الهالك قبل مماته أو يتم الاتفاق على أعضائه حتى بلوغ ولي العهد الصبي سن معينة كي يحكم بنفسه. وفي حال ما انقطع نسل العاهل الجالس على العرش تعود ولاية العهد بموجب نفس القانون لكبير الفرع الأقرب في أسرته. فهذه ظلت هي القاعدة المسلّم بها بكل أوروبا. والأزمات النادرة تؤكد تلك القاعدة.

هكذا ما كان المُلك في أوروبا على النمط الخلدوني الذي وصفه كما كان واقعا معيشا ولم يخترعه. ما كان في أوروبا لا بالغلب ولا من نصيب العصبية الأقوى من بين عصبيات تتنافس عليه. الصراعات التي كانت تحدث في تلك القارة بين تلك الممالك المتجاورة، وما أكثرها وما أعنفها، كانت صراعات وحروب تحركها أطماع توسُّعية في الأقاليم الحدودية لاكتساب المزيد من القوة على حساب بعضها البعض.

مطمئنين على عروشهم وعلى ولاة عهدهم، ما كان ملوك أوروبا في حاجة للأموال إلا لتوسيع ممالكهم على حساب الممالك المجارة أو لتخويفها حتى لا تتوسع على حسابها. وفي خضم تلك الأطماع التوسعية الدائمة، كانت من باب الضرورة تنفق أموال الجباية في تجهيز الجيوش وتطويره باستمرار وفي استعراض العضلات ببناء المعالم العمرانية المبهرة من قصور وقلاع وقناطر وطرق وحواضر غنية وعصرية وجد متقدمة.

وقد كان يترتب عن ذلك ضغط ضريبي فاحش كذلك. وكان يقع بالأساس على عاتق الطبقة البرجوازية بتلك الحواضر الغنية من دون النبلاء الذين كانوا يتمتعون من جهتهم بامتياز امتلاك واستغلال إقطاعيات مقابل تعزيز قوات الملك العسكرية عند الحاجة في الحروب التوسعية الدائمة. ومن دون مساهمة إقطاعيات الكنيسة رغم غناها الفاحش، في مقابل ضمان مباركة الرب لتلك الممالك.

لكن حواضرها احتفظت من الإمبراطورية الرومانية البائدة بالحكم الذاتي بواسطة مجالس بلدية منتخبة *municipe*، كان أعضاؤها من كبار رجال المال والأعمال البرجوازيين فيها. وبفضل اطمئنانهم على عروشهم ما كان الملوك في حاجة لاكتناز أموال الجبايات المجحفة. بل كانت تنفقها كلها وتحتاج للمزيد الذي كانت تقترضه من أبناك كبار رجال المال بحواضرها البرجوازية أو من غيرها بالخارج. هكذا كانت تعود محاصيل تلك الجبايات لنفس الحواضر التي خرجت منها في مقابل الصفقات التجارية والعمرانية والصناعية الهائلة التي كانت تتطلبها الدولة في تنافس مع باقي الممالك من حولها. وبالجري من وراء الدفاع عن مصالحها وتوسيعها ظلت تلك الممالك الأوروبية تتطور في كل المجالات العلمية والتجارية والصناعية إلى أن توسعت الصراعات فيما بينها على استعمار بلدان ما وراء البحار، ومنها احتلال الشواطئ المغربية منذ بدايات القرن الخامس عشر، وقبل سقوط الأندلس في آخره. فذلك كان قدر ممالك دول أوروبا الذي منحها بالتدريج دولة ذات نظام حكم مستقر وقوي وفعال.

أما عالم العرب وعموم المسلمين فقد عرف كما تقدم قدرا مغايرا. سادت فيه دولة تتميز بشيوع اعتلاء عرشها ليس بموجب قانون مقدس كما كان الحال بأوروبا، وإنما بموجب قوة السيف كما تقدم مع ابن خلدون. فكذلك نشأت على التوالي الدولة الأموية والعباسية والفاطمية وغيرها كثير بالمشرق، والدولة العامرية وإمارات ملوك الطوائف بالأندلس، وكل من الدولة المرابطية والدولة الموحدية والمرينية والوطاسية والسعدية وأخيرا العلوية بالمغرب. ناهيك عن العدد الذي لا يكاد يحصى من الإمارات التي تعاقبت على حكم مختلف مناطق المغرب الأوسط وشرقه.

وما كان الجالس على العرش يأمن عليه حتى من داخل أسرته. وحسبنا في ذلك بالمشرق المامون العباسي الذي استقوى بعصبة أخواله من خرسان وخلع أخاه الخليفة الأمين المستقوي من جهته بعصبة أخواله العرب وقتله. وآخر ذلك بالمغرب انقلاب عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز. فكان التمسك بالعرش الهش يحتل كل اهتمام الجالس عليه كالقابض على الجمر خوفا على أمنه من خارج ومن داخل أسرته. ومن أجل ذلك كان في حاجة للتوفر على أقوى قوة عسكرية وأمنية ومدنية تدعمه وتنصره مع ما يتطلب كل ذلك وبالضرورة من مال. والمال من الرعية التي كانت تجد نفسها تحت وطأة ضغط ضريبي فاحش، يطبعه الأخذ من دون عطاء مُمكن، وليس أبدا من باب البخل.

وأما الدولة الحديثة، كما هي بباقي دول العالم، فعطاؤها المتمثل في الإنفاق على مختلف المرافق العمومية ذات النفع العام من تسيير وتجهيز، محليا وجهويا ووطنيا، وبحسب ميزانياتها السنوية، غالبا ما يفوق مجموع مداخيلها الجبائية. وهو ما يُعرف بالعجز المالي المُمون بالديون الداخلية والخارجية. وذلك بفضل الاستقرار السياسي الذي كانت تفتقر إليه الدولة العتيقة المحكومة بالمنطق الخلدوني. والدولة الحديثة ككيان سياسي لمجتمع بشري ما خلت ولن تخلو يوما من نقائص وفساد، لكن أقل وبكثير من نقائص وفساد الدولة العتيقة. تلك الدولة العتيقة التي بسبب غياب تدريس التاريخ كما هو، يحسبها عامة المسلمين أنها كانت حقا مثالية كما ينبغي أن تكون وفق مضامين كتب الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، وليس كما كانت بالفعل وفي الواقع المعيش كما هي في كتب التاريخ. ويحق لنا أن نفتخر بأمجاد ماضي أسلافنا وما أعظمها، لكن من دون أن تحجب عنا مثالبه وما أكثرها. وأخيرا، فلا بد مرة أخرى، للأجيال الصاعدة من أن تتعلم وتدرك كيف تميز بين الدولتين المثالية في كتب الأحكام من جهة والواقعية في كتب التاريخ فلا تشمت فيها من جهة ثانية، كوسيلة فعالة وناجعة لتحصينها من آفة التطرف.

فهرس المحتوى

القضاء والتوثيق بنظام حكم المغرب العتيق

لا يمكن للمرء أن يقيم بشكل صحيح حاضر بلد مّا من دون مقارنته بماضيه. حول هذا الموضوع، تفضلت صحيفة هسبريس بنشر مقالي تحت عنوان "صفحات من تاريخ المغرب عن شهود عيان أجانب". تغطي هذه الشهادات جوانب مختلفة من الحياة اليومية لعموم المغاربة في النظام القديم. ومن أجل التأكيد على أهميتها ومصداقيتها، دعونا نرى واقع القضاء والتوثيق في تلك الفترة من تاريخ البلاد وفقًا لبحث أكاديمي مغربي هذه المرة استشهد فيه بشاهدين مغربيين من نفس الفترة.

يتعلق الأمر ببحث الأستاذ **أحمد التوفيق**، أحد أوائل الباحثين المغاربة من الجيل الجديد في التاريخ. بحث قيم نشرته كلية العلوم الإنسانية والآداب بالرباط تحت عنوان "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" (حالة إنولتان 1850-1912). وقد خصص فيه الأستاذ فصلا للقضاء في مغرب ما قبل الاستعمار.

وكما ينبغي، لم يفته، وبحق، إزالة الخلط بين القضاء كما ينبغي أن يكون وفق كتب الأحكام من جهة وبين كيف كان في الواقع المعيش وفق كتب التاريخ من جهة ثانية. فقال إن صورة القاضي الممارس لجميع الأحكام طبق أصول شرعية معروفة هي الصورة المثالية الموجودة في كتب الأحكام ككتاب الماوردي وغيره. ثم أضاف قائلا إنه إذا كان لها من وجود تاريخي جزئي ففي المدن الإسلامية الكبرى في عصورها الزاهرة.

والشيء نفسه ينطبق على الصورة المثالية للنظام السياسي الإسلامي وفق ما جاء في نفس كتب الأحكام، والتي، وفق كتب المؤرخين، لم يكن لها واقع معيش في بلدان المسلمين. إلا أن غالبيتهم بل كلهم، وبسبب الخلط بين الصورتين المثالية والواقعية، اعتادوا على التلذذ متوهمين، بأن ذلك الحكم المثالي هو الذي ساد طيلة تاريخ أسلافهم. ولا يقبلون بالاطلاع على حقيقة ما كان في الواقع كما هو وفق كتب المؤرخين المسلمين، ما دام ليس هو ما ينبغي أن يكون كما أحبوه في كتب الأحكام. فظل يحلو لهم تصور أسلافهم ملائكة أطهارا يمشون على الأرض، وليسوا بشرا يصيبون ويخطئون.

ولما تواجههم الحقيقة بمرارتها يحلو لهم تكذيبها والتشكيك في صحتها. وإذا ما سلموا بحقيقتها يحلو لهم التوهم بأن المنافقين، ولا سيما اليهود كعبد الله بن سبأ الأسطوري وأمثاله، كانوا هم السبب الحقيقي في حصولها. ولا يزال يتغذى هذا الوهم من غياب تدريس التاريخ كما هو بحُلوه ومُره في وقت مبكر من السن الدراسي للمتلقين. غياب خطير حان وقت التخلي عنه لأن منه يتغذى التطرف.

وكدليل على ذلك الواقع الذي تعوّد المسلم على الفرار من معرفته، وبخصوص القضاء في مغرب ما قبل الاستعمار في هذه الورقة، نجد حقيقته التي سادت في القرن الثامن عشر مثلا، ببواديه وجباله، والتي وثقها حينها مفتي دمنات محمد الكيكي في كتابه "مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال". ولاحظ هنا أن وصف البلاد **بالسائبة** من طرف مغربي منذ القرن الثامن عشر، ليس من اختراع الأجانب كما يحلو توهمه للذين على عادتهم يستنكفون كل واقع مر في ماضي أسلافهم ويكذبونه أو يتهمون غيرهم من الأعداء بافترائه. وقد أورد ذ. التوفيق شهادة الكيكي في بحثه. وهو يقول فيها أن الدولة المغربية كانت، بسبب محدودية إمكانياتها المادية، تكتفي بانتداب الناس في البوادي للتعليم والتفقه واتباع الأحكام الشرعية اعتمادا على وسائلهم الخاصة، ولا تتحمل بصفة منتظمة سوى نفقات القضاة في بعض العواصم الكبرى. الأمر الذي كانت تنشأ عنه "أزمة القضاء الشرعي" في البوادي.

ثم يضيف قائلا إنه للحصول على حقه أو على مجرد جزء منه، كان على المتقاضي البسيط أن ينفق ضعف قيمته أو أكثر. وذلك بسبب جور الحكام وقلة الأتقياء وكثرة شهادة الزور والرشا وتزوير الخطوط، أي خطوط وتوقيعات العدول الثقاة وفق فهم ذ. التوفيق. وذلك مع انعدام من يميز ما اختلف منها لكثرة الجهل. وبما أن قضاة البوادي وعدولها ليست لهم أوقاف على خططهم، فهم يتسلطون على من ألجأته الضرورة إليهم حتى استأنسوا بأخذ الرشا على الأحكام وكتابة الزور. واعتلوا بأن أموال العامة حلال لهم لاستغراق ذممهم، أي بسبب غياب تكفل الجماعة بأداء أجورهم، وفق فهم ذ. التوفيق دائما.

وهنا نلاحظ أن الشاهد الكيكي يرد اللوم في ذلك إلى غياب المؤسسات الرسمية في نظام حكم هش من أساسه بسبب قلة وسائله المادية كما تقدم. فاللوم على نظام الحكم العتيق والضعيف من أساسه وليس على الحكام ولا على المحكومين. وفي هذا الجو القضائي الواقعي وفق كتب التاريخ والمخالف لما ينبغي أن يكون وفق كتب الأحكام، كان هناك بالتأكيد قضاة رسميون وغير رسميين، فضلاء ونزيهون. ولكن بما أن اختيار القاضي كان حرا ويعتمد على موافقة جميع الأطراف المتقاضية، فقد كانت تطلب خدماتهم فقط الأطراف الباحثة بصدق عن حكم عادل. وبلا شك كانت قليلة العدد، لأن مثلها غالبًا ما تتفق على تسوية نزاعاتها وديًا فيما بينها.

هكذا أمثال هؤلاء القضاة العدول والمتقون الذين غالبا ما كانوا بحكم واقع حالهم عاطلين عن العمل وعديمي الجدوى في مقابل جدوى غيرهم، كانوا يفضلون التفرغ للتدريس والابتعاد عن مثل ذلك القضاء الفاسدة حتى لا يزكوه بحضورهم. وفي قضية الإمام **أبي حنيفة** الذي توفي في السجن، خير مثال على ذلك. بحسب بعض الروايات قد عاقبه الخليفة العباسي الثاني بسبب رفضه منصب القضاء الذي عرضه عليه من بعد أن أبدى معارضته لسياسته التي اعتبرها جائرة.

وعند الفحص الدقيق، نجد أن شهادة الكيكي من داخل مجتمعه في الريف في ذلك الوقت، لا تختلف عن تلك التي أدلى بها الشهود الأجانب فيما يتعلق بممارسة القضاء من طرف أعوان السلطة المركزية من قواد بمختلف البوادي وباشاوات بكل المدن. الشهادات التي أوردتُها في كتابي السالف الذكر أعلاه.

علاوة على ذلك، وبعد أن أشار إلى أن القايْد في البوادي كان يمارس القضاء بصفة شاملة مع توفره على السلطة والقوة اللازمة لفرضها، نجد ذ. التوفيق يقول في دراسته أن توسيع سلطته القضائية على حساب صلاحيات القاضي المدني، لا يعني أنه كان يجور في أحكامه لصالح متقاض على حساب خصمه بسبب جهله للقانون. بل غالبًا ما كان يحظى بنصيب ولو يسير من التعليم، كما كان محاطًا أيضًا في بطلبة وفقهاء.

ويضيف أنه في المسائل الجنائية التي كانت من اختصاصه لوحده من دون غيره، لم يكن القايْد ملزمًا في أحكامه بقوانين مدونة. وعندما يريد، يمكنه استشارة أحد القضاة أو المفتين. ثم يشير إلى أن ظلم القايْد، عند وقوعه، لم يكن بسبب غياب مدونة قانون جزائي فحسب، بل بسبب سلطته المطلقة وانحيازه لأحد المتقاضين على حساب خصمه أو خصومه مقابل استلام رشوة، وبسبب دوافع أخرى ذكرها الكيكي.

وقال ذ. التوفيق إن تعسف القائد المخزني يشتد في أحكامه عندما يكون طرفا في النزاع، إما كممثل للدولة وساهر على أمر خدمتها، أو بصفته المالك الأكبر في القبيلة. فيسعى بذلك إلى توسيع ثروته على حساب عوام محكوميه، أو حتى أعيانهم في بعض الأحيان، ولأنه يسخّر العوام بصفة خاصة في خدمة تلك الأملاك والثروة.

وهذه العدالة التي وصفها ذ. التوفيق بالسياسية، قال أنها هي التي كان يستفيد منها الأعيان، لوجاهتهم عند القايْد ولمقدرتهم على إرشائه، مع العلم بأنهم كانوا يستطيعون أن يمارسوا نفس التأثير على كتاب الإشهاد من عدول القاضي. الأمر الذي من أجله تعرضت الوثائق العدلية لكثير من الذم، حتى حرم بعضهم، أن يُؤخذ عنها أجرا يزيد عن الأجر المناسب للزمن الذي استُغرق في كتابتها. مشيرا هنا لفتوى في كتاب لأجوبة الناصرية لمحمد الدرعي. وقد تستغرب لهذه الفتوى التي لا تحرم مجرد كتابتها.

وفيما يتعلق بنظام السجون، وبحسب محمد الغجدامي هذه المرة ابن زمن تلك الفترة، في كتابه "التسلي عن الافات بذكر الاحوال و ما فات" والذي أورد ذ. التوفيق منه شهادته في بحثه، يقول إن سجن قصبة دمنات كان مليئًا بالسجناء. ومع غياب الأمل في الخروج منه ذات يوم بالتساهل، قرر عدد كبير منهم الفرار منه بالقوة. فحطموا الباب وقتلوا الحارس وهربوا. بقي منهم فقط أولئك الذين لم يتحملوا العيش إلى الأبد هاربين بعيدا عن موطنهم.

ويرى ذ. التوفيق أن سبب قسوة الغجدامي في حكمه على نظام السجون، هو غياب مدونة قانون جزائي تضبط مدة السجن عن كل مخالفة أو جريمة، كما هو الحال اليوم بالدولة العصرية، وبسبب ما كان يعتبره القايْد مخالفات وجرائم. الأمر الذي جعله كلما ذكر السجن نعته بـ "قبر الأحياء". وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في كثير من الأحيان، حتى كبار أعيان النظام كالوزراء، ما كانوا يفلتون من دخوله ويبقون فيه حتى الموت فيه بحق أو بباطل.

ولتفسير كل هذا، ومن دون تبريره ولا تزكيته بالطبع، يقول ذ. الوفيق في مقطع آخر من بحثه، أنه نظرًا لضعف وسائل السلطة المركزية لفرض سلطتها بشكل صحيح على كل ترابها، كان يجب على القايْد ممثلها في منطقته أن يكون بالضرورة هو الأغنى من بين جميع رعاياه، حتى يتمكن من فرض سلطته عليهم.

من تاريخ المغرب

طريقة حكيمة للإشارة، في نظري وبحق ومرة اخرى، إلى أن تلك الأوضاع البائسة ما كان فيها من مُذنب، لا من الحُكام ولا من المحكومين. لو كنا مكانهم لما كان بإمكاننا أن نكون أفضل منهم. فلا يصح أن نحاكمهم، وقد عاشوا تحت وطأة نظام حكم عتيق وهش وضعيف في جوهره ومن أساسه. نظام ما كان بإمكان السلطة المركزية فيه تستطيع التشديد على ممثليها في القيام بمهامهم هنا وهناك بمختلف المدن والأقاليم من دون المخاطرة بفقدان السيطرة عليها وتعريضها لفوضى التسيب الأكثر تدميرًا وضررًا للبلاد والعباد.

الغرض من مقالي هذا ليس أبدا أكاديميا. بل الغرض منه معرفي وبالأساس تربوي. لذا في ما تقدم ما يكفي لأخذ العبرة والدروس حتى نتمكن من تقييم، كما تقدم، حاضر البلاد بالشكل الصحيح بالمقارنة مع ماضيه. ونخرج بالخلاصة التي مفادها أن نظام الحكم العتيق، بحسب كتب المؤرخين، ما كان كما ينبغي مثاليا وفق ما جاء في كتب الأحكام، وكما تعود عموم المسلمين والمغاربة من بينهم على توهمه وعلى عشق توهمه، فيَحن بعضهم لإعادة أنتاجه ولو بالعنف، معتقدا أنه كان بالفعل مثاليا ومليئا كله بالأمجاد.

وفي ذلك سبب وجيه وكافٍ مرة أخرى لتفادي تلك المخاطر بتدريس تاريخ البلاد كما هو في كتب الإخباريين والمؤرخين المسلمين القدماء. وفقط هكذا تتمكن الأجيال الحالية والمقبلة من تقييم وتقدير النظام السياسي الحديث بالشكل الصحيح مقارنة مع الضعف والنقائص المتأصلة في النظام القديم، والتي سمحت بكل تلك التجاوزات المؤسفة في جميع المجالات.

وينبغي إقناع نفس الأجيال بأن النظام السياسي الحديث والقوي ما بعد الاستعمار ليس من صنع المستعمر كما قد تتوهم ذلك، فتعتز بها ويفتخر. وخير دليل على ذلك العديد من المستعمرات السابقة بإفريقيا وبغيرها والتي تم تحريرها منذ فترة طويلة ولا تزال مهترئة ومتهلهلة كما كانت غداة الاستقلال.

على عكسها كان المغاربة، ولا سيما النخب المستنيرة من بينهم، يعرفون جيدا مزايا الدولة الحديثة في مقابل مساوئ نظام الحكم العتيق الذي كانوا يعانون منها. وإذا وَجدت الحماية نفسها مُلزمة بالتنازل للمغاربة عن ميزة إرساء أسس الدولة الحديثة بقوتها مقابل تعليق المقاومة لفترة من الزمن التي أسموها سياسة التهدئة pacification، فلم تكن لديها أبدا النيّة في تكوين الجيل المغربي الصاعد القادر على إستكمال بنائها وتنميتها وحسن تسييرها وتدبيرها. لهذا انتهجت سياسة تمييزية في التعليم لضمان بقاء هيمنتها إلى الأبد. تعليم جيد وممتاز خاص بالجيل الصاعد من أبناء المستعمرين، في مقابل تكوين مهني خالص وخاص بأبناء المغاربة حتى يشكلوا من دون غيرهم اليد العاملة التي تخدمهم في الضيعات الفلاحية وفي المناجم والمعامل.

لكن تلك السياسة لم تحسب الحساب لأنفة وعزة المغاربة بأنفسهم، وخاصة أنفة نخبهم البرجوازية المستنيرة والنخب العالمة التي ورثت من الأسلاف تراثًا ثقافيًا لامعًا وراسخًا وعريقا ما كان يتطلع سوى لإثرائه بالمزيد من العلوم والمعارف العصرية والجديدة من أجل تعليم وتكوين وتثقيف الأجيال الصاعدة بالشكل الصحيح. أجيال مستعدة لرفع التحدي المتمثل في القدرة على تقلد زمام مغرب ما بعد الاستعمار القوي والحديث. وهذا ما حصل بالضبط وبالفعل وتم انجازه بشكل جيد، على الرغم من أنف المستعمر.

معنى ذلك أن المغرب الحديث هو بالأحرى ثمرة العبقرية المغربية. بعد أقل من عشرين سنة على استقلال البلاد استكمل وحدة ترابه باسترجاع صحرائه وحماها وقفز بها من وضع مزري تشهد عليه الصور حينها إلى إقليم يسرّ الناظرين وساكنته من الداخل ويُبهر الزائرين من الخارج. وفي الوقت الحاضر، الكوادر من ذوي الكفاءة العالية ومن كلا الجنسين الذين لا يزالون وسيظلون يطورون البلاد بشكل مذهل وفي كل المجالات هم جميعهم مغاربة مائة بالمائة. ولا يزال وسيظل التعليم المغربي من صنع المغاربة يتطور ويزود البلاد بما تحتاجه من كفاءات في كل الميادين.

ومع ذلك، ينبغي أن نفخر ونعتز بما كان في ماضي أسلافنا من أمجاد. لكن من دون أن تكون تلك الأمجاد مثل الشجرة التي تخفي الغابة. لا ينبغي لها أن تخفي عنا إخفاقات النظام القديم الذي عانى من مآسيه أسلافنا وكانوا بلا شك وكما تقدم متلهفين على تغييره بما هو أفضل والذي لمسوه في حياة الأجانب من بينهم وفي بلدانهم الأصلية

بالنسبة لمن زاروها، حتى وُجد من بينهم من كانوا يتهافتون على الحصول على الحماية القنصلية من أجل الاستفادة من مزاياها والتخلص بقدر الإمكان من متاعبهم مع مثالب ذلك النظام العتيق الذي كان يخنقهم. كل هذا حتى لا نجد مرة أخرى و أخرى من بيننا متطرفين يطمحون، بسبب جهلهم بمساوئ النظام البالي البائد، إلى إعادة إنتاجه باسم الإسلام، وهم يجهلون أنه كان في الواقع بعيدا إلى حد مّا عن قيّمه ومقاصده النبيلة.

فهرس المحتوى

الرق والرقيق في مجتمع المغرب العتيق

قلّ من لا يعرف أن العبودية كانت وظلت سائدة في المغرب حتى القرن التاسع عشر كما في بعض باقي بلاد المسلمين. لكن لما اكتشفت في شهادة الصحافي الإنجليزي **و**الترهاريس أن أسواق النخاسة ظلت تقوم جهارا حتى بداية القرن العشرين، وجدت صعوبة في تصديقه. ولما قمت بترجمتها ونشرتها على صفحتي على الفيسبوك أدركت أن المفاجأة كانت عامة. اتهمه البعض بالتلفيق والافتراء والبعض الآخر بالمبالغة. وعندما اكتشفت شهادة مؤرخنا الناصري في كتابه القيّم الاستقصا، أدركت أن الجهل بتاريخ بلادنا هو الذي ينبغي اتهامه، أو بالأحرى تدريس المادة. تدريس التاريخ المبتور الذي تطغى عليه النزعة التمجيدية. فدعونا نكتشف شهادة مؤرخنا ومشاعره في هذا الصدد.

من بعد ما ذكر بأن مالي وغانا كانتا بلدين مسلمين مفتوحين للتجار المغاربة، أغضبه كون هؤلاء تعوّدوا على شراء خادمات للتسرّي بهن طيلة مقامهم هناك. والذي كان يحكي له ذلك من دون حرج بل مستحسنا له، صار يتلذذ بوصفهن كمن يشهّي السامع فيهن، وهو يقول : "إن الله قد جعل فِيهِنَّ من الْخِصَال الْكَرِيمَة فِي خَلقهنَّ فَوق المُرَاد من ملاسة الْأَبدَان وتفتق السوَاد وَحسن الْعَينَيْنِ واعتدال الأنوف وَبَيَاض الْأَسْنَان وَطيب الروائح...."

فغضب مؤرخنا مما سمع وكتب يقول: "وقد تمالأ النَّاس على ذَلِك وتوالت عَلَيْهِ أجيالهم حَتَّى صَار كثير من الْعَامَّة يفهمون أَن **مُوجب الاسترقاق شرعا** هُوَ اسوِداد اللَّوْن، وَكَونه مجلوبا من تِلْكَ النَّاحِيَة. وَهَذَا لعمر الله من أفحش المناكر وَأَعْظَمهَا فِي الدّين. إِذْ أهل السودَان قوم مُسلمُونَ، فَلهم مَا لنا وَعَلَيْهِم مَا علينا".

فنلاحظ أن الناصري، الذي كان ابن زمانه ومثل جميع الفقهاء المسلمين حتى عصره، كان يعتقد أيضًا أن للاسترقاق موجب شرعي. وبالطبع كان هناك أيضًا فقه خاص بالرق. انظر في ذلك مثلا قصة العبودية في كتب المالكية للدكتور محمد بن المختار الشنقيطي. فقه اختفى كما ينبغي له، لأنه مع إلغاء العبودية واختفائها، لم يعد لوجوده من مبرر. والمسوغ الوحيد لوجوده كان مجرد الحاجة لتدبير تقليد شنيع موروث ومتجذر في النفوس منذ القدم، تعذر القضاء عليه مع مجيء الإسلام. فاختفى ذلك الفقه كأنه لم يكن موجودًا لأنه ليس له أي **موجب شرعي** كما كان يُعتقد حتى عهد الناصري. وإلّا كُنا وجدناه على الأقل وبالتأكيد يُدرس في شعبة الدراسات الإسلامية الجامعية.

ومسألة العبودية في القرآن وفي تعاليم النبي الكريم خصت مجرد ما تبقى منها حتى عهده. تعلق الأمر بما تبقى من العبيد والإماء في ذلك الوقت. وما كان من مسوغ لاسترقاق المزيد منهم. وذلك وفق ما يُقال وكما ينبغي، أن الإسلام قد سدّ باب الرق وفتح باب العتق. فالإسلام جاء لتحرير البشر من عبادة العباد لعبادة رب العباد كما قيل لملك الفرس. فكيف يصح أن يسترق المسلمون بشرا أيا كان؟

فكان يجب تحرير من بين ما تبقى من العبيد عند المسلمين كل من أنس من نفسه القدرة على تحمل مسؤولية العيش كإنسان حر، وإلا وجدته من بعد تحريره يبحثَ عمّن يسترقه من جديد، كما حصل مع العديد من العبيد الذين تم تحريرهم في الولايات المتحدة إبّان ما سمي بحرب الانفصال guerre de sécession

ما بين 1861 و1865. وأورد والتر هاريس السالف الذكر في شهادته مثالا على ذلك بالمغرب. وهذا هو تفسير عدم ورود الأمر بتحريرهم دفعة واحدة في القرآن الكريم. فتم تحرير الراشدين نفسيا من بينهم إما منّا أو بالمكاتبة. وتم الاحتفاظ بغيرهم مع واجب رعايتهم كأفراد من الأسرة إلى حين يتمكنون من إعالة أنفسهم بأنفسهم أو حتى وفاتهم.

وكما تقدم، ما كان من مسوغ لاسترقاق غيرهم. فلا توجد، وكما ينبغي، جنحة أو جناية يعاقب عليها الشرع بالاسترقاق. حكم أسير الحرب في القرآن الكريم هو تسريحه إما منّا أو بدفع فدية، ولا يسترق بأي حال من الأحوال. وبما أن هذا هو حكم الأسير المقاتل، فبأي حق يُسترق الأبرياء من النساء والأطفال والرجال غير المقاتلين وتستباح حرماتهم التي جاء الإسلام لحمايتها؟ لا حق في ذلك على الإطلاق. فلولا فتح باب الرق من جديد ومن دون موجب شرعي، لكانت العبودية قد انتهت واختفت من تلقاء نفسها في المجتمع المسلم عند وفاة آخر عبد وآخر أمة ممن تبقى منهم حتى عهد الرسول الكريم. ولكن وللأسف الشديد غلبت العادة الشنيعة وسيطرت وهيمنت على قيم وتعاليم ومقاصد الشريعة النبيلة.

ومن تعود من المسلمين حتى يومنا هذا على تنزيه السلف عن الخطأ وكأنهم ملائكة وليسوا بشرا، تجدهم يجتهدون في إيجاد الأعذار لإبقائهم على ممارسة الاسترقاق والاستئناس به والاستمتاع بمحرماته. وهي أعذار واهية، لأنه إذا كان العدو يقوم مثلا باسترقاق الأسرى المسلمين أو يعذبهم أو يمثل بأجسادهم أو يحرقهم أو يدفنهم أحياء، فما كان يجوز للمسلمين فعل الشيء نفسه بأسراه. المسلم هو القدوة والنموذج المتّبَع بالنسبة لغيره، وليس العكس.

وكما سنرى في بقية شهادة الناصري، فإن العبودية التي سادت في مجتمع المسلمين طيلة تاريخهم ما كانت لها على الإطلاق أية علاقة بأسرى الحرب. بل المترفون من كل أطياف خاصتهم وليس عامتهم، هم الذين ظلوا يجدّون ويجتهدون في شراء العبيد من أسواق النخاسة أو من داخل دور النخاسين كما جاء في شهادة والتر هاريس، كشرائهم السلع وبهائم الأنعام. بل كان النخاسون يجلبون لهم ما يشتهون من أصناف الرقيق من جميع أنحاء العالم. وكان لابد من إخصاء الذكور من بينهم المطلوبين للخدمة في الحريم، إما من مصدر البضاعة أو عند وصولها.

وبقية حديث الناصري مؤرخنا الجليل، عن العبودية مبني بالكامل على هذا التقليد البشع الذي أريد أن يكون له موجب شرعي لتبريره. لذلك ليس من المفيد التوسع فيه هنا، حتى لا نحيد عن موضوع هذا المقال. إلا أن هذا التقليد المؤسف وبحسب شهادة الناصري نفسه، قد تسبب كعادته في مآسي الاعتداء على حرمات البشر مثل التي حصلت في عهد الجاهلية. فماذا قال عن مآسيها في المغرب حتى نهاية القرن التاسع عشر؟

قال في نفس الكتاب: "وَقد استفاض عَن أهل الْعدْل وَغَيرهم أَن أهل السودَان (*مالي*) الْيَوْم وَقبل الْيَوْم يُغير بَعضهم على بعض ويختطف بَعضهم أَبنَاء بعض ويسرقونهم من الْأَمَاكِن النائية عَن مداشرهم وعمرانهم". ثم قال: "وَإِن فعلهم ذَلِك كَفعل أَعْرَاب الْمغرب فِي إغارة بَعضهم على بعض واختطاف دوابهم ومواشيهم أَو سرقتها". وأضاف قائلا: "بل صَار الفسقة الْيَوْم وَأهل الجراءة على الله يختطفون أَوْلَاد الْأَحْرَار من قبائل الْمغرب وقُراه وأمصاره ويبيعونهم فِي الْأَسْوَاق جهارا من غير نَكِير وَلَا امتعاض للدّين. وَصَارَ النَّصَارَى وَالْيَهُود يشترونهم ويسترقونهم بمرأى منا ومسمع". وهذا حتى نهاية القرن التاسع عشر. وختم استنكاره قائلا "وَإِنَّمَا الْحَامِل لَهُم على ذَلِك قلَّة الدّيانَة وَعدم الْوَازِع. فَكيف يسوغ للمحتاط لدينِهِ أَن يقدم

على شِرَاء مَا هُوَ من هَذَا الْقَبِيل ؟ وَكَيف يجوز لَهُ التَّسَرِّي بإناثهم وَفِي ذَلِك مَا فِيهِ من الْإِقْدَام على فرج مَشْكُوك ؟".

القول بأن هذا من الماضي، كم أريد أن أصدق ذلك. إلا أنه سرعان ما تشعر بخيبة الأمل لما تقرأ هنا وهناك أخبارًا عن اختطاف النساء والفتيات اليزيديات، على سبيل المثال ، بكردستان في شمال العراق. والذين يسترقونهم للتسرّي بهن وللعبث بأعراضهن وباسم الإسلام، والإسلام براء من أفعالهم الشنيعة مثل براءة الذئب من دم يوسف، لم يُبعثوا من القبور ولا سقطوا من السماء مع المطر. إنهم جاؤوا إلى هنالك، ليس فقط من عالمنا المسلم وتعلموا في مدارسه ومن بينهم حتى من درس بجامعاته، ولكن أيضًا من أوروبا. ووُجد من بينهم حتى بعض الأوروبيين الذين أسلموا حديثًا. وما عُرف حتى عصر الناصري بالعبودية **بموجب شرعي،** تواجد في أذهانهم كما كان من قبل. وببلادنا لا زلنا مع الأسف الشديد نسمع بين الفينة والأخرى أخبار تواجد من بايعوا تلك المنظمة بالعراق والشام لما يتم القبض عليهم. وسرعان ما أتصور أن العبودية بموجب شرعي معششة في أذهانهم.

لو أنهم تلقوا جميعًا وكما ينبغي دروسًا في التاريخ حول مأساة العبودية عبر العصور وفي جميع أنحاء العالم، لكانوا قد رفضوا من تلقاء أنفسهم فكرة العبودية بموجب شرعي، ولبرأوا، كما ينبغي، الإسلام منها وبقوة. ولما انجذبوا أصلا لأي تطرف على الإطلاق. لكن مع الأسف الشديد لا تزال تلك هي الحقائق الصادمة من واقع اليوم. فماذا عن الدروس والعبر ؟

يبقى العلاج الشافي لكبح آفة التطرف، في نظري، في تدريس التاريخ مكتملا كما هو. التاريخ الذي من شأنه أن يزيل عن الماضي تلك النزعة التمجيدية التي لا تزال تخفي عن أجيال المسلمين الصاعدة ما كان فيه من مثالب. وليس تاريخ السلالات الحاكمة المبثور. لماذا وصفته بالمبثور ؟ فمعركة وادي المخازن، على سبيل المثال، والتي دائمًا ما تدغدغ كبرياء المغربي، متى وأينما ذُكرت لا يتم الحديث بما يكفي عن سببها الأصلي. ذلك السبب الذي كان من أشد مثالب ماضي المسلمين، ألا وهو آفة ودوامة الصراع على الحكم.

فقد كان ذلك الصراع قُبيل معركة وادي المخازن بين السلطان عبد الملك من جهة وابن أخيه محمد بن عبد الله الغالب من جهة ثانية. خلعه عمه بدعم من الأتراك وأخذ مكانه. فذهب المخلوع للبحث بدوره عن دعم ملك إسبانيا. الملك الذي فضل الاحتفظ به لابتزاز عبد الملك. ولما فطن لذلك لجأ إلى طلب دعم سباستيان ملك البرتغال. وذلك في مقابل الوعود بالتخلي له من جديد عن بعض الموانئ. هذا من بعد أن طرد جده محمد الشيخ وعمه أحمد الأعرج البرتغاليين من عدد كبير من الشواطئ المغربية.

لذا بدلا من التوقف عند الانتصار في معركة وادي المخازن، الذي ينبغي أن يكون موضوع مادة التاريخ المكتمل هو تاريخ آفة الصراع على السلطة مثلا، والتي أثتت كل ماضي المسلمين. لأنها الآفة التي ظلت تتسبب في مآسي المسلمين حُكاما ومحكومين وأعاقت تقدمهم من بعد ما أوقفته، فتخلفوا وتقدم غيرهم. ولو أنه تم توسيع تدريس مادة التاريخ إلى ماضي باقي الأمم لأدرك المسلمون أن أوروبا ما عرفت تلك الآفة. ظل المُلك فيها بيد بضع الأسر من دون صراع عليهما لا من داخلها ولا من خارجها. فلماذا ؟ وماذا ترتب عن ذلك الاستقرار السياسي ؟ هذا هو ما كان ينبغي البحث فيه وتدريسه.

وماذا عسى الطالب المسلم بالإعدادي والثانوي أن يستفيده من مثل هذا الموضوع مكتملا في مادة التاريخ المكتمل؟ أولا لن يُشمت في ماضي أسلافه الذي كان مثل ماضي باقي البشر. وبمعيار أمن العباد على حرماتهم الذي يشكل مقاصد الشريعة، يدرك أن نظام الحكم البائد كان دون مبتغى الإسلام. فلا يحن إليه ولا يفكر في إعادة إنتاجه من جديد مع ما في ذلك من تهديد لأمن البلاد والعباد. وإذا كان حال الحكم في زمانه لا يزال على نفس الحال القديم، تجده يفكر في أفضل منه حيث ما وُجد في العالم، وليس أبدا في الرجوع إلى مثله في الماضي الذي صار يعرفه جيدا. أما إذا وجده أحسن من دي قبل فيسعى للمساهمة في الحفاظ عليه وفي تطويره، وليس أبدا في هدمه وتخريبه

مهما ساءت أحواله فيه. فهذا مثال على نوعية مواضيع مواد التاريخ المكتمل التي من شأن تدريسها أن ييسر تثقيف وتربية الشباب السلم التربية الموسوعية المطلوبة لتحصينه ضد أي انحراف وأي تطرف.

وعلى هذا المنوال وبدلا من تاريخ دول الأسر التي تعاقبت على الحكم، ينبغي أن يهتم تدريس التاريخ المكتمل بتاريخ العدالة في عالم المسلمين وعالم غيرهم للمقارنة، وتاريخ الجباية وتاريخ التشريع وتاريخ الحرية. الحرية التي كانت مطلب شباب ما سمى بالربيع العربي. الحرية التي ظهر الشباب المسلم وكأنه يكتشفها لأول مرة، بسبب غياب تدريس تاريخها. فظلت تختلط في الذهن بالحرية الإباحية كما حصل مع مؤرخنا الجليل الناصري في كتاب الاستقصا. في حين قد تم تكرار الكلمة بمعناها السياسي مئات المرات، ومنذ القرن الأول للميلاد، في كتاب "تاريخ روما منذ تأسيسها"، للمؤرخ الروماني تيتوس ليف المتوفى سنة 19م.

تلك الحرية التي لو كان ماضيها من مواضيع مادة التاريخ المكتمل لعلم الشباب المسلم أنها بدأت قصتها في روما منذ القرن الثامن قبل الميلاد. وبدأت قصتها منذ 697م بجمهورية البندقية التي دامت فيها إحدى عشر قرنا، ومنذ عام 1215م في إنجلترا مع دخول الميثاق العظيم Magna Carta حيز التنفيذ ومع إنشاء مجلس اللوردات ثم مجلس العموم في نفس القرن، ومنذ عام 1620م في قرية بليموث بأمريكا الشمالية لما هاجر إليها اللاجؤون البروتستانت على متن سفينة ماي فلاورس هاربين من الاضطهاد بإنجلترا. وهم المعروفون بالآباء الحجاج. لو تم هكذا تدريس تاريخها في مدارسنا لما كان شبابنا من بين آخر من يدرك معناها السياسي بالعالم. ولبحثَ عما إذا كانت لها أيضا قصة في تاريخ أسلافهم.

وعلاوة على تدريس تاريخ الحرية، ينبغي تدريس تاريخ نشأة وتطر الخدمات العمومية دئما بالغرب والشرق، وتاريخ الصحة والطب وتاريخ العلوم والتعليم والزراعة والتجارة والصناعة وتاريخ نشأة البنوك وأسواق الأوراق المالية وتطورها، وتاريخ البحرية بجميع أنواعها وتطورها الخ... أي تاريخ كل ما له علاقة من قريب أو من بعيد بالحياة اليومية للناس ليس فقط ببلاد المسلمين بل حتى ببلاد من حولهم. ويجب تدريس كل من تلك المواضيع بطريقة شاملة، كتاريخ العدالة مثلا، في العالم المسلم مع المقارنة بتاريخها بباقي العالم ومقارنتها أخيرا وبصفة خاصة بالعدالة اليوم. ثقافة موسوعية نــعــم، وبقدر الإمكان، لما لا ؟ وذلك حتى تنشأ عند المتلقي الرغبة في إغنائها طيلة حياته، فلا يجده المتطرفون خاوي الوفاض ولا يصطادونه ولا يُغررون به.

منهج تعليمي أساسه الـــتـــربـــيـــة قبل كل شيء، بتوسيع المعرفة. يتم إعداد برامجه وتطويرها من قبل الأكاديميين في شعب التاريخ والجغرافيا بمختلف كلياتنا. ويتم تكييفه مع كل مستوى من مستويات التعليم الإعدادي والثانوي. وبالنظر لطبيعته الـــتـــربـــويـــة يُكلف بتدريسه أساتذة التربية الإسلامية، حتى لا يأتي من يغرّر بالشباب باسم الإسلام. هم الأساتذة الأقدر على الحكم على الأمور بمعيار مقاصد الشريعة السمحة. مع العلم أن الجميع، أساتذة وطلبة، سيظلون دوما بحاجة إلى إثراء معارفهم، من أجل إزالة تلك النزعة التمجيدية عن الماضي وكشفه على حقيقته ومقارنته المقارنة الصحيحة بالحاضر. الحاضر الذي ينبغي تقييمه بميزان القيم والمقاصد النبيلة للإسلام والكامنة في الحفاظ على أمن حرمات البلاد والعباد. فهذا في نظري هو اللقاح الثقافي والتربوي الفعّال ضد آفة التطرف والتشدد. أليست الوقاية خير من العلاج ؟

فهرس المحتوى

JUSTICE ET JUSTICIABLES AU MAROC PRÉCOLONIAL

Partout au monde on ne peut bien évaluer le présent d’un pays sans le comparer avec son passé. A ce sujet le journal Quid a bien voulu publié mon article intitulé Témoignages d’Européens du passé précolonial marocain. Ces témoignages couvrent divers aspects de la vie terre à terre du peuple dans l’ancien régime. Afin de montrer

leur pertinence, voyons ce qu'il en fut de la justice, selon une étude académique marocaine qui cite cette fois-ci deux témoins marocains de la même époque.

Il s'agit de l'étude de Mr. Ahmed Tawfiq, l'un des tous premiers chercheurs marocains de la nouvelle génération en histoire. A la justice au Maroc précoloniale, il a réservé un chapitre dans son précieux ouvrage « La société marocaine au XIXe siècle '(cas Inoultane 1850-1912) », publié en arabe par la faculté des sciences humaines et des lettres de Rabat.

Il n'a pas manqué, comme il se doit, d'y démystifier l'image de la justice dans le monde musulman. Il a précisé que l'image du juge exemplaire n'est que l'image idéale que l'on ne retrouve que dans les ouvrages des érudits de notoriété publique en théologie. Dans la réalité vécue, elle n'était que partielle dans certaines grandes villes et aux belles époques.

Il convient de dire qu'il en fut de même de l'image idéal du régime politique musulman dans de tels ouvrages, qui n'avait nulle réalité dans la vie des gens, et que les musulmans en général et par méprise ont pris la mauvaise habitude de croire que telle était sa réalité le long l'histoire. Illusion cultivée et consolidée par l'endémique omission d'enseigner l'histoire telle qu'elle est, et sans nulle complaisance, dans les nombreux ouvrages des chroniqueurs et des historiographes musulmans. Omission qu'il est grand temps d'abandonner.

J'en veux pour preuve, en matière de justice au Maroc précolonial, la réalité qui prévalait dans ses campagnes et ses montagnes, rapportée par le témoignage du chroniqueur El-Kiki, cité par Mr. Tawfiq. Il dit dans son propre ouvrage, qu'à cause de ses moyens matériels limités, l'Etat marocain se contentait de laisser ses sujets engager à leur frais des enseignants en théologie et en jurisprudence et ne supportait d'une manière régulière que les charges des juges officiels dans certaines grandes villes. D'où la crise en matière de justice surtout dans les campagnes, conclue-t-il.

Il dit en l'occurrence, que pour obtenir son droit ou juste une partie de son droit, le simple justiciable devait dépenser le double de sa valeur sinon plus, du fait de l'injustice des gouvernants, du peu de probité, des faux témoignages, de la corruption, de la falsification des actes en plus de l'alphabétisme qui ne permet pas de les confondre, des juges et des notaires qui, sans patrimoine immobilier destiné à générer des revenus pour les rétribuer, se sont habitués à se rabattre sur les pauvres gens qui demandaient leurs services, pour les soudoyer en échange de verdicts commandés sur mesure et d'actes falsifiés. Et ils se donnaient bonne conscience pour gruger la populace quand ils estimaient qu'en l'absence d'autre source de revenu de la part de la communauté, ce fut un juste retour des services dont ils détenaient le monopole … Et ce au point que les gens ont fini par préférer s'en passer, quitte à renoncer à leurs droits légitimes spoliés.

Dans cette atmosphère judiciaire corrompue, il existait à coup sûr, des juges officiels et officieux, vertueux et intègres. Mais comme le choix du juge était libre et

dépend de la bonne volonté consensuelle de toutes les parties, on ne recourait à leurs services que lorsque celles-ci étaient toutes à la recherche d'un jugement équitable. Elles doivent être peu nombreuses, car de telles parties s'arrangeaient souvent entre elles pour régler leur différend à l'amiable.

De tels juges justes et honnêtes se sentant oisifs ou inutiles par rapport aux autres, devaient préférer se retirer pour se consacrer plutôt à l'enseignement, et s'éloigner d'une justice si corrompue afin de ne pas la cautionner par leur présence. Le très célèbre cas de l'imam Abou Hanifa, qui mourut en prison, est édifiant. L'une des traditions voulut qu'il fut ainsi puni par le second calife abbasside pour avoir refusé le poste de juge qu'il lui a offert après avoir montré son hostilité contre sa politique qu'il jugeait inique.

A y voir de plus près, ce témoignage de ce marocain Al-Kiki au sein de sa communauté à la campagne à cette époque, ne diffère pas de ceux des témoins étrangers en ce qui concerne la justice rendue par les caïds et les pachas, un peu partout au Maroc et rapportés dans mon ouvrage précité.

D'ailleurs, après avoir rappelé que le caïd dans la campagne rendait aussi la justice tout azimuts, avec en plus l'autorité nécessaire pour l'imposer, Mr. Tawfiq dit dans son étude, que le fait qu'il a étendu son pouvoir judiciaire au détriment des prérogatives du juge civil, ne veut nullement dire qu'il sévissait en juge inique contre les justiciables par méconnaissance du droit en la matière. Car il était souvent pourvu d'un certain savoir, si rudimentaire soit-il, comme il était en plus entouré dans ses audiences d'étudiants et d'érudits.

Il ajoute qu'en matière pénale qui relève de sa seule compétence, le caïd ne fut pas lié dans ses verdicts par des lois codifiées. Et quand il le voulait il pouvait consulter un kadi ou un mufti. Puis il précise que l'injustice du caïd, quand elle eu lieu, n'était pas due seulement à l'absence d'un code pénal en bonne et due forme, mais plutôt à son pouvoir absolu, à son parti pris pour un justiciable au détriment d'un autre en échange d'un dessous-de-table et d'autres motifs rapportés par le même chroniqueur Al-Kiki.

Mr. Tawfiq dit que l'injustice du caïd s'avérait plus flagrante quand il se trouvait lui-même partie prenante dans toute affaire à juger. Sans nuls scrupules il se permettait d'y être juge et partie. Il agissait ainsi comme représentant du pouvoir central ou comme le plus grand propriétaire terrien dans son territoire afin d'accroître davantage sa richesse au détriment de ses modestes sujets, voire des notables parmi eux et d'asservir la populace pour effectuer des corvées dans ses terres et accroitre ainsi et toujours plus sa fortune.

Cette justice que Mr. Tawfiq qualifie de politique, profitait surtout aux notables, vu leur statut distingué auprès du caïd et leur capacité pour le corrompre. Ils exerçaient la même influence sur les notaires accrédités auprès du juge. De ce fait les actes notariaux furent fustigés et discrédités, au point qu'une fatwa stipulait aux notaires de n'en

prendre comme rémunération que ce qui équivalait au prix du temps requis pour les rédiger.

En ce qui concerne le système carcéral, et selon cette fois, Mohamed Al-Ghoujdami, l'autre chroniqueur de l'époque, cité par Mr. Tawfiq, la prison de la kasbah de Demnate fut pleine de détenus. Sans espoir d'en sortir un jour par mansuétude, un grand nombre d'entre eux ont décidé de s'en affranchir par la force. Ils ont cassé la porte, tué le gardien et prirent la fuite. N'y sont restés que ceux qui ne supportaient pas de vivre à jamais fugitifs loin de leur pays.

Mr. Tawfiq trouve que notre chroniqueur fut si sévère envers ce dur système pénitencier, car les peines d'emprisonnement infligées à tort ou à raison, n'étaient pas comme de nos jours codifiées par des lois pour en déterminer la durée exacte à purger pour chaque sorte de crime. Ce qui le pousse à qualifier ce genre de prison de «tombe pour vivants». Il faut dire que bien des fois, même les plus grands dignitaires du régime n'y échappaient pas.

Pour expliquer tout cela sans le cautionner bien sûr, Mr. Tawfiq dit dans un autre passage de son ouvrage, que vu la faiblesse des moyens du pouvoir central pour bien asseoir son autorité dans le territoire de chaque caïd, celui-ci devait nécessairement y être le plus riche parmi tous ses sujets, afin de pouvoir leur imposer son autorité.

Façon judicieuse et pertinente pour dire, et à très juste titre, que ce n'était la faute de personne, ni gouvernants ni gouvernés. A leur place on ne pouvait faire moins pire. De ce fait, il est donc injuste de les déjuger dans un régime politique archaïque qui, par sa faiblesse intrinsèque, ne pouvait s'empêcher de laisser faire ses représentants ici et là sans risquer de perdre le contrôle de leur territoire à la faveur du chaos et de l'anarchie plus destructrice et plus nuisible pour tout le pays.

Très bonne raison, une fois de plus, pour enseigner l'histoire du pays telle qu'elle est dans les ouvrages des anciens historiographes et chroniqueurs marocains et musulmans, afin de démystifier le passé glorifié tous azimuts à tort comme à raison.

Et c'est de cette façon que les générations actuelles et à venir puissent évaluer et apprécier à bon escient le régime politique moderne par rapport aux faiblesses intrinsèques du régime ancien qui permettaient tous ces regrettables excès dans tous les domaines.

Le régime politique post-colonial moderne et puissant n'est pas l'œuvre du colon comme on risque de le croire. Bon nombre d'ex-colonies libérées depuis si longtemps sont toujours aussi exsangues qu'elles ne l'étaient au moment de l'indépendance. Si le protectorat a été obligé de concéder au marocains le bienfait de jeter les bases de l'Etat moderne qu'ils appelaient de leurs vœux en échange de la suspension temporaire de la résistance qu'il appelait pacification, il n'avait nullement l'intention de bien former une génération indigène à même de compléter sa construction et le mener à bien. Pour cela il

a suivi une politique discriminatoire en matière d'enseignement. Un enseignement de très bonne qualité pour les futurs maîtres étrangers et une formation professionnelle pour la future main d'œuvre exclusivement indigène.

Mais c'était faire fi de la grande fierté des marocains et surtout celle de leur élite bourgeoise éclairée et savante qui a hérité de ses ancêtres un brillant et solide patrimoine culture qui ne demandait qu'à s'enrichir davantage pour bien instruire et éduquer les générations du futur proche. Générations nouvelles à même de relever le défi de bien s'occuper d'un Maroc postcolonial puissant et moderne. Et c'est ce qui fut bien accompli, n'en déplaise au colon. Ceci pour dire que le Maroc moderne est plutôt le fruit du génie marocain. De nos jour ses cadres de très grande qualité, des deux sexes et dans tous les domaines, sont tous, à cent pour cent marocains. Et comme partout au monde le Maroc post colonial moderne n'est pas parfait et ne le sera jamais, nature humaine oblige. Mais ses défauts, qu'il tente en permanence d'y remédier, sont infiniment moindres que ceux de l'ancien régime.

Toutefois, ce qu'il y avait de glorieux dans notre passé, qui n'y manquait pas sûrement et dont nous devons être à très juste titre assez fiers, ne doit pas pour autant être l'arbre qui cache la forêt. Il ne doit pas nous cacher les travers de l'ancien régime dont nos ancêtres pâtissaient et ne demandaient qu'à le changer par ce qu'il y a de mieux. Ceci afin de ne plus retrouver parmi nous des extrémistes qui par méprise et par ignorance des travers de régime archaïque aspirent à le reproduire au nom de l'islam, alors qu'à vrai dire, et à l'aune de ses nobles valeurs et ses finalités il était bien en deçà.

فهرس المحتوى

PRESSION FISCALE CONJUGUÉE AU PASSÉ PRÉ-COLONIAL

Cause, effets et leçon

Dans un article précédent, intitulé «***Justice et justiciables au Maroc précolonial***», j'ai montré comment l'extrémisme se nourrit toujours de la comparaison du régime politique vécu de nos jours, soit le régime d'une société humaine de nature faillible, avec ses qualités et ses défauts d'une part, avec d'autre part le régime idéal et exemplaire qui n'a d'existence que dans les ouvrages de théologie islamique comme *Al-Ahkam Assoultania* et *Assiassa Aharïa*.

Ceci pour dire qu'en lisant ces seuls ouvrages sans lire pour autant ceux de l'histoire qui montrent la passé tel qu'il était vraiment, les musulmans ont l'illusion que leurs ancêtres ont vécu si purs tels des anges dans un Etat exemplaire comme il est décrit dans ces ouvrages et qu'ils qualifient d'islamique. Ils imaginent ainsi et par méprise que c'est ce qui a fait que leur monde fut longtemps si vaste et si glorieux tous azimuts, comme on ne cesse, de surcroit, de le leur ressasser dans les écoles et à travers les divers médias. Et ils imaginent par conséquent et toujours par méprise, que si ce monde exemplaire n'est plus de nos jours, surtout face à un Occident chrétien qui leur semble les narguer, c'est parce que les musulmans ne sont plus aussi purs que leurs ancêtres à l'image de ce qui est dans les ouvrages de théologie.

Or réitérons-le, une saine et juste évaluation du présent de tout pays ne peut se faire que par la comparaison avec son passé tel qu'il était en réalité et rapporté dans les livres de l'histoire et non pas du tout tel qu'il devait être si exemplaire selon les ouvrages de théologie ou de philosophie politique. Et c'est de cette illusion double que se nourrit toujours l'extrémisme. Et il n'y a donc pas mieux pour le contrer que d'enseigner le passé des ancêtres comme rapportée dans les ouvrages de l'histoire.

Et c'est dans cet esprit que j'ai rédigé un ouvrage présenté dans un article que le journal Quid a bien voulu publier sous le titre : «***Témoignages d'Européens du passé précolonial marocain***». Il s'agit de témoignages couvrant divers aspects de la vie quotidienne des Marocains sous l'ancien régime. Afin de souligner leur importance et leur crédibilité, j'ai rédigé l'autre article précité «*Justice et justiciables au Maroc précolonial*» appuyé par l'étude académique de Mr. Ahmed Al-Tawfiq, publié par la Faculté des Sciences Humaines et des Lettres de Rabat sous le titre «*La société marocaine dans le XIXe siècle" (Le cas d'Inoltan 1850-1912)*». Etude, dans laquelle il mentionne deux témoignages de Marocains de cette époque, qui corroborent ceux de ces étrangers au sujet d'un système judiciaire arbitraire, inique et expéditif, non seulement dans les campagnes et les montagnes, mais même dans les villes.

On retient de cette étude que les moyens du pouvoir central étaient si faibles pour bien imposer son autorité sur tout son territoire, que le caïd, son représentant devait nécessairement être le plus riche de tous ses sujets, afin de pouvoir leur imposer son autorité. Ce qui indique que dans ces conditions déplorables, nul n'est à blâmer, ni gouvernants ni gouvernés. A leur place, nous n'aurions pas fait mieux. Il n'est donc pas juste de les déjuger alors qu'ils vivaient sous le poids d'un système de gouvernement archaïque, fragile et faible par essence. Un système dans lequel le pouvoir central ne pouvait empêcher les abus de ses représentants ici et là dans les différentes villes et provinces, sans risquer d'en perdre le contrôle et de les exposer au chaos plus destructeur et préjudiciable au pays et aux personnes.

Aux impôts et taxes, objet de cet article, Mr. Tawfiq a réservé tout un chapitre dans son étude. L'on en retient que les pauvres sujets croulaient sous le poids d'une pression fiscale arbitraire et lourde. Impôts insupportables et perçus sans presque nul retour. Fiscalité confirmée par les témoignages des étrangers. Fiscalité abusive due également à la même faiblesse intrinsèque du régime politique archaïque. Telle est la conclusion que j'ai retirée de cette étude de Mr. Tawfiq et qu'il est inutile d'en rapporter ici les détails. Plus important que cela est la recherche de la raison de la faiblesse intrinsèque inhérente à cet ancien régime, qui est la cause des travers de son système judiciaire, de sa fiscalité et d'autres choses qui affectaient la vie au quotidien des sujets.

Avant de présenter mon point de vue sur le sujet, j'ai trouvé judicieux de commencer par citer un témoignage de l'Andalousie sous le règne de Muhammad Ibn Abi-Amer et un autre du Maroc à l'époque de Moulay Ismaïl. Deux témoignages sur l'état réel des lieux bien vécu selon les livres de l'histoire, et non pas selon l'image

exemplaire et chimérique, qui n'a d'existence que dans les ouvrages de la théologie islamique.

Il s'agit d'abord du célèbre érudit Ibn Hazm, qui dit dans l'une de ses lettres : «*Dès que le dirham tombe et s'installe entre les mains des marchands, ils le versent injustement et avec violence comme capitation, à l'instar du tribut payé par les juifs et les chrétiens. Tel argent se retrouve dans les mains du despote qui les assujettit, et* ***il le remet à l'armée qui le défend et le maintient au pouvoir*** ». Dans ce dernier passage de ce témoignage, il y a déjà un indice sur la première cause de la faiblesse intrinsèque de l'ancien régime qu'a connu tout le monde musulman, comme ce fut le cas ailleurs en Asie et en Afrique. Il s'agit de la force armée nécessaire pour maintenir le prince au pouvoir.

Le pouvoir suprême y était l'objet de concurrence entre plusieurs clans apparents ou secrets, potentiellement puissants, et il revient au chef du plus puissant d'entre eux. Et pour s'y maintenir il doit y entretenir son armée pour qu'elle reste la plus puissante de toutes. Ce qui requiert un financement récurrent prélevé directement ou indirectement comme impôt sur le patrimoine des sujets. D'où une pression fiscale qui s'accroit à mesure que s'accroit le danger qui menace le trône.

Mais il n'y avait pas que l'armée la plus puissante à financer pour ce faire. Il requiert en même temps le soutien indispensable de la force civile influente et puissante. Voyons ce qu'il en est dans le second témoignage. Il s'agit de celui du Cheikh Al-Youssi, cité par An-Nasiri, dans son ouvrage d'histoire *Al-Istiqsa*. Il a écrit une complainte au sultan Moulay Ismail pour lui dire entre autres : «*Notre Seigneur voudrais bien savoir que les percepteurs de son royaume sévissent sur vos sujets en collecteurs iniques d'impôts. Ils dévorent leur chair, boivent leur sang, lèchent leur os et sussent leur cervelle. Ils ne leur ont laissé ni de quoi vivre ni culte. Chose dont j'étais moi-même témoin et non pas imaginée. Il est donc du devoir de Sa Majesté de les empêcher de persécuter ses sujets…. , de veiller aux intérêts publics, et de combler de largesses les gens de bien et de culte distinguées, afin d'acquérir leur sympathie leur éloges et leur soutien* ».

Dans ce dernier passage l'on a l'indice de la seconde cause de la même faiblesse intrinsèque de l'ancien régime. Pour se maintenir au pouvoir le prince devait sans cesse aussi combler de largesses les dignitaires influents de toutes sortes pour conserver leur soutien, objet de concurrence entre lui et les autres prétendants potentiels au pouvoir. D'où le besoin d'un surplus de financement qui se traduisait par un surplus de pression fiscale sans presque nul retour surtout pour les pauvres gens. Et comme l'aumône cultuelle dite *zakat* faisait partie intégrante de la fiscalité, elle se retrouvait en partie prélevée des pauvres pour être versée aux riches, faiblesse intrinsèque de l'ancien régime oblige.

Voyons ce qu'en dit Ibn Khaldoun dans ses prolégomènes, dites *Moukaddima.* Traduit en français cela donne quelque chose qui veut dire que le pouvoir suprême dans

ce régime s'acquiert par ***l'hégémonie*** *Al-Ghalab*, soit l'hégémonie d'un clan *Al-Ässaba* sur les autres clans concurrents potentiels. Ce qui nécessite un financement permanent et conséquent prélevé sur le patrimoine des sujets. Et il apporte à l'appui de ce postulat les paroles de deux sages qui disent exactement la même chose. Une telle pression fiscale n'était donc pas due à une quelconque cupidité du prince et ses acolytes, mais qu'exigeait plutôt la nature du pouvoir d'un tel régime ancien.

Sauf qu'Ibn Khaldoun n'a pas su ce qu'il en était de la nature des anciens régimes politiques en Europe. Et il a cru que son constat fut général sans exception. C'est ce qu'a fait remarquer, à très juste titre le docteur Abdellah Laroui dans sa traduction en arabe de l'ouvrage de Montesquieu «*Considérations sur les causes de la grandeur des Romains et de leur décadence*». Pour voir la différence, voyons ce que le destin a bien voulu réservé à la nature des anciens régimes politiques au Continent européen.

Depuis que les tribus barbares du Nord se sont rabattues sur l'Empire romain jusqu'à son élimination au V^e^ siècle de notre ère, le pouvoir suprême y a échu aux mains d'un nombre très limité des chefs de ces tribus. Chacun s'y est arrogé par la force de son épée le pouvoir suprême de son propre royaume. Et sa famille est devenue de ce fait et à jamais princière, à laquelle revient exclusivement le droit au trône pour gouverner de droit divin. Droit consacré à jamais par la bénédiction de l'Église romaine, héritière spirituelle de l'empire romain. Et nul en dehors de l'une ou l'autre de ces familles n'a jamais pensé à lui ravir le trône, à part ce qu'il en fut de quelques révolutions ici et là. Certes il y a eu certaines crises à ce sujet, mais elles ont constitué les rares exceptions qui confirment la règle.

La loi dite *salique* y a été promulguée pour réglementer ces royaumes. Elle a organisé entre autres la succession au trône. Ainsi, les héritiers légitimes potentiels classé selon un ordre priorité étaient chaque fois connus de tous sans nul besoin de les désigner, fut-ce un fœtus au sein de sa mère. Au cas, où l'héritier était encore mineur, le pouvoir revenait à un conseil de régence recommandé par le monarque avant sa mort, ou constitué de commun accord entre les héritiers, et ce jusqu'à ce que le jeune prince atteigne un certain âge pour gouverner lui-même. En cas d'interruption de la lignée directe du monarque régnant, le trône revenait, en priorité à l'aîné de la branche familiale la plus proche du prince défunt.

Ainsi, l'accès au trône en Europe n'était pas dans du style décrit et rapporté par Ibn Khaldoun et qui a prévalu au monde musulman comme ailleurs. Les conflits qui se déroulaient au continent européens entre ces quelques monarchies, si nombreux et si violents, étaient surtout des guerres expansionnistes aux frontières pour gagner plus de pouvoir et de richesses en occupant plus de territoires.

Chacun sûr de son trône et de son successeur légitime après sa mort, ces rois d'Europe avaient pourtant besoin toujours davantage d'argent pour étendre leurs territoires aux dépens des voisins ou pour les intimider afin qu'ils ne s'étendent pas à leurs dépens. Dans cette endémique atmosphère belliqueuse et expansionniste, les

revenus de l'impôt étaient destinés surtout à l'équipement des armées toujours rénové et à financer de quoi bien impressionner les autres par l'édification de somptueux monuments, de palais, de villes riches toujours plus modernes et plus grandes, de routes, de ponts de ports, de multiples fortifications imprenables aux frontières et d'autres infrastructures de nature à faire du royaume la plus grande puissance économique possible. Très riche patrimoine dont les vestiges distingue bien jusqu'à nos jours ce continent par rapport au reste du monde.

En résultait aussi et bien sûr une énorme pression fiscale. Et en supportait le lourd tribut surtout la bourgeoise des très riches villes, sans les nobles qui jouissaient du privilège de posséder et d'exploiter des fiefs en échange du soutien militaire au roi en cas de guerres expansionnistes récurrentes. Et sans la contribution non plus des fiefs de l'église, malgré sa richesse jugée scandaleuse, en échange de la bénédiction divine. Mais ces très riches villes ont hérité de l'Empire romain des conseils municipaux dits *municipe*, dont les membres élus étaient les bourgeois des finances et des affaires les plus distingués et les plus riches.

Et grâce à leur quiétude sur leurs trônes contre toute menace interne, les rois n'avaient pas besoin de thésauriser les revenus des impôts. Au contraire, ils les dépensaient à volonté, en entier voire bien plus, au point d'en emprunter auprès des riches banques privées dans leurs propres métropoles ou à d'autres à l'étranger. Et ce pour financer les énormes besoins nécessaires pour accroitre toujours la puissance militaire et économique du pays.

Enormes besoins satisfaits et fournis par les entreprises et les manufactures capitalistes de la très riche bourgeoisie urbaine, grassement rémunérées par les deniers publics entre autres. Ainsi, les revenus des impôts prélevés des villes s'y retrouvaient restitués, en échange de ces multiples services rendus à l'Etat, aux villes et partout aux divers dignitaires.

Et en courant derrière la défense de leurs énormes et croissants intérêts respectifs, ces royaumes européens stables et forts, ont continué, grâce à la même bourgeoisie capitaliste, à se développer par nécessité dans tous les domaines scientifiques, commerciaux et industriels. Les conflits expansionnistes se sont alors étendus aux compétitions pour la colonisation des pays d'outre-mer et l'exploitation de leurs richesses, dont par exemple l'occupation des côtes marocaines depuis le début du XVe siècle, bien avant la chute de l'Andalousie à la fin du même siècle. Tel fut grosso modo le destin de la nature stable, forte et efficace du régime politique en Europe avec ses infinis avantages et qu'Ibn Khaldoun ignorait peut être.

Quant au monde musulman, il a plutôt connu, comme c'est mentionné et décrit ci-haut, un tout autre destin. Un régime où l'accession au trône, n'était pas réglée une fois pour toutes par une loi sacrée, comme c'était le cas en Europe, mais plutôt par la force de l'épée. Ainsi s'y sont succédés en Orient au trône du même empire, les Omeyyades, les Abbassides, les Fatimides et bien d'autres. L'Andalousie a connu successivement le

règne des Omeyyades, des Bani-Amer, des Taïfas, en plus des extensions Almoravide, Almohade et Mérinides. Le Maroc a connu les Almoravides longtemps après les Idrissides, puis les Almohades, les Mérinides, les Wattassides, les Saadiens et enfin les Alaouites. Sans oublier le nombre incalculable de petites dynasties qui ont gouverné successivement ou par alternance divers émirats aux Moyen et proche Maghreb.

Et le trône de chaque prince régnant n'était pas sans menace même du sein de sa propre famille. C'est ainsi qu'en Orient par exemple, Al-Mamoun Abbaside, appuyé par le clan de ses oncles maternels perses du Khurasan, a détrôné son frère, le calife Al-Amin soutenu lui par le clan de ses oncles arabes, et pris sa place après l'avoir tué. Et le dernier en date au Maroc a été le coup de palais d'Abdel Hafid contre son frère Abdel Aziz.

C'est ainsi, que conserver le fragile trône occupait toute l'attention du prince régnant, craignant d'en être dépossédé soit de l'intérieur de sa famille soit de l'extérieur. Et pour cela, il avait besoin en réserve de la force militaire la plus puissante, et du soutien permanent des dignitaires civils du royaume, ainsi que de l'argent nécessaire que cela nécessitait. L'argent prélevé en impôts sur le patrimoine de ses sujets sans presqu'aucun retour parce que si énormes soit-il il fut tout juste suffisant pour garder son précieux trône, et moins ou pas du tout par cupidité ni par avarice.

Quant à l'État moderne, comme partout dans monde, le montant total de ses dépenses pour équiper et gérer les diverses infrastructures et financer les multiples services d'utilité publique, à l'échelle locale, régionale et nationale, et selon ses budgets annuels, dépassent souvent le total de ses recettes fiscales. C'est ce qu'on appelle le déficit budgétaire, comblé par des dettes publiques. Le secteur agricole écrasé autrefois sous l'énorme poids de la pression fiscale, y en est, non seulement exonéré, mais plutôt subventionné par les deniers publics pour soutenir son développement et accroitre ses rendements. Tout ceci, grâce à la stabilité politique qui manquait à l'ancien régime qui fut gouverné plutôt selon la logique de la force et non pas celle du droit.

Cependant le régime de gouvernement moderne, en tant qu'entité politique d'une société humaine, n'a été et ne sera jamais exempt de défauts ni indemne de corruption. Très loin d'être parfait, il est plutôt le moins mauvais, comme disait toujours Winston Churchill. Soit dans une mesure infiniment moindre que ne l'était l'ancien régime. Ce régime archaïque qui, en raison de l'absence d'enseignement de l'histoire telle qu'elle est, les musulmans en général pensent encore qu'il était aussi parfait et exemplaire comme il devrait l'être comme décrit dans les ouvrages d'*Al-Ahkam Assoultania* et d'*Assiassa Echrïa*, et non pas comme il l'était réellement et dans la réalité vécue et rapporté dans les livres d'histoire. Nous devons certes être assez fiers des gloires du passé de nos ancêtres si grandioses, mais sans pour autant nous occulter ses tares si nombreuses.

Enfin, et une fois de plus, il est impératif que les générations montantes apprennent à faire la nette distinction entre le régime politique idéal et exemplaire qui n'a d'existence que dans les livres de théologie et de philosophie politique d'une part, et

celui bien réel et vécu par nos ancêtre, comme rapporté par les livres de l'histoire d'autre part. Et afin de leur permettre ainsi de bien évaluer le régime moderne avec le second bien réel et jamais avec le premier qui n'est qu'imaginaire voire impossible, nature humaine faillible oblige. Et tel est à mon avis le moyen sûr et efficace pour les immuniser contre le fléau de l'extrémisme.

فهرس المحتوى

ESCLAVES ET ESCLAVAGE au Maroc D'UN AUTRE AGE

Faits, leçons et souhaits

Quand j'ai découvert **le témoignage de Walter Harris**, sur l'eclavage au Maroc jusqu'au début du XX[e] siècle, j'avais du mal à le croire. Et quand je l'ai traduit et posté sur ma page facebook je me suis rendu compte que la surprise était générale. Certains l'accusaient d'affibulation et d'autres d'exagération. Puis quand j'ai lu le témoignage de notre historiogaphe En-Naciri dans son précieux Ouvrage Al-Istiksa, j'ai compris que c'est l'ignorance de l'histoire de notre pays qu'il convient d'accuser, ou plutôt l'enseignement de la matière. Un enseignement spécialement apologétique du passé du Maroc comme du reste du monde musulman. Voyons d'abord ce qu'en dit notre historiographe et ses sentments à cet égard.

Il raconte avoir entendu dire, qu'arrivés au Mali et au Ghana, les commerçants marocains se permettaient d'y acheter des servantes pour concubinage le temps de leur séjour. Et celui qui lui rappotait ces faits, sans doute un familier, s'est mis sans gêne aucune, à lui vanter leur charme avec volupté comme pour l'en faire désirer. Il en disait : « *Dieu a pourvu leur corps de très belles qualités qui sont au-dessus de ce que l'on peut imaginer, des peaux lisses, une noirceur étincelante, de beaux yeux, des nez droits, des dents blanches et des senteurs parfumées....* ».

Révolté, et pour dénoncer ce qu'il a entendu, An-Naciri a écrit pour dire: «*Les gens s'y sont complus, et l'ont transmis d'une génération à l'autre, jusqu'à ce que beaucoup de personnes ordinaires ont cru que **l'asservissement légale** devait s'appliquer à tout noir de peau amené de cette contrée-là . Et cela, par Dieu, est l'un des pires péchés condamnés par la religion. Comme ces peuples sont musulmans, ils ont les mêmes droits que nous* ».

Notons que notre historiographe, qui était l'homme de son temps et comme tous les juristeconsultes musulmans jusqu'à son époque, croyait lui aussi que l'esclavage avait une *justification légale*. Et c'est sûr qu'il y avait aussi *un code de l'esclavage*. Code qui, comme il convient, a disparu parce qu'avec l'abolition et la dispartion de l'esclavage, il n'avait plus nulle raison d'être. Sa seule justification fut celle de gérer une *tradition ancestrale* qui avait la peau si dure pour ne pas disparaitre de sitôt. Et code qui a disparu comme s'il n'a jamais exixté parce que sans nulle justication légale dans

l'islam. Sinon on l'aurait retrouvé au moins et à coup sûr dans le cursus des *Etudes islamiques universitaires*.

L'esclavage dans le Coran et dans l'enseignement du prophète concerne juste son ***reliquat***. Il concerne les seuls esclaves de fait à cette époque, car on ne devait plus en assejettir de nouveaux. Ces esclaves-là étaient à affranchir obligatoirement et gracieusement quand ils le demandent car ils savent s'assumer, ou bien contre un tribut convenu avec la maître et à lui verser peu à peu. Sinon l'on devait les grader et les traiter comme des membres de la fimille jusqu'à ce qu'ils soient à même de s'assumer ou jusqu'à la mort.

Et il ne devait y en avoir de nouveau, sachant qu'il n'y a nul délit dans l'islam passible de l'asservissement. Le prisonnier de guerre, coupable d'agression les armes à la main, est à libérer contre rançon, sinon grâcieusemet. Puisque tel est le cas pour le combattant, de quel droit asservir les innocents, femmes enfants et hommes civils ? Absolument aucun. Ainsi l'esclavage se serait éteint de lui-même avec le drenier esclave mort du reliquat de l'esclavage à cette époque. Mais hélas la regrattable coutume a pris le dessus.

Tout nouvel asservissement était donc illégal et injustifiable. Si l'ennemi asservissait les captifs, les torturait ou les mutilait l'on ne devait jamais faire de même. C'est le musulman qui se devait d'être le modèle à suivre et non pas l'inverse. Et puis comme on le verra dans la suite du témoignage d'An-Naciri l'esclavage qui a sevi le long de l'histoire des musulmans n'avait rien à voir avec les captifs de la guerre. On en achetait sur place et on en commandait d'un peu partout dans le monde comme on commandait n'importe quelle marchandise ou bête de somme. Les mâles qui devait servir dans les haremes devaient en outre être castrés à la source sinon à l'arrivée.

La suite du discours d'An-Nassiri au sujet de l'esclavage, est entièrement baséé sur cette tradition qui voulait que cette ignominie avait une justification légale. Il n'est donc pas nécessaire de s'y étendre ici, afin de ne pas nous écarter de l'objet de cet article. Sauf que cette regrettable tradition a laissé sévir des drames dignes de la barbarie antéislamique. Qu'en était-il donc jusqu'à la fin du XIXe siècle dans son témoignage.

Il dit dans son ouvrage Al-Istaqsa : «*Il est de notoriété publique que de nos jours et depuis toujours, les gens du peuple du Soudan (Mali actuel) s'attaquent les uns les autres, pillent et kidnappent les enfants* ». Puis il dit : « *Ils agissent ainsi, tout comme les Bédouins du Maroc qui se pillent les uns les autres leurs récoltes et leur bétail* ». Et il ajoute : «*Et ce, au point que les bandits sans vergognes en arrivent à kidnapper les enfants des gens libres des tribus, des villages et des villes du Maroc et les vendent ouvertement sur les marchés, sans dénonciation ni ressentiment contre eux au nom de la religion. Et les chrétiens et les juifs ont commencé à acheter ces captifs et à les*

asservir au grand jour… Comment une personne pieuse peut-elle se permettre de conclure une affaire de ce genre ? Et comment ose-elle prendre en concubinage ces filles ainsi kidnappées, asservies et vendues, alors qu'il y a là un flagrant acte de fornication ? ».

Dire que c’est du passé, je veux bien le croire. Sauf qu’on ne tarde pas à déchanter quand on lit ici et là des nouvelles sur le rapt des femmes et filles yazidis par exemple, au Nord de l’Iraq. Ceux qui les asservissent pour concubinage ou tout autre envie abominable et condamnable ne sont pas tombés du ciel avec la pluie. Ils viennent non seulement de notre monde musulman, mais aussi de l’Europe et se trouvent parmi eux des Européens de souche fraichement convertis.

Dans leur esprit «*l’esclavage dit légal*» est encore là et bien vivant. Si partout d’où ils viennent ils avaient tous, comme il se doit, reçu des cours d’histoire sur l’esclavage à travers les âges dans le monde entier, ils auraient rejeté d’eux-mêmes toute idée d’*esclavage légal* et en aurait, comme il se doit, innocenté l’islam et avec force. Et ils n’auraient pas du tout été tenté par nul intégrisme et ni fanatisme. Cependant tels sont encore hélas les faits, quid alors de la leçon ?

La panacé pour juguler ce fléau reside donc à mon avis, dans l’enseiggnement de l’histoire qui soit de nature à demystifier le passé. Non pas l’histoire des dynasties tronquée par ailleurs. Le cour sur la bataille d’Oued Al-Makhazine, par exmple, qui chatouille toujours le fierté du Marocain, n’inciste pas assez sur sa cause qui était en l’occurrence la lutte pour le pouvoir entre oncle régnant et son neveu déchu et allé chercher le soutien de Sebastien contre la promesse d’avantages territoriaux, après que ses ailleuls venaient de chasser le Portugais de bon nombre de ports marocains. Or ce fut plutôt cette endémique *lutte pour le pouvoir* qui a toujours empoisonné la vie à la fois des gouvernants et des gouvernés et empêché tout progrès, qui devait être l’objet d’un cour de l’histoire consistant à enseigner aux collèges et aux lycées.

Il doit s’agir de cours de l’histoire sur, entre autres, la justice, la fiscalité, la législation, le droit, la liberté revendiquée pendant ce qu’on appelle toujours le printemps arabe. Liberté que la jeunesse musulmane semblait tout à coup découvrir et que l’on a toujours confondu, par ignorance et méprise, avec libertinage, comme ce fut le cas dans l’ouvrage de notre historiograhe. Alors que le mot au sens politique du terme s’est trouvé réitéré des centaines de fois, dès le premier siècle de notre ère, dans l’ouvrage *Histoire de Rome depuis sa fondation* de l’historien romain Tite Live. Liberté dont l’histoire a débuté à Rome dès le VIII^{e} siècle av. JC, dès la fin du VIII^{e} siècle de notre ère à Venise, dès 1215 en Angleterre avec l’entrèe en vigueur de la Magna Carta et la création de la chambre des Lords puis celle des Commune au même siècle, et dès 1620 à Plymouth en Amérique du Nord avec l’émigration sur la navire Mayflower des réfugiers protestants d’Angleterre, dits pères pélerins.

En outre et entre autres toujours, des cours d'histoire sont à prodiguer aux collèges et aux lycées sur l'administration publique, sur les services publics, sur la santé et la médecine, sur les sciences et l'enseignement, sur l'agriculture, le commerce interieur et extérieur, sur l'industrie, sur les banques et les bourses, sur la marine de toutes sortes, sur les chemins de fer, et sur tout ce qui avait un rapport de près ou de loin avec la vie au quotidien des gens un peu partout dans le monde. Une culture encyclopédique, dans la mesure du possible, censée donner l'envie de l'enrichier, pourquoi pas ? Et chaque thème doit être traité d'une manière exhaustive, telle que l'histoire de la justice dans le monde musulman comparée avec celle de l'Occident et surtout avec la justice d'aujourd'hui.

Un cursus à préparer et à élaborer par les académiciens de nos facultés et à adapter à chaque niveau de l'enseignement secondaire pour être enseigné surtout par les professeurs de l'éducation islamique, car tout le monde a besoin d'enrichir son savoir, afin que la démystifacation du passé soit totale et que le présent soit comparé avec le passé tel qu'il fut réllement, et à l'aune des nobles valeurs et finalités de l'islam. Tel est, à mon avis, le vaccin culturel efficace contre tout extrémisme et tout intégrisme. Ne vaut-il pas mieux prévenir que guérir ?

فهرس المحتوى

قصة تتويج السلطان مولاي عبد العزيز

قصة قلّ من يعرف دقائق تفاصيلها كما أخذها مصور السلطان الفرنسي ڭابريال ڤير من صديقه الوزير المهدي المنبهي، وكما أخذها منه أيضا الصحفي الإنجليزي والتر هاريس، مستشار نفس السلطان عبد العزيز في المالية. تختلف القصتان فقط في بعض التفاصيل البسيطة. نوردها هنا مترجمة إلى العربية من كتاب المصور الفرنسي ڤير Dans l'intimité du sultan بمعنى في حميمية السلطان.

مسألة ولاية العهد بالمغرب

مولاي عبد العزيز، الذي جعلتني صدف المغامرة أعيش بالقرب منه، يقول ڤير وهو يخاطب قراءه الفرنسيين، كان هو الخامس من بين ستة أبناء السلطان مولاي الحسن. والدته للا رقية شركسية. اشتهرت بجمالها الفائق فشغفت السلطان حبا في السنوات الأخيرة من حياته. ولما أنجبت منه هذا الابن، وهو الأول الذي حصل عليه منها، سماه "عبد العزيز" لكونه ابن جاريته المحبوبة.

وخلافة عرش المغرب لا تكون بالضرورة من نصيب الإبن الأكبر. فلا شريعة النبي ولا العادات تتطلب ذلك. السلطان نفسه هو الذي يعيّن خليفته قبل وفاته. والشرط الوحيد المفروض عليه هو أن يكون وريثه شريفًا، أي سليلًا أصيلًا للنبي. لما يتحقق هذا الشرط، فعرش الإمبراطورية يعود إلى الشخص الذي منحه السلطان البركة.

إخفاء وفاة السلطان مولاي الحسن

مهما كان تأثير للا رقية والدة الأمير الشاب عليه هل كان مولاي الحسن سيفضل عبد العزيز على باقي أبنائه؟ من يستطيع أن يعرف ذلك؟ في عام 1894 كان السلطان في حملة عسكرية ضد قبيلة متمردة. وهو أمر معتاد إلى حد ما في المغرب. فأصيب بوعكة صحية مفاجئة قضت عليه في غضون ساعات قليلة.

وكما هو معتاد، كانت كامل حكومته برفقته.

وكان وزيره الأكبر با حماد رجلاً ذا طموح غير محدود، ومستعدًا لفعل أي شيء من أجل تحقيقه. وبالكاد نعرف متى ستساعده الظروف وإلى أي حد ينبغي التوقف عن الشك فيه. أقل ما يمكن أن يقال، هو أنه أمام هذا الموت المفاجئ كان أول ما فكر فيه هو الاستفادة من هذه الصدفة للحفاظ على النفوذ الكبير الذي ظل يتمتع به لفترة طويلة في عهد السلطان الحسن الذي لم يكن من السهل الهيمنة عليه. فصار يفكر في إذا ما بقيت لديه الوسائل للتمتع بنفس النفوذ في عهد السلطان القادم.

وهكذا أمام الجثة الهامدة والتي لم تبرد بعد، خطرت بباله خطة لا تخلو من دهاء. هذا في حال ما افترضنا أنها لم تكن مخبأة في مخه من قبل. يتعلق الأمر باستبعاد أبناء الإمبراطور الأربعة الأكبر من اعتلاء العرش، واستدعاء طفله عبد العزيز الذي كان في الرابعة عشرة من عمره لاعتلائه حتى يحكم هو باسمه على الأقل إلى حين بلوغه سن الرشد.

على كل حال، يبدو أن موت الحسن المفاجئ قد أخذ شيئا ما الوزير با حماد على حين غرة. فكان عليه تصحيح هذا الخطأ من القدر. هذا في حال ما كان بالفعل هناك خطأ أم حنكة عالية وحزم في اتخاذ القرار وسرعة في التنفيذ، تشرّع بطريقة ما لنجاح دسيسته.

خطة تتويج عبد العزيز وتنفيذها

كان عبد العزيز في الرباط عندما لفظ والده أنفاسه الأخيرة. فصار من الضروري إبقاء هذه الوفاة سرية فترة تكفي للسماح للأمير الشاب، الذي تم إرسال من يجلبه على عجل، بالمجيء قبل معرفة الحقيقة. وصار من الضروري أيضا الاحتفاظ بكامل المعسكر في حالة ترقّب إلى حين وصول الطفل. وذلك من بعد ما انتشرت بالفعل شائعة مرض السلطان. ثم الحرص على جعل الجميع يصدق احتمال إرسال السلطان نفسه في طلب ابنه المولى عبد العزيز لما شعر بالقرب من نهايته كي يسلمه بركته. ما كان مكيافيلي ليقلل من شأن مثل هذا التخطيط.

ومع ذلك لم يخلو تنفيذ الخطة من تعقيدات. فما أن تتسرب الحقيقة حتى تنتهي دسيسة با حماد. مجرد شك ضئيل متداول بين الجنود كان بإمكانه أن يفسد كل شيء. في فاس اليوم، وقد كنتُ شاهدا على ذلك أكثر من مرة، يكفي السلطان الذي تمت رؤيته قبل يوم مبتسما وفي أحسن أحواله، ثم من دون أن يظهر من بعد يومين أو ثلاثة، حتى تنتشر على الفور شائعة وفاته. لكن الجيش بأكمله في المعسكر كان يعرف أن صحة مولاي الحسن كانت متدهورة لعدة أيام من قبل. كما كان بالإمكان أن تصل هذه الأخبار إلى فاس قبل الأوان. فاس حيث يقيم مولاي محمد الملقب بـالأعور. وهو الابن الأكبر للسلطان الراحل وولي عهده المرتقب. حينها يصبح كل شيء موضع تساؤل.

لدرء هذا الخطر المحدق، لجأ با حماد إلى حيلة ماكرة. باسم الإمبراطور استدعى الجيش للاستعراض. وبحجة مرض مولاي الحسن أعلن أن السلطان سوف يمر من أمام القوات مستلقيا على سريره. ومن بعد تأكده من تواطؤ الحاشية المباشرة للملك المتوفى معه بالترغيب والترهيب، تم لف الجثة التي بالكاد بردت، في قماش أبيض. ثم وُضعت على سرير متنقل من فوق وسائد سميكة. وتم تمريرها فوق الأكتاف من أمام الصف الطويل للقوات وهي تتأرجح بشكل بائس بفعل خطوات العبيد العسكرية الذين كانوا يحملونها. فلم يلاحظ أحد أو لم يشأ أحد أن يلاحظ هذه الخدعة المروعة.

ولما أعيدت الجثة الهامدة إلى خيمتها، كان أمام ابن لالة رقية متسع من الوقت للوصول. في حين ظلت المعسكر بأكمله يتمنى استعادة صحة سِدْنا. ومن بعد يومين تم استعراض الجيش من أمام عبد العزيز بوصفه السلطان الشريف الجديد خلفا لأبيه مولاي الحسن. وظل الوزير القوي با حماد لصيقا بالعاهل الجديد كما لو كان ظله. با حماد الذي بنفوذه ودهائه جعل منه ملك البلاد الجديد والجليل. الملك الطفل الذي ظل بين يديه مثل الدمية الطيعة طيلة ست سنوات. وحينها بفاس، سرعان ما علم مولاي محمد بوفاة والده وأكد على

الفور حقه في خلافة مولاي الحسن. أكده ربما من قبل أن يعرف الأحداث التي أعقبت الوفاة وإعلان أخيه الصغير سلطانا، أو قرر تجاهلها.

وقد كان محمد قويا إلى حد القسوة. كان من النوع الحقيقي للسلاطين قاطعي الرؤوس المتعطشين للدماء من أجل فرض استبدادهم واحترام قوتهم. فأكد أنه الجدير بخلافة مولاي الحسن. أكد ذلك بقناعه الشرس الذي دمره الجدري والمليء بالبثور ولا يلمع فيه سوى بريق عين واحدة. علاوة على كل ذلك فقد كان محبوبًا جدًا. ومن بعد أن تجمع من حوله عدد معين من الأصدقاء المخلصين والمستعدين لأي تضحية من أجله، فقد صارت لديه الوسائل الكافية لدعم مزاعمه.

لكن قوة الشخصية هذه بالتحديد وهذه الشعبية المتزايدة هي التي كانت مصدر قلق با حماد. ولكل هذا بالذات اتخذ الثعلب العجوز بعناية جميع احتياطاته. فقبل أن تتشكل حركة جادة لصالح الأمير الطامع في العرش والذي ظهر فجأة في وجه مخططه، بادر الوزير الأعظم باختطافه وسجنه في مكناس.

في الماضي، عندما لم يكن هناك حدث خطير يزعج سلامتهم، كان سلاطين المغرب يقطنون دوريا بقصورهم لمدة عامين في كل من العاصمتين فاس ومراكش. لكن في عهد مولاي عبد العزيز، ما كان با حماد يجرؤ على القدوم مع السلطان إلى فاس. ظل قلقًا يتوجس من الاستقبال الذي سيُقدَّم له وللإمبراطور الشاب صنيعته، من بعد أن سجن بأمره منه مولاي محمد. الأمير محمد الذي كان يعرف أن فاس ظلت وفيّة بكل صدق للأمير الذي جرده من العرش.

فهرس المحتوى

قصة نكبة وزيرين على يد خصمهم الحاجب با حماد

يتعلق الأمر بكل من الصدر الأعظم المعطي الجامعي وأخيه العلاف أو وزير الحرب محمد الصغير في عهد السلطان الحسن الأول. وكتاب الإنجليزي والتر هاريس هو المصدر الفريد في رواية أحداث نكبتهما. وقبل سردها، فمن هو التر هاريس ؟ وكيف عرف القصة ؟

والتر بورتون هاريس *Walter Burton Harris* صحفي وكاتب ورحالة. اشتهر بكتاباته عن المغرب حيث عمل لسنوات عديدة كمراسل خاص لصحيفة التايمز اللندنية. وما كان يُخفي أنه كان يخدم مصالح بلاده من باب التطوع. انتقل إلى المغرب في سن التاسعة عشرة. وبنى لنفسه ڤيلا جميلة في طنجة حيث عاش معظم حياته. اشتهر بإتقانه للهجة المغربية وبكثرة اختلاطه بالمغاربة، حتى صار يظهر كأنه واحد منهم. فكان يستطيع التجوال بينهم بأمان حتى في المناطق التي كانت تعتبر محظورة على الأجانب. واشتهر بكتابه عن المغرب المنشور باللغة الإنجليزية تحت عنوان "المغرب كما كان" *Morocco that was* . ومما جاء فيه قصة الوزيرين المنكوبين كما سمعها من أحدهما، وهو محمد الصغير، الذي كان يراه ويتحدث معه بشكل شبه يومي منذ أن خرج من السجن واستقر بطنجة.

فقال أن والدة مولاي عبد العزيز كانت من أصل تركي. وكانت امرأة تتمتع بذكاء وقوة شخصية كبيرين. وقد لعبت دورًا في سياسة البلاد لما كان زوجها يستشيرها في بعض شؤون الدولة. وحافظت على نفوذها حتى يوم وفاته. وتلك مهمة غير سهلة وسط حشد من المنافسين. وبذلك ضمنت خلافة ابنها. وقد روى ڭابرييل أنطوان ڤير المصور الفرنسي بدار المخزن الدور الحاسم الذي لعبه الحاجب با حماد في تنصيب ابنها عبد العزيز سلطانا من بعد أن أمر حلفاءه بمكناس بالقبض على غريمه وأخيه الأمير محمد وسجنه. محمد الذي كان مفضل خصومه من عليّة القوم بالعاصمة فاس.

ثم قال والتر هاريس أنه قد كان من الطبيعي أن تثير خلافة الشاب القاصر جميع أشكال المكائد في البلاط. فقد كان هناك فصيلان رئيسيان في القصر. وهما حزب الحاجب با أحماد الحاكم القوي من جهة، وحزب كل من المعطي الجامعي الصدر الأعظم وأخيه محمد الصغير الجامعي وزير الحرب من جهة أخرى. الأمر الذي خلق المنافسة على النفوذ بين هذين الفصيلين في مطلع العهد الجديد.

كان الوزيران ينتميان إلى أسرة آل الجامعي الأرستقراطية من فاس، التي شغلت مناصب حكومية رفيعة. فكانا مدعومين من السكان ذوي النفوذ في المدن. وكان لهما الحق في المطالبة بالحفاظ على المناصب السامية بدار المخزن في العهد الجديد. أما با حماد فقد كان ابن عبد زنجي وبالتالي لم يكن بإمكانه الاعتماد على أي تأثير قبلي أو عائلي. لكن والتر هاريس أغفل هنا ذكر حلفائه من جنسه الأقوياء من بقايا جيش بخارى الذين ظلوا نافذين في العاصمة الإسماعلية مكناس بقدر ما ظلوا خصوما لأهل فاس.

با حماد، بصفته حاجب القصر، منحه منصبه امتياز التواصل المباشر والمستمر مع السلطان الجديد الذي كان له الفضل في تنصيبه. وبسبب صغر سنه كان عبد العزيز على اتصال قليل بوزرائه. ولا شك في أن با حماد كان يعتمد أيضًا على نفوذ حليفته والدة السلطان. لقد كان أمين سر زوجها الدائم والموثوق به، وساعد، كما تقدم، في وضع ابنها على العرش. كما أن مصيرها كان يتوقف على بقائه نافذا بدار المخزن.

وبمجرد أن تم تنظيم الحكومة الجديدة بما يكفي للسماح لمولاي عبد العزيز بالسفر، غادر البلاط الملكي مدينة الرباط إلى فاس، العاصمة الحقيقية للبلاد. لأنه ما كان لأي سلطان جديد أن يأمن على عرشه حتى يتم قبوله من قبل رجال الدين والأرستقراطيين الفاسيين ويقيم في مدينتهم. كانت فاس هي مركز الدين والمعرفة وأيضا الدسائس التي كان لها تأثير كبير جدًا على القبائل. فكان من المهم جدًا أن يصل السلطان الشاب إلى فاس في أسرع وقت ممكن.

وقد كان با حماد يعي جيدا قيمة قدره ومقامه في نظر خصومه بفاس. بالنسبة للفاسيين كان الحاجب با حماد رجلا مغرورا. فكان يعلم أن نفوذه سيتضاءل بمجرد وصول السلطان إلى العاصمة. ويمكن لخصومه حينها الاعتماد على دعم سكانها وكبار رجالاتها لإسقاطه والفتك به من دون رحمة.

لكنه بتواطؤ مع حلفائه من جند مكناس وخصوم أهل فاس تعمّد المرور من مكناس والتوقف فيها قبيل الوصول إلى فاس. وعند وصوله استقبله سكان المدينة بترحاب شعبي. ولم يبق هناك سوى هذه المرحلة الأخيرة للوصول إلى العاصمة. فكان على با حماد إثبات وجوده الآن وإلا فلا. بعد أيام قليلة كان لا بد من عقد جلسة البلاط الصباحية المعتادة. ولم تكن هناك علامة على اقتراب العاصفة. ولا شك أن الأخوين أولاد الجامعي كانا ينتظران وصول السلطان بين أبناء شعبهم في فاس لبدء تدبير المكيدة المدبرة ضد خصمهم با حماد. أما هو فقد بدا حينها مهذبًا ووديعًا معهما.

فصعد الحاج المعطي الصدر الأعظم إلى المشور ملتحفا بردائه الأبيض. وكان محاطا بمؤيديه وسط انحناءات المسؤولين وتحية العسكر. فتم استدعاؤه على الفور للمثول أمام السلطان مولاي عبد العزيز الذي كان بمعية الحاجب با حماد من دون غيره. وعندما دخل الحاج المعطي انحنى وانتظر السلطان ليتحدث معه. وبصوت خافت، سأله مولاي عبد العزيز سؤالاً. وكان رد الحاج المعطي غير مرضٍ. فبادر با حماد بإلقاء سلسلة من اللوم على الوزير، واتهمه بالخيانة والجشع والابتزاز والجرائم السياسية. وناشد السلطان فجأة، وطلب منه الإذن بالقبض عليه. فأومأ مولاي عبد العزيز برأسه كإشارة منه بالموافقة.

وهكذا من بعد بضع دقائق، تم جر المخلوق الأشعث، يقول والتر هاريس، وهو يئن ويبكي وسط موجات من الضحك والسخرية عبر ساحة القصر من طرف الحشود التي انحنت قبل قليل إلى الأرض تحية له. فمزقت ثيابه، لأن الجنود كانوا خشنين معه. فظهر بعمامته ملتوية ومائلة فوق رأسه. وبمجرد إخراجه من القصر، أمسك الحارس عند الباب بعمامته البيضاء النظيفة ووضعها على رأسه ووضع على رأس المحبوس قبعة الخدمة الخاصة به. موجة من الضحك استقبلت هذا الفعل. ولم يكن شقيق هذا الوزير سي محمد الصغير وزير الحرب قد غادر منزله بعدُ إلى القصر حتى تم القبض عليه بباب منزله، فاستسلم من دون مقاومة وتم اقتياده إلى السجن. وقد كانت بقية قصة هذين الرجلين هي الأحلك في حياتهما.

تم إرسالهما إلى تطوان في السلاسل. وحُبسا هناك في زنزانة ببرج. مات فيها الحاج المعطي من بعد عشر سنوات. وخشي حينها والي تطوان دفن الجثمان خوفا من اتهامه بإطلاق سراح سجينه. فكتب إلى البلاط للحصول على التعليمات. وكان الجوّ صيفا فكانت الزنزانة بالبرج ساخنة. وجاء الجواب من بعد أحد عشر يومًا، ظل خلالها محمد الصغير مقيدًا بالسلاسل إلى جثة أخيه المتفسخة.

وفي عام 1908 تم إطلاق سراحه من بعد أن قضى أربعة عشر عامًا في السجن. خرج منه رجلا يائسا ومحطما ومدمّرا. خرج من زنزانته المظلمة شبه أعمى وأعرج بسبب القيد القاسي بالسلاسل. وقيل إنه كان قاسياً أيام كان في السلطة. فيا له من ثمن باهظ ذلك الذي دفعه. فقد تمت مصادرة كل ما كان يمتلكه. وماتت زوجاته وأولاده نتيجة الفاقة والاضطهاد.

استقر في طنجة حيث كُنت أراه بشكل شبه يومي، يقول والتر هاريس. كان يعيش في فقر مدقع. سوى أن جميع أصدقائه ساعدوه بالرغم من أنه لم يكن يريد سوى القليل. أمَةٌ عجوز من العائلة، نجت في زاوية منعزلة، جاءت لعلاجه وتدليك معصميه وكاحليه. وأخيرا مات. وقبل يومين من وفاته رأيته للمرة الأخيرة. كان من الواضح حينها أنه ما بقي له من نصيب في الحياة سوى مدة قليلة. جلست معه مطوّلا. وعندما نهضت لأتركه، قال: "اسمع!عندما يغسّلون جسدي للدفن، أريدك أن ترى يدي ورجلي في القيود والأصفاد التي كانت فيها مدة أربع عشرة سنة من عمري والتي أرغب في الظهور بها أمام الله لكي أسأله عن الظلم الذي طالني، وحتى يفتح لي أبواب الجنة برحمته الواسعة وبعفوه". وكان بالطبع من المستحيل تلبية طلبه. لكن بأقسى أشكال السخرية، تلقى دفنًا عسكريًا رسميًا، حضرته جميع السلطات والمسئولين المحليين. فقبل كل شيء قد كان وزيرًا للحرب!

فهرس المحتوى

قصة ارتقاء ثم سقوط الوزير المهدي المنبهي

لما تتساءل عن المستوى الثقافي لكبار رجال المخزن طيلة تاريخ المملكة يتبادر إلى ذهنك مثلا، الشاعر والأديب الكبير عبد العزيز الفشتالي وزير أحمد المنصور الذهبي. وأمثاله من كبار رجال القلم في بلاطات السلاطين كثيرون. لكن في القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين صار المعيار في اختيار كبار رجال المخزن ولا سيما من دونهم، هو الشطارة والحذق في خدمة السيّد وخدمة النفس، بغض النظر عن المستوى الثقافي. ومنهم الحاجب أحمد بن موسى المعروف بـ "با احماد" الذي ورث المنصب أبا عن جد. ومنهم من قلّ من يعرفه بالرغم من المقام الرفيع الذي وصل إليه من بعد ما بدأ مشواره كجندي بسيط في جيش المخزن. وهو الوزير المهدي المنبهي. الذي يروي قصة ارتقائه ثم تقهقره، هو صديقه الفرنسي كبريال ڤير مصور السلطان عبد العزيز. يرويها كما سمعها منه لقرائه الفرنسيين في كتابه المنشور تحت عنوان *Dans l’intimité du sultan* بمعنى في حميمية السلطان. وفيما يلي ترجمة القصة إلى اللغة العربية.



المصور الفرنسي كبريال ڤير



السلطان عبد العزيز المهدي المنبهي

عن بداية أيام سعد المنبهي بدار المخزن

خلال الأشهر القليلة التي سبقت وفاة با حماد، يقول ڤير، كان يُرى أحد كتابه يمشي ذهابا وإيابا في قصر مراكش. ذلك هو المهدي المنبهي. كان شابًا لا يزال يتمتع بطلعة بهية وعيون لامعة وغريبة، مثل عيون وحش مفترس صغير. كان هو الوسيط المعتاد بين الوزير الأعظم القدير وبين سيده الشبح. كان يجلب الرسائل والأوراق والوثائق يوميًا ويسلمها للعبيد ويطلب التوقيع ويعيد الإجابات. من وقت لآخر كان سيدنا يتكرم عليه باستقباله والحديث معه بخصوص بعض الشروح الشفوية. فاعتاد السلطان على رؤية الشاب المهدي الذكي والعفوي، وأعجب به. وتلك كانت بداية سعده.

عندما كان طفلًا بقبيلة المنابهة، كان نكرة من بين عموم الناس. كانت بداياته غامضة. بدأ حياته كجندي من جنود المخزن في حملة عسكرية. مستواه التعليمي متواضع. كان يجيد فقط القراءة وبالكاد كان يكتب. لا أعرف بالضبط كيف وصل إلى بيت با حماد. لكن هناك بدأ تكوينه. هل كان يجرأ حينها على الحلم بالمصير اللامع الذي كان ينتظره وبمسيرته الحافلة بالأحداث؟ مسيرته المتأرجحة بين الفوز بالامتياز الأكبر والسقوط غير المستحق ؟ أمر بعيد الاحتمال. فقط مصادفته لحدث من الأحداث اليومية هو الذي حدد مصير حياته. ألا وهو وفاة الوزير با حماد.

بمجرد وفاة الصدر الأعظم، كان من الطبيعي أن يكون المنبهي هو الذي تلقى التعليمات بالذهاب لإخبار السلطان. اختفاء رجل لعب دورًا في المخزن مثل ذلك الذي لعبه باحماد كان ينذر بعواقب وخيمة وبأن يكون مؤشرًا على حدوث تمرد جديد.

يمكننا أن نتخيل حالة ذعر واستياء العاهل عبد العزيز لما وصله الخبر. السلطان الشاب الذي كان محجوبا من قِبل الرجل الرهيب الذي غادره للتو تركه بشكل ممنهج في جهل تام بكل ما يتعلق بالسياسة وبإدارة الإمبراطورية. فلم يكن مستعدًا بأي حال لممارسة أية سلطة. ربما ما فكر أبدًا في احتمال أن جزءًا، مهما كان صغيراً من المسؤولية قد يؤول إليه في يوم من الأيام. وما كان المنبهي هو من يكون في الوضع الذي يسمح له بتوجيهه وتنويره بشأن واجباته. هذا الشاب كان محصوراً في وظيفة ثانوية ككاتب وساعي بريد، فلم يتابع هو أيضًا إلا من بعيد تشغيل الآلة الحكومية البدائية التي يُحكم بها المغرب. ومع ذلك كان هو أول من طلب منه السلطان رأيه: "ما العمل ؟". فأجاب المنبهي: "مولاي استعرض قواتك".

ولم يكن ذاك مجرد رأي الجندي السابق المولع بالمسيرات والعروض العسكرية، أو الذي غامر بمجرد نصيحة غامضة بدلاً من التزام الصمت. بل من تحدث هكذا كان رجلاً حكيمًا، يعلم جيدًا أن هذا الاستعراض سيسمح للإمبراطور بجس نبض الجيش وقادته للوقوف على موقفهم منه. وسي المهدي وضع نفسه رهن إشارة سيده كي يقوم له بكل شيء. ما كانت تنقصه مهارات التعامل مع الآخرين، فقط كان يفتقر إلى الفرص لإثباتها.

إخفاء موت با حماد وارتقاء المنبهي إلى مقام وزير

فتمكن سي المنبهي من إبقاء موت باحماد طي الكتمان قدر الإمكان، كما سبق أن فعل هذا الأخير مع وفاة السلطان مولاي الحسن. وفي اليوم التالي، ولأول مرة وصل السلطان الشاب أمام جنوده بمفرده وسط حاشيته ومن دون أن يحجب ظلّه فوق الرمال ظلُّ وزيره الأكبر السابق والمستبد. وسارت الأمور على ما يرام حتى انتهى الحفل بأكبر قدر ممكن من السلاسة، وإن كان من الواضح أن السر المكتوم قد تسرب قليلاً على الرغم من كل الجهود.

ومع ذلك، للمزيد من الاحتياط، وبالاتفاق مع عبد العزيز الذي كان سعيدا جدًا بأن وجد فيه مرشدًا أقل استبدادًا، أمر المنبهي بالقبض على الفور على الأخويين للوزير الراحل باحماد. أحدهما، وهو محمد الصرير، كان وزير الحرب. والثاني كان وزير المالية. وكالمعتاد في مثل هذه الحالة، تمت مصادرة كل أموال المحتجزين. وأميل إلى الاعتقاد بأن سي مهدي قام هكذا بأول قراراته بضربتين حاسمتين من ضربات رجل متمرس. من جهة أزاح خطر الغريمين ومن جهة أخرى عرض عليه السلطان على الفور خلافة أحدهما وهو محمد الصرير. وما كان ليرفض. وجد نفسه في الثانية والثلاثين من عمره وزيرًا للحرب مع التمتع بكامل الثقة والتفضيل المولويين.

لكن لن أقسم على أن منصبه الجديد بقلب دار المخزن كان دائمًا مريحا ويسيرا. أصوله الغامضة كانت تُنسب إليه أكثر من مرة كجريمة من قبل زملائه المتعلمين والمثقفين الذين كانوا كلهم من القبائل النبيلة ومن عائلات كبيرة. ومع ذلك فقد تبّث نفسه وانتصر، باستعمال الدبلوماسية كلما كان ذلك ممكنًا وباستعمال العنف عند الضرورة. لقد كان قاسياً مع الخصوم الذين لو كانوا مكانه ما كانوا ليرحموه. وقد انتقموا منه في الأخير بكل قوة. لكن قبل ذلك فقد أزال من حوله كل الذين كانوا يزعجونه واستبدلهم بأصدقائه. ولقد كان لديه الكثير منهم في ذلك الوقت.

منذ تلك اللحظة صار المغرب بيد رجلين، السلطان عبد العزيز ومُفضله المنبهى. وكان ينقصهما ما يلزم

من الخبرة لحكمه. فصار على كليهما أن يتعلم فن الحكم بالممارسة. إلا أن وزير الحرب الجديد الذي تولى زمام الأمور ارتكب خطأ فادحا. قرر الاستمرار في ضلال باحماد المشين. قرر هو كذلك إبقاء سيده بعيدا عن شؤون الدولة والسيطرة عليه بحسن العناية به وتشجيعه على خموله ميولاته التافهة والمتوافقة مع عمره وعلى المزيد من التسلية حتى لا يلتفت إلى واجباته فيترك المجال مفتوحًا لأصحاب المطامع الخسيسة. لكن هل يمكننا الحكم بإنصاف على الرجال هناك وفق أخلاقنا ؟

ونفتح قوسا هنا، نستحضر فيه أن المصور ڤير كان يخاطب قراءه بفرنسا. وفي قوله ذاك ما تعوّد عليه الأوروبيون من العنجهية الوقحة حيال الأفارقة والآسيويين. وكأنما أخلاقهم هي المثالية. ولا يزال الأمر كذلك في فرنسا مثلا، لما يتحرش ساستها بالجالية المسلمة ويشهرون في وجهها يافطة "قيم الجمهورية" كي يشعرونهم بالدونية. لكن قطر انتهزت فرصة تنظيم مونديال 2022 لتشهر بكل فخر وقوة يافطة "القيم النبيلة" التي منعت بها على أرضها مظاهر السلوكيات المنحطة التي طبّع معها الغرب ويُصر على فرضها على بقية العالم. ولو كانت نبيلة حقا لاحتفظ بها لنفسه. فلا يخلو ولن يخلو مجتمع بشري من قيم نبيلة وأخرى شائنة. والتميز يحصل فقط في ترجيح كفة على أخرى. ومع ذلك يبقى المصور الفرنسي هنا شاهد عيان على أحداث هذه القصة التي تعنينا. وفيما يلي بقيتها.

المنبهي في مهمة دبلوماسية ببريطانيا

إرساله في سفارة إلى الملك إدوارد السابع، يقول ڤير، أثناء التتويج شكل ذروة سعد المنبهي. كان وقتها، إذا ما سُمح لي بالقول، هو أبرز رجل في المغرب من بعد السلطان. كان لديه مواليه، بالمعنى الروماني للكلمة، وبلاطه. صار بإمكانه فعل كل شيء. حتى كانت أوروبا نفسها تتودد إليه. أعني الدول الأوروبية التي كانت تطمح للعب دور في المغرب وكانت تستعد له بمهارة.



استقبال الوزير المنبهي من طرف ملك إنڭلترا

إرهاصات تقهقر مقام المنبهي

لكن، كما يقول المثل : "الغائبون مخطئون". وقد جرّبه المنبهي جيدا على حساب سعده. ما أن غادر الشاطئ المغربي حتى بدأت تحاك الدسائس ضده. لم يحتل رجل بالقرب من صاحب السيادة وضعًا مشابهًا لما كان عليه المنبهي من دون أن يجلب له حظه وحده الكثير من المتاعب. قيل للسلطان أن وزيره المفضل، عند مغادرته البلاد، أخذ معه الذهب، بل الكثير من الذهب المسروق بطبيعة الحال من الخزينة، والذي سيضعه في أمان بالبنوك

الأوروبية. وأصر خصومه على مزاعمهم لدرجة أنهم انتزعوا في حقه من الحاكم الضعيف أمرًا بالسجن. وكان من المقرر تنفيذه بمجرد نزول سفارته في مازاڭان.

لكن لحسن حظ المنبهي، كانت المفوضية الإنڭليزية على أهبة الاستعداد لما علم القنصل البريطاني في مازاغان بما صدر في حقه. فتوجه إلى باشا المدينة المسؤول عن تنفيذ االقرار الشريف وأخبره بلهجة حادة أن إنڭلترا ستأخذ بنظرة سلبية للغاية هذا الاعتقال، مضيفًا علاوة على ذلك، أن سي مهدي لم يبلّغ بعدُ السلطان فحوى مهمته بالقرب من الملك إدوارد السابع، وأن الرد الملكي الذي كان مسؤولاً عن إبلاغه لعبد العزيز يشكل بالنسبة له بطاقة أمان التي تضعه بشكل ما تحت حماية إنڭلترا. لما أنا علمت بتفاصيل هذه القصة، سألت نفسي وسألني المنبهي نفسه ذات يوم، ما الذي كانت ستفعله فرنسا ومفوضيتها لو حدث كل هذا عند عودة مثل هذه البعثة الدبلوماسية المغربية من باريس.

ثم اتخذ المنبهي قرارًا صعبًا للغاية. قرار يكشف بشكل لافت للنظر عن طبيعة شخصيته الجريئة. لم يفكر للحظة واحدة في الهرب من العقاب الذي يهدده وو لا في الذهاب بالمال الذي اتهم بسرقته ليعيش في اطمئنان تام بمكان ما تحت دفئ شمس إفريقيا. ومن دون الخوض عن بعد في دفاع غير مجدي عن نفسه قفز على صهوة جواده، ومن دون أدنى خفر سوى كاتب أمين، ركدا معا في رحلة واحدة نحو مراكش حيث كان سيغامر بحريته بل برأسه. قطع مائتي كيلومتر في أربع وعشرين ساعة. ووصل في الليلة التالية إلى منزله المجاور للقصر. وفي صباح الغد الباكر تقدم بنفسه إلى باب ما يسمى باحة الملاهي، حيث كان السلطان يأتي كل صباح. لم يجرأ أحد على منعه من الدخول.

ولما ظهر عبد العزيز ألقى بنفسه عند قدمي السلطان وقال : "أنا عبدك سيدي. افعل ما تريد معي. لكن لا تدينني من دون الاستماع إليّ". عبد العزيز، الذي كان لوحده من دون من يحرضه ضد المتهم، ومستسلما لميولاته الطبيعية للعطف، أقامه واستمع إليه ثم عفا عنه. فاستعاد المنبهي للتو مكانه في المخزن. لكن بقي من ذلك شيء في نفس السلطان. قد تم اتهام المنبهي بالفساد والابتزاز. ومن أجل الدفاع عن نفسه فهو بدوره وبلا شك وجه نفس الاتهامات ضد الآخرين. عبد العزيز، الذي من الواضح أنه لم ينتظر حتى هذه اللحظة كي تتولد عنده بعض الشكوك في هذا الصدد، صار عنده فجأة اليقين أن كل واحد ممن حوله كان يتنافس مع الآخرين على سرقته أمواله وعلى خيانته.

هو الواثق جدًا كعادته في غيره، والكثير الجود معهم، وغير المكترث بمسألة المال إلى حد الإسراف في إنفاقه، وجد نفسه فجأة من دون دفاع في قبضة عصابة من الجوارح الكواسر. شعر بسبب تصرفاتهم بألم حقيقي. ومع ذلك، عندما تعلق الأمر بإيجاد علاج لهذا الوضع المؤسف، فقد اتخذ منهم موقفا لا يخلو من نوايا حسنة ومن وفاء ومن شفقة عليهم وغيرها من الأحاسيس الرقيقة التي كان من شأنها أن تنزع الرغبة في المقاومة حتى الرجال الطيبين. ولكنها تشهد له أيضًا ببراعة نادرة جدا.

استدعى جميع الوزراء إلى القصر. ووجه لهم اللوم الأبوي، وناشد ما بقي عندهم من مشاعر طيبة. وأخبرهم أنه قد تجاوز عن خطاياهم القديمة، وفتح معهم صفحة جديدة. ثم جعلهم يقسمون في جو مهيب على القرآن أنهم سوف يتخلون مستقبلا عن ممارساتهم الجانحة ولن يقبضوا من الآن فصاعدا أية رشوة من وراء الأوامر التي يُطلب منهم تنفيذها باسمه. فأقسم الجميع على ذلك وباقتناع. هكذا من بين الكل، تمت تبرئة الوزير المنبهي من كل أخطائه الحقيقية أو المفترضة، واستعاد مقامه بالقرب من السطان وهو أقوى مما كان. واستمر جوه صافيا من دون غمام، إلى حين خرج الروقي بو حمارة متمردا.

محنة المنبهي مع الثائر بو حمارة

صار بو حمارة يتقدم على الأرض. وحينها فقط سُمح لعبد العزيز بمعرفة جزء يسير من الحقيقة. لكن الوضع كان قد ازداد سوءا. فاجتمع كبار رجال المخزن في مجلس لتداول الأمر، والروقي ما يزال يتقدم. ولم يعد هناك ما يكفي من المال لدفع رواتب الجنود وشراء الذخيرة. وجاءت اللحظة التي اتضح فيها أن مقاومة المتمردين صارت مستحيلة. حينها فقط تم الاتفاق على أنه أصبح من الضروري الاعتراف بكل شيء لسِدنا. ولكن مَن الذي

سيتولى هذه المهمة المحفوفة بالمخاطر؟

كانت تلك لحظة عاصفة من المداولات. دافع كل من الحاضرين عن نفسه وألقى بمسؤوليات ما يقع على الآخرين. لكن سرعان ما برز إجماع مثير ومتوقع ضد المنبهي كوزير للحرب. وأصبح فجأة هو كبش الفداء. ألم يكن هو صاحب التأثير الأكبر على السلطان الشاب، لما كان يشجعه على الانغماس في التسلية وفي إهدار المال، أو على الأقل كان يتسامح معه في كل ذلك وعن قصد ؟ لذا كان عليه أن يعترف بذنبه. هكذا، إذا جاز لي القول، فقد تحالفوا واتفقوا على ضرب عصفورين بحجر واحد. من جهة، سيضعون أنفسهم في موقف سليم مع السلطان لما يخبرونه أخيرًا بالصعوبات التي لم يعد من الممكن إخفاؤها عنه. ومن جهة ثانية سيورّطون خصمهم اللدود في حبال مكيدة محبكة جيدا لما يكلفونه بعبء تحمل المهمة الخطيرة. وكان أكثر من واحد من بين هؤلاء المتآمرين يأملون أن عبد العزيز، في لحظة الغضب الأولى، سيسجن على أقل تقدير مبعوثم البئيس ويخلصهم أخيرًا من ذلك المفضل عليهم عنده. لكن المنبهي بتحديه المعتاد وبشجاعته قبل بالمهمة.

حظ سعيد جعلني شاهدا على مقابلة السلطان مع وزيره. وهذا المشهد القصير لا يُنسى بالنسبة لي. كان عبد العزيز في ذلك الصباح في باحة الملاهي على عتبة ورشة العمل التي كنت أشتغل فيها. وكان يشاهدني، وأنا أقوم بذلك، بمرح وخالي من الهموم، لما تقدم إليه المنبهي وطلب التحدث إليه. لم يكن هناك شيء من مظاهر الجو الرسمي في المقابلة. في بضع جمل قصيرة، أوضح المنبهي ما كان سيقوله. وفجأة صار السلطان جاداً. لقد استمع من دون أن يقطع سرد هذه الاعترافات وهذه الوقائع. لم يقم بإيماءة ولا ملاحظة واحدة ولم يطرح سؤالاً. ولما انتهى المنبهي من عرضه، بينما ظل سِدنا صامتا، انحنى وسأل:

– ما العمل؟ أمرني.
– اذهب على رأس القوات، ولا تعاود الظهور أمامي إلا ومعك الروكي.

أعتقدُ أنا أنه من غير الضروري إخبارك أن القائد العام الشجاع لقوات جلالة السلطان الشريف قد عاد إلى فاس سالمًا ومعافى. لكن عندما عاد من الصيد، من صيد الروكي، من دون القبض عليه، فقد المنبهي علو مقامه بجانب سيده. وأخذ مكانه بجانب عبد العزيز شخص آخر من المقربين منه. وقد كان هو الحاج عمر التازي شقيق وزير الماليه.

عزل المنبهي من الوزارة

استأنف المنبهي تسيير وزارة الحرب، لكن من دون حماسة ولا اقتناع. وصار يشعر يومًا بعد يوم بتزايد إهماله من قبل سيده. لقد أصبح مجرد وزير كغيره من الوزراء. كان السلطان يرسل من وقت لآخر في طلبه لكن فقط لاستشارته كمجرد خادم من درجة أعلى قليلاً من غيره. فعاش لمدة ثمانية أو عشرة أشهر مرهقًا وحزينًا، علاوة على كل ذلك ومتدمرا من تشفّي زملائه الذين تأكدوا أخيرًا من تغلبهم عليه.

صار يرى الساعة التي سيكتمل فيها سقوطه فلم ينتظرها. بل مثل بطل الدراما الرومانسية أراد أن يختفي حتى لا يذوق مرارة انهياره. فطلب الإذن للقيام برحلة إلى مكة. لم يتردد عبد العزيز للحظة في منحه إياه. وقد كان ذلك في حقه بمثابة الضربة القاضية. ولا سيما إذا ما كان يغذي سرًا الوهم بأنه سيُحتفظ به في اللحظة الأخيرة، فلا بد من أن سي مهدي قد أصيب بخيبة أمل قوية. وبرحيله ذاك ارتكب خطأ لا يمكن إصلاحه. في اليوم التالي حل محله في وزارة الحرب سي الگباس، ابن عم بن سليمان وزير الخارجية.

ومع ذلك لم يتخلَّ عن الأمل في العودة إلى النعمة. حتى من بعيد كان يخطط لذلك. حاول ألا يترك العلاقات الضعيفة التي ما زالت تربطه بالسلطان تنكسر تمامًا. كان يفكر في طرق للاستحواذ من جديد على عقل سيده. وكما في الماضي لما كان مهتمًا بالبحث عن آليات اللعب واللهو التي كانت تأسره، اشترى من أجله مطبعة كاملة من القاهرة كهدية يقدمها له عند عودته. وكان يكتب إليه في مناسبات مختلفة. وللتأكد من وصول رسائله إلى وجهتها بالضبط، تفضل عليّ أنا ومنحني ثقته لإيصالها بنفسي. كان يطلب مني تسليمها إلى السلطان يدا بيد. وهذه واحدة من آخر المراسلات البريدية التي كان لطيفًا معي بما يكفي لإرسالها إليّ، والتي تشهد على الاحتياطات التي كان يتخذها. أترجمها حرفيا، بالرغم مما يعاني من ذلك تواضعي.

العزة لله !
إلى العزيز اللبيب، إلى العالم والمعلم الجليل ڤير، الفرنسي.
بعد السؤال عنك وعن أصدقائي، أتمنى أن تكون بخير! تلقيت رسالتك وفهمت كل ما كتبته لي. لدي ثقة كاملة في صداقتك. ربنا يحميك ! تجد طيه رسالة تسلمها يدا بيد إلى جلالته مولي عبد العزيز حفظه الله! حتى لا يعلم بذلك أحد. لقد وصلت مصر في حالة جيدة. وقريبا إن شاء الله سأكون في طنجة. وسأكتب إليك خلال يومين أو ثلاثة. ولا تنسى تقبيل يد سِدنا بالنيابة عني. شكر الله لك ! والسلام.

29 صفر 1322[مواق 7 مايو 1904]
مهدي المنبهي

على ماذا كانت تحتوي تلك الرسائل التي كنت أنا مسؤولاً عن إيصالها ؟ لن أعرف ذلك أبدا. وما هو الأثر الذي كان المنبهي يأمل أن يكون لها على عقل عبد العزيز المتردد ؟ كان معروفًا، على ما أعتقد، أن عودته كانت قريبة. والمكائد الشرسة بدأت من جديد تحاك ضده داخل المخزن ومع السلطان، حيث كان يمكن الاعتماد على مساعدة مفضله الجديد الحاج عمر التازي.

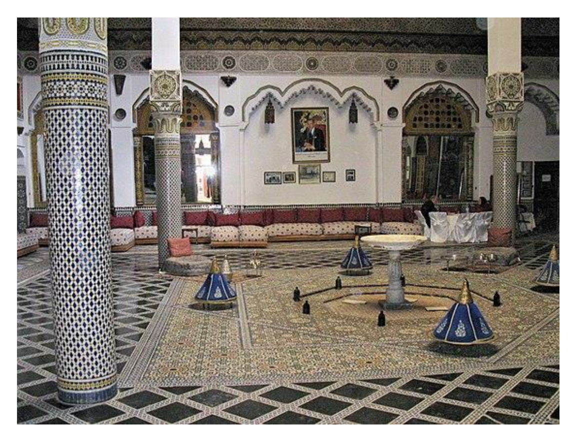
وصل المنهي إلى طنجة. ومن هناك كتب مرة أخرى إلى السلطان يعلن عودته وأنه رهن إشارته. عبد العزيز الذي كان في الوقت نفسه مستاء منه ومترددا، لم يجرؤ على التعبير عن إرادته. فسلم الرسالة لوزرائه وقال لهم : « وانظر ما العمل وقرروا بأنفسكم»، متخليا بذلك عن مفضله السابق بسبب ضعفه، وتاركا مصيره تحت رحمة الأحقاد المتكالبة عليه. وبالتعويل على ضعف سيدهم، تجرأ الوزراء على اتخاذ الإجراءات القصوى في حق المنبهي، وهي نفس الإجراءات التي سبق لعبد العزيز أن اتخذها عدة مرات، لكنه ظل يخشى من تنفيذها. قرروا اعتقال المنبهي ومصادرة جميع ممتلكاته.

دخول المنبهي تحت الحماية القنصلية البريطانية

كان سي مهدي حينها ما يزال في طنجة، وتوقع وصول جنود المخزن للقبض عليه. بينما تم اعتقال كاتبه. فلجأ إلى المفوضية الإنجليزية التي حمته مرة أخرى والتي بدأت بضمان حريته من حيث جعلته يتجول في المدينة تحت حمايتها، من دون القلق ولو للحظة واحدة. ثم جعلته يحتفظ بجميع ممتلكاته في طنجة واشترت منه الباقي بأثمان جيدة.

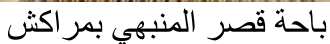
عندما كنت أنا أستعد للعودة إلى فرنسا، عبرت طنجة من حيث سأسافر. فذهبت لأقوم بزيارة مجاملة لهذا الرجل الذي كان دائمًا لطيفًا معي، والذي أظهر لي ثقة كبيرة. سقوطه المدوي مع حالة الإهمال التي عاشها، جعلتي أكثر تعاطفاً معه من أي وقت مضى. وجدته مستسلما لمصيره، وما يزال يكن احترما كبير وحبا دائمًا للسلطان، من بدون لا مرارة ولا أحلام. وهنا انتهى حديث المصور الفرنسي.

المنبهي عاش حتى سنة 1941. ولم نجد له ذكرا طيلة تلك الفترة من عهد الحماية. هكذا يكون قد عاد نكرة كما بدأ، ربما بسبب مستواه الثقافي الذي ظل متواضعا بالرغم من تجربته السياسية في مقام عالي بدار المخزن. وبخصوص ثروته لم يتحدث ڤير عن قصريه اللذين شيدهما في فترة وجيزة من حكمه كوزير مفضل لدى السلطان. وهي الفترة التي عرف فيها المغرب أشد الأزمات المالية والاجتماعية. أحدهما قصر المنبهي بفاس الذي تم فيه التوقيع على معاهدة فاس سنة 1912. ثم صار مقرا لإقامة المقيم العام الفرنسي الماريشال ليوطي. واليوم يتم استخدامه كمطعم للمجموعات السياحية.



القاعة الرئيسية لقصر المنبهي بفاس





باحة قصر المنبهي بمراكش

وثانيهما قصر المنبهي بمراكش على مقربة من مدرسة بن يوسف العتيقة. تحول القصر سنوات بعد تشييده إلى مقر إقامة باشا مراكش التهامي الكلاوي. أقام فيه لفترة معينة قبل أن يغير مكان إقامته. وتحولت ملكيته بعد الاستقلال إلى الدولة المغربية، إذ صار في عام 1960 أول مدرسة للبنات بمدينة مراكش. لكنه تعرض للإهمال لسنوات طويلة فقد خلالها بريقه وبهتت قيمته، قبل أن تقرر مؤسسة عمر بنجلون إعادة الحياة لجدرانه عام 1997م لتجعل منه متحفا المعروف بمتحف مراكش.

فهرس المحتوى

الجديد بخصوص أصل إسم مدينة سطات

فغالبا ما ينتاب المرء فضول معرفة أصل إسم عائلته أو مدينته، ولا سيما حين يتسم بالغرابة أو لا يكون له مدلول معروف في اللغة المتداولة. ويرتاح ويستمتع بمعرفته بقدر ما يحلو له التعريف به متى ما وجد الفرصة وأحيانا حتى من دون مناسبة. وذلك هو شأن "سطات" إسم المدينة المغربية المشهورة بكونها عاصمة الشاوية.

ومن المتداول بين أهلها أن أصل الكلمة هو "زطّاط". فكان وما تزال المدينة معروفة عند الكثير من غير ساكنتها بإسم "زطّاط" بدلا من سطات والسْطاتي يطلق عليه "الزْطاطي". وهو الأمر الذي غالبا ما يستغرب منه السطاتيون.

والزّطّاط، كما عايَنه وعرّف به الرحالة الفرنسي شارل دو فوكو في كتابه استكشاف المغرب *Reconnaissance au Maroc* هو ذلك الشخص القوي والنافذ الذي كان أيام، ما عرف ببلاد السيبة، يُؤمّن حماية المسافرين والقوافل من مخاطر قطاع الطرق، مقابل دفع أتاوة. وقد يكون الزطاط واحدا منهم فلا يتعرضون له. وقد ألف الأستاذ عبد الأحد السبتي في موضوع الزطاطة كتابا تحت عنوان " بين الزطاط وقاطع الطريق أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار". وبالمناسبة فوصف "بلاد السيبة" في مقابل بلاد المخزن قديم، بحيث نجده في عنوان كتاب "مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال" لمؤلفه محمد بن عبد الله الكيكي مفتي دمنات المتوفى سنة 1185هـ موافق 1771م. فذلك الوصف ليس إذا من افتراءات الرحالة الفرنسي فوكو أو غيره كما قد يُشاع.

والجديد بخصوص أصل كلمة "سطات" الذي يهمنا، هو ما استوقفني في كتاب المستكشف الألماني أوسكار لانز *Oskar Lenz* المترجم من لغته الألمانية إلى الفرنسية والمنشور تحت عنوان *Timbouctou : voyage au Maroc, au Sahara et au Soudan* أو "تمبكتو: رحلة إلى المغرب والصحراء والسودان". فمن يكون هذا المستكشف ؟ وما هو الجديد في كتابه بخصوص أصل كلمة سطات ؟

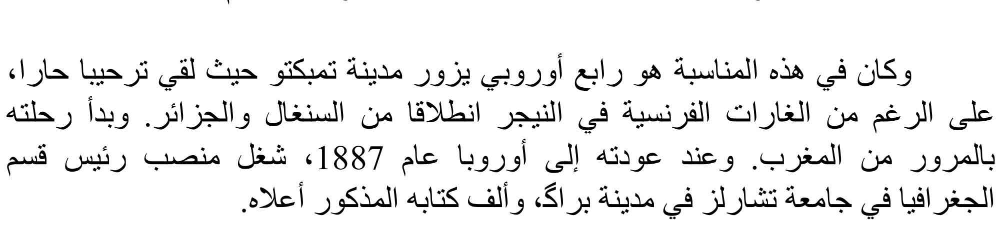
من تاريخ المغرب


صورة الرحالة أوسكار لانز

أوسكار لانز (1848- 1925) هو عالم جيولوجي ومستكشف ألماني نمساوي. حصل في عام 1870 على الدكتوراه في علم المعادن والجيولوجيا من جامعة لايبزيك. وبعد ثلاث سنوات حصل على الجنسية النمساوية والتحق بالمعهد الإمبراطوري للجيولوجيا في ڤيينا. قام بأول رحلة استكشافية عبر الصحراء، من المغرب إلى السنغال بين عامي 1879 و1880. وذلك أساسا بهدف الدراسة الجيولوجية للمنطقة والبحث عن رواسب خام الحديد.

وكان في هذه المناسبة هو رابع أوروبي يزور مدينة تمبكتو حيث لقي ترحيبا حارا، على الرغم من الغارات الفرنسية في النيجر انطلاقا من السنغال والجزائر. وبدأ رحلته بالمرور من المغرب. وعند عودته إلى أوروبا عام 1887، شغل منصب رئيس قسم الجغرافيا في جامعة تشارلز في مدينة براگ، وألف كتابه المذكور أعلاه.

قبل ذلك وخلال خريف عام 1879، يقول لانز، أنه تلقى من الجمعية الأفريقية الألمانيا مهمة القيام برحلة إلى المغرب للمساهمة قدر الإمكان في المعرفة المعمقة لسلسلة جبال الأطلس. لكنه كان مصمما على منح مهمته امتدادًا أكبر. ولما صار بإمكانه القيام برحلة عبر الصحراء نحو تمبكتو تلقى من الجمعية بسخاء كبير منحة تكميلية. وبفضل تدخلات الهيئة الدبلوماسية الألمانية بالمغرب حصل على رسالة من السلطان مولاي الحسن، تحث كل رجال المخزن بالبلاد التي يمر منها، بحمايته وتوفير كل ما يحتاجه من مساعدات مادية وغيرها، وتُحمّلهم مسؤولية تعرضه لأي سوء أو خصاص. وهذه صورة للرسالة السلطانية مع ترجمتها إلى الفرنسية كما وردت في ترجمة كتابه إلى اللغة الفرنسية.



Dieu soit loué !

Nous ordonnons à tous nos amils, ainsi qu'à toutes les personnes qui sont sous nos ordres, à nous l'élu de Dieu, et qui verront cette lettre, de faire accompagner son porteur, le savant allemand, par des gens appropriés à son but; de l'aider et de le protéger, aussi longtemps qu'il voyagera dans leurs districts pour rassembler les plantes dont il a besoin; de lui donner de bonnes recommandations; de le traiter avec tous les égards convenables pendant son voyage dans leur territoire; de veiller constamment et avec soin à sa sécurité de jour et de nuit; de ne pas le conduire dans des contrées dangereuses; de l'en prévenir, et de l'empêcher d'y pénétrer; après la fin de son voyage dans leurs districts, de le faire conduire à l'amil de la première tribu chez laquelle il désirera se rendre.

Paix (avec vous) !

Le 30 Zil-Hedjeh 1296.

وهذا هو نص الرسالة تقريبا بحروف واضحة، الذي استطعت قراءته من خلال نص ترجمته إلى اللغة الفرنسية أعلاه علاوة على رسائل سلطانية وجدتها على الشبكة.

الحمد لله

نأمرُ الواقف عليه من عُمّالنا ووُلاة أمرنا المعتز بالله، أن يُوجه مع ماسكه الحكيم الألماني من فيهم الكفاية من أهل الخبرة والجد من إخوانه، ويقفون معه ويحرسونه حتى يطوف ببلاده ويجول فيها، ويأخذ من نبتاتها ما يصلح له، وأن يُستوصي به خيرا ولا يُقصّر في الاعتناء بشأنه والبر به خلال تِجواله بأرضه، ويكون على بال من حراسته ليلا ونهارا، ولا يتركه يصل لمحل المخاطرة ويُبيّنها له ويمنعه من الوصول إليها، ويوجه معه من يوصله لعامل القبيلة المجاورة له التي يريد التوجه إليها. والسلام

في متم ذي الحجة عام 1296
(موافق 13 دجنبر 1879م)

والجزء الأول من كتابه يتعلق بوصف رحلته عبر المغرب. فيه دراسة للأوضاع الحكومية والسياسية والاجتماعية بهذا البلد، والتي من المحتمل أن يجد فيها القارئ، كما بقول، الكثير من المعطيات الجديدة. وأضاف أنه ما كان بالإمكان تحديد مساره إلا عن طريق البوصلة. كما استخدم البارومتر لقياس الارتفاعات. شكوك الساكنة بلغت معه، كما يقول، حدا كبيرا. فغالبًا ما كان يدون مذكرات السفر فقط في الليل لما يكون الجميع نائمين.

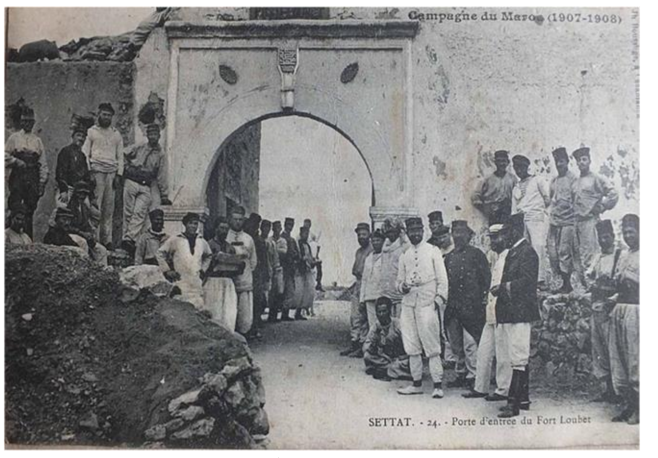
انطلق في رحلته الاستكشافية بالمغرب من طنجة متوجها إلى مراكش عبر تطوان وشفشاون والقصر الكبير وفاس ومكناس والرباط وفضالة أو المحمدية اليوم. ثم استكمل رحلته بالسير جنوبا من دون المرور من مدينة الدار البيضاء. ويقول وصلنا إلى **"مدينة القايْد زطّاط** الصغيرة" التي تنتمي إلى قبيلة الشاوية.

وهذا هو بيت القصيد. فهذه المدينة بقبيلة الشاوية صارت إذا تحمل لقب القايْد الذي كان يحكمها وهو لقب "زطّاط". ربما كان الرجل زطّاطاً وعرف بهذا الوصف من قبل أن يتم تعيينه حاكما لهذه المدينة التي كانت بالفعل صغيرة ولا تتعدى حدودها أسوار القصبة الإسماعلية البارزة حتى اليوم من وراء ضريح سيدي الغليمي، وكما هي مبينة في الصورة قبالته. ومنها يقول لانز أنه انطلق جنوبا نحو مراكش عبر قرية سمّاها "قصبة مسكين"، والتي من المرجح أن تكون منطقة "ابني مسكين" حيث توجد مدينة البروج.



صورة قديمة ومن بعيد لأسوار قصبة مدينة سطات من قبل احتلالها

ووصف لانز هذه المدينة الصغيرة والتي عرَفها وعرّفها باسم **مدينة القايْد زطّاط** بقوله أن الكل فيها يترك انطباعًا ممتعا، من منازل كبيرة وجميلة وحدائق فاتنة وساحة كبيرة محاطة بأسوار من أجل نزول القوافل وقايْد ودود استقبله استقبالا جيدًا. وكل هذا جعل من هذا المكان، كما يقول، مخيما لطيفًا. وفي صباح اليوم التالي، قام هو بزيارة بساتين البرتقال الرائعة والتي كانت في ملكية القايْد كما قيل له. ومن المعروف عند قدماء ساكنة سطات أن المنطقة التي تنطلق شمالا باتجاه الدار البيضاء من حيث بُنيت ثانوية مولاي إسماعيل، كانت كلها بساتين، وكانت معروفة بـ "لعْراسي". وكانت تمر بمحاذاة شرق "انزالت البطوار" بمعنى حي المجزرة.



وهذه صورة لمدخل نفس القصبة في مطلع احتلال الشاوية سنة 1907

ومن الطرائف التي حكاها لانز قوله أن القايْد زطّاط وقف معه لفترة طويلة وهو يطلب منه من باب الفضول الأخبار عن أوروبا. ثم أخبره بطريقة غامضة أن شحنات كبيرة من البارود تم إرسالها من مراكش إلى تطوان وعبرت من مدينته. وأخبره أيضا، وبطبيعة الحال تحت ختم السرية، أن السلطان أعلن الحرب، لكن لم يكن يعرف على من، إسبانيا أم فرنسا؟ ومن الواضح، يقول لانز، أن كل تلك القصص كانت مجرد شائعات. فربما أثارت إحدى الدولتين بعض المشاكل الحدودية كما كان يحدث غالبًا. وتُشتم فيما يرويه لانز هنا رائحة الاستخفاف بذلك القايْد المسكين الذي كان من واجبه عدم البوح بمثل تلك الأسرار لأجنبي.

ومما أثار إعجابه في تلك البساتين هو مشهد الآلاف من الأشجار ولون ثمارها العطرية المذهب والبارز من خلال الأخضر الداكن للأوراق. ونظرًا لعدم وجود طريقة لتصدير الفائض من هذه الفاكهة، كما يقول، فإن كمية كبيرة منها يكون مصيرها التلف. ولم يفهم سبب عدم استخلاص الزيت الموجود في قشرتها. فبدا له أن المغاربة لا يشُكون في أن لها قيمة معتبرة.

فهرس المحتوى

من تاريخ الزلازل بالمغرب

كم كان اندهاشي كبيرا لما اكتشفت أن تـــســـونـــامـــي سبق أن ضرب شواطئ مدينتين من مدن المغرب. وأعتقد أن غيري من المغاربة لن يكون أقل اندهاشا مني باكتشافه. فما سبق لنا أن تعلمنا ذلك في المدرسة. ولم أجد له ذكرا حتى على منصة البحث گوگل. فكيف اكتشفته وأين ومتى حصل؟ ذلك من بين ما سأعرضه في هذه الورقة. لكن قبل ذلك لا بد من الترحم على شهداء الزلزال الأخير ومن الدعاء بالشفاء العاجل للجرحى، وبالصبر والسلوان لكل المغاربة، وبالعون واليسر لكل نساء ورجال الإنقاذ وبالجزاء الأوفى والأوفر لكل من قدم يد المساعدة. قال تعالى "وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ". فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وهذه المناسبة الأليمة أثارت فضولي للاطلاع على تاريخ الزلازل بالمغرب. فاخترت العودة إلى كتاب الاستقصا للناصري رحمه الله لكونه أشمل من غيره بالنظر لقرب عهده من عصرنا. وذلك لما تذكرت أنه، كغيره من الإخباريين المسلمين، لم يغفل عن ذكر بعض الزلازل التي أصابت المغرب. وبعد جردها وترتيبها زمنيا ارتأيت تدوينها ونشرها لتعميم الفائدة.

أول ما ذكره منها رحمه الله زلزال سنة 267 هـ موافق 881/5/28م. وهو الزلزال الذي حصل في عهد ثامن أمراء الدولة الإدريسية يحيى بن القاسم بن إدريس والذي ضرب ضفتي مضيق جبل طارق. فقال الناصري أنها كَانَت زَلْزَلَة عَظِيمَة لم يسمع بِمِثْلِهَا. تهدمت مِنْهَا الْقُصُور وانحطت مِنْهَا الصخور من الْجبَال وفر النَّاس من المدن إِلَى الْبَرِيَّة من شدَّة اضْطِرَاب الأَرْض. وتساقطت السقوف والحيطان وفرت الطُّيُور عَن أوكارها وَمَاجَتْ فِي السَّمَاء زَمَانا حَتَّى سكنت الزلزلة. وعمت هَذِه الرجفة جَمِيع بِلَاد الأندلس سهلها وجبالها وَجَمِيع بِلَاد العدوة من تلمسان إِلَى طنجة وَمن الْبَحْر الرُّومِي [يعني البحر المتوسط] إِلَى أقْصَى الْمغرب. وتعجبت من قوله أَنَّهَا لم يمت فِيهَا أحد لطفا من الله تَعَالَى بخلقه من بعد وصفه إياها بأنها كَانَت زَلْزَلَة عَظِيمَة لم يسمع بِمِثْلِهَا.

ثم ذكر زلزال 1569/06/15م بقوله أنه بعد صَلَاة الْجُمُعَة من أول يَوْم من الْمحرم مِنْه سنة 977هـ زلزلت الأَرْض زلزالا شَدِيدا وفزع النَّاس لذَلِك. ولم يحدد المكان ولا ما ترتب عنه من خسائر بالرغم من وصفه بالشديد. وهو الزلزال الذي حصل في عهد عبد الله الغالب ثالث الملوك السعديين.

كما ذكر زلزال 1624/05/11م بقوله أنه عِنْد فجر يَوْم السبت الثَّانِي وَالْعِشْرين من رَجَب سنة 1033هـ حدثت زَلْزَلَة عَظِيمَة بفاس. فقد حصل في أواخر عهد السعديين. ومن الطرائف التي كان يحلو للناس حينها تصديقها قول الناصري أن المُسمى أبي عبد الله بن حَكِيم [قد يكون أحد المجاذيب] كَانَ قبل تلك الزلزلة يَصِيح " المردومات... المردومات"، فَإِذا بالزلزلة حدثت فَمَا بقيت دَار من دور فاس غَالِبا إِلَّا دَخَلَتهَا الفؤوس.

ووجدت أيضا في أحد المواقع أن زلزالا عنيفا ضرب مدينة مليلية بتاريخ 1660/08/05م. وقد نجمت عنه خسائر مادية فادحة ولم يذكره الناصري. والمنطقة معروفة بكونها معرضة للزلازل. حصل في ذلك أواخر عهد السعديين وبداية عهد الدولة العلوية.

وفي نفس الفترة حصل زلزال بتاريخ 1665/3/26م. ذكره الناصري بقوله أنه فِي عَاشر رَمَضَان من سنة خمس وَسبعين وَألف 1075هـ، وَقعت زَلْزَلَة عَظِيمَة بفاس وَغَيرهَا من بِلَاد الْمغرب. ومن الطرائف التي حكاها بالمناسبة والتي تكشف لنا عما كان في المخيال الشعبي يخصوص أسباب الزلزال والذي ظل شائعا كما أذكر ذلك حتى من بعد استقلال المغرب، لما قال أنه سُئلَ حينها عَن ذَلِك شيخ الجماعة [أي عميد

علماء فاس]، هل هُوَ كَمَا تزْعم الْعَامَّة من أَن الـــثـــور الَّذِي عَلَيْهِ الدُّنْيَا أَو الْحُوت يَتَحَرَّك؟ فَأجَاب بِأَن ذَلِك بَاطِل لَا أصل لَهُ. وتلا قَوْله تَعَالَى "وَمَا نرسل بِالْآيَاتِ إِلَّا تخويفا" من سورة الاسراء. لما كنت أسمع بذلك من غيري من الأطفال كنت أرد عليهم والثور يقف على ماذا؟ فما كان يعجبهم تساؤلي ذاك وكانوا غاضبين منه، معتقدين أن تلك الخرافة من مسلمات الدين الذي جدال فيها.

ثم ذكر شيخ الجماعة كما قال الناصري أن بعض الْحُكَمَاء كانوا يعتقدون حينها أن ذَلِك الزلزال يَقع فِي اختناق الرّيح فِي جَوف الأَرْض. ولا ضيْر في ذلك لأن علم الزلازل المتطور متأخر عن تلك الحقبة وبكثير. فبالبحث وجدت أنه فقط في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ العلماء المختصين يهتمون اهتمامًا حقيقيًا بالتأثيرات الجيولوجية والتكتونية في ظاهرة الزلازل، وبتحديد المناطق الزلزالية مع فهم الآليات المسببة فيها.

ومن الزلازل بالمغرب التي لم يذكرها الناصري أيضا ووجدتها بالبحث هو زلزال يوليوز 1719 الذي ضرب الشواطئ المغربية وهدم جزءا من مدينة مراكش. هكذا ليس زلزال الحوز الأخير هو الأول من نوعه في المنطقة. ووهناك زلزال آخر سبق أن ضرب وهدم مدينة آگادير سنة 1731م أي قرنان وربع قرن قبل زلزال 1960. مما يدل على أن عموم المنطقة مثل شمال البلاد معرضة لمثل تلك الكوارث.

إلا أن الناصري رحمه الله لم يفته ذكر زلزلة 1755م الشهير عالميا والذي ضرب مرتين مدينة لشبونة، الأولى في فاتح نونبر والثانية في الثامن عشر من نفس الشهر. فقال أنه َفِي سنة تسع وَسِتِّينَ وَمِائَة وَألف 1169هـ كَانَت الزلزلة الْعَظِيمَة بالمغرب الَّتِي هدمت جلّ مكناسة وزرهون وَمَات فِيهَا خلق كثير بِحَيْثُ أحصي من العبيد وحدهم نَحْو خَمْسَة آلَاف. وَقَالَ بخصوصه عن لويز مَارِيَة [مؤرخ برتغالي] إِنَّهَا مكثت ربع سَاعَة وتشققت الأَرْض مِنْهَا واضطرب الْبَحْر وفاض حَتَّى ارْتَفع مَاؤُهُ على سور الجديدة وَفرغ فِيهَا. وَلما رَجَعَ الْبَحْر إِلَى مقره ترك عددا كثيرا من السّمك بِالْبَلَدِ. وفاض على مسارحهم [يعني البرتغاليين بالبريجة أي الجديدة اليوم] ومزارعهم وأشباراتهم. فنسف ذَلِك كُله نسفا واضطربت المراكب والفلك بالمرسى فتكسرت كلهَا وفر نَصَارَى الْبَلَد إِلَى الْكَنِيسَة وَتركُوا دِيَارهمْ منفتحة. وَمَعَ ذَلِك لم يفقد مِنْهَا شَيْء لاشتغال النَّاس بِأَنْفسِهِم. فتلك مواصفات تـــســـونـــامـــي الذي ضرب مدينة الجديدة وذكره الناصري.

وتأكد ذلك لما قال عن صَاحب نشر المثاني [وهو محمد بن الطيب القادري (1773-1712)] أن الأَرْض زلزلت زِلْزَالهَا ومادت شرقا وغربا واستمرت كَذَلِك نَحْو درج زماني وفاض مَاء البرك والصهاريج على الْبيُوت وتكدرت الْعُيُون ووقف مَاء الأودية عَن الجري وَسَقَطت الدّور وتصدعت الْحِيطَان وَأخذ النَّاس فِي هدم مَا تصدع خوف سُقُوطه وفزع النَّاس وَتركُوا حوانيتهم وأمتعتهم.

ثم ذكر القادري أن ذلك تـــســـونـــامـــي حصل في الوقت نفسه بِمَدِينَة سلا، وذلك لما قال أَن مَاء الْبَحْر انحصر عَنهُ إِلَى أقصاه. فجَاء النَّاس ينظرُونَ إِلَيْهِ. فَرجع المَاء إِلَى جِهَة الْبر وَتجَاوز حَده الْمُعْتَاد بمسافة كَبِيرَة فأغرق جَمِيع من كَانَ خَارج الْمَدِينَة فِي تِلْكَ الْجِهَة وصادف قافلة ذَاهِبَة إِلَى مراكش فِيهَا من الدَّوَابّ وَالنَّاس عدد كثير فأتلف الْجَمِيع وَرمى بالقوارب والزوارق الَّتِي فِي الْوَادي إِلَى مَسَافَة بعيدَة جدا. ثمَّ بعد هَذِه بِنَحْوِ سِتَّة وَعشْرين يَوْمًا عَادَتْ زَلْزَلَة أُخْرَى أَشد من الأولى [وهو بلا شك زلزال ليشبونا الثاني بتاريخ 18 نونبر من نفس السنة] بعد صَلَاة الْعشَاء هِيَ الَّتِي أثرت فِي مكناسة غَايَة وَهلك تَحت الْهدم بهَا نَحْو عشرَة آلَاف نفس. وَفعلت بفاس أَيْضا فعلا شنيعا.

وأخيرا أشار الناصري رحمه الله لزلزالين في القرن التاسع عشر. الأول وصفه بالزلزال اليسير والذي حصل بعد الْعشَاء الْأَخِيرَة فِي لَيْلَة السَّادِس من شعْبَان من سنة 1275هـ موافق 1859/3/10. والثاني حصل َفِي السَّاعَة الثَّالِثَة لَيْلَة السبت الثَّامِن من شَوَّال من سنة 1287هـ موافق 1870/12/31، الذي َلم يشْعر بهَ كثير من النَّاس لكَوْنهم نياما.

من تاريخ المغرب

وأعرف أن هذه الزلازل وغيرها بالمغرب وبغيره لا تخفى على أصحاب الاختصاص من المغاربة ومن غيرهم. ولي اليقين إن شاء الله أنه ستكون فرصة إعادة إعمار ما تهدم فرصة بحول الله لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات في اختيار مواد البناء وفي طرق التشييد التي من شأنها الوقاية من أخطار كل طارئ لا قدر الله.

فهرس المحتوى

الشعوب بين الحرية والوضاعة

من قصص الحرية في تاريخ البشرية

"من قصص الحرية في تاريخ البشرية" هو عنوان سلسلة من أربعة كتب. ألفتها من بعد حصولي على المعاش وتفرغي للبحث في تاريخ الأمم التي تيسر فيها تحقيق مطلب الحرية في صراع ضد الاستبداد. ذلك المطلب الذي تعذر تحقيقه مما عُرف بثورات الربيع العربي. ثورات سرعان ما تحولت إلى ما لا يزال يوصف بالخريف العربي.

بحثٌ شيق ومُمتع، استفدت منه كثيرا واكتشفت فيه ما لم أجد له مثيلا بلغتنا العربية. فتفتحت شهيتي لتدوين ثمراته بقصد تعميم الفائدة، ولا سيما كوني الداعي المتحمس لتدريس تاريخ الشعوب الحرة، علاوة على تدريس تاريخنا على حقيقته بحُلوه ومُره، وكما جاء في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم. وذلك بقصد تحصين الشباب من التطرف في المقام الأول، فضلا عن تعميم الفائدة بالنسبة للجميع. ولهذا نشرتها على الشبكة بصيغة PDF عبر حسابي Mon Drive للقراءة فقط، وبالمجان. وتلك الكتب الأربعة هي بالترتيب ومع رابط التحميل لقراءتها:

1. قصة الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة
2. قصة الحرية بجمهورية البندقية البائدة
3. قصة الحرية بالمملكة البريطانية المتحدة
4. قصة الحرية بالولايات المتحدة

وفي مقدمة كل منها خاطبت القارئ الكريم بقولي، للحرية قصص في تاريخ شعوب وبلدان أخرى. فتبقى لك فسحة البحث عنها ومتعة اكتشافها للاستفادة من الاطلاع عليها، من بعد تعرفك على قصصها في سلسلة كتبي الأربعة. حينها تكون قد أدركت المقصود بالحرية، كما تكون قد علمت إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. وذلك هو بالذات المقصود من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة.

وقد تتساءل عن الفائدة من الاطلاع على قصتها في جمهورية البندقية وفي غيرها من بعد معرفة قصتها بروما العتيقة. فلماذا ذلك التكرار؟ معك حق في ذلك. والجواب يكمن في أن الحرية، لما ستدرك المقصود منها في الكتاب الأول، لها قصص مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر. قصصها كبصمات الأصابع، تتشابه لكنها مختلفة عن بعضها البعض. جوهرها واحد، لكن أشكالها وظروف نشأتها مختلفة، كما ستعلم ذلك من قصتها في أي من الكتب الأربعة. فمن أسباب نشأتها ونمائها ما هو من فعل البشر، ومنه ما هو من فعل القدر الذي لا دخل فيه للبشر. سوى أنه بمقدوره دفع قدر بقدر متى ما فطن لذلك واستطاع إليه سبيلا. وبما أن جوهر الحرية واحد وأن لها أشكال وظروف نشأة ونماء مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر، فليس من الضروري قراءة السلسلة انطلاقا من الكتاب الأول.

ثم قد تتساءل وبحق أيضا، عن المقصود بالحرية في تلك القصص. كما ستتساءل بحق وكما تقدم، عما إذا ما كانت لها قصص في تاريخ أسلافك أم لا. يسرّني ذلك كثيرا، لأنه المقصود بالذات من تأليف ونشر تلك الكتب الأربعة على الشبكة للقراءة فقط، وبالمجان. وأفضّل أن لا أجيبك عليها، لأنه مهما اجتهدت لن أوفي تلك الأجوبة حقها مثل ما توفيه قراءة أي من تلك الكتب الأربعة. أخشى من ذلك خذلانها وظلمها.

لكن ما اكتفيت فيها بترجمة ما جاء في كتب المؤرخين. بل سأرافقك معهم في تلك الرحلة الشيقة في الزمان إلى روما العتيقة التي دامت بفضل الحرية قوية ومستقرة سبعة قرون، ثم إلى جمهورية البندقية التي دامت من جهتها وبفضل الحرية دائما قوية ومستقرة مدة إحدى عشر قرنا من الزمن، وإلى بريطانيا وأخيرا إلى الولايات المتحدة. تقرأ الكتاب وأنا برفقتك أتصور وأخمن أنك تضع تساؤلات حول الأحداث التي ستكتشفها. ولا يسعني حينها إلا أن أدلي لك بتعليقاتي عليها. قد لا تتّفق معها. لكنك ستستأنس بها كي تشكل آراءك الخاصة بك.

وستجد أنه من خصوصيات تاريخ البندقية كونه غير متوفر على شاكلة كتب تاريخ روما وبريطانيا والولايات المتحدة. مع صغر حجمها والإمبراطوريات القوية من حولها كانت تلك الجمهورية تجد مصلحتها الأمنية

في التكتم على أسرارها. ومن شدة خوفها من الجواسيس ظلت لا تسمح لأحد بالاطلاع على أرشيفها ولا على اجتماعات كبار القوم بها. فقط من بعد إنهاء وجودها باحتلال فرنسا لها سنة 1797م سطى نابوليون كعادته على أرشيفها، ورحّله إلى باريز. وفقط حينها بدأ البحث العسير في تاريخها الذي دام إحدى عشر قرنا مع ما فيه من المخطوطات والوثائق المدونة بلغة لاتينية قديمة ظلت تتطور مع مرور الزمن. لهذا اعتمدت في تحرير الكتاب الخاص بها على كتب ثلة من المؤرخين، قرأتها دفعة واحدة، مرحلة بمرحلة، ولخصت لك ما جاء في تعاليقهم على الأحداث التي لها علاقة بقصة الحرية.

واعلم أن كتبي الأربعة ليست كتب تأريخ بقدر ما هي رواية لقصة الحرية في كل منها. فلا تنتظر مني فيها الصرامة والدقة الأكاديمية. أعرض عليك قصتها من دون الرجوع كل مرة إلى المراجع والمصادر التي أستقيتها منها. وإذا ما تفتحت شهيتك للدقة في البحث فيسرني ذلك كثيرا، وأحيلك في نهاية كل كتاب إلى المراجع التي اعتمدتها، كما سيبقى في وسعك البحث في غيرها.

أما تعريب بعض الألفاظ فوارد جدا أن يشوّه معناها الأصلي. قال في ذلك الدكتور عبد الله العروي وبحق: "مشكل قائم باستمرار هو كيف يتم تعريب الألفاظ دون أن يستدعي ذلك تعريب المفاهيم، وبالتالي طمس الخصوصيات التي هي لبّ التاريخ". إلا أن هذا كان واردا عند العرب قديما في موضوع الحرية ونحوها، لما ما كان بوسعهم معرفة وجود أنظمة حكم غير تلك التي كانوا يعيشون فيها. أما اليوم فأنت على علم بمختلف الأنظمة السياسية الموجودة بالعالم القديم والحديث. ولن تفوتك المفاهيم الأصلية للكلمات المترجمة للغة العربية، ولا سيما في خضم الأحداث التي من شأنها أن توضح لك تلك المفاهيم.

والذي ينبغي، في تقديري، أن يحظى بكبير اهتمامك كعربي، هو قصة الحرية في تاريخ شعوب كل من تلك البلدان الأربع. ذلك ما حاولت التركيز عليه في تعليقاتي على الأحداث المستوحاة من تعليقات المؤرخين الذين اعتمدت على كتبهم. وستجدني برفقتك في تلك الرحلات السياحية الشيقة والممتعة عبر الزمان بكل من روما العتيقة وجمهورية البندقية البائدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة منذ نشأتها ووسط الأجيال الأولى من شعوبها. أتمنى لك معي سفرا ممتعا ومفيدا، تكسر به متى ما شئت رتابة الحياة اليومية وتستريح به من متاعبها. فهيّا بنا مع قصة الحرية بأي من تلك الكتب الأربعة تريد، مع ثلة من المؤرخين الذين يعودن للحياة من أجلك مع عدة أجيال فيها.

فهرس المحتوى

قدر الشعوب في الأدبيات الغربية
بين الوضاعة والحرية

منذ مدة أصبحنا نرى ونسمع شعوبا عربية هنا وهناك تطالب بالحرية. فما المقصود بالحرية؟ بحسب الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، المواطن الحر هو : "المواطن السيّد *souverain* الذي لا يخضع لإرادات وأهواء الناس بل للقوانين" . والسيّادة تكون من نصيب من يشرع. فالمواطن السيّد هو الذي يشارك في التشريع في وطنه، إما بصفة مباشرة عن طريق الاستفتاء أو بصفة غير مباشرة عن طريق ممثليه في المجلس التشريعي. وعليه يبقى الشعب الحر هو الذي يتشكل كله من المواطنين الأحرار بهذا المعنى. وهذا هو تعريف الشعب الحر المتعارف عليه حتى اليوم.

فتساءلنا عن سبب نجاح الانتقال من أنظمة الحكم الاستبدادي إلى الحرية فقط في النصف الثاني من القرن الماضي في كل من إسبانيا والبرتغال واليونان وبلدان أوروبا الشرقية، ثم تعذر تحقق نفس الانتقال بجل بلدان ما عرف بالربيع العربي منذ سنة 2011. والتمسنا الجواب عن هذا السؤال فيما كُتب بالغرب عن الشعوب الحرة كما ذكّرنا بتعريفها أعلاه. ووجدناها تُصنف الشعوب بين حرة ووضيعة. كيف ذلك؟

الشعوب بين الحرية والوضاعة

تاريخ الشعوب الحرة قد أُشبِع بحثا في أوروبا منذ القرن الثامن عشر، ولا سيما طوال القرن التاسع عشر. وقد أدت تلك البحوث دورها الثقافي والتربوي هناك، فكف البحث فيه. وهذا ما يفسر قدم المراجع التي اعتمدناها في تدوين هذه الخواطر. لكنه مجال لا يزال البحث فيه عندنا، وعلى حد علمي، لم يحظى بعدُ بما يستحقه من الاهتمام.

فبحسب البحوث الأوروبية في تاريخ الشعوب الحرة، الإشكال لمّا يوجد، فإنه يكمن في أحوال الشعوب ولا سيما في أحوال فئتيها المتوسطة الحال والبسيطة، وليس بالأساس في الحكام وأنظمة الحكم. ففي كتابه *ESSAIS SUR L'HISTOIRE DE FRANCE* يقول المؤرخ الفرنسي فرنسوا ڤيزو: "إنها حالة الشعب التي ينبغي فحصها أولاً وقبل كل شيء، لمعرفة نظام الحكم الذي يليق به، ولمعرفة طبيعة الحكم القائم في واقعه". أما الدساتير، فمهما كانت جيدة، فلا تغير شيئا في واقع الشعوب، إلّم تكن هي متشبعة بقيم الحرية. وذلك ما يزكيه المؤرخ الفرنسي لابولاي منذ القرن التاسع عشر بقوله في كتابه *Histoire politique des États-Unis*: "إذا لم يكن المواطنون أولا متعوّدين على الحرية في حياتهم اليومية، ثم إذا لم تكن الحرية عندهم حاجة من حاجيات القلب، فالدستور الأكثر كمالًا ولبرالية هو مجرد وهم خطير. وتجربة أمريكا اللاتينية تكفي لإثبات ذلك". ومن المعلوم في هذا الصدد أن دستور إيران في عهد الشاه اشتهر بكونه تقريبا نسخة طبق الأصل لدستور بلجيكا سنة 1830، ومع ذلك... ومرة أخرى كلمة الشعب هنا تعني الفئة المتوسطة ولا سيما الفئة البسيطة التي تشكل غالبية أفراد المجتمع. وكما تقدم، الشعوب الحرة هي التي يشارك أفراد كل منها في التشريع مباشرة أو بصفة غير مباشرة عبر ممثليهم في المجالس التشريعية.

لكن هذا المفهوم للحرية ظل غريبا عن الموروث الثقافي والسياسي بالعالم العربي والمسلم. فمما جاء بخصوصه عند المتأخرين من العرب والمسلمين، قول الدكتور العروي في كتابه مفهوم الحرية: "يقول المؤرخ المغربي الشهير أحمد الناصري: واعلم أن هذه الحرية التي أحدثها الفرنج في هذه السنين هي من وضع الزنادقة قطعًا؛ لأنها تستلزم إسقاط حقوق الله وحقوق الوالدين وحقوق الإنسانية رأسًا". ثم يعلق عليه بقوله : "ويمكن أن نسوق أمثلة تدل على عدم استيعاب مفهوم الحرية الأوروبي عند مؤلفين أكثر التصاقا بالفكر الغربي مثل الطهطاوي وخير الدين التونسي ". وعليه، فقد كانت مطالبة العرب والمسلمين قديما بأن يحدثوك عن نفس الحرية كمطالبة الضرير بأن يحدثك عن الألوان. لكنها نفس الحرية التي أصبحت منذ 2011 مطلب فئات عريضة من شباب الشعوب العربية والمسلمة، بما فيها شبيبة العديد من الحركات الإسلامية. وما دام الشعب الحر، بحسب التعريف المتداول حتى اليوم، هو المشكّل كله أو جله من المواطنين الأحرار، فماذا يقابله في أدبيات المؤرخين والفلاسفة الغربيين؟

مما قال عنه الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو في كتابه *ESPRIT DES LOIS*، وهو يتحدث عن الصينيين: "على الرغم من مناخ الصين، حيث يميل المرء بشكل طبيعي إلى الطاعة المُذلة ...". فيقابل إذا الشعب الحر ذلك الشعب الذي يميل إلى الطاعة المذلة. لكن مونتسكيو الذي كان يعرف جيدا الشعوب الحرة من حول بلده وفي عصره، كشعوب كل من البندقية وسويسرا وهولندا وأنڭلترا، كان من المفروض فيه أن يُدرك تواجد العديد من الشعوب الميّالة إلى الطاعة المذلة في أوروبا نفسها، وبخاصة في وطنه فرنسا، حيث بلغ الاستبداد ذروته في زمانه مع الملك لويز الرابع عشر. ويؤكد ذلك الفرنسي ألكسيس طوكڤيل في كتابه *DE LA DEMOCRATIE EN AMERIQUE*، بقوله: "على الرغم من خضوع شعب النظام القديم *l'ancien régime* لإرادة الملك، فقد كان عندهم نوع من الطاعة المطلقة التي لم يكونوا يشعرون بها. لم يعرفوا معنى الخضوع لسلطة غير شرعية ومعترض عليها ولا تستحق التقدير بل محتقرة. الإحساس بهذا الخضوع المهين ظل غريبًا عن وجدانهم". هكذا طاعة الشعوب المذلة كما وصفها المؤلفان لا علاقة لها بطبيعة شعب دون آخر ولا بالمناخ كما كان يتصور ذلك مونتسكيو. لكن في مقابل الحرية، كما عرّفها روسو أعلاه وكما هو متعارف عليها حتى اليوم، بماذا ينبغي توصيف الطاعة المذلة.

وصفها المؤرخ الفرنسي فرنسوا ڤيزو بكلمة *la servitude*. وبدلا من العبودية كترجمة حرفية فضلنا عليها كلمة **الوضاعة**. وذلك لما قال: "عندما لا يمكن للناس أن يجدوا الحماية والأمن سوى مع أفراد آخرين أقوياء، أمران يفرضان نفسهما، هما الاستبداد الأرستقراطي والوضاعة". فتقابل الحرية الوضاعة. ويقابل الشعب الحر الشعب الوضيع *le peuple servile*. الشعب الوضيع إذا هو الذي عند كل أفراده أو عند جلهم قابلية للطاعة المذلة.

الشعوب بين الحرية والوضاعة

وصحيح أنه في توصيف أي شعب بالوضاعة إحراج كبير. إحراج كالذي حصل للفرنسي ألكسيس طوكڤيل لما قال في نفس الكتاب، في حق شعبه الفرنسي من قبل الثورة: "علينا ألا نهين آباءنا، ليس لنا الحق في ذلك". وهو الذي وصفهم بالوضاعة كما تقدم، فصار يبحث لهم هنا عن أعذار حتى لا يظهر بمظهر المسيء لهم. لكن المؤرخ الفرنسي ڤيزو لم يجد حرجا في ذلك لما وصف الشعب الوضيع حتى بالقطيع. وذلك لما قال في نفس الكتاب: "يجب على الشعوب الوضيعة أن تتحمل تبعات مصيرها. فلا ينبغي أن يُنسب كل شيء إلى السادة أصحاب القطيع. الكراهية التي يستحقها الطاغية لا تُنجي من الاحتقار للأمم غير القادرة على الحرية". وطوكڤيل يعترف بأن المستبدين أنفسهم يقدّرون قيمة الحرية حق قدرها، لكنهم يرون أن شعوبهم لا تستحقها. اعترف بذلك لما قال في نفس الكتاب: "المستبدون أنفسهم لا ينكرون أن الحرية ممتازة. هم فقط يريدونها لأنفسهم، ويُصرون على أن غيرهم لا يستحقونها". ومعنى ذلك أن المستبدين أحرار ويحتقرون شعوبهم بقدر ما يحتقر السيد الحر عبيده.

ومن تاريخ الشعوب الحرة، نستنتج أن كل شعب وضيع لا ينتظم ولا يستقر سوى تحت نيْر الاستبداد، فيطلبه. حتى أنه يحب المستبدين به كحب الأسرة للأب المستبد بها. ويقدس الأشخاص بدلا من تقديس القانون والمؤسسات. ومنه نستفيد أيضًا بأن الشعب الوضيع لا يستطيع إقامة دولة الحق والقانون سوى من بعد تحرّره من وضاعته. فتحرير العقول من داء الوضاعة شرط ضروري لتحرير الأبدان من الاستبداد. لكن لماذا لا ينتظم ويستقر الشعب الوضيع سوى تحت نيْر الاستبداد؟

بحسب طوكڤيل، وفي نفس الكتاب، وضاعة الشعوب تعني ذلك الخضوع المطلق، الذي يرى فيه الإنسان الحر والشعب الحر إهانة للكرامة الإنسانية. ومنه وضاعة العبيد والأقنان. لكن الشعب الوضيع من جهته لا يرى في وضاعته سوى الخضوع الواجب والضروري للرجل القوي الذي باستبداده يحتكر القوة كي يؤمن له استقراره بعيدا عن الاحتكام إلى قوة أفراده لفض النزاعات فيما بينهم، وإلا ساد بينهم قانون الغاب، حيث القوي يفترس الضعيف. فهو مجتمع يستسلم للاقتتال بين القوات الفردية في غياب القوة العمومية المحتكرة للقوة والتي تقمعها. اقتتال مستمر يغذيه خوف من لهم أموال وممتلكات وأعراض للدفاع عنها من جهة وبين من يريدون الاستحواذ عليها بالحيلة أو بالسلاح من جهة ثانية. والوضاعة لا تقتصر على فئة من الشعب الوضيع، بل قد تخترق كل فئاته، فتصيب حتى عليّة القوم. هكذا الشعب الوضيع يكون في حاجة ماسة للشخص القوي المستبد به، وقد يحبه بكل صدق. وإذا ما كرهه وعزم على خلعه، ففقط لاستبداله بمستبد آخر أقل منه قسوة عليه. وذلك بدلا من تقديس الحق والقانون الذي بسبب وضاعته لا يؤمن به ولا بجدواه. بل بحسب جان جاك روسو دائما، الشعب الوضيع لا يطيق الامتثال الطوعي للقانون الذي تتطلبه أجواء الحرية.

لكن الشعوب الوضيعة لا تعي وضاعتها، فلا تستخف بنفسها. يحتقرها فقط المستبدون بها والشعوب الحرة التي تحكم نفسها بنفسها. فوضاعة الشعوب داء مثل الأمراض التي لا يشعر بها ولا يعيها المصاب بها كما أكد ذلك طوكڤيل. فليس من شتيمة في توصيف الشعب الوضيع بالوضاعة. الشعب الوضيع ليس مُذنبا بل هو ضحية وضاعته. وليس في توصيفه بالوضاعة كذلك من تبخيس لقدره. فهو بوضاعته مثل العبد، لكنه لا يشعر بذلك. فليس له من قدر أصلا، حتى يُبخّس. لكن يبقى في ذلك التوصيف قسوة. إلا أنها قسوة المرض وليست قسوة من يشخّص المرض. وفي ظل الاستبداد غالبا ما تتميز الشعوب الوضيعة بالطيبوبة. لكن ما أن تزول قبضته من حول رقبتها حتى تعمّها الفوضى وتسقط في المحظور الذي لا يطاق. فلا يُلام المستبدون بها، بل تكون ممتنة لهم على توفير الأمن والاستقرار بين أفرادها وإن بباهظ الأثمان.

وقد يُستضعف الشعب الحر ثم يصير وضيعا. فيقول روسو في ذلك: "عندما يستبد رجل واحد بالسلطة السيادية، يسقط الشعب في حالة الوضاعة الرهيبة. حينها الرجل الحر حقًا، والمواطن السيّد ***souverain*** الذي لا يخضع لإرادات وأهواء الناس بل للقوانين، لا بد من أن تضمحل عزّته وأنفته من يوم لآخر حتى تختفي تماما". لكن يحصل ذلك للشعب الحر فقط لما لا يكون محصنًا بما يكفي من القناعات والمعتقدات كي يحافظ على كرامته وعزته بالرغم من الاستبداد به. وإلا ما أن يصير وضيعا حتى يفقد نضجه ويصبح غير أهل للتمتع بالحرية من جديد. بل لما يصير وضيعا فقد يفقد أمنه وسكينته كلما زالت قبضة نيْر الاستبداد من حول رقبته. حينها تجده يبحث عن مستبد جديد ليعيد له هدوؤه واستقراره. وهذا ما أكده مرة أخرى المؤرخ الفرنسي فرنسوا ڤيزو لما قال: "عندما لا يمكن للناس أن يجدوا الحماية والأمن سوى مع أفراد آخرين أقوياء، أمران يفرضان نفسهما، هما الاستبداد الأرستقراطي

والوضاعة". فمرة أخرى، لا يمكن إرساء دولة الحق والقانون إلا عندما يتحرر الناس من داء الوضاعة ويصبحون ناضجين بدرجة كافية ليكونوا شعبا ذا سيادة. وإلا سقطوا في الفوضى والتسيب، لأنهم ليسوا ناضجين بما فيه الكفاية كي يتصرفوا كشعب راشد ومسؤول في بيئة تسود فيها الحرية. ونسوق مثالين على ذلك واحد من تاريخ الأندلس المسلمة والآخر من فرنسا بعد الثورة.

نسوق لك حديث الأمير عبد الله بن بلقين، رابع وآخر ملوك الطوائف بغرناطة، عن حال أهالي مدينة البيرة، كأنموذج على حال باقي أهالي مدن وحواضر الأندلس سنة 422 هـ، لما أعلن الوزير أبو الحزم بن جهور سقوط الدولة الأموية بسقوط دولة الحاجب محمد بن أبي عامر المنصور. فصارت البلاد من دون مستبد بشعبها ليقودها، كالسفينة في البحر من دون ربان، وسقطت في الفوضى. يقول الأمير عبد الله بن بلقين في كتاب التبيان عما حدث حينها بدولة بني زيري في غرناطة: "كان أهل البيرة في بسيط من الأرض. وكان بهم من الغش بعضهم لبعض ما إن الرجل منهم ليتخذ بإزاء داره مسجدا وحماما فرارا من جاره. لا يرجعون إلى طاعة ولا إلى حكم وال. وكانوا مع هذا من أجبن الناس". فصار كبار القوم بالمدينة يستجدون استبداد قائد حامية الجيش من البربر حينها، كي يحمي الناس بسلطته المطلقة من شر وبأس بعضهم على بعض. وقال في ذلك الأمير ابن بلقين: "فجاؤوا شاكين مما هم فيه. ويقولون إن كنتم جاهدتم قبل اليوم فهذا الجهاد آكَدً عليكم: أنفس تحيونها وديار تحمونها وعزة تأوون إليها. ونحن شاركوكم بأموالنا وأنفسنا. لكم منا الأموال والسكنى، ولنا منكم الحماية والذب عنا".

لكن ما أن يستتب الأمر للمستبد الجديد حتى يجد نفسه في صراع أفقي على الحكم مع غيره من بين أنداده. فيحتاج للمزيد من القوة للاحتفاظ به. والقوة تحتاج إلى المزيد من الأموال. وكان للمستبدين مصدران لتلك الأموال. واحد قارّ ويكمن في مختلف الجبايات الضريبية. والثاني ظرفي، ويتشكل من غنائم الانتصارات في الغزو والحروب ومن التوسع في الأمصار ما وراء الحدود. وفي كلا الحالتين يؤدي الشعب الوضيع ثمن أمنه واستقراره غاليا. في الأول يؤديه تحت وطأة الضغط الضريبي من مكاسب عرق جبينه. فانظر في ذلك مثلا الجرد لمختلف الضرائب والمكوس في كتاب الخراج لأبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة. والثاني يؤديه من دم أبنائه في حروب الغزو. وللمزيد من التدليل على تحول ثورات الشعوب الوضيعة إلى فوضى، نسوق المثال الآخر من تاريخ فرنسا هذه المرة.

عاش الفرنسيون تحت نيْر الاستبداد منذ أن غزى بلادهم الجنرال الروماني يوليوز القيصر، عقودا قبل الميلاد. وكانوا من قبل ثورة سنة 1789م وظلوا من بعدها ينبهرون بما يرونه من بريق التقدم في كل المجالات، كلما زاروا بلدان الشعوب الحرة من حولهم، كجمهورية البندقية واتحاد الأقاليم السبعة بهولندا وجمهورية سويسرا ومملكة بريطانيا. لكن، فيما عدا النخب المتعلمة والمثقفة من بينهم، كانوا مثلهم مثل غالبية الشعوب الوضيعة اليوم عندما يزورون أو يقيمون أو حتى يتجنسون بجنسيات الشعوب الحرة. كانوا يتوهّمون أن طبيعتهم مختلفة عن طبيعة تلك الشعوب الحرة من حولهم. لكن كما تقدم، النخبة الفرنسية المثقفة كانت تدرك جيدا أن الذي صنع الفرق بين بلدها وتلك البلدان من حولها هو الحرية، وفقط الحرية. وتلك النخبة المستنيرة من بين النبلاء ومن بين الطبقة البرجوازية هي التي قادت الثورة من بعد ما شارك بعض أفرادها مثل جيلبير دو لافايات في حرب استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا الوطن الأم سنة 1776. لكن لما ظلت ثورت فرنسا تتعثر أدركت تلك النخب أن الحرية التي تدافع عنها كانت قضيتها هي فقط وما كانت قضية الأمة الفرنسية بأكملها. لم تعرف أمتهم منذ قرون سوى التقلب بين سوء الاستبداد ومآسي الفوضى مع استفحال الفقر والأمية بين أبنائها. كانت متشبعة تأويلات النصوص الدينية التي تبرر لها وضاعتها بالافتراء على صحيح الدين، لما كانت تُعلمها أنه من حق الملوك أن يحكموا شعوبهم حكما مطلقا بالحق الإلهي، فلا يصح الاعتراض عليهم مهما فعلوا.

فأي ثورة تقودها النخبة المستنيرة من الشعب الوضيع لتخليصه من نيْر الاستبداد وإقامة دولة الحق والقانون محكوم عليها بالفشل. وهذا هو ما أكده روسو عقودا قبل الثورة الفرنسية بقوله ساخرا: "أضحك من الشعوب الوضيعة التي تنجرّ من وراء صخب وحماس الثوريين، وتجرؤ على التحدث عن الحرية دون أن يكون لديها أية فكرة عنها. في حين قلوب ناسها مليئة بكل رذائل العبيد. وتجدهم يتخيلون أنه يكفيهم أن يكونوا متمردين كي يصبحوا أحرارا". ثم بنفس الأسلوب الساخر للغاية، ينتقدهم وهو يخاطب الحرية ليقول لها: "أيتها الحرية العزيزة والمقدسة، لو كان بإمكان هؤلاء الناس المساكين أن يعرفوك وأن يعرفوا بأي ثمن يتم الحصول عليك والحفاظ

الشعوب بين الحرية والوضاعة

عليك، لو أدركوا مدى صرامة قوانينك ألأشد عليهم من نيْر الطغاة، فإن أنفسهم الضعيفة والخاضعة للأهواء التي يجب خنقها، سوف تخشاك مائة مرة أكثر من خشيتها من العبودية. ستهرب منك وكأنك عبء ثقيل من فوقها جاهز ليسحقها". في كلامه هذا قسوة شديدة على شعبه الفرنسي حينها. لكن ما تحرج منه في التعبير عنها. وقد تحققت تنبؤاته من بعد الثورة.

فبمجرد الانتهاء من الإطاحة بالمستبد، وجد الثوار الفرنسيون أنفسهم قد ورثوا من ثورتهم شعبا وضيعا تائها وهائما على وجهه لا يدري معنى الحرية التي وجد نفسه فيها، ويبحث عمّن يستبد به من جديد كي يعيد له أمنه واستقراره. شعب ما كان يعرف معنى الحرية، فلم يبادر بطلبها، وإنما انساق بأعين مغمضة من وراء النخبة المستنيرة والمنادية بها حتى وجد نفسه في حالة من الفوضى. حينها، دخلت النخبة الثورية في صراع فيما بينها، يدمر بعضها البعض بحد المقصلة، فأصبح الأقوى من بينها مستبدًا معيّنًا من أجل استعادة السلم والهدوء للشعب المسكين. فهذا هو ما آلت إليه الثورة الفرنسية، من بعد ما قامت تلك المقصلة بعملها في حق الثوار وعلى يد الثوار أنفسهم ومن بعد ما سالت دماء الفرنسيين أنهارا ببشاعة وهمجية أحيانا كثيرة كتلك التي كان ضحيتها أهالي منطقة ڤاندي غرب البلاد. وما هدأت الأوضاع حتى صار الجنرال نابليون بونابارت قنصلا ثم إمبراطورا منفردا بكل السلط من بعد عشر سنين من الفوضى والاضطرابات. فالرغبة في إقامة دولة الحق والقانون مع شعب وضيع، يعني وضع العربة أمام الحصان.

فينبغي البدء بتحرير عقول الشعوب من وضاعتها. وهذه هي وجهة النظر الحكيمة لنفس الفيلسوف الفرنسي روسو، لما قال: "إن تحرير الشعوب عملية نبيلة وعظيمة. لكنها جريئة ومحفوفة بالمخاطر. فيجب على المرء ألا يخوضها بتهور. ومن بين الاحتياطات الواجب اتخاذها، هناك عملية لا غنى عنها، وقد تستغرق وقتًا طويلاً. في البدء ينبغي أن تصبح تلك الشعوب جديرة بالحرية وقادرة على تحمل كل متطلباتها". ثم انطلق يخاطب النخب الثورية ليقول لها: "لكن أيا كان الأمر، ففكروا في أن أناسها رجال مثلكم، وأن لديهم نفس المقومات كي يصبحوا على ما أنتم عليه. فلا تعملوا على تحرير أجسادهم إلا من بعد أن تُحرروا أرواحهم. من دون هذه المقدمة الأولية، تحسّبوا أن مآل عمليتكم هو الفشل". لكن كيف يمكن تغيير حال الشعب الوضيع؟ كيف يمكن له أن يتحرر من وضاعته كي يصبح ناضجًا بدرجة كافية يستحق معها أن يكون صاحب السيادة في وطنه؟ التمسنا الجواب عن هذا السؤال في نفس الأدبيات الغربية التي أشبعت الموضوع بحثا في القرنين الثمن والتاسع عشر. لكن حجم المقال لا يتسع لسرد نتائجها. ونكتفي بهذا القدر على أمل اللقاء في فرصة مولية إن شاء الله كي نبسطها.

فهرس المحتوى

أصل الحرية بين الوازع الديني والفكر التنويري

بكل بساطة الحرية هي الديمقراطية. وهي التي كانت مطلب شعوب ما عُرف بالربيع العربي منذ سنة 2011. فلم تتحقق لها كما تحققت لشعوب كل من إسبانيا والبرتغال واليونان ودول شرق أوروبا فقط في النصف الثاني من القرن الماضي. وتساءلنا عن السبب في تعذر نجاحها في جل دول شعوب الربيع العربي. والتمسنا الجواب في الأدبيات الغربية التي أشبعت مثل هذا الموضوع بحثا منذ القرن الثامن عشر ولا سيما في القرن التاسع عشر. فوجدنا لنفس الحرية أو الديمقراطية التي كانت مطلب شعوب الربيع العربي تاريخا عريقا جدا. تاريخ امتد قرونا ما قبل الميلاد بآتينا وما حولها من حواضر يونانية وبروما العتيقة. اهتدينا إلى ذلك عبر كتاب مغمور لميكيافلي، ولا سيما عبر أدبيات عصر الأنوار بفرنسا.

فوجدنا الفيلسوف الفرنسي روسو يقول في كتابه *CONSIDÉRATIONS SUR LE GOUVERNEMEN DE POLOGNE*

"إن تحرير الشعوب عملية نبيلة وعظيمة. لكنها جريئة ومحفوفة بالمخاطر. فيجب على المرء ألا يخوضها بتهور. ومن بين الاحتياطات الواجب اتخاذها، هناك عملية لا غنى عنها، وقد تستغرق وقتًا طويلاً. في البدء ينبغي أن تصبح تلك الشعوب جديرة بالحرية وقادرة على تحمل كل متطلباتها". ثم يخاطب النخب الثورية ليقول لها : "لكن أيا كان الأمر، ففكروا في أن أناسها رجال مثلكم، وأن لديهم نفس المقومات كي يصبحوا على ما أنتم عليه. فلا تعملوا على تحرير أجسادهم إلا من بعد أن تحرروا أرواحهم. من دون هذه المقدمة الأولية، تحسّبوا أن مآل عمليتكم هو الفشل" .

الشعوب بين الحرية والوضاعة

لكن كيف يمكن تغيير حال الشعب الوضيع أي المستأنس بالاستبداد والذي لا ينعتق من نيْره حتى يسقط في الفوضى المدمرة؟ كيف يمكن له أن يتحرر من وضاعته كي يصبح ناضجًا بدرجة كافية يستحق معها أن يكون صاحب السيادة في وطنه ؟ التمسنا الجواب عن هذا السؤال في نفس الأدبيات الغربية فوجدنا أنه لم يكن ممكنًا فحسب، بل قد حدث بالفعل، في الماضي البعيد وحتى القريب. لقد حدث مثلا، وكما تقدم، في المدن العتيقة والوثنية بكل من اليونان وإيطالية. وحدث مع اليهود أيضا، وفق وجهة نظر جان جاك روسو نفسه. وحدث كذلك مع المهاجرين الكاثوليك من شمال إيطاليا إلى أرخبيل البندقية تحت ضغط هجمات القبائل الجرمانية التي قضت على الإمبراطورية الرومانية. وحدث بفضل الإصلاح الديني البروتستانتي وفق ما جاء به تاريخ الشعوب الحرة بهولندا وبريطانيا ثم بمستعمراتها بشمال أمريكا، من قبل نشأة الولايات المتحدة. وله قصة في تاريخ المسلمين مع الرسول الكريم بمكة ثم بالمدينة المنورة.

ففيما عدا البندقية، لقد حدث ذلك التحوّل في باقي تلك الحالات بفضل مبدأ الحرية في معتقدات دينية وليس بفضل الفكر الفلسفي التنويري. شيء مذهل. ولكنه حقيقي. مذهل، لأن الثقافة الفرنسية المسيطرة عندنا تريد كل الأديان رجعية، وفقط الفكر وفلسفة الأنوار يشكلان طريقا سالكا للحرية وللخلاص من نيْر الاستبداد. في حين ظلت أجيال الشعب الفرنسي تتقلب منذ ثورة 1789 ما بين الفوضى والاستبداد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. الحرية التي أراد الفكر التنويري أن يكون أصلا لها. فكانت قضية النخبة المستنيرة لوحدها. بخلاف صحيح العقائد الدينية التي لها عمق شعبي فقد ظلت فيها الحرية أو الديمقراطية قضية أمة. وهو الأمر الذي تتجلى حقيقته باستقراء تاريخ الشعوب الحرة. فماذا عن كل من تلك الحالات في تاريخ كل من اليهود والبروتستانت والرومان الوثنيين وأخيرا المسلمين من حول الرسول الكريم ؟

مبدأ الحرية في العقيدة اليهودية

بالنسبة لليهود، يقول جان جاك روسو في كتابه *CONSIDÉRATIONS SUR LE GOUVERNEMENT DE POLOGNE*: "تجرأ موسى على جعل هذه الجموع التائهة هيئة سياسية. جعل منها شعبا متحررا. بينما كانت هائمة على وجهها في الصحارى من دون حجر تضع رأسها عليه لتستريح". ويضيف قائلا: "أعطاها موسى هذه المؤسسة الدائمة التي لم تتمكن من تدميرها ولا حتى من تغييرها خمسة آلاف سنة من نوائب الدهر ومغريات الثراء وضربات الغزاة. وما تزال موجودة حتى اليوم بكل قوتها حتى عندما لم يعد جسد الأمة موجودا".

فبحسب روسو، كان موسى عليه السلام بالنسبة لليهود رسول التحرر من الوضاعة كركن من أركان الإيمان بالله. تلك كانت القناعة الدينية التي غيّرت حالتهم من شعب وضيع تحت نير استبداد فرعون مصر إلى شعب متشبع بعشق الحرية في ظل هيئة سياسية قوية بما يكفي لتتحمل اختبار محن الدهر ومغريات الثروة واضطهاد الغزاة، وأن خمسة آلاف عام لم تكن قادرة على تدميرها أو على حتى تغييرها، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم.

وبنظرنا للواقع في الماضي القريب وحتى من بعد عصر روسو نفسه، ما كان ليتصوّر كم كان محقا في ذلك. كل ملّاح، وفي جميع أنحاء العالم، كان بمثابة بلدية حكم ذاتي عاش فيها أعيان اليهود كهيئة سياسية حرة تدير شؤونها العامة في استقلال عن سلطات بلدهم في الشتات. فغالبا ما كان اليهود في بلدانهم مستضعفين سياسيا. ولكن لم يُهضموا أبدا روحيا وعقديا ونفسيا. بذلك لم يكونوا راضين بوضعهم تحت نيْر الاستبداد. فما كانوا وضيعين. ولم يذوبوا في الشعوب التي كانوا يرونها وضيعة باستئناسها بالاستبداد من حولهم. وتلك هي الصورة المعبّرة التي اعتمدها روسو عندما كان يتحدث عن بولندا المحتلة، لما قال في نفس الكتاب : "كانت هذه البلاد في أغلال الحديد الروسية. لكن البولنديين ظلوا أحرارا. كانوا في القيود، لكنهم ظلوا يناقشون طرقا للحفاظ على أنفسهم أحرارا". ثم تجده يخاطب البولنديين ليقول لهم : "لا يمكنكم منع الروس من استضعافكم، ولكن اعملوا على الأقل على ألا يهضموكم".

وهذه هي بالضبط الطريقة التيعاش بها اليهود دائمًا في أحيائهم الخاصة بهم في كل العالم. لقد عاشوا فيها أحرارا فيما بينهم من دون أن تستطيع السلطات القائمة هضمهم. وذلك بفضل مبدأ الحرية في رسالة موسى عليه السلام التي اعتبروها رسالة للتحرر السياسي بحسب روسو. بفضل معتقدهم عاشوا معتزين بالنفس ويدركون مدى وضاعة الشعوب من حولهم مهما استقوت عليهم بعددها واستضعفتهم. فتَعْجَب ممن كانوا يريدون لهم أن يتحوّلوا

إلى مذاهبهم الدينية ويذوبون فيها، وهم عندهم معتقد يجعلهم يشعرون بعزة النفس وبأنهم أفضل من غيرهم، وإن كانوا مستضعفين سياسيا تحت نيْرهم.

فكان كل ملاح عمليا بمثابة جمهورية حقيقية تتمتع بالحكم الذاتي. وأعيان اليهود فيها كهيئة سياسية وفق معتقداتهم الدينية عملوا قدر المستطاع على إبعاد النظام القائم عن التدخل في شؤونهم الخاصة. وعملوا بقدر الإمكان على تجنب التعامل مع الشرطة أو العدالة في بلدان الشتات. حتى ما كان هناك في الغالب من سجناء يهود. لأنه ما كان في صالح أي منهم أن يُسجن فيها بسبب جرم ما. مثل الجزر الموجودة في وسط محيطات من الشعوب الخانعة، كانت الأحياء اليهودية شبه بلديات ديمقراطية غير رسمية، وتشتمل على ما يكفي من المؤسسات الخدماتية المشتركة والممولة ذاتيا من قبل المجتمع اليهودي فيها. وهذا هو ما يفسر لماذا أقاموا كيانهم الصهيوني على أسس ديمقراطية منذ اليوم الأول من سنة 1948 وحتى يومنا هذا. الأمر الذي تطلب من غيرهم قرونا من الزمن. الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، ظل ولا يزال ديمقراطيا، فلم يعرف ولا انقلابا واحدا بالرغم من كونه كيانا عسكريا بامتياز، حتى يقال أنه جيش له دولة وليس دولة لها جيش. وظل الصهاينة يفتخرون بكون كيانهم الغاصب لأرض فلسطين جزيرة ديمقراطية في وسط محيط من الأنظمة الاستبدادية.

ومن دون تبجيله، فقد تشكل ذلك الكيان من مجموع أفراد وأسر الأحياء اليهودية الديمقراطية في العالم. صحيح أن هناك تمييز عنصري شنيع فيما بينهم بحسب بلدانهم الأصلية. لكن ضحاياه يتحمّلونه لكونه أقل سوءا من التمييز ضدهم ببلدانهم الأصلية. وهكذا يكون اليهود قد تحرروا من داء الوضاعة منذ عهد موسى عليه السلام بفضل قناعاتهم الدينية كما يعتقد ذلك جان جاك روسو. فكونهم قد عاشوا في الشتات أحرارا بمعنى ديمقراطيين فيما بينهم هو الذي مكنهم من إقامة دولة الحق والقانون بالنسبة لهم بمعزل عن غيرهم في فلسطين المغتصبة. وفي ذلك دليل على أن الشعب الحر هو فقط القادر على إقامة دولته الديمقراطية. أما الرغبة في إقامتها من أجل شعب وضيع من قبل تحريره من قبضة وضاعته فيعني وضع العربة أمام الحصان. فماذا عن مبدأ الحرية في عقيدة المذهب المسيحي البروتستانتي؟

مبدأ الحرية في المذهب البروتستانتي

شعوب أخرى تمكنت من تغيير حالها بفضل معتقداتها الدينية. ويتعلق الأمر هذه المرة بالمسيحيين البروتستانت. كانوا في البدء مجتمعات كاثوليكية. ومن بعد قراءتهم للإنجيل مباشرة وبلغاتهم الدارجة محليا، اكتشفوا أيضًا أن المسيح عليه السلام كان مثل موسى من قبله رسولا للتحرر من الوضاعة. فانقلبوا على كل الموروث الكاثوليكي، وكفروا بكل الكنائس الأسقفية، باعتبارها آليات لإذلال المسيحيين واستضعافهم لصالح الأنظمة الاستبدادية. قال في ذلك المؤرخ جان فريديريك أستيي Astié في كتابه *HISTOIRE DE LA REPUBLIQUE DES ÉTATS-UNIS* "الكاثوليك يرون السيادة في البابا والأساقفة. أما البروتستانت فقد وضعوها في كل شعب الكنيسة" . وبالنسبة للكاثوليك يسترسل أستيي قائلا : "تعاليم الكنيسة الكاثوليكية تأمر بالطاعة المطلقة للملوك. وتسلم لكل ملك وورثته بالسيادة في مملكته. وبحكم سلطاته المطلقة فالملك فوق القانون. لذلك يجوز له أن يغير أو يوقف أي قانون معين يبدو له هو مضراً بالصالح العام" .

وبالنسبة للكنيسة الأنڭليكانية الأسقفية في إنڭلترا، حيث كان الملوك منذ عام 1215م مقيّدين بمواد الميثاق العظيم الشهير، في ظل برلمان من غرفيتين يقول أستيي : "حاشية الملك الدينية تشجعه على المثابرة في سبيل استرجاع الحكم المطلق بالحق الإلهي. الملك ليس ملزما بمراعاة قوانين المملكة فيما يتعلق بحقوق وحريات رعاياه. لكن في المقابل، وتحت وطأة اللعنة ، يدفع رعاياه الضرائب التي تُسعد جلالته، والتي يراها هو من المناسب فرضها عليهم من دون إذن من البرلمان. الملك يفعل ما يشاء. ومن يا ترى يجرؤ على سؤاله "ماذا تفعل؟".

بينما في مذهب البروتستانت، يقول نفس أستيي: "يتم استبدال نظرية حكم الملوك بالحق الإلهي بسيادة الشعب. الشعب هو مصدر كل القوانين. الشعب هو أول مؤسسات الحق الإلهي. وفي هذا الصدد بالتحديد، كون الشعب متدينًا، فإنه يقدم أول مثال على الخضوع لله. يسود الله من خلال الشعب الذي فوّض له الحق في الحكم وفقًا لإرادته المتجلية في الكتاب المقدس. فهذه ثيوقراطية، لكنها ديمقراطية وتمثيلية" . هكذا مرة أخرى وبحسب أستيي دائما : "سيادة الشعب من سيادة المؤمنين. كنيستهم بلا أساقفة ومن دون كهنة. فتقع السلطة بين أيدي المؤمنين. هل

الشعوب بين الحرية والوضاعة

يمكن يا ترى أن يؤدي هذا إلى شيء آخر غير الديمقراطية ؟. عندما يكون كل مسيحي كاهناً وكل مسيحية كاهنة، أين يمكنك أن تجد عناصر الامتياز ؟ وكيف تنشأ سلطة من دون تفويض؟" . وبفضل هذا الاعتقاد الديني المتحرّر، ومثل اليهود، البروتستانت بفئتيهما، البرسبيتيريون والمستقلون، نجحوا منذ القرن السابع عشر في تأسيس دولهم الديمقراطية في سويسرا وفي الأقاليم السبعة المتحدة بهولندا وفي إنكّلترا وفي المستعمرات الإنكّليزية بشمال أمريكا من قبل إعلان استقلالها عن أنكّلترا الوطن الأم سنة 1776م في حرب الاستقلال من أجل الحرية. وتلك كانت أحوال الشعوب الجرمانية حيث ساد المذهب البرتستنتي. فماذا عن أصل الحرية بأوربا بين الوازع الديني والفكر التنويري ؟

أصل الحرية بين الوازع الديني والفكر التنويري

في البلدان اللاتينية، الكنيسة الأسقفية الكاثوليكية، ابنة ووريثة الإمبراطورية الرومانية، حاربت المذهب البروتستانتي وقهرته. فما بقيت للنخب النيرة فيها سوى المُثل العليا والفلسفية التنويرية كأدوات لتحرير شعوبها من داء الوضاعة أي من داء الاستئناس بالاستبداد. وبحسب ما تقدم فمن الواضح أن الفلسفة قد فشلت حيث نجحت من قبل فترة طويلة الديانة اليهودية منذ نشأتها والمسيحية الإصلاحية. وهذا ما أكده الفرنسي طوكڤيل عندما تحدث عن المستوطنين البروتستانت في شمال أمريكا وقال : "في أمريكا، الدين هو الذي أدى إلى التنوير. احترام القوانين الإلهية هو الذي قاد فيها الإنسان إلى الحرية". لماذا ؟ لأنه، كما تقدم، بنفس المثل العليا للحرية، لا يمكن للفلسفة التنويرية أن تلمس سوى النخب المثقفة والعالمة. ليس لها عمق شعبي كما هو للدين. فيبقى تأثيرها سطحيا، لمّا لا تصل إلى بقية فئات الشعب الوضيع الذي هكذا يبقى غير جدير بدولة الحق والقانون وغير قادر على إقامتها. وذلك كان السبب في فشل الثورة الفرنسية عام 1789 فشلا ذريعا. يؤكد ذلك طوكڤيل في كتابه *DE LA DEMOCRATIE EN AMERIQUE* بقوله : "إن الاعتقاد بأن المجتمعات الديمقراطية معادية للدين بشكل طبيعي فيه ارتكاب لخطأ كبير. لا شيء في المسيحية، ولا حتى في الكاثوليكية، ما يتعارض تمامًا مع روح هذه المجتمعات. بل هناك أشياء كثيرة مواتية جدًا له. دلت التجربة عبر كل العصور وفي كل مكان أن جذور الغريزة الدينية الأكثر حيوية ظلت دائما مغروسة في قلوب الشعوب. جميع الديانات التي تم اضطهادها ظلت تجد ملاذها الأخير هناك. وسيكون من الغريب أن المؤسسات التي تميل إلى أن تسود أفكار وعواطف الشعوب سيكون لها بالضرورة الأثر الدائم في دفع الروح الإنسانية نحو الكفر" . ويضيف قائلا : "يقول ميرابو في عام 1787 ، إنه من الأفكار المسبقة الخاطئة والمنتشرة عمومًا في ألمانيا، القول بأن المقاطعات البروسية ممتلئة بالملحدين. والحقيقة هي أنه إذا كان هناك بعض المفكرين الأحرار، فإن الناس مرتبطون بالدين كما هو الحال في البلدان الأكثر تقوى من غيرها، بل هناك عدد كبير من المتعصبين".

وفي حديثه عن رسوخ قيم الحرية ومؤسساتها في شمال أمريكا وعن فشل الثورة الفرنسية في ترسيخها ببلاده، يقول المؤرخ لابولاي في كتابه *Histoire politique des États-Unis*: "تجذّرت الحرية في روح المواطن الأمريكي بفضل الدين (يقصد المذهب البروتستنتي) والتعليم ونظام حكم البلديات والاعتماد على الميليشيا الوطنية. فهذه هي الركائز الأربع التي تدعم الدستور". ثم يسترسل في شرح آثار تلك الركائز الأربع في حياة المواطنين وفي ترسيخ روح الحرية بينهم بقوله : "أولا انفصلت الكنيسة عن الدولة. وبالتالي انتفى الشجار الداخلي وانتفت المتاجرة بالدين. ثانيا التعليم ليس بيد الدولة، لكنه مفروض على البلدية، ويعتبر مسألة حياة أو موت للجمهورية. ثالثا تواجد الميليشيا الوطنية وضع صلاحيات الشرطة والدفاع عن البلد في أيدي المواطنين، واستبعد كل سياسات المغامرة والغزو. ورابعا البلدية هي المتمكنة الوحيدة من مصالحها، وهي المسؤولة والمحاسبة عن أخطائها وعن أغلاطها. هذه هي الشروط الأساسية الأربعة للحرية في الولايات المتحدة. وهي الشروط التي ظلت تنقصنا ". وبقوله ظلت تنقصنا، يعني أنها ظلت تنقص في فرنسا من بعد الثورة التي كان أصلها الفكر التنويري. الثورة التي اعتمدت من جهتها على فلسفة الأنوار ومعاداة الدين كله، لما انتصر فيها المذهب الكاثوليكي على المذهب البروتستنتي منذ سنة 1685م بإلغاء الملك لويز الرابع عشر لما عرف بمرسوم نانت الذي كان قد أقر التسامح مع الطائفة البروتستانتية في عهد جده هنري الرابع سنة 1598م.

فسواء أحب أم كره، الإنسان بطبيعته مخلوق متدين. الدين كيف ما كان، يجيب بحق أو بباطل على تساؤلات الإنسان الميطافزيقية الأربع، وهي : من أين جاء ؟ ولماذا ؟ وإلى أين هو ذاهب ؟، وما هو مآله من بعد الموت ؟ تساؤلات تطرحها الفلسفة أيضا. لكن تتحفظ عن الإجابة عنها من دون براهين ملموسة تؤيدها. ولهذا يبقى الدين

وحده القادر على إشباع الروح بإجابته عن تلك الأسئلة، فيكون له عمق شعبي. ولما يحمل الدين المثل العليا للحرية، فإنها تصل بسهولة إلى عموم الناس وتستهويهم فيقدسونها ويتشبثون بها. ويصح ذلك أكثر عندما يتم دعم تلك المعتقدات الدينية التنويرية بتعليم عمومي إلزامي وعلى نفقة المجتمع.

ويقدم لنا الفرنسي طوكڤيل في هذا الصدد صورة واضحة في نفس الكتاب الذي يتناول الديمقراطية بين أوائل المستوطنين الإنگليز البروتستانت في أمريكا الشمالية. كان أحد قوانينها الأولى التي تم سنها في بدايات القرن السابع عشر، يتعلق بالتعليم العمومي الإلزامي. وهذا ما جاء في ديباجته: "بما أن الشيطان عدو الجنس البشري، فإنه يجد في جهل الناس أقوى أسلحته. ومن المهم ألا تبقى العلوم التي أوجدها آباؤنا مدفونة معهم في قبورهم. لهذا فإن تعليم الأطفال هو واحد من المصالح الأولى للدولة، ..." . ومما جاء في مراسيم ومذكرات تطبيقه ما يلي : "الأحكام التي تنشئ المدارس في كل البلديات، تلزم السكان، تحت طائلة الغرامات الثقيلة، بفرض ضرائب على أنفسهم لتموينها. ويتم إنشاء مدارس عليا بنفس الطريقة في المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان. ويجب على قضاة البلديات التأكد من أن الآباء يرسلون أطفالهم إلى المدارس. ولديهم الحق في فرض غرامات على أولئك الذين يرفضون القيام بذلك. وإذا استمرت المقاومة، فإن المجتمع يضع نفسه في مكان الأسرة، فيتمكن من الطفل، ويزيل بذلك من الآباء الحقوق التي أعطتها لهم الطبيعة، والتي لم يحسنوا استخدامها". وفي غياب التعليم العمومي والإلزامي يتشكل الشعب حتما من الدهماء والغوغاء بدلاً من أن يتشكل من مواطنين أحرار وجديرين بأن يكونوا أصحاب السيادة في وطنهم. وفي المحصلة يبقى تخلّص الشعوب من نيْر الاستبداد مشروطا بتحرير عقولها من داء الوضاعة. فتحرير العقول يسبق تحرير الأبدان، وإلا جُعلت العربة أمام الحصان.

وللحرية قصة بروما الوثنية. خصصنا لها مقالا منشورا تحت عنوان "قصة الحرية بروما العتيقة. لكن هل من قصة للحرية في تاريخ المسلمين؟ بالتأكيد نعم. وقد خصصنا لها مقالا منشورا كذلك تحت عنوان "قصة الحرية في السيرة النبوية". لكن لماذا لم تهين على حياتهم خلال القرون التي خلت؟ الجواب على هذا السؤال يتطلب بحثا أكاديميا خاصا. لكن يمكن القول أنه قد حصل لها ما حصل لصحيح الرسالة المسيحية تحت نيْر استبداد الإمبراطورية الرومانية حيث نشأت فأعطت الكنيسة الكاثوليكية التي لفظها البروتستانت بحجة الرجوع لإلى الأصل عبر ما عُرف بالإصلاح الديني. ونكتفي بهذا القدر على أمل اللقاء في فرصة قادمة إن شاء الله.

فهرس المحتوى

قصة الحرية بروما العتيقة

قال تعالى "غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ". فتساءلت مع نفسي كمسلم من يكون هؤلاء الروم حتى يفرح المؤمنون بنصرهم على الفرس. كل ما جاء في التفاسير مقتضب، ولا يشفي الغليل سوى الاطلاع على تاريخهم.

فوجدت جل ما كتب عنهم يعود للمؤرخ الروماني بتيت ليڤ كمصدر. ومن حسن حظي وجدت كتابه مترجما إلى اللغة الفرنسية. فعكفت على قراءته. وكم كانت دهشتي كبيرة لما اكتشفت فيه أن تاريخ الرومان هو بالأساس تاريخ صراع بين الحرية والاستبداد. نفس الحرية التي كانت مطلب شعوب الربيع العربي سنة 2011. الحرية التي لا يخطر على البال ولا يصدق أنها كانت مطلب الشعب الروماني طيلة سبعة قرون قبل الميلاد من خلال صراع فيما بين النبلاء في عهد الملكية، ثم بين النبلاء من جهة والعوام من جهة ثانية في عهد الجمهورية.

ومن بعد البحث لم أجد مع الأسف الشديد لكتاب هذا المؤرخ الروماني تيت ليڤ ترجمة باللغة العربية. الأمر الذي حفزني لترجمته بمتعة منقطعة النظير مع التعليق على الأحداث في تلك العصور الغابرة بعين وعقل الناظر إليها من القرن الواحد والعشرين. الكتاب منشور للقراءة بالمجان بصيغة PDF من خلال حسابي MON DRIVE تحت عنون قصة الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة. فمن يكون هذا المؤرخ الروماني ؟ وما هي الظروف التي حفزته وساعدته على كتابة تاريخ قومه الشيق والمثير ؟

الشعوب بين الحرية والوضاعة

Titus Livius، تيتوس ليڤيوس، المعروف عند العرب بتيت ليڤ، من مواليد سنة 59 ق.م وتوفي سنة 17 م. نشأ في أسرته الرومانية الأصيلة بمسقط رأسه مدينة بادو أو بادوڤا بشمال إيطاليا، حيث ظلت، كما يقول، القيم النبيلة التي عرفتها روما العتيقة قائمة. ولما أكمل تكوينه في القانون والخطابة انتقل إلى العاصمة سنة 40 ق.م. يبحث فيها عن المقام الرفيع الذي يليق به. لكنه انتقل إليها في عز الحرب الأهلية بين قادتها الثلاثة التي أنهت عهد الجمهورية سنة 27 ق.م. فاستنكف مما اكتشفه فيها من انحطاط سياسي ومن تفشى للفساد، وكأن كل القيم السلوكية النبيلة قد اختفت منها تماما. فلم يجد فيها من مظاهر الحياة السياسية ما يجذبه. ولم يجد فيها المستقبل الذي كان يرجوه في عهد إمبراطور كحاكم مطلق، فقدَ الشعب معه حريته التي اكتسبها طوبة طوبة طيلة سبعة قرون من الزمن. فاضطر حينها للبحث عن طريق آخر لتأمين مستقبله.

وشاء القدر أن يقرّبه من الإمبراطور أغسطس. فدخل معه في جدال حول الأحداث التي أفسدت مسار الحياة السياسية بروما. ولما أعجب أغسطس بمعرفته الجيدة بماضيها كلفه بتأليف تاريخها. ومكنه من أجل ذلك من ولوج أرشيفها ومن البحث فيه. وكان في مساء كل يوم تقريبا يعرض عليه ما كتبه ويناقشه فيه بكل حرية، مع ما كان يعرفه أحيانا ذلك النقاش بينهما من خلافات حادة. وكان أغسطس معجبا بتشبثه بآرائه وباستقلاليته لما يخالفه فيها.

في تلك الظروف تم تأليف هذا الكتاب. الكتاب الذي شكل الاشتغال عليه مهربا لمؤلفه من الواقع السياسي المزري إلى أمجاد الماضي السياسي لروما العتيقة. وقد أكد ذلك لما قال في مقدمته : "بالنسبة لي أجد في هذا العمل مزية كبيرة. سيلهيني ولو لفترة عن التفكير في هذه المشاهد المؤلمة التي يعرفها عصرنا منذ مدة طويلة. فمن دون تحويل فكري عن حقيقة واقعنا، سيكون عقلي منشغلا كليا بدراسة هذا التاريخ القديم، فيتخلص بذلك من تلك المخاوف التي من شأنها أن تكون مصدرا للقلق"

هكذا يعد تيت ليڤ أحد أشهر المؤرخين الرومان. ويعتبر كتابه مصدراً قيماً لمعرفة الحياة الاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحياة السياسية التي عرفها الشعب الروماني في عهد الملكية ثم في عهد الجمهورية التي تلتها عقب انقلاب على ثامن ملوكها بسبب غطرسته ضد الفئة الأرستقراطية التي كانت متشبعة بالحرية ومتشبثة بها.

عمّر تيت ليڤ ست وسبعين عاما، قضى منها أكثر من أربعين سنة في تأليفه لهذا الكتاب. ألفه في 142 جزء، لم يصلنا منها سوى 35 جزء. لكنها أجزاء كافية لتتبع قصة الصراع بين الحرية والاستبداد في روما العتيقة. وهي موجودة على الأنترنت بعدة لغات، ومن بينها اللغة الفرنسية التي اعتمدتها، كما تقدم، لترجمة الكتاب إلى اللغة العربية مع التعليق على ما جاء فيها من أحداث.

وقصة الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة التي تهمنا تبدأ مع عهد الملكية. وخشي تيت ليڤ أن تصيب القارئ مرحلة ما قبل نشأة الحاضرة الرومانية بالملل بالنظر لما تحويه من أساطير وتنفره من قراءة ما بعدها فقال في حقها: "أخشى من أن تكون بدايات روما والأزمنة القريبة من نشأتها، قليلة الجاذبية بالنسبة لغالبية القراء الذين يتشوفون لما حصل في هذه العصور الأخيرة، حيث هذه القوة العظمى التي كانت سيدة العالم لمدة طويلة صارت تسلط أسلحتها على نفسها". لذا قفزت في الترجمة إلى العربية على سرد أحداث مرحلة ما قبل النشأة، وبدأت قصة ذلك الصراع بين الحرية والاستبداد بروما العتيقة انطلاقا من نشأة الدولة في عهد الملوك. ولإدراك قيمة الحرية في تاريخ الرومان الذين ذكرهم القرآن الكريم ينبغي البدء بالاطلاع على مقدمة المؤلف تيت ليڤ نفسه لما قال:

> "هل أستحق الثناء على نفسي بسبب ما أردت فعله بالخوض في كتابة تاريخ الرومان منذ بدايته ؟ لا أدري. ولو كنت أعرف ذلك ما كنت لأجرؤ على البوح به. ولا سيما حين أقدّر كم هي الأحداث بعيدة من عصرنا، وكم هي معروفة عندنا بفضل العديد من الكتاب الذين يتناسلون باستمرار، ويتبجحون إما بعرضها كحقائق لا شك في تاريخيتها أو بأساليبهم المنمقة التي تمحو بساطة أساليب المؤرخين الأوائل. على كل حال، ستكون لي على الأقل متعة المساعدة من جهتي على تخليد ذكرى أعظم الإنجازات التي حققها أول شعب شعوب الأرض. وإن صار إسمي مغمورا من بين هذا الكم الهائل من الكتاب، فسأجد مواساة نفسي في بريق وعظمة من غمروه.
>
> المهمة ضخمة جدا، لكونها تشمل مدة تزيد عن سبعة قرون من الزمن، انطلاقا من البدايات البسيطة لروما، ووصولا حتى هذا العهد الأخير الذي صارت تنحني فيه تحت ثقل

عظمتها. كما أخشى من أن تكون بداياتها والأزمنة القريبة من نشأتها، قليلة الجاذبية بالنسبة لغالبية القراء الذين يتشوفون لما حصل في هذه العصور الأخيرة، حيث هذه القوة العظمى التي كانت سيدة العالم لمدة طويلة صارت تسلط أسلحتها على نفسها.

بالنسبة لي أجد في هذا العمل مزية كبيرة. سيلهيني ولو لفترة عن التفكير في هذه المشاهد المؤلمة التي يعرفها عصرنا منذ مدة طويلة. فمن دون تحويل فكري عن حقيقة واقعنا، سيكون عقلي منشغلا كليا بدراسة هذا التاريخ القديم، فيتخلص بذلك من تلك المخاوف التي من شأنها أن تكون مصدرا للقلق.

الأحداث التي سبقت أو رافقت نشأة روما وصلتنا منمقة بالقصص الشعري، بدلا من أن تكون مدعمة بشهادات تاريخية لا شك في صحتها. ولا أنوي لا تأكيدها ولا الاعتراض عليها. بل سأتسامح مع تلك العصور العتيقة التي كانت تُدخل الآلهة في شؤون البشر. بذلك كانت تطبع نشأة المدن بهالة العظمة الأسطورية. وإذا ما جاز السماح لشعب أن يجعل أصله أكثر قداسة بانتسابه للآلهة، فيجوز ذلك، وبلا شك، للشعب الروماني. لما أراد أن يجعل من الإله مارس *Mars* أبا له ولمؤسس المدينة، جعل مجده في السلاح الذي عانى العالم من هيمنته عليه.

لكن رفض أو قبول هذا التاريخ الأسطوري ليس له أهمية في نظري. بل المهم الذي يجب أن يحظى باهتمام كل الناس هو معرفة حياة وطباع الرومان الأوائل، ومعرفة من هم رجالهم العظام وما هي الفنون التي كانت في السلم كما في الحرب أساسا لعظمة أمّتهم ورفعت من شأنها. وهو أخيرا تتبع التضاؤل الخفي والبطيء للانضباط وما رافقه من تراخي في القيم التي دخلت في انحدار متسارع كل يوم إلى أن عجّلت بالانهيار يومنا هذا، حتى أصبح العلاج أشد ألما من الأزمة نفسها.

الامتياز الرئيسي والأفيد الكامن في سرد أحداث التاريخ هو أن نعرض على أنظارك، في إطار واضح، الدروس والعبر من كل نوع، حتى تبدو وكأنها تقول لك هذا هو ما ينبغي لك فعله من أجل مصلحتك ومصلحة الجمهورية، وهذا ما يتوجب عليك تفاديه، لما فيه من خزي لمجرد التفكير فيه ولما فيه من جرم بارتكابه.

في المحصلة، فإما أن أكون مخطئا في تقديراتي، أو ما كانت يوما جمهورية أكبر عظمة من روما ولا أكثر قداسة ولا أكثر عطاء من الإنجازات الهائلة. ولا توجد جمهورية بقيت مثلها طويلا مغلقة في وجه الترف ومن دون الظمأ للثراء، ولا بقيت مثلها وفيّة للزهد وللتقشف بقدر ما كانت تُوائم بين رغباتها وإمكانياتها. فقط في أيامنا هذه، ظهر البخل والتقتير بسبب الثراء الفاحش والتعاطي الجامح لإشباع الشهوات. لا أدري أي غضب سيصيب الدولة كي يرديّها في الحضيض بسبب ما هي منغمسة فيه من ترف ومجون.

لكن حتى في حال ما كان التشكي ضروريا فلن يزيدنا ربما إلا ألما. فلا نبدأ به هذا العمل الجليل. ولو كان للمؤرخ ما للشاعر من عطف الآلهة لكان من الأفضل له أن يصلي لها كي يحصل على النجاح في تحقيق مثل هذا العمل الضخم".

فهرس المحتوى

قصة الحرية في السيرة النبوية

ظلت الحرية في العالم العربي وحتى عهد قريب قضية النخب السياسية والعالمة فقط. وفجأة مع مطلع 2011 اتضح أنها قد أصبحت قضية أمة. تلك هي الحرية التي كانت مطلب ثوار ما عُرف بالربيع العربي، بما فيهم شبيبة وأعضاء الحركات الإسلامية. الحرية التي كان مجرد التلفظ بها سرعان ما يثير حساسية لدى عموم المسلمين لما تتشابه في أذهانهم مع الإباحية الأخلاقية السائدة في الغرب، كما حصل مع المؤرخ الناصري رحمه الله في كتاب الاستقصا. تلك الإباحية التي ظهر وبقوة في مونديال قطر 2022، أنه لا سبيل للتطبيع معها في مجتمعاتهم.

الشعوب بين الحرية والوضاعة

بخلاف الحرية السياسية التي وجدنا من بينهم من أخذ يؤصل لها من الكتاب والسنة. فصرنا نقرأ مثلا هنا وهناك "مفهوم الحرية في الإسلام"، "الحرية في القرآن الكريم"، "الحرية في عهد الفاروق" الخ... الأمر الذي يبشر بكل خير. وللحرية **قصص في تاريخ البشرية** منذ القدم، مثل قصتها في تاريخ مدن اليونان العريقة وفي تاريخ روما العتيقة. فهل لها من قصة في تاريخ المسلمين؟ بالتأكيد نعم، ولا سيما بالنسبة لكل من أمعن النظر والتأمل في سيرة الرسول الكريم من بعد أن يكون قد تتبع قصصها في تاريخ الشعوب الحرة. فما هي قصتها في سيرته صلى الله عليه وسلم؟

كل الرسل جاؤوا بنفس قيم الحرية التي من دونها يستحيل قيام الناس بالقسط كغاية الغايات من إرسالهم. يقول تعالي: "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ" (الحديد 12). وقيام الناس بالقسط لا يتحقق سوى في ظل دولة الحق والقانون. تلك الدولة التي تتطلب بدورها أن يكون الشعب حرا معافى من داء الوضاعة، أي من داء الخضوع المذل لكرامة الإنسان. فلا يخضع الشعب فيها بالمطلق إلا لله وللقوانين التي سنها هو بنفسه مباشرة أو بصفة غير مباشرة لتحقيق العيش المشترك والحر فيما بين أفراده. الشعب الحر له كامل السيادة في وطنه وهو مصدر كل السلطات التي يفوّض ممارستها لمن يثق فيهم باختيار حر منه لولاية محددة وبشروطه. فيراقبهم ويحاسبهم على تصرفاتهم فيها. ثم يجدد ثقته فيهم أو يستبدلهم بغيرهم في نهاية كل ولاية. وتلك هي طاعة أولي الأمر الواردة في القرآن الكريم. "أولي الأمر منهم" يعني الذين اختارهم الشعب من بين أفراده وفوّض لهم ممارسة سلطاته بشروطه، كصاحب شركة مّا لما يفوض تدبيرها لمن يثق فيه وبشروطه. ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله، أن الشعب الحر سيد في وطنه، وليس لمخلوق الحق في الاستبداد به. هكذا، مثل موسى وعيسى وغيرهما عليهم السلام، كان محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رُسل الحرية. الحرية التي تعتق الإنسان من داء الوضاعة. وهي نفس الحرية التي صارت تطالب بها اليوم العديد من الشعوب العربية والتي سبق أن تحققت للعديد من الشعوب عبر العصور. وهي نفس الحرية التي تحققت وعاشها شعب المدينة المنورة من حوله صلى الله عليه وسلم. فكيف حصل ذلك بالمدينة ؟ لكن كيف كان البدء بمكة؟

مكة كدولة في حجم مدينة *cité-Etat*، كانت، على صغر حجمها، تتشكل كباقي الدول من أرض وشعب وحكم. والحكم فيها كان من نصيب طبقة الأشراف من دون غيرهم، كما كان عليه الحال بروما العتيقة حتى بدايات عهد الجمهورية. ذلك هو حكم الأخيار أو الحكم الأرستقراطي بلغة العصر، حيث لم يكن للعوام *la plèbe* فيه حق المواطنة. فكانوا مجرد رعايا، وكانوا وضيعين بخضوعهم المذل للمستبدين بهم. وكان مقرّه بدار النّدوة كنادي سياسي واجتماعي خاص بعليّة القوم. وذلك في مقابل المسجد لاحقا بالمدينة، الذي كان مفتوحا في وجه كافة فئات شعبها، على غرار الآكورا *l'agora* بأثينا اليونانية، والمنتدى *le forum* بروما.

فالحرية في مكة كانت من نصيب أسر الأشراف من دون غيرهم. والحرية التي جاء بها الإسلام ومع مختلف الرسل تعني كون السيادة للشعب بالتساوي بين كل فئاته وأفراده كمواطنين أحرار، بغض النظر عن كونهم فقراء أو أغنياء، وعن كونهم ضعفاء أو أقوياء. لكل منهم نفس الحق في التشريع، إما مباشرة في حال دولة في حجم مدينة مثل مكة وروما العتيقة، أو عن طريق مجلس تشريعي منتخب يمثل بقية الشعب، لما تكون الدولة شاسعة الأطراف. والحرية بهذا المعنى السياسي والديني هي التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه. وهو حق طبيعي لكل بني البشر الذين لا يمكنهم من دونه أن يقوموا بالقسط ويعيشوا كما ينبغي العيش الكريم في دولة الحق والقانون.

فلم يعترض نبلاء قريش على كون الله ربّا يخلق ويرزق ويحيي ويميت وهو على كل شيء قدير. وحسبنا في ذلك قوله تعالى: "وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرضَ لَيَقُولُنَّ الله " (الزمر 19). وكانوا يتقربون إليه عن طريق الأصنام كما لا يزال ذلك شائعا بين بعض المسلمين لما يزعمون أنهم يتقرّبون إليه بالتمسح بقبور الصالحين وبغيرها مما خلق. فما كان عند قريش من إشكال في التخلي عن عبادة الأصنام، ولا في إقامة الصلاة ولا في الصوم ولا في أداء الزكاة ولا في الحج الذي كانوا يقومون به كميراث من الحنيفية الإبراهيمية.

الذي اعترضوا عليه هو كون الله إلهًا ينهى ويأمر، وليس مجرد ربّ يخلق ويرزق. إلهٌ يشرّع لعموم الناس بمكة بدلا من التشريع المفروض عليهم من دون رضاهم بدار النّدوة. إلهٌ يأمرهم بالعدل والإحسان وينهاهم عن

الفحشاء والمنكر، فيقول: " لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ". وكلمة "الناس" كانت تعني في آذان نبلاء قريش، وكما ينبغي، كل أفراد شعب مكة من دون تمييز. وقيام الناس بالقسط يتطلب حتما أن يكونوا كلهم أحرار أصحاب السيادة في وطنهم. إلهٌ يفرض على النبلاء المساواة في الحقوق السياسية بين كل أفراد شعب مكة، كما تحقق ذلك لاحقا بالمدينة بالنسبة لكل أفراد شعبها بما فيهم اليهود الذين احتفظوا في أحيائهم بكامل حريتهم السياسية وبدينهم وبتشريعهم فيما بينهم، مع الحرية علاوة على كل ذلك في ولوج المسجد كمنتدى ومجلس بلدي لكل أفراد الشعب بقصد تداول الشأن العام الذي كان من شأنهم جميعا، اللهم من اختار الابتعاد عنه بمحض إرادته. من أجل ذلك حارب أشراف قريش بمكة العقيدة الجديدة التي تبتغي الحرية الطبيعية والشرعية، المُسوّية بين كل أهلها في الواجبات وفي الحقوق. شعب مواطنين أحرار من دون سادة ومسودين ولا عوام ولا عبيد ولا غوغاء ولا دهماء.

فتجمّع من حوله صلى الله عليه وسلم نفر من المؤمنين الذين تعافوا من وضاعتهم وصاروا يطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات. شكل ذلك ثورة سياسية واجهها نبلاء قريش بالرفض وبالعنف الشديد. فزعموا أن الرسول الكريم كاذب مفتري على الله، وأنه ليس هناك من بعث من بعد الموت يخوفهم به ولا حساب ولا جنة ولا نار. حتى قال أحدهم: "من يُحْيِي ا لعِظَامَ وَهِيَ رَمِيم " (يس 79)، ثم قالوا : "مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ" (الجاثية 14). وقاوموه صلى الله عليه وسلم، وانتهوا بالعزم على اغتياله واستئصال أتباعه من مكة.

فكان لا بد للفئات المستضعفة والمحرومة بقوة السلاح والاضطهاد من التمتع بحقها الطبيعي في حرياتها لما أصبحت تعي معناها من بعد ما كانت تجهلها. كان لا بد لها من مأوى تلجأ إليه وتمارسها فيه. كان عليها التحرر من الاستضعاف الذي يطالها، حتى لا يُقال في حقها: "إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ. قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ الأَرْضُ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا" (النساء 17).

لكن كما ينبغي له، ما فرض الرسول الكريم نفسه على أي قوم آخر، وما كان ليُؤمر بذلك حتى في حال ما كان قويّا ويستطيع. وذلك صونا لمبدأ الحرية دائما. بل صار يعرض ما لديه من قيم ومبادئ سامية على مختلف القبائل في كل موسم حج. قبِل بدعوته بنو شيبان من العراق، لكنهم ما كانوا بدورهم أحرار، إذ كانوا تحت نيْر سيّادة الفرس. فاستمر في دعوته إلى حين وافق وفد المدينة على عرضه في ما سُمي ببيعة العقبة الأولى. لكن بمقتضى نفس مبدأ الحرية الذي جاء به، كان لا بد من رضا وموافقة على الأقل غالبية أفراد شعب المدينة. وفي ظرف سنة من التعريف بعرضه بالمدينة جاءه منها في موسم الحج اللاحق وفد أكبر من الأول ومفوّض من شعب المدينة ليخبره بقبول غالبيته به كإمام ورسول، وبمن كان معه من المستضعفين الفارين بدينهم وبحريتهم من استبداد واضطهاد أشراف قريش. وتلك كانت بيعة العقبة الثانية.

فصار فيها من سُنّته صلى الله عليه وسلم أن الولايات لا تتم إلا بالموافقة الحرة من غالبية أفراد الشعب. فمن يكون أعلى منه مقاما حتى يتولى الأمر من بعده من دون تفويض حر من غالبية أفراد الشعب وبشروطها ؟ لكنها سنّة جليلة غمرتها الصراعات السياسية من بعد عهد الخلفاء الراشدين على الاستبداد بالشعوب التي تفشى وساد فيها داء الوضاعة من جديد، وما عادت تعرف لا طعم ولا رائحة لنعمة الحرية التي جاءها بها الإسلام.

وقد ولاه صلى الله عليه وسلم على نفسه شعب المدينة الحر كإمام وكرسول، مع علمه بأن الرسول الكريم يأتيهم بتشريع من رب العالمين. بذلك يكونون قد قبلوا حتى بالله إلهًا مشرّعا، وبإرادتهم الحرة. فصار من سُنته أيضا أن ممارسة السلطة التشريعية لا تتم إلا بالإرادة الحرة من غالبية أفراد الشعب. فمن يكون أعلى مقاما من الله تعالى حتى ينتصب مشرّعا من بعد انقطاع الوحي من دون الرضا الحر من الشعب ؟ ومن هنا ستبدأ مرحلة قصة الحرية بالمدينة، من بعد مرحلة قصتها الأولى بمكة. فماذا عن تتمتها ؟

قدوم المهاجرين ثم الرسول الكريم من بعدهم، كان بموجب عقد بيعة العقبة الثانية وبرضا من غالبية شعب المدينة. وكان في ذلك صون لحريتهم وتأكيد عليها كقيمة من أهم القيم التي جاء بها الإسلام مع كل الرسل. وأول عمل تم القيام به هو بناء المسجد، ليس كمصلى فحسب، بل وبالأساس كمنتدى اجتماعي وكمقر للمجلس البلدي الذي يجتمع فيه كل من أراد من شعب المدينة للتداول في شؤونها العامة. فكان مفتوحا للصغار والكبار والذكور والإناث،

مسلمين وغير مسلمين، كي يتربوا فيه علي التشبع بالحرية. بلغت فيه حرية التعبير حد رفع الأصوات على صوت الإمام صلى الله عليه وسلم الذي كان يستحيى من أصحابها حتى لا يظهر بمظهر المستبد بهم. فنزل القرآن الكريم ينهى عن ذلك، بقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ" (الحجرات 2)

فمن سنته صلى الله عليه وسلم إنشاء مجلس بلدي في كل مدينة وقرية يمارس فيه شعبها الحر كل سلطات السيادة. وليس بالضرورة أن يكون مقره هو المسجد. كونه مسجدا في عهده صلى الله عليه وسلم راجع لكونه إماما رسولا. بتدخل الوحي في الحكم كان نظاما تيوقراطيا وديمقراطيا. أما من بعده صلى الله عليه وسلم وبانقطاع الوحي يبقى الحكم مدنيا ديمقراطيا. فليس من حق أحد أن يُنتخب باسم الدين ولا أن يتولى الحكم باسمه. تلك خاصية الرسل. فلا يُتخذ الحكم باسم الدين ذريعة للاستبداد بالشعوب وتحويلها إلى شعوب وضيعة من بعد ما كانت حرة. وذلك كان موقف البروتستانت الطهرانيين بشمال أمريكا، وقبلهم بهولندا وبسويسرا وانجلترا.

وثاني عمل كسُنّة يُقتضى بها من بعده صلى الله عليه وسلم، كان هو تحريره لوثيقة المدينة كدستور. كانت الوثيقة دستورا خاصا بعهده كإمام ورسول يوحى إليه. وعلى أساسه ظل شعبها يفرّق بين ما هو وحي فيستسلم له، وبين ما كان من تدبيره كإمام مفوّض للحكم، فكان يراجعه فيه متى ما اقتضى الحال ذلك. ومنه على سبيل المثال، تدخل الخباب بن المنذر كجندي بسيط بخصوص موقع المسلمين بمعركة بدر التي خاضها صلى الله عليه وسلم مع المهاجرين أصحاب الحق المبتغى من اعتراض قوافل قريش من دون الأنصار. وكان منه أيضا استشارة السّعدين من الأنصار أصحاب الحق في المدينة من دون المهاجرين، في قضية اقتراح صلح مع غطفان على ثلث ثمرها كي تنسحب من الحصار في غزوة الأحزاب. ومنه أيضا صلح الحديبية الذي تبين من بعد ذلك أن أمره كان من وحي الله. وقد جاءه صلى الله عليه وسلم الأمر من الله تعالى باستشارة شعب المدينة في كل أمورها العامة، وبألا يتخذ أي قرار إلا من بعد استشارته، فقال تعالى: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى الله" (آل عمران 159). وتأكيدا لمبدأ الحرية دائما، نزل قوله تعالى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَ ى بَيْنَهُمْ" (الشورى 19). والأمر يعني الشأن العام، فمنه كلمة أمير وكلمة إمارة. والضمير "هم" في الآية الكريمة، يستغرق كل أفراد شعب المدينة كمواطنين أحرار، كي يشارك ويساهم كل من أراد منهم بنصيبه الطبيعي في الاستشارة في تدبير الشأن العام. لأنه ليس من بين الشعب الحر لا أشراف ولا عوام ولا غوغاء ولا دهماء. ذلك شأن الشعوب الوضيعة فقط.

كل ذلك وغيره كثير، يدل على أن شعب المدينة عاش حرا في عهده صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين من بعده، وتمتع بكل من الحرية الدينية والحرية السياسية، مع القبول والتسليم الحر دائما بتدخل الوحي في تدبير بعض شؤونهم الخاصة والعامة، إيمانا ويقينا بأنه وحي من رب العالمين، وليس من تدبير الإمام. والوحي المسَلّم به عن إيمان كان يحكم كلّا من الإمام والشعب الحر معا. بذلك ظل الشأن العام شأن كل فرد بالمدينة كمواطن حر، ويتم تداوله بالمسجد كمجلس بلدي أو برلمان لا يستثنى من ولوجه أحد من نساء ورجال، وحتى من الصغار ومن اليهود، كي يمارس فيه حقه الطبيعي في الحرية كسيد حر بموطنه.

ومن بعد التمكين جاء دور تحرير مكة من استبداد أشرافها. وبمنظار الحرية كما يمكن تتبع قصصها في تاريخ البشرية، فكلمة "الفتح" في القرآن الكريم تعني تحرير المستضعفين من استبداد وطغيان المستبدين. أما غزو قوم حر أو شعب وضيع ثم استضعافه واستعباده فهو، بمنظار مبدأ الحرية المقدس في الإسلام، احتلال ظالم وبغيظ. ففرق إذا بين الفتح والاحتلال الذي ما كان يجوز تعمّد الخلط بينهما لتبرير هذا بذاك.

ولما تم تحرير مكة، تحررت معها قبائل باقي الجزيرة العربية. فجاءت الوفود إلى المدينة مطمئنة على نفسها من الخوف من قريش الذي كان يخنقها. جاءت تستفتي وتسأل عن فحوى الرسالة المحمدية. وما استدعاها أحد ولا أجبرها أحد على الإيمان بها. وبقيت من بعد ذلك مستقلة وحرة في اختياراتها. وحسبنا في ذلك وفد اليمامة الذي ما أن وصل إلى موطنه حتى تنكّر لما آمن به. ومع ذلك ظل شعبها مستقلا وحرا. والآيات القرآنية التي تؤكد كما يجب على حرية المعتقد عديدة وبصيّغ لا تقبل النسخ بأي حال من الأحوال. منها قوله تعالى: "لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ" [البقرة:256] و قوله سبحانه: "وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُر" (الكهف -

29). والمحاسبة على الإيمان والكفر من خصوصياته سبحانه إذ قال "إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ" (الغاشية 26). فماذا عن الالتزام بهذا المبدأ النبيل والمقدس من بعده صلى الله عليه وسلم ؟

قال الراهب ميشون *Michon* في كتابه *VOYAGE RELIGIEUX EN ORIENT* :"إنه لأمر محزن بالنسبة للأمم المسيحية أن التسامح الديني، وهو مبدأ الإحسان العظيم من الناس إلى الناس، قد تم تعليمه لها من قبل المسلمين. فمن تعاليم الدين احترام معتقدات الآخرين وعدم استخدام العنف لفرض أي معتقد.". وهو يشير هنا إلى محاكم التفتيش. وقال روبرتسن Robertson عن *Gustave Le bon* في كتابه *LA CIVILSATION DES ARABES* : "المسلمون هم المتحمسون الوحيدون الذين جمعوا بين روح التسامح وحماسة التبشير. مع حملهم للسلاح من أجل نشر عقيدة نبيهم، سمحوا لمن لم يرغبوا فيها أن يظلوا متمسكين معتقداتهم". وأضاف كُوستاف لو بون قائلا : "لما وصل الخليفة عمر إلى مدينة القدس أظهر أكبر قدر من التسامح تجاه سكانها، وترك لهم دينهم وعاداتهم وممتلكاتهم، وفرض عليهم فقط أداء جزية بسيطة". فحرية المعتقد في الإسلام مع الحق في الحرية السياسية صنوان لا يفترقان. لكن حصل التفريط في الثانية فعادت الوضاعة لتأخذ مكان عشق الحرية في النفوس. ومن شأن قراءة متجددة للقرآن الكريم وللسيرة الشريفة على ضوء تاريخ الشعوب الحرة أن تعيد الأمور إلى نصابها.

فهرس المحتوى

هل قدرُ العرب هو قول ابن خلدون إنما الرئاسة بالغَلَب ؟

ما زلنا لا نكاد نستبشر بظهور بوادر السلام بدولة عربية حتى نُفاجأ ونُصاب بنكد اشتعال نار الفتنة بأخرى. وإذا قيل، بمنطق نظرية المؤامرة، أن السبب في ذلك هو التدخلات الخارجية، فاللوم يقع على ضحاياها لمّا تجد عندهم قابلية للاختراق واستعدادا للتأثر بها. فالواقع كان ولا يزال يؤكد أن العلاقات الدولية غالبا إلّم نقل دائما ما تحكمها المصالح وليس الأخلاق والعواطف. وكأن كل دولة فاعلة في المعترك الدولي تقول بلسان حالها نفسي نفسي. وويل لباقي الدول من كيدها ولو كانت من أقرب حلفائها. فهل يكون السبب في تلك الفتن المتكررة أعمق من ذلك ويصدق على العرب من دون غيرهم قول ابن خلدون في المقدمة إن الرئاسة لا تكون إلا بالغَلَب؟

التاريخ في هذا الصدد، حافل بالدروس والعبر. من يتأمل الفرق بين تاريخ أنظمة حكم كل من دول العرب ودول الغرب سيدرك السبب الذي ساهم بقدر كبير في تقدم هؤلاء وتخلف أولئك. للوقوف على ذلك نبدأ بالنظر في تاريخ تقلب العرب بين الاستقرار والاضطراب وسببه وتداعياته. يليه النظر في تاريخ غلبة الأمن والاستقرار على أنظمة حكم دول العالم الغربي وسببه وتبعاته. ونختم بالمقارنة بين واقع كل من عموم جمهوريات وعموم مَلكيات العالم الحديث بمعيار الأمن والاستقرار.

تقلب العرب بين الاستقرار والاضطراب، سببه وتداعياته

من المعلوم أن الاستقرار السياسي هو أساس الأمن والنمو والرخاء والازدهار. والعكس بالعكس. والاستقرار السياسي مرتبط بالاحتكام إلى قوة القانون في اعتلاء كرسي الرئاسة وفي الحكم. وكذلك كان ولا يزال شأنهما في العالم الغربي. أما في العالم العربي فغالبا ما طغى عليه الاحتكام لقوة السيف. وذلك هو بالضبط ما أكده ابن خلدون بقوله في المقدمة "إنّما الرّئاسة لا تكون إلّا بالغَلَب". لكن ليس بالمطلق، أي ليس بكل العالم، كما تقدم مع دول العالم الغربي. وليس بالمطلق حتى بالعالم العربي، كما سنوضح ذلك. لذا كان عليه بالأحرى أن يقول "أن الرئاسة تكون أحيانا بالغَلَب"، وليس "ما تكون إلا بالغَلَب". وتلك الاستثناءات العربية هي التي تيسّر بفضلها الازدهار المعروف والمشهور بكل من دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة.

فما عرفت دول العرب ذلك الازدهار سوى في الحقب القليلة التي غلب فيها الاحتكام لقوة القانون على قوة السلاح في نظام ولاية العهد. الحقبة الأولى كانت في عهد الأمويين بدمشق حتى نهاية خلافة هشام بن عبد الملك. والثانية في عهد العباسيين ببغداد حتى نهاية خلافة المامون. والثالثة التي كانت متزامنة مع الثانية تجلت في عهد الأمويين بقرطبة حتى نهاية خلافة الحَكم المستنصر بالله وبداية الدولة العامرية. والرابعة برزت في عهد الفاطميين

بالقاهرة إلى حين طغيان حكم الوزراء على سلطان الخلفاء. أما فيما عدى ذلك فقد غلب الاحتكام لمنطق قوة السلاح الخلدوني على الاحتكام لقوة القانون الغربي في كل من اعتلاء سدة الحكم وولاية العهد. فانعدم الأمن والاستقرار وتولّى الازدهار وطغت الاضطرابات واستفحل التقهقر والاندحار.

وكان المغرب سيعرف نفس الازدهار الاستثنائي والطويل الذي عرفته كل من دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة، لولا طغيان الاحتكام لمنطق "الرئاسة بالغلب" الخلدوني في اعتلاء العرش وفي ولاية العهد الذي حالف مختلف السلالات التي حكمته. فنفتخر مثلا، كمغاربة وبحق، بالانتصار في معركة وادي المخازن. لكن من دون التوقف بما يكفي عند منطق "الرئاسة بالغلب" في ولاية العهد الذي تسبب فيها. ونفتخر بعهد أحمد المنصور الذهبي الزاهر لكن من دون التوقف بما يكفي عند عودة سيادة منطق "الرئاسة بالغلب" في ولاية العهد بين أبنائه والذي تسبب في توقف ذلك الازدهار مباشرة بعد وفاة صاحبه. والشيء نفسه مع الأمن والاستقرار الذي تحقق وساد في عهد المولى إسماعيل الطويل والذي ما فتئ أن انقطع بدوره فور وفاته بسبب عودة طغيان منطق "الرئاسة بالغلب" في ولاية مرة أخرى بين أبنائه. وقد سبقهم جميعا في ذلك آخر خلفاء كل من الأمويين والعباسيين والفاطميين وغيرهم من العرب والعجم.

وعلاوة على ابن خلدون، فقد سجل علماء فاس مثالب ذلك المنطق الخلدوني الخَرِب في جوابهم على رسالة لَوْم تلقوها من محمد المتوكل السعدي لما خلعه عمّه عبد الملك وأخذ مكانه، واستقوى هو بسبستيان ملك البرتغال لاسترجاع عرشه في مقابل أن يتخلى له على حكم شواطئ البلاد، كما جاء في كتاب نزهة الحادي. فقالوا له في جوابهم الذي أورده وخلّده اليفرني في نفس الكتاب، أن اللوم يقع بالأحرى على كل من أبيه السلطان عبد الله الغالب وجدّه السلطان محمد الشيخ مع أخيه السلطان أحمد الأعرج. وذكّروه بأن جده الأكبر محمد القائم بأمر الله، مؤسس الدولة السعدية، قد سنّ عُرفا يقضي بأن يكون العرش لأكبر الرجال سنا من بين إخوان وأبناء كل سلطان وافته المنية. ولما مات آل العرش، وكما ينبغي، لابنه الأكبر أحمد الأعرج. وكانت ولاية العهد كما يجب لأخيه محمد الشيخ.

لكن السلطان أحمد كان هو أول من خرَم تلك القاعدة لما عزم على تولية العهد لأكبر أبنائه بدلا من أخيه محمد الشيخ صاحبها الشرعي، وفق القاعدة التي سنّها أبوهما محمد القائم بأمر الله. فعادا كلاهما، على عادة من سبقهما بالمشرق والمغرب، إلى الاحتكام إلى منطق قوة السيف الخلدوني لحسم الأمر بينهما. وكانت الغلبة من نصيب محمد الشيخ الذي صار سلطانا من بعد أن خلع أخاه وفرض الإقامة الجبرية عليه وعلى كل أفراد أسرته. وحتى لا يؤول العرش إليه مرة أخرى وفق العُرف من بعد وفاته، أوصى السجّان بمراكش بإعدامه هو وكل أفراد أسرته علنا وعلى رؤوس الأشهاد حال علمه بوفاته هو أو بمقتله حتى يؤول العرش لأكبر أبنائه. وكذلك كان فور وصول خبر مقتله وقطع رأسه بأمر من السلطان سليمان العثماني. وهكذا اعتلى العرش ابنه عبد الله الغالب بدوره بمنطق "الرياسة بالغلب" الخلدوني.

وما أن صار عبد الله سلطانا حتى انتهز الفرصة وأمر بقتل أخيه أبي عثمان لأمر مّا في نفسه، كما جاء في كتاب نزهة الحادي. فخافه على حياتهم باقي الإخوة الثلاثة عبد الملك وعبد المومن وأحمد، وفروا من بطشه لاجئين إلى الأتراك بإيالتهم بالجزائر. ولما مات عبد الله خلا الأمر لابنه محمد المتوكل من المنافسة واعتلى العرش بالقوة التي سبق أن استعملها أبوه لصالحه على حساب حق عبد الملك في العرش وفق العُرف الذي سنه جده المؤسس للدولة. لذا قال علماء فاس لمحمد المتوكل أنه لما استعمل عمه عبد الملك بدوره القوة ضده لخلعه وأخذ مكانه فما خالف نفس منطق "الرئاسة بالغلب" الذي سار عليه جل من سبقهما. فبأي حجّة يلومهم على خلعهم لبيعته من رقابهم وطاعة عمّه عبد الملك الذي غلبت شوكته من جهة والذي هو الأحق بالرئاسة وفق عُرف الجد المؤسس من جهة ثانية ؟ لكن ما هي مثالب الاحتكام لقوة السلاح في اكتساب الرئاسة والحفاظ عليها ؟

الشعوب بين الحرية والوضاعة

الاحتفاظ بالعرش الهش كان يتطلب من الجالس عليه نصرة ما يكفي من الجند من جهة، مع ما يكفي من نصرة أهل النفوذ المدنيين ضد الطامعين في خلعه وأخذ مكانه من جهة ثانية. فالتغلب على الأمر كان يتطلب الاعتماد على عصبتين، وفق المنظور الخلدوني. قوة عسكرية علاوة على قوة مدنية. وكلاهما يتطلبان جباية وإنفاق ما يكفي من الأموال. وكما جاء في مقدمة ابن خلدون عن أحد الحكماء قوله: "المُلك بالجند والجند بالمال والمال بالخراج". والخراج كان يعني مختلف أنواع الضرائب. وسمي بالخراج المضروب على الأراضي الفلاحية لأنه كان يشكل الجزء الأكبر من محصول الجباية في اقتصاد أساسه الزراعة. ومن ذلك كتاب الخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

وعن حكيم آخر في نفس المقدمة قوله : "المُلك نظام يعضده الجند والجند أعوان يكفلهم المال والمال رزق تجمعه الرّعيّة والرّعيّة عبيد يكنفهم العدل". لكن من أين للرعية بالعدل كعطاء في مقابل الجباية المجحفة إذا كان الاحتفاظ بكرسي الرئاسة يعتمد على الاحتكام لقوة السيف وليس لقوة القانون. بل كانت تقع تلك الرعية حتما تحت ضغط ضريبي مهول وفاحش، ليس بسبب الجشع والحاجة لمجرد متطلبات الترف كما يظهر ويُعتقد، وإنما من باب الضرورة لضمان الاستمرار في الحكم. هكذا ما كان العيب في الحُكّام وإنما في طبيعة نظام الحكم الذي ما عرفوا غيره. وبالمقارنة يتضح المقال. فماذا عن الاحتكام للقانون والنظام في اعتلاء سدة الحكم بالعالم الغربي الذي غاب عن ابن خلدون دراسة طبيعة الحكم فيه، كما جاء ذلك في مقدمة كتاب "تأملات في تاريخ الرومان" للدكتور عبد الله العروي؟

غلبة الأمن والاستقرار على العالم الغربي، سببه وتبعاته.

فمنذ أن تكالبت قبائل الشمال الهمجية على الإمبراطورية الرومانية حتى القضاء عليها في القرن الخامس للميلاد، استقر المُلك بأوروبا في يد عدد محدود من زعماء تلك القبائل الذين كانوا يُعدون على رؤوس الأصابع. فصارت وظلت أسرهم تحكم الممالك التي أنشأتها هنا وهناك بالحق الإلهي وبمباركة من الكنيسة الرومانية الوريثة الروحية للإمبراطورية. ممالك لم يعد فيها الحق الشرعي في الحكم لغير أفراد تلك الأسر المالكة عبر الأجيال. فما خطر على بال أحد الطمع فيه من خارجها.

وتم سن القانون المعروف بقانون الساليك *la loi salique* ينظمها. كان من بين مقتضياته تنظيم ولاية العهد في تلك الأسر. فصار وظل بموجبه ولاة العهد معروفين مسبقا وبالترتيب من دون الحاجة لتعيين أوّلهم، ولو كان لا يزال في رحم أمه. في هذه الحالة يؤول الحكم لمجلس وصاية يوصي به العاهل الهالك قبل مماته أو يتم الاتفاق على أعضائه حتى بلوغ ولي العهد الصبي سن معينة كي يحكم بنفسه. وفي حال ما انقطع نسل العاهل الجالس على العرش تعود ولاية العهد بموجب نفس القانون لكبير الفرع الأقرب في أسرته. فهذه ظلت هي القاعدة المسلّم بها بكل أوروبا. والأزمات النادرة تؤكد تلك القاعدة. وهكذا ما كان المُلك في أوروبا على النمط الخلدوني. ما كان في أوروبا لا بالغلب ولا من نصيب العصبية الأقوى من بين عصبيات تتنافس عليه. الصراعات التي كانت تحدث في تلك القارة بين تلك الممالك المتجاورة، وما أكثرها وما أعنفها، كانت صراعات وحروب تحركها أطماع توسُّعية في الأقاليم الحدودية لاكتساب المزيد من القوة على حساب بعضها البعض.

مطمئنون على عروشهم وعلى ولاة عهدهم، ما كان ملوك أوروبا في حاجة للأموال إلا لتوسيع ممالكهم على حساب الممالك المجاورة أو لتخويفها حتى لا تتوسع على حسابها. وفي خضم تلك الأطماع التوسعية الدائمة، كانت من باب الضرورة تنفق أموال الجباية في تجهيز الجيوش وتطويرها باستمرار وفي استعراض العضلات ببناء المعالم العمرانية المبهرة من قصور وقلاع وقناطر وطرق وحواضر غنية وعصرية وجد متقدمة. وكان يترتب عن ذلك ضغط ضريبي فاحش كذلك. وكان يقع بالأساس على عاتق الطبقة البرجوازية بتلك الحواضر الغنية من دون النبلاء الذين كانوا يتمتعون من جهتهم بامتياز امتلاك واستغلال إقطاعيات مقابل تعزيز قوات الملك العسكرية عند الحاجة في الحروب التوسعية الدائمة، ومن دون مساهمة إقطاعيات الكنيسة رغم غناها الفاحش، في مقابل ضمان مباركة الرب لتلك الممالك.

لكن حواضرها احتفظت من الإمبراطورية الرومانية البائدة بالحكم الذاتي بواسطة مجالس بلدية منتخبة *municipe*. كان أعضاؤها من كبار رجال المال والأعمال البرجوازيين فيها. وبفضل اطمئنانهم على عروشهم ما كان الملوك في حاجة لاكتناز أموال الجبايات المجحفة. بل كانت تنفقها كلها وتحتاج للمزيد الذي كانت تقترضه من أبناك كبار رجال المال بحواضرها البرجوازية أو من غيرها بالخارج. هكذا كانت تعود محاصيل تلك الجبايات لنفس الحواضر التي خرجت منها في مقابل الصفقات التجارية والعمرانية والصناعية الهائلة التي كانت تتطلبها الدولة في تنافس مع باقي الممالك من حولها. وبالجري من وراء الدفاع عن مصالحها وتوسيعها ظلت تلك الممالك الأوروبية تتطور في كل المجالات العلمية والتجارية والصناعية إلى أن توسعت الصراعات فيما بينها على استعمار بلدان ما وراء البحار، ومنها احتلال الشواطئ المغربية منذ بدايات القرن الخامس عشر، وقبل سقوط الأندلس في آخره. وذلك كان قدر ممالك دول أوروبا الذي منحها بالتدريج دولة ذات نظام حكم مستقر وقوي وفعال فتقدمت. أما عموم العالم العربي فقد عرف كما تقدم قدرا مغايرا فظل يتخلف.

لكن قدرها، كما نراه اليوم بأم العين، قد تغيّر في ما تبقى فيها من الأنظمة الملكية والإمارات، حيث صار ولا يزال حتى يومنا هذا يسود الاحتكام لقوة القانون في اعتلاء العروش وكراسي الإمارات وفي ولاية العهد. وهي التي، بفضل ذلك، تعرف الاستقرار والأمن المنشودين مع ما يرافقهما من ازدهار بمقدار مقدرات كل منها الطبيعية والبشرية وبمقدار السياسات الرشيدة المتبعة فيها. وذلك بالمقارنة مع أحوال عموم الجمهوريات العربية الأقل استقرارا ونموا بالرغم من الحجم الهائل للمقدرات الطبيعية والبشرية في البعض منها. فعلى غرار عموم الجمهوريات الإفريقية وبعض الجمهوريات الآسيوية، لا يزال فيها، مع الأسف الشديد، الاحتكام لقوة القانون في اعتلاء سدة الحكم لم يستتب كما ينبغي مثل ما هو قائم بعموم الأنظمة الجمهورية بباقي العالم المتقدم. بل اتضح أنه حتى بالعالم المتقدم ما تبقى فيه من الأنظمة الملكية هي أكثر استقرارا وأمنا ونموا من الجمهوريات فيه. كيف ذلك ؟

واقع عموم جمهوريات وعموم مَلكيات العالم الحديث بميزان الأمن والاستقرار

بخلاف العالم الغربي، الأنظمة الجمهورية بالعالم العربي مستحدثة فقط في القرن الماضي، حيث عوّضت الأنظمة الملكية. ولما نقارن اليوم بين الاستقرار في ما تبقى من هذه من جهة وتكرار الفتن في البعض من تلك من جهة ثانية، فكأنما عموم العرب استأنسوا وتعوّدوا على الاعتراف فقط بالشرعية الدينية للملوك والأمراء، مع التشكيك في مصداقية وفعالية الأنظمة الجمهورية المستحدثة. لكن اطمئنان الشعوب للأنظمة الملكية لا يخص العرب وحدهم. بل ظل يطبع حتى غالبية الشعوب بغرب أوروبا التي احتفظت بها. وهي كذلك أكثر استقرارا من عموم الأنظمة الجمهورية حتى بالعالم المتقدم.

للتذكير، الديمقراطية ببريطانيا العظمى مثلا، قد نشأت بالتدريج في ظل الملكية منذ سنّ الميثاق العظيم Magna Carta سنة 1215. وقد استكملت مسيرتها إثر فشل تجربة جمهورية الديكتاتور كرومويل لمدة قصيرة ما بين 1649 و1660 من بعد إعدام الملك شارل الأول في بدايتها. وانتهت تلك المسيرة بنشأة وثبات الملكية الدستورية بفضل الثورة المجيدة سنة 1689.

حصل ذلك قرنا من الزمن قبل الثورة الفرنسية التي أعدمت الملك لويز السادس عشر وأسقطت النظام الملكي وعوضته بنظام جمهوري. النظام الذي سرعان ما تدهور وظهر فشله من بعد ما سادت فيه الفوضى مع قطع عدد مهول من رؤوس كبار الثوار بالمقصلة. ثم ظلت البلاد تتقلب في الفتن بين الإمبراطورية وعودة الملكية وعودة الجمهورية ثم الإمبراطورية من جديد، ثم الجمهورية الثانية والثالثة والرابعة وأخيرا الخامسة التي صارت اليوم بدورها، مع تعدد الأزمات الحالية، محط التشكيك في فاعليتها والتفكير في تطويرها كذلك. وذلك مع تواجد التيارات المطالبة بعودة النظام الملكي وحتى النظام الإمبراطوري. وقد كان بعض الفرنسيين منبهرين بالرئيس ميتران لما ظهر لهم يتصرف كأمير أو ملك.

الشعوب بين الحرية والوضاعة

ومن كان يتوقع الفتنة التي حدثت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالولايات المتحدة ؟ فتنة لا يزال يُخشى من مخاطر تكرارها في الاستحقاقات الرئاسية الموالية لدرجة جعلت الرئيس الحالي يقول بمناسبة إعلان ترشحه لولاية ثانية أن كل جيل لديه لحظة يتعين عليه فيها الدفاع عن الديمقراطية وعن الحريات الأساسية. ناهيك عن الصخب القوي الذي طغى على الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالبرازيل.

ولا تسمع بمثل تلك الاضطرابات بالأنظمة الملكية الدستورية العشرة المتبقية بغرب أوروبا. وذلك بلا شك لصلابتها. ومن بينها إسبانيا التي فضلت استعادة الملكية كرمز لوحدة البلاد من بعد وفاة الرئيس فرانكو الذي ورث فيها الحكم إثر مشاركته وانتصاره في الحرب الأهلية إبان عهد الجمهورية في الثلاثينيات من القرن الماضي. والملك كارلوس هو الذي حال سنة 1981 دون الانقلاب العسكري على الديمقراطية بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. فإذا صح ما تقدم، وبمعيار الأمن والاستقرار، تكون شعوب عموم الملكيات والإمارات بكل العالم أوفر حظا من شعوب عموم الجمهوريات.

ولعل ذلك ما يُفسّر خبر خروج بعض الليبيين المطالبين بالعودة إلى الشرعية الدستورية الملكية وتبني خيار تفعيل "دستور الاستقلال" لحل الأزمة الحالية، ودعوة الأمير محمد الحسن السنوسي لتسلم مهامه ملكًا دستوريًا للبلاد. لكنه بلا شك الأمر المستبعد لا في ليبيا ولا في غيرها. فيبقى المعوّل على الأجيال الصاعدة في عموم الجمهوريات العربية وغيرها كي ترتقي بها بإذن الله إلى مصاف الدول المتقدمة كي تنعم أخيرا بالأمن والاستقرار وبما يتبع ذلك من رخاء وازدهار.

فهرس المحتوى

الأمن على الحرمات بين الدولة الحديثة والدولة العتيقة

باستقراء التعليقات التي توصلت بها من معارفي على مقالي السابق تحت عنوان "**تدريس التاريخ كما هو لتحصين الشباب من آفة التطرف**"، ظهر لي أنه يغلب على عدد من القراء الخلط بين حضارات الدول من جهة وأمن شعوبها على حرماتها من جهة ثانية. فيعتقدون أن كل شعب عرفت دولته حضارة مزدهرة ومبهرة كان ينعم تلقائيا بالأمن على كل حرماته. فكان لا بد من تبديد ذلك الخلط حتى يتضح المقصود من المقال المذكور.

ففي العديد من الدول عبر تاريخ البشرية، قد تـــزامـــن تواجد حضارات زاهرة ومبهرة، مع غياب تام لاحترام حقوق الإنسان فيها. كما تـــزامـــن في أخرى حضور تام لاحترام حقوق الإنسان مع غياب أي شكل من أشكال الحضارة الثقافية والعلمية والعمرانية فيها. وتلك كانت ما يُعرف اليوم بدولة الحق والقانون. مثل الجمهورية الرومانية العتيقة حتى من قبل أن تعرف حضارة عمرانية. ومَثّلها في أبهى صوّره هو عهد الرسول الكريم وعهد الخلفاء الراشدين. فتلك كانت دولة الحق والقانون ومن دون أي مظهر من مظاهر حضارة مبهرة. تلك الدولة التي بحسب ما جاء في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم وفي كل عصر، ما لبثت أن تلاشت تحت ضغط الاتساع السريع لرقعة بلاد الإسلام، وحتى لما ظهرت فيها حضارة زاهرة في فترة من عهد العباسيين ببغداد وفي أخرى من عهد الأمويين بقرطبة.

والدولة الحديثة اليوم هي دولة الحق والقانون، التي جمعت بين تواجد الحضارة بمختلف مظاهرها من جهة وبين ضمان أمن شعبها على حرماته من جهة ثانية. الحرمات التي تشكل مقاصد الشريعة عند الخاصة، وحقوق الإنسان بلغة عصرنا عند العامة كما تقدم.

ففي أوروبا الغربية، الدولة التقليدية العتيقة، التي سمّاها الفرنسيون النظام القديم *l'ancien régime* إثر ثورة 1789، توفرت لها منذ القرن الرابع عشر الظروف الجيوسياسية المواتيّة كي تتعزز تدريجياً بإدارة قوية. لجأ فيها الملوك والأمراء إلى خبرات المواطنين من الطبقة البرجوازية من رجال المال والأعمال ومن رجال القانون.

خبرات اكتسبتها تلك الطبقة في الممارسات المالية والإدارية وفي تجديد القانون المرتبط بتزايد سيطرة القانون الروماني.

ففي بعض الإمارت بشمال إيطالية، كفلورنسا بالخصوص حيث حصل ذلك التطور مبكرًا، تم إنشاء نوع حديث من الإدارة العمومية المحلية على غرار إدارة المال والأعمال في المجالين التجاري والصناعي. ثم تسارع نفس التطور خلال عصر النهضة عندما أمسكت الدولة بسيادتها الكاملة على ترابها بفضل تلك الإدارة القوية والفعالة التي لا تسمح لأي كان فيها أن يخرج عن سيطرتها.

فنشأت الدولة الحديثة بفضل ذلك التطور الإداري القوي. ثم بضغط متزايد ومتدرج من شعوبها تطورت وصارت محكومة بمبادئ الحق والقانون على أساس الفصل بين السلط الثلاث. وتحققت بفضل كل ذلك وبالتدريج دائما العدالة الضريبية، وخضعت ميزانية الدولة لقرار السلطة التشريعية المنتخبة نيابة عن الشعب مع مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية من طرف نفس السلطة التشريعية. فنمت فيها الخدمات العمومية من أمن وطني وجيش وطني وعدالة مستقلة وصحة عمومية وتعليم عمومي وأشغال عمومية تعنى بالمرافق الضرورية. فساد الأمن في كل ربوع البلاد برّا وبحرا، وامتد ليغطي القرى النائية والجبال. وبفضل ذلك استغنت المدن عن الأسوار ذات الأبراج التي كانت تحيط بها لحمايتها بمدافعها التي كانت موجهة صوب الداخل مثل ما كانت صوب الخارج، والتي بقيت شاهدة على هشاشة الأمن بالدولة التقليدية البائدة. لكن فقط المستقرئين لكتب المؤرخين، وما أقلهم مع الأسف الشديد، هم الذين يرون ويدركون ذلك الفارق الكبير في الأمن العام والاستقرار والعدل بين الدولة الحديثة والدولة التقليدية البائدة.

خلاصة القول أن الدولة الحديثة هي تلك التي صارت ذات سيادة كاملة على كل ترابها بفضل الإمكانات الإدارية القوية غير المحدودة والتي يستخدمها صاحب السيادة، مستبدا كان أو شعبا، في ممارسة سلطته. أما الدولة التقليدية البائدة فقد كانت تعاني من ضعف الوسائل التي يمكنها تعبئتها لتنفيذ السياسات التي كان يصممها ويقررها صاحب السيادة، مهما حسنت نواياه. وبما أنه ما كان بإمكانها الاعتماد على إدارة قوية وفعاّلة فقد كانت مضطرة للتعامل مع أنظمة العلاقات المجتمعية المختلّة والمبنية على النفوذ والجاه وأحيانا كثيرة على استعمال قوة السلاح المشاع بين عموم الناس لفض النزاعات وللاستحواذ على الامتيازات.

فكان البسطاء من الأهالي يعيشون فيها بين نارين، وذلك مهما ازدهرت وتألقت حضارتها. كانوا عرضة لإجرام قطاع الطرق في المناطق الخارجة عن نفوذها من جهة. وكانوا يئنون تحت نيْر عسف وجور رجالها بالمناطق التي تتحكم فيها من جهة ثانية. فحيث ما وجدوا فيها ما كانوا يأمنون بما يكفي على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم.

هكذا وبمعيار مقاصد الشريعة السمحاء تبقى الدولة الحديثة اليوم أرقى وبكثير من الدولة العتيقة البائدة، وذلك حتى في عز تألق حضارتها. ولا يدرك ذلك الفرق الشاسع بينهما سوى من يقرأون كتب التاريخ كما هو على حقيقته بحُلوه ومره، وما أقلهم مع الأسف الشديد، بالرغم من وفرتها وفي متناول اليد لكل من يبحث عنها على الإنترنت وبالمجان.

وما خلا يوم مجتمع بشري من ظلم وفساد، ولن يخلو منهما أبدا مهما تطوّر وازدهر. لكن بنفس معيار مقاصد الشريعة السمحاء، سيظل الظلم والفساد في الدولة الحديثة أقل وبكثير من ظلم وفساد الدولة العتيقة البائدة. وكما في باقي العالم، تشهد مرة أخرى بذلك كل كتب المؤرخين المسلمين في مختلف بقاع أرض الإسلام وعبر مختلف العصور، اللهم في عهد الرسول الكريم وعهد الخلفاء الراشدين.

فلا يصح أبدا أن يبغي بعض من شبابنا الدولة العتيقة البائدة بديلا عن الدولة الحديثة، مهما تألقت وازدهرت حضارتها، التي يحق لنا أن نفتخر بها، ولكن من دون أن تحجُب عنا تخلفها في مجال حقوق الإنسان التي تضمنتها مقاصد الشريعة السمحاء والتي هي أهم بكثير من بريق أية حضارة. وحتى يقتنع بذلك، فقد حان الوقت لتدريس

تاريخ أسلافه كما هو على حقيقته بحُلوه وبمُرّه، وليس فقط ما عرفه من صفحات مجيدة ومشرقة وزاهية، فلا يُشمت في حقيقة طبيعة الدولة العتيقة البائدة، وفي مثالبها.

فهرس المحتوى

مقاصد الشريعة بين الدولة الحديثة والدولة العتيقة

باستقراء التعليقات على مقال سابق لي بجريدة هسبريس، تحت عنوان "خبير تربوي يدعو إلى تحصين الشباب ضد التطرف بتدريس التاريخ على حقيقته بحُلوه ومُره"، وباستقراء تلك التي توصلت بها بخصوصه مباشرة من معارفي، ظهر لي أنه يغلب على عدد من القراء الخلط بين حضارات الدول من جهة وأمن شعوبها على حرماتها من جهة ثانية. فيعتقدون أن كل شعب عرفت دولته حضارة مزدهرة ومبهرة كان ينعم تلقائيا بالأمن على كل حرماته. فكان لا بد من تبديد ذلك الخلط حتى يتضح المقصود من المقال المذكور.

ففي العديد من الدول عبر تاريخ البشرية، قد تـــزامـــن تواجد حضارات زاهرة ومبهرة، مع غياب تام لاحترام حقوق الإنسان فيها. كما تـــزامـــن في أخرى حضور تام لاحترام حقوق الإنسان مع غياب أي شكل من أشكال الحضارة الثقافية والعلمية والعمرانية فيها. وتلك كانت ما يُعرف اليوم بدولة الحق والقانون. مثل الجمهورية الرومانية العتيقة حتى من قبل أن تعرف حضارة عمرانية. ومَثَّلها في أبهى صوّره هو عهد الرسول الكريم وعهد الخلفاء الراشدين. فتلك كانت دولة الحق والقانون ومن دون أي مظهر من مظاهر حضارة مبهرة. تلك الدولة التي بحسب ما جاء في كتب المؤرخين المسلمين أنفسهم وفي كل عصر، ما لبثت أن تلاشت تحت ضغط الاتساع السريع لرقعة بلاد الإسلام، وحتى لما ظهرت فيها حضارة زاهرة في فترة من عهد العباسيين ببغداد وفي أخرى من عهد الأمويين بقرطبة.

والدولة الحديثة اليوم هي دولة الحق والقانون، التي جمعت بين تواجد الحضارة بمختلف مظاهرها من جهة وبين ضمان أمن شعبها على حرماته من جهة ثانية. الحرمات التي تشكل مقاصد الشريعة عند الخاصة، وحقوق الإنسان بلغة عصرنا عند العامة كما تقدم.

ففي أوروبا الغربية، الدولة التقليدية العتيقة، التي سمّاها الفرنسيون النظام القديم *l’ancien régime* إثر ثورة 1789، توفرت لها منذ القرن الرابع عشر الظروف الجيوسياسية المواتيّة كي تتعزز تدريجياً بإدارة قوية. لجأ فيها الملوك والأمراء إلى خبرات المواطنين من الطبقة البرجوازية من رجال المال والأعمال ومن رجال القانون. خبرات اكتسبتها تلك الطبقة في الممارسات المالية والإدارية وفي تجديد القانون المرتبط بتزايد سيطرة القانون الروماني.

ففي بعض الإمارت بشمال إيطالية، كفلورنسا بالخصوص حيث حصل ذلك التطور مبكرًا، تم إنشاء نوع حديث من الإدارة العمومية المحلية على غرار إدارة المال والأعمال في المجالين التجاري والصناعي. ثم تسارع نفس التطور خلال عصر النهضة عندما أمسكت الدولة بسيادتها الكاملة على ترابها بفضل تلك الإدارة القوية والفعالة التي لا تسمح لأي كان فيها أن يخرج عن سيطرتها.

فنشأت الدولة الحديثة بفضل ذلك التطور الإداري القوي. ثم بضغط متزايد ومتدرج من شعوبها تطورت وصارت محكومة بمبادئ الحق والقانون على أساس الفصل بين السلط الثلاث. وتحققت بفضل كل ذلك وبالتدريج دائما العدالة الضريبية، وخضعت ميزانية الدولة لقرار السلطة التشريعية المنتخبة نيابة عن الشعب مع مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية من طرف نفس السلطة التشريعية. فنمت فيها الخدمات العمومية من أمن وطني وجيش وطني وعدالة مستقلة وصحة عمومية وتعليم عمومي وأشغال عمومية تعنى بالمرافق الضرورية. فساد الأمن في كل ربوع البلاد برّا وبحرا، وامتد ليغطي القرى النائية والجبال. وبفضل ذلك استغنت المدن عن الأسوار ذات الأبراج التي كانت تحيط بها لحمايتها بمدافعها التي كانت موجهة صوب الداخل مثل ما كانت صوب الخارج، والتي بقيت شاهدة على هشاشة الأمن بالدولة التقليدية البائدة. لكن فقط المستقرئين لكتب المؤرخين، وما أقلهم مع الأسف

الشديد، هم الذين يرون ويدركون ذلك الفارق الكبير في الأمن العام والاستقرار والعدل بين الدولة الحديثة والدولة التقليدية البائدة.

خلاصة القول أن الدولة الحديثة هي تلك التي صارت ذات سيادة كاملة على كل ترابها بفضل الإمكانات الإدارية القوية غير المحدودة والتي يستخدمها صاحب السيادة، مستبدا كان أو شعبا، في ممارسة سلطته. أما الدولة التقليدية البائدة فقد كانت تعاني من ضعف الوسائل التي يمكنها تعبئتها لتنفيذ السياسات التي كان يصممها ويقررها صاحب السيادة، مهما حسنت نواياه. وبما أنه ما كان بإمكانها الاعتماد على إدارة قوية وفعّالة فقد كانت مضطرة للتعامل مع أنظمة العلاقات المجتمعية المختلّة والمبنية على النفوذ والجاه وأحيانا كثيرة على استعمال قوة السلاح المشاع بين عموم الناس لفض النزاعات وللاستحواذ على الامتيازات.

فكان البسطاء من الأهالي يعيشون فيها بين ناريْن، وذلك مهما ازدهرت وتألقت حضارتها. كانوا عرضة لإجرام قطاع الطرق في المناطق الخارجة عن نفوذها من جهة. وكانوا يئنون تحت نيْر عسف وجور رجالها بالمناطق التي تتحكم فيها من جهة ثانية. فحيث ما وجدوا فيها ما كانوا يأمنون بما يكفي على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم.

هكذا وبمعيار مقاصد الشريعة السمحاء تبقى الدولة الحديثة اليوم أرقى وبكثير من الدولة العتيقة البائدة، وذلك حتى في عز تألق حضارتها. ولا يدرك ذلك الفرق الشاسع بينهما سوى من يقرأون كتب التاريخ كما هو على حقيقته بحُلوه ومره، وما أقلهم مع الأسف الشديد، بالرغم من وفرتها وفي متناول اليد لكل من يبحث عنها على الإنترنت وبالمجان.

وما خلا يوم مجتمع بشري من ظلم وفساد، ولن يخلو منهما أبدا مهما تطوّر وازدهر. لكن بنفس معيار مقاصد الشريعة السمحاء، سيظل الظلم والفساد في الدولة الحديثة أقل وبكثير من ظلم وفساد الدولة العتيقة البائدة. وكما في باقي العالم، تشهد مرة أخرى بذلك كل كتب المؤرخين المسلمين في مختلف بقاع أرض الإسلام وعبر مختلف العصور، اللهم في عهد الرسول الكريم وعهد الخلفاء الراشدين.

فلا يصح أبدا أن يبغي بعض من شبابنا الدولة العتيقة البائدة بديلا عن الدولة الحديثة، مهما تألقت وازدهرت حضارتها، التي يحق لنا أن نفتخر بها، ولكن من دون أن تحجُب عنا تخلفها في مجال حقوق الإنسان التي تضمنتها مقاصد الشريعة السمحاء والتي هي أهم بكثير من بريق أية حضارة. وحتى يقتنع بذلك، فقد حان الوقت لتدريس تاريخ أسلافه كما هو على حقيقته بحُلوه وبمُرّه، وليس فقط ما عرفه من صفحات مجيدة ومشرقة وزاهية، فلا يُشمت في حقيقة طبيعة الدولة العتيقة البائدة، وفي مثالبها.

من قضايا المجتمع

آفة النزعة التمجيدية في تدريس تاريخ الأمة الإسلامية

الدكتورعبد الحميد اسماعيل الأنصاري، استاذ بكلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر. وكم سعدت لما وجدته يقول في موقع الأيام البحرينية أن دراسة التاريخ عبر مراحل التعليم العام للناشئة، لها الأثر الكبير في صياغة عقولهم وتشكيل وجدانهم وتوجيه سلوكهم وتنمية وعيهم بتاريخ أمتهم واستخلاص الدروس والعبر منها، وبالتالي تصورهم للحاضر والمستقبل. كما أن لها الإسهام الأكبر في تشكيل نظرة شبابنا إلى الشعوب الأخرى، وفي ترسيخ التسامح وقبول الآخر في البنية المجتمعية. ودراسة التاريخ من جهة أخرى، له دور بارز في تقوية الانتماء الوطني للطلاب تجاه مجتمعهم ودولتهم ونظامها السياسي. ومن هنا كانت أهمية بناء مناهج تاريخية تقوم على رؤى **مـــتــــوازنــــة** وموضوعية للأحداث والشخصيات التاريخية، بإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية معًا للأعمال والإنجازات، بهدف تكوين عقلية نقدية لدى الطالب وإكسابه مهارة الفكر النقدي الحر منذ المرحلة الإعدادية المبكرة، هذه المهارة النقدية هي التحصين المعرفي ضد أمراض التطرف والغلو والكراهية والاستعلاء والغرور الكاذب. فماذا عن تداعيات تلك النزعة التمجيدية في تدريس تاريخ الأمة ؟

من تداعيات الآفة

تعجبت بل استنكفت من الحديث عن **"الموالاة في الشريعة الإسلامية"**، في بحث أكاديمي عن الحياة الاجتماعية في عهد العباسيين، تم إنجازه سنة 2018م بجامعة من جامعات إحدى الدول العربية. وكأن للموالاة **موجب شرعي** في الإسلام. ولتحديد المقصود بالموالاة جاء الباحث بقول ابن خلدون في المقدمة : "كأن يقول رجل لرجل آخر ليس لي عشيرة ولا ناصر، وإني انضم إلى عشيرتك وتنصرني وتدفع عن نوائبي، وإن مت كان ميراثي لك، فيعقد بينهما عقد المولاة".

معنى ذلك أن الأمن على حرمة كل من النفس والدين والعرض والمال الذي هو لب مقاصد الشريعة، كان ينبغي، بموجب شرعي في المجتمع المسلم، أن يشتريه الرجل الذي ليست له عشير تنصره وتدفع عن نوائبه، بعقد من أحد رجال عشيرة قوية، في مقابل أن يرثه من بعد مماته. وذلك لما كانت الدولة تنهكه وتنهب رزقه بالضرائب من دون أي عطاء. في حين، وكما ينبغي وفق مقاصد الشريعة، الأمن على حُرمات أي إنسان بالمطلق، موكول اليوم إلى مؤسسات عمومية أمنية وقضائية وعلى نفقة المال العام. فكل إنسان مهما كان، ثبت الاعتداء على حياته أو جسده أو عرضه أو ماله، تتحرك فورا وبتلقائية الضابطة القضائية من شرطة أو درك، وتحت إشراف النيابة العامة، للبحث في النازلة وتحديد المشبه به أو المشتبع بهم، وعرضهم على القضاء للتحقيق ثم المحاكنة وفق مقتضيات القانون. وهذه العدالة اليوم لا تفرّق بين مواطن وغريب ولا بين شريف ووضيع ولا بين فقير ولا غني.

فكيف تكون من الشريعة الإسلامية مؤسسة الموالاة العتيقة التي سادت في المجتمع المسلم وفق ما شرح مغزاها ابن خلدون أعلاه ؟ وكيف يصدر ذلك الحكم المعتدي على الشريعة الإسلامية عن باحث أكاديمي مسلم بدولة مسلمة وفي الألفية الثالثة وتحت إشراف أساتذة جامعيين ؟ كيف يصح من هؤلاء الأكاديميين بأن يظلوا يعتقدون هم كذلك مثل العوام أن كل تقاليد وسنن الأولين هي من صميم الدين ؟ ثم نتعجب لما يجد فيها المتطرفون ما يزكون به الأوهام التي تجعلهم يعتقدون أن الماضي كان كله أمجاد بفضل التمسك بالدين وأن الحاضر كله بؤس ومآسي بسبب التفريط في الدين ؟ كيف يصح ذلك بالمقارنة مع ما أوردناه أعلاه بخصوص الأمن على الحرمات اليوم ووفق مقاصد الشريعة، وهو أفضل وبكثير من تقاليد مؤسسة الموالاة البائدة التي سادت في الماضي ؟

ومن ذلك تقاليد العبودية التي كانت من سنن الأولين وتمت كذلك نسبتها لصحيح الدين. لما اكتشفت في شهادة الصحافي الإنجليزي **والتر هاريس** في كتابه *Morocco that was* أن أسواق النخاسة ببعض مدن المغرب ظلت تقوم جهارا حتى بداية القرن العشرين، وجدت صعوبة في تصديقه. ولما قمت بترجمتها ونشرتها على صفحتي على الفيسبوك أدركت أن المفاجأة كانت عامة. اتهمه البعض بالتلفيق والافتراء والبعض الآخر بالمبالغة. وعندما اكتشفت شهادة مؤرخنا الناصري رحمه الله في كتابه القيّم الاستقصا، أدركت أن الجهل بحقيقة تاريخ بلادنا بشكل متوازن

هو الذي ينبغي اتهامه، أو بالأحرى النزعة التمجيدية في تدريسه. فدعونا نكتشف شهادة مؤرخنا ومشاعره في هذا الصدد.

من بعد ما ذكّر بأن مالي وغانا كانتا بلدين مسلمين مفتوحين للتجار المغاربة، أغضبه كون هؤلاء تعوّدوا على شراء خادمات للتسرّي بهن طيلة مقامهم هناك. والذي كان يحكي له ذلك من دون حرج بل مستحسنا له، صار يتلذذ بوصفهن كمن يشهّي السامع فيهن، وهو يقول : "إن الله قد جعل فِيهِنَّ من الْخِصَال الْكَرِيمَة فِي خَلقهنَّ فَوق المُرَاد من ملاسة الْأَبدَان وتفتق السوَاد وَحسن الْعَينَيْنِ واعتدال الأنوف وَبَيَاض الْأَسْنَان وَطيب الروائح...."

فغضب مؤرخنا مما سمع وكتب يقول: "وقد تمالأ النَّاس على ذَلِك وتوالت عَلَيْهِ أجيالهم حَتَّى صَار كثير من الْعَامَّة يفهمون أَن **مُوجب الاسترقاق شرعا** هُوَ اسوِداد اللَّوْن، وَكَونه مجلوبا من تِلْكَ النَّاحِيَة. وَهَذَا لعمر الله من أفحش المناكر وَأَعْظَمهَا فِي الدّين. إِذْ أهل السودَان قوم مُسلمُونَ، فَلهم مَا لنا وَعَلَيْهِم مَا علينا".

فنلاحظ أن الناصري رحمه الله، الذي كان ابن زمانه ومثل جميع الفقهاء المسلمين حتى عصره، كان يعتقد أيضًا أن للاسترقاق موجب شرعي. وبالطبع كان هناك أيضًا فقه خاص بالرق. فقه اختفى كما ينبغي له، لأنه مع إلغاء العبودية واختفائها، لم يعد لوجوده من مبرر. المسوغ الوحيد لوجوده كان مجرد الحاجة لتدبير تقليد شنيع موروث ومتجذر في النفوس منذ القدم، تعذر القضاء عليه مع مجيء الإسلام. فاختفى ذلك الفقه كأنه لم يكن موجودًا لأنه ليس له أي **موجب شرعي** كما كان يُعتقد حتى عهد الناصري. وإلّا كُنا وجدناه على الأقل وبالتأكيد يُدرس بالجامعية في شعبة الدراسات الإسلامية.

ومسألة العبودية في القرآن وفي تعاليم النبي الكريم خصت مجرد ما تبقى منها حتى عهده. تعلق الأمر بما تبقى من العبيد والإماء في ذلك الوقت. وما كان من مسوغ لاسترقاق المزيد منهم. وذلك وفق ما يُقال وكما ينبغي، أن الإسلام قد سدّ باب الرق وفتح باب العتق. فالإسلام جاء لتحرير البشر من عبادة العباد لعبادة رب العباد كما قيل لملك الفرس. فكيف يصح أن يسترق المسلمون بشرا أيا كان؟

فكان يجب تحرير من بين ما تبقى من العبيد عند المسلمين كل من أنس من نفسه القدرة على تحمل مسؤولية العيش كإنسان حر، وإلا وجدته من بعد تحريره يبحثُ عمّن يسترقه من جديد، كما حصل مع العديد من العبيد الذين تم تحريرهم في الولايات المتحدة إبّان ما سمي بحرب الانفصال guerre de sécession ما بين 1861 و1865. وأورد والتر هاريس السالف الذكر في شهادته مثالا على ذلك بالمغرب. وهذا هو تفسير عدم ورود الأمر بتحريرهم دفعة واحدة في القرآن الكريم. فتم تحرير الراشدين نفسيا من بينهم إما منّا أو بالمكاتبة. وتم الاحتفاظ بغيرهم مع واجب رعايتهم كأفراد من الأسرة إلى حين يتمكنون من إعالة أنفسهم بأنفسهم أو حتى وفاتهم.

وكما تقدم، ما كان من مسوغ لاسترقاق غيرهم. فلا توجد، وكما ينبغي، جنحة أو جناية يعاقب عليها الشرع بالاسترقاق. حكم أسير الحرب في القرآن الكريم هو تسريحه إما منّا أو بدفع فدية، ولا يسترق بأي حال من الأحوال. وبما أن هذا هو حكم الأسير المقاتل، فبأي حق يُسترق الأبرياء من النساء والأطفال والرجال غير المقاتلين وتستباح حرماتهم التي جاء الإسلام لحمايتها ؟ لا حق في ذلك على الإطلاق. فلولا فتح باب الرق من جديد ومن دون موجب شرعي، لكانت العبودية قد انتهت واختفت من تلقاء نفسها في المجتمع المسلم عند وفاة آخر عبد وآخر أمة ممن تبقى منهم حتى عهد الرسول الكريم. ولكن وللأسف الشديد غلبت العادة الشنيعة وسيطرت وهيمنت على قيم وتعاليم ومقاصد الشريعة النبيلة.

ومن تعود المسلمين حتى يومنا هذا على تنزيه السلف عن الخطأ وكأنهم ملائكة وليسوا بشرا، تجدهم يجتهدون في إيجاد الأعذار لإبقائهم على ممارسة الاسترقاق والاستئناس به والاستمتاع بمحرماته. وهي أعذار واهية، لأنه إذا كان العدو يقوم مثلا باسترقاق الأسرى المسلمين أو يعذبهم أو يمثل بأجسادهم أو يحرقهم أو يدفنهم أحياء، فما كان يجوز للمسلمين فعل الشيء نفسه بأسراه. المسلم هو القدوة والنموذج المتّبَع بالنسبة لغيره، وليس العكس.

وكما سنرى في بقية شهادة الناصري، فإن العبودية التي سادت في مجتمع المسلمين طيلة تاريخهم ما كانت لها على الإطلاق أية علاقة بأسرى الحرب. بل المترفون من كل أطياف خاصتهم وليس عامتهم، هم الذين ظلوا يجدّون ويجتهدون في شراء العبيد من أسواق النخاسة أو من داخل دور النخاسين كما جاء في شهادة والتر هاريس، كشرائهم السلع وبهائم الأنعام. بل كان النخاسون يجلبون لهم ما يشتهون من أصناف الرقيق من جميع أنحاء العالم. وكان لابد من إخصاء الذكور من بينهم المطلوبين للخدمة في الحريم، إما من مصدر البضاعة أو عند وصولها.

وبقية حديث الناصري مؤرخنا الجليل، عن العبودية مبني بالكامل على هذا التقليد البشع الذي أريد أن يكون له موجب شرعي لتبريره. لذلك ليس من المفيد التوسع فيه هنا، حتى لا نحيد عن موضوع هذا المقال. إلا أن هذا التقليد المؤسف وبحسب شهادة الناصري نفسه، قد تسبب كعادته في مآسي الاعتداء على حرمات البشر مثل التي حصلت في عهد الجاهلية. فماذا قال عن مآسيها في المغرب حتى نهاية القرن التاسع عشر ؟

قال في نفس الكتاب: "وَقد استفاض عَن أهل الْعدْل وَغَيرهم أَن أهل السودَان (*مالي*) الْيَوْم وَقبل الْيَوْم يُغير بَعضهم على بعض ويختطف بَعضهم أَبنَاء بعض ويسرقونهم من الْأَمَاكِن النائية عَن مداشرهم وعمرانهم". ثم قال: "وَإِن فعلهم ذَلِك كَفعل أَعْرَاب الْمغرب فِي إغارة بَعضهم على بعض واختطاف دوابهم ومواشيهم أَو سرقتها". وأضاف قائلا: "بل صَار الفسقة الْيَوْم وَأهل الجراءة على الله يختطفون أَوْلَاد الْأَحْرَار من قبائل الْمغرب وقُراه وأمصاره ويبيعونهم فِي الْأَسْوَاق جهارا من غير نَكِير وَلَا امتعاض للدّين. وَصَارَ النَّصَارَى وَالْيَهُود يشترونهم ويسترقونهم بمرأى منا ومسمع". وهذا حتى نهاية القرن التاسع عشر. وختم استنكاره قائلا "وَإِنَّمَا الْحَامِل لَهُم على ذَلِك قلَّة الدّيانَة وَعدم الْوَازِع. فَكيف يسوغ للمحتاط لدينِهِ أَن يقدم على شِرَاء مَا هُوَ من هَذَا الْقَبِيل ؟ وَكَيف يجوز لَهُ التَّسَرِّي بإناثهم وَفِي ذَلِك مَا فِيهِ من الْإِقْدَام على فرج مَشْكُوك؟".

الدروس والعبر

القول بأن هذا من الماضي، كم أريد أن أصدق ذلك. إلا أنه سرعان ما تشعر بخيبة الأمل لما تقرأ هنا وهناك أخبارًا عن اختطاف النساء والفتيات اليزيديات، على سبيل المثال ، بكردستان في شمال العراق. والذين يسترقونهم للتسرّي بهن وللعبث بأعراضهن وباسم الإسلام، والإسلام براء من أفعالهم الشنيعة مثل براءة الذئب من دم يوسف، لم يُبعثوا من القبور ولا سقطوا من السماء مع المطر. إنهم جاؤوا إلى هنالك، ليس فقط من عالمنا المسلم وتعلموا في مدارسه ومن بينهم حتى من درس بجامعاته، ولكن أيضًا من أوروبا. ووُجد من بينهم حتى بعض الأوروبيين الذين أسلموا حديثًا. وما عُرف حتى عصر الناصري بالعبودية **بموجب شرعي**، تواجد في أذهانهم كما كان من قبل. وببلادنا لا زلنا مع الأسف الشديد نسمع بين الفينة والأخرى أخبار تواجد من بايعوا تلك المنظمة بالعراق والشام لما يتم القبض عليهم. وسرعان ما أتصور أن العبودية بموجب شرعي معشّشة في أذهانهم.

لو أنهم تلقوا جميعًا وكما ينبغي دروسًا في التاريخ حول مأساة العبودية عبر العصور وفي جميع أنحاء العالم، لكانوا قد رفضوا من تلقاء أنفسهم فكرة العبودية بموجب شرعي، ولبرأوا، كما ينبغي، الإسلام منها وبقوة. ولما انجذبوا أصلا لأي تطرف على الإطلاق. لكن مع الأسف الشديد لا تزال تلك هي الحقائق الصادمة من واقع اليوم. فماذا عن الدروس والعبر ؟

يبقى العلاج الشافي لكبح آفة التطرف، في نظري، في تدريس التاريخ مكتملا ومتوازنا كما هو بحلوه ومره. التاريخ الذي من شأنه أن يزيل عن الماضي تلك النزعة التمجيدية التي لا تزال تخفي عن أجيال المسلمين الصاعدة ما كان فيه من مثالب بالنسبة للرعية وحتى للحكام. وليس تاريخ السلالات الحاكمة المبثور. لماذا وصفته بالمبثور؟ فمعركة وادي المخازن، على سبيل المثال، والتي دائمًا ما يُعلي من كبرياء المغربي والمسلم، متى وأينما ذُكرت لا يتم الحديث بما يكفي عن سببها الأصلي. ذلك السبب الذي كان من أشد مثالب ماضي الأمة المسلمة، ألا وهو آفة ودوامة الصراع على الحكم.

فقد كان ذلك الصراع قُبيل معركة وادي المخازن بين السلطان عبد الملك من جهة وابن أخيه محمد بن عبد الله الغالب من جهة ثانية. خلعه عمه بدعم من الأتراك وأخذ مكانه. فذهب المخلوع للبحث بدوره عن دعم ملك إسبانيا. الملك الذي فضل الاحتفظ به لابتزاز عبد الملك. ولما فطن لذلك لجأ إلى طلب دعم سباستيان ملك البرتغال. وذلك في مقابل الوعود بالتخلي له من جديد عن بعض الموانئ. هذا من بعد أن طرد جده محمد الشيخ وعمه أحمد الأعرج البرتغاليين من عدد كبير من الشواطئ المغربية.

لذا بدلا من التوقف عند الانتصار في معركة وادي المخازن، الذي ينبغي أن يكون موضوع مادة التاريخ المتوازن هو أيضا تدريس تاريخ آفة الصراع على السلطة مثلا، والتي أثثت كل ماضي المسلمين. لأنها الآفة التي ظلت تتسبب في مآسي كل من الحكام والرعية وأعاقت تقدمهم من بعد ما أوقفته، فتخلفوا وتقدم غيرهم. ولو أنه تم توسيع تدريس مادة التاريخ إلى ماضي باقي الأمم لأدرك المسلمون أن أوروبا ما عرفت تلك الآفة. ظل المُلك فيها بيد بضع الأسر من دون صراع عليهما لا من داخلها ولا من خارجها. فلماذا ؟ وماذا ترتب عن ذلك الاستقرار السياسي ؟ هذا هو ما كان ينبغي البحث فيه وتدريسه.

وماذا عسى الطالب المسلم بالإعدادي والثانوي أن يستفيده من مثل هذا الموضوع مكتملا في مادة التاريخ المتوازن؟ أولا لن يُشمت في ماضي أسلافه الذي كان مثل ماضي باقي البشر. وبمعيار أمن العباد على حرماتهم الذي يشكل مقاصد الشريعة، يدرك أن نظام الحكم البائد كان دون مبتغى الإسلام. فلا يحن إليه ولا يفكر في إعادة إنتاجه من جديد مع ما في ذلك من تهديد لأمن البلاد والعباد. وإذا كان حال الحكم في زمانه لا يزال على نفس الحال القديم، تجده يفكر في أفضل منه حيث ما وُجد في العالم، وليس أبدا في الرجوع إلى مثله في الماضي الذي صار يعرفه جيدا. أما إذا وجده أحسن من دي قبل فيسعى للمساهمة في الحفاظ عليه وفي تطويره، وليس أبدا في هدمه وتخريبه مهما ساءت أحواله فيه. فهذا مثال على نوعية مواضيع مواد مادة التاريخ المتوازن التي من شأن تدريسها أن ييسر تثقيف وتربية الشباب السلم التربية الموسوعية المطلوبة لتحصينه ضد أي انحراف وأي تطرف.

وعلى هذا المنوال وبدلا من تاريخ السلالات التي تعاقبت على الحكم، ينبغي أن يهتم تدريس التاريخ المتوازن بتاريخ العدالة في عالم المسلمين وعالم غيرهم للمقارنة، وتاريخ الجباية وتاريخ التشريع وتاريخ الحرية. الحرية التي كانت مطلب شباب ما سمى بالربيع العربي. الحرية التي ظهر الشباب المسلم وكأنه يكتشفها لأول مرة، بسبب غياب تدريس تاريخها. فظلت تختلط في الذهن بالحرية الإباحية كما حصل مع مؤرخنا الجليل الناصري في كتاب الاستقصا. في حين قد تم تكرار الكلمة بمعناها السياسي مئات المرات، ومنذ القرن الأول للميلاد، في كتاب "تاريخ روما منذ تأسيسها"، للمؤرخ الروماني تيتوس ليف المتوفى سنة 19م.

تلك الحرية التي لو كان ماضيها من مواضيع مادة التاريخ المتوازن لعلم الشباب المسلم أنها بدأت قصتها في روما منذ القرن الثامن قبل الميلاد. وبدأت قصتها منذ 697م بجمهورية البندقية التي دامت فيها إحدى عشر قرنا، ومنذ عام 1215م في إنجلترا مع دخول الميثاق العظيم Magna Carta حيز التنفيذ ومع إنشاء مجلس اللوردات ثم مجلس العموم في نفس القرن، ومنذ عام 1620م في قرية بليموث بأمريكا الشمالية لما هاجر إليها اللاجؤون البروتستانت على متن سفينة ماي فلاورس هاربين من الاضطهاد بإنجلترا. وهم المعروفون بالآباء الحجاج. لو تم هكذا تدريس تاريخها في مدارسنا لما كان شبابنا من بين آخر من يدرك معناها السياسي بالعالم. ولبحثَ عما إذا كانت لها أيضا قصة في تاريخ أسلافهم.

وعلاوة على تدريس تاريخ الحرية، ينبغي تدريس تاريخ نشأة وتطور الخدمات العمومية بالغرب والشرق، وتاريخ الصحة والطب وتاريخ العلوم والتعليم والزراعة والتجارة والصناعة ولما لا تاريخ نشأة البنوك وأسواق الأوراق المالية وتطورها ؟ وتاريخ البحرية بجميع أنواعها وتطورها الخ... أي تاريخ كل ما له علاقة من قريب أو من بعيد بالحياة اليومية للناس ليس فقط ببلاد المسلمين بل حتى ببلاد من حولهم. ويجب تدريس كل من تلك المواضيع بطريقة شاملة، كتاريخ العدالة مثلا، في العالم المسلم مع المقارنة بتاريخها بباقي العالم ومقارنتها أخيرا وبصفة خاصة بالعدالة اليوم. ثقافة موسوعية نــعـــم، وبقدر الإمكان، لما لا ؟ وذلك حتى تنشأ عند المتلقي الرغبة في إغنائها طيلة حياته، فلا يجده المتطرفون خاوي الوفاض ولا يصطادونه ولا يُغررون به.

منهج تعليمي أساسه الــتــربــيــة قبل كل شيء، بتوسيع المعرفة. يتم إعداد برامجه وتطويرها من قبل الأكاديميين في شعب التاريخ والجغرافيا بمختلف كلياتنا. ويتم تكييفه مع كل مستوى من مستويات التعليم الإعدادي والثانوي. وبالنظر لطبيعته الــتــربــويــة يُكلف بتدريسه أساتذة التربية الإسلامية، حتى لا يأتي من يغرّر بالشباب باسم الإسلام. هم الأساتذة الأقدر على الحكم على الأمور بمعيار مقاصد الشريعة السمحة. مع العلم أن الجميع، أساتذة وطلبة، سيظلون دوما بحاجة إلى إثراء معارفهم، من أجل إزالة تلك النزعة التمجيدية عن الماضي وكشفه على حقيقته ومقارنته المقارنة الصحيحة بالحاضر. الحاضر الذي ينبغي تقييمه بميزان القيم والمقاصد النبيلة للإسلام والكامنة في الحفاظ على أمن حرمات البلاد والعباد. فهذا في نظري هو اللقاح الثقافي والتربوي الفعّال ضد آفة التطرف والتشدد. أليست الوقاية خير من العلاج ؟

فهرس المحتوى

تدريس التاريخ كما هو لتحصين الشباب من آفة التطرف

وأنا أقرأ كتاب "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إنولتان 1850-1912)" لمؤلفه الأستاذ أحمد التوفيق، وزير الأوقاف حتى يومنا هذا من سنة 2023، تذكرت حقيقة وطبيعة المقررات المدرسية في مادة التاريخ التي جاء في حقها بكتاب "البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم" عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ما يلي : "إن القوى السياسية، سواء كانت في الحكم أو خارجه، حرصت أشد الحرص على ترسيخ الهوية الوطنية بُعيد الاستقلال، فاستعملت التاريخ لإذكاء الحس الوطني وتوحيد أمة حاول الاستعمار أن يشتتها بكل الوسائل، وطبيعي أن يكون ذلك التاريخ موجها نحو تخليد الأمجاد والتركيز على كل المظاهر التي تدعم وحدة الأمة وتقوي الدولة الوطنية. وهذا التاريخ لم يكن بالضرورة هو التاريخ الذي تتوق إليه همم المؤرخين الشباب والذين كان اهتمامهم يتعدى الوجه الزاهي والمشرق من الماضي".

فتأكد لي أن مضمون مادة التاريخ المدرّسة ظل ولا يزال مقتصرا عمدا على ذكر ما جاء في أحداث الماضي من أمجاد وعلى إظهار وجهها الزاهي والمشرق من دون غيره. واكتشفت من خلال نفس النص مبررات تلك السياسة وتفهّمتها.

لكنها في نظري سياسة صارت لا تخلو من مخاطر منذ الثورة الإيرانية سنة 1979. سياسة جعلت منذ ذلك الحين ولا تزال تجعل المتلقي يقارن أحواله اليوم بأحوال أسلافه المقتصرة في تدريس مادة التاريخ على حُلوها من دون مُرّها. فيتوهّم أنهم عاشوا في بحبحة دائمة من الأمن والاستقرار والرخاء. ولما يستغني بما تلقاه في المدرسة عن قراءة تاريخ أمته بكتب المؤرخين المسلمين الوافرة، بحُلوها ومُرّها، ولا يقرأ عوض ذلك من تراث المسلمين سوى كتب التفسير والحديث والفقه، يتوهّم أن ذلك الماضي الزاهي والمشرق قد ساد بفضل اتباع تعاليم الإسلام النبيلة، فيسخط على حاضره ويعزو ما فيه من فساد، متوهما دائما، للابتعاد عن تعاليم الدين الحنيف في هذا العصر من دون غيره. ومن ذلك الوهم المركب يـــتـــغـــذى، في نظري، التطرف المطالب بالعودة إلى ماضي يُـــتـــوّهـــم أنه كان كله مجيدا.

فلا بد، في نظري مرة أخرى، للأجيال الصاعدة من أن تعرف حقيقة تاريخ عيش أسلافها، حُكاما ومحكومين، كما وردت، بحُلوها ومُرها، في كتب المؤرخين المسلمين الوافرة. وعلى ضوئها فقط تتمكن من تقييم أحوالها في حاضرها التقييم الصحيح، فتنظر بالمقارنة، وبمعيار مقاصد الشريعة، من حفظ النفس والدين والعرض والمال، هل تـــقـــدم بلدها في ظل الدولة الحديثة أم تـــقـــهـــقـــر. وكان ذلك مطلب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، لكن من حيث البحث العلمي الصرف في التعليم العالي، وليس من أجل توعية الأجيال الصاعدة منذ الصغر.

سياسة جامعية تمخضت عن البحث في التاريخ الاجتماعي وعن وضع الأسس لتاريخ علمي شمولي، وذلك منذ سنة 1976. ومن نتائجها في نفس الكتاب "البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم" الصادر عن نفس الكلية، أن البحث الجامعي خلال هذه المرحلة قد ركز على التاريخ الاجتماعي بدل التاريخ السياسي كما كان الشأن عند المؤرخين التقليديين، وترسخ الاعتقاد لدى المؤرخين الجدد بأن التاريخ الحقيقي يوجد على مستوى القاعدة وأن دراسة تاريخ المجتمعات من خلال مشاغلها اليومية أخصب وأفيد من دراسة التاريخ السياسي وحده.

فكان من ثمرات تلك البحوث على يد باحثين مغاربة كتاب "المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إنولتان 1850-1912)" للأستاذ أحمد التوفيق وزير الأوقاف حاليا. من بعد المقدمة وبعض الفصول التمهيدية يأتي المؤلف انطلاقا من الصفحة 141 بنموذج من نماذج واقع المجتمع بالبلاد، حُكاما ومحكومين، في القرن التاسع عشر. نموذج من قرية إنولتان بمنطقة دمنات. بحثٌ موثق من مصادر ومراجع مغربية، من طرف باحث مغربي غيور على وطنه، وليس من أجنبي مُغرض. كتاب يستحق تدريسه على الأقل في نفس المنطقة. وبفضل الاطلاع على كل ما جاء فيه من حُلو ومُر يتحصن حتما الشباب من كل تطرف، فلا يبغي معه بديلا عن الدولة الحديثة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما جاء في هذا الكتاب عن هذه المنطقة في ذلك العصر لا يختلف كثيرا عما جاء في كتب الدبلوماسيين والرحالة والزوار الأجانب بمختلف مناطق المغرب، من القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين. صحيح أن كل أولئك الأجانب كانوا بشكل أو بآخر جواسيس. لكنهم نقلوا في كتبهم صور المغرب كما شاهدوها بالفعل أو سمعوا عنها من طرف مغاربة مسلمين ويهود. والأستاذ أحمد التوفيق يستشهد في كتابه عن دمنات بشهادات من كُتُب بعضهم الذين مروا منها. وفي كتاب الاستقصا لأحمد بن المختار الناصري ما يُغني عن كتبهم بالنسبة لمجمل تاريخ المغرب بخصوص الحكام والمحكومين، وبحلوه ومره.

ومن المعلوم أنه ما خلا ولن يخلو يوم مجتمع بشري من فساد. لكن بالمقارنة من بعد استقراء كتب المؤرخين المسلمين، ففساد اليوم بالدولة الحديثة هو أقل وبكثير من فساد الماضي في ظل الدولة العتيقة والبائدة. وبنفس المقارنة دائما وباستقراء نفس الكتب، فالأمن على النفوس والدين والعرض والمال صار هو **الـقـاعدة** اليوم في ظل الدولة الحديثة، والاستثناء غالبا ما لا يفلت من قبضة العدالة. في حين غـــالـبـــا ما كان ذلك الأمن على الحرمات هو الاستثناء في الدولة التقليدية بالنسبة للمحكومين وحتى بالنسبة للحكام وأعوانهم أنفسهم.

ومن حق كل مغربي أن يطلع على ما جاء في كتاب الاستقصا مثلا، لأحمد بن المختار الناصري باعتماده كمرجع أساسي ومهم في تدريس مادة تاريخ المغرب مع اعتماد تاريخ ابن خلدون مثلا بالنسبة لتاريخ بقية العالم المسلم. ومفعول كل ذلك سيكون بلا شك كمفعول كتاب الأستاذ التوفيق الإيجابي والمتوقع، بالنسبة لشباب منطقة دمنات، لمّا بفضل قراءته لن يبغي بديلا عن الدولة الحديثة، بعيدا كل البعد عن التطرف.

وفي الختام، فمن بعد ما يزيد على ستة عقود على استقلال البلاد، لا خوف، في اعتقادي، على أمنها وعلى وحدتها من معرفة حقيقة تاريخها بحلوه ومره. بل من شأن معرفتها أن تقوي تشبث المغاربة، ولا سيما الأجيال الصاعدة، بدولتهم الحديثة، وأن يرسخ في عقولهم التفكير في المزيد من التقدم بها وتطويرها ونمائها، بدلا من التفكير في إعادة إنتاج الدولة العتيقة التقليدية التي يُتوّهم أنها كانت كلها زاهية ومشرقة ومليئة بالأمجاد، مع ما يصاحب ذلك من تهديد لأمن البلاد والعباد. فهذا هو موضوع هذه الورقة المطروح هنا للمناقشة.

فهرس المحتوى

مكسب اللغة العربية ببلدان شمال إفريقيا

وأنا أراجع كتاب المعسول القيّم للشيخ والوزير الجليل محمد المختار السوسي رحمه الله، وجدته يعبّر في مقدمته عن مزيج من الانزعاج من الاستعمار الذي عاش احتلاله للبلاد ومن الانبهار الشديد بما جاء به معه من مدنيّة متقدمة، لدرجة شبّه معها مغاربة ذلك الزمان بأصحاب الكهف يوم رجعوا إلى الحياة، فوجدوا كلَّ ما يعرفونه قد تغيَّرَ تغيُّرًا تامًّا. وما خشى من تغوّل الاستعمار وحداثته المبهرة على الإسلام ليقينه من صلابته بفضل مقوماته الذاتية. لكنه رحمه الله، وهو البربري القح، خشي على مصير اللغة العربية عشيقته المفضلة.

وذلك لما قال "وأعظم ما نهتم له شيئان: أحدهما التفريط في المثل العليا التي لا ترسخ في الشعوب إلا بعد جهود قرون؛ .... وثانيهما التفريط في المحافظة على اللغة العربية وآدابها التي هي شعار المغرب وكنزه الموروث المحافظ عليه كلغة رسمية حتى يوم عممت تركيا لغتها في جميع أنحاء بلاد العرب منذ أوائل القرن العاشر الهجري. وليت شعري لماذا كنا نحرص على الاستقلال إن لم تكن أهدافنا المحافظة على مثلنا العليا المجموعة في أسس ديننا الحنيف، والمحافظة على هذه اللغة التي استماتت المغاربة كلهم عربهم وبربرهم في جعلها هي اللغة الوحيدة في البلاد". وهو يقصد في تقديري لغة القلم وليس فقط لغة اللسان. ثم أضاف قائلا "ومعلوم ما للمغراويين والمرابطين والموحدين والمرينيين من تمجيد هذه اللغة وهي دول بربرية صميمة وذلك هو موضع العجب. وأما أن يحافظ عليها الأدارسة والسعديون والعلويون فإن ذلك أمر طبيعي. لأن الجالسين منهم على العرش عرب أقحاح".

وفي كلام الشيخ الجليل عبرة لتلك الأصوات والأقلام النشاز المتعصبة لمّا تتجرأ بين الفينة والأخرى هنا وهناك على التحرش بمعشوقته وحبيبة كل العرب والمستعربين، وهي تمشي شامخة ولا تبالي. والغريب أن المتعصب يستعملها ويحسن استعمالها لسانا وقلما كي يتحرش بها. وفي ذهنه من فرط تعصبه يحلو له أن يرى فيها ضرة للغات المحلية. بينما هي الأخت الكبرى في ذهن كل عربي ومستعرب متعدد اللغات، بما فيها المحلية وحتى الأجنبية.

وقد توفي الشيخ رحمه الله سنة 1963، ووددت أن أطمئنه وأقول له "نمْ قرير العين يا شخنا الجليل فإن لغة القرآن الكريم بألف خير وكل المؤشرات تدل على أنها ستبقى كذلك إلى الأبد". فهي في الرتبة الرابعة عالميا من بين اللغات الأكثر تداولا وانتشارا، لسانا وقلما، من بعد الإنجليزية والصينية والهندية. ولغة المستعمر التي كان الشيخ يخشى من استفحالها وهيمنتها على معشوقته توجد في المرتبة التاسعة.

ويعد اللسان العربي الفصيح هو اللغة الرسمية في خمسة وعشرين دولة. فهو المعتمد بها في التعليم والإدارة والإعلام بمختلف أنواعه وفي الكتابة والنشر. ويتم التواصل به بين حوالي 6.6 % من سكان العالم. فحتى الأمّي يتلقى به الأخبار ويفهمها وإن كان لا يقوى على التحدث به، فكيف بالمتعلمين. وهو من بين أوائل اللغات المُرقمنة. ومن بين المنصات التي استعملتها مباشرة في بداياتها ولم تستعصي عليها منصة الذكاء الاصطناعي الجديدة

ChatGPT. تطرح عليه السؤال بالعربية الدارجة وما أن يدرك مغزاه حتى يجيبك بلسان عربي فصيح. واللغة وعاء. إن وُجد نقص في محتواها فالتقصير يعود لأهلها واللوم يقع عليهم وليس عليها.

وجل النخب العربية المتمكنة من لغة أو عدة لغات أجنبية تتحدث باللسان العربي الفصيح في الإعلام وبكل فخر وبطلاقة وكأنها لغة الأم الدارجة بين عموم الناس. وكما تقدم، اللغة العربية في أذهانهم هي الأخت الكبرى، وليست أبدا ضرة لغيرها كما يحلو تصورها للمتعصبين ضدها. بل حتى معاجم وتراكيب اللهجات العربية الدارجة ظلت تتطور وترتقي في كل بلد عربي كي وتقترب من اللغة العربية أختها الكبرى. وذلك بفضل التعليم ولا سيما بفضل الإعلام المسموع والمرئي.

والذي ظلت وستظل تتميز به اللغة العربية عن باقي لغات العالم هو كونها نفس اللغة التي كانت تتواصل بها الأجيال العربية القديمة ومنذ قرون. وحسبُنا في ذلك فهم القرآن الكريم ومضامين الأحاديث النبوية وكأنها مروية عن الرسول الكريم بالأمس القريب فلا نحتاج لترجمان لقراءة وفهم التراث الديني والأدبي والفني والعلمي الذي دونته من أجلنا مختلف الأجيال العربية والمستعربة السابقة. ولو بعثها الله من القبور لما استعصى عليها فهم ما نقوله اليوم بنفس اللسان العربي الفصيح ولا ما نكتبه به، اللهم ما جدّ في المعجم منذ تلك الأزمنة. المعجم الذي ظل وسيظل يستوعب وبيسر كبير كل جديد. وذلك بخلاف باقي اللغات التي رافقتها في الطريق الطويل وظلت من جهتها تتطور هيكليا بحيث يصعب قراءة ما كُتب بها فقط منذ بضع قرون من الزمن. بل منها ما صار في عداد اللغات الميْتة.

ولكل هذا وبخلاف المسلمين العجم من الفرس والترك مثلا، فمن حُسن حظ شعوب شمال إفريقيا اكتساب هذه اللغة العظيمة بمعية دين الإسلام. ومن حسن حظ الشعب المغربي بالخصوص، الذي من بعد فترة وجيزة من فتح بلاده قد طرد ولاة بني أمية سنة 122هـ بسبب ظلمهم، واحتفظ بالإسلام وباللغة العربية. كنت أعتقد أنها ذهبت مع ولاة بني أمية ثم عادت إليه مع استجلاب عبد المومن الموحدي لكل من قبيلتي بني سليم وبني هلال العربيتين من شرق المغرب العربي لأغراض سياسية. وذلك لغياب المصادر بهذا الخصوص.

لكنني ما لبثت أن وجدت ابن الرقيق القيرواني (ت 420هـ) يتحدث قبل عهد الموحدين بكثير عن توالي استقرار العرب بالمغرب منذ مطلع الفتوحات العربية. وذلك لما قال في كتاب تاريخ إفريقية والمغرب "فالعنصر العربي دخل بلاد المغرب في صورة جيوش فاتحة، وقد استقر رجال هذه الجيوش في نواحي المغرب كله بعد إتمام الفتح، ولحقت بهم جماعات أخرى من الجند والمهاجرين العرب مع استمرار حركة الفتح، وكانت نتيجة ذلك قيام مجتمعات عربية صغيرة معظمهم في المدن والمعسكرات، ومن هذه المراكز بدأوا ينتشرون في نواحى البلاد".

فلم تغادر اللغة العربية البلاد مع طرد ولاة بني أمية، ولا سيما في المدن حيث ظل يستقر العرب الوافدون على دفعات من المشرق، ولا سيما الفئات المعارضة لحكم بني أمية والمشهورة بوصف الخوارج. وتلتهم فلول بني أمية والعلويين الفارين من بطش العباسيين. وكان من بينهم عبد الرحمن الداخل الذي استقر بالأندلس حيث مدد عهد أسلافه الأمويين. ثم جاء إدريس العلوي فرارا من نفس بطش العباسيين واستقر بالمغرب حيث أنشأ دولة الأدارسة.

وهكذا صار ثم ظل المغرب هو دار هجرة العرب اللاجئين مع أسرهم حيث استقروا في مختلف مدنه وبنوا المساجد التي ظلت تقام فيها الصلوات الخمس ويحفظ فيها صغارهم مع صغار البربر القرآن الكريم ويتعلمون فيها الكتابة بالحرف العربي. وبالنظر لما كان لرجال القلم من شأن ديني وأدبي وسياسي في كل بلاد المسلمين فقد ظلت اللغة العربية هي أفضل مصعد للارتقاء في السلم الاجتماعي. وهكذا ازدهرت بين الشباب الرحلة لطلب العلم والمعرفة باللسان العربي الفصيح فتوطد عوده بين عليّة القوم وعامتهم.

وفي عهد إدريس الثاني جاء المزيد من الوفود العربية المهاجرة من الأندلس الفارة هذه المرة من بطش الحكم بن هشام حفيد عبد الرحمن الداخل. وتزامن ذلك مع هجرة أهل القيروان من أحفاد عقبة بن نافع إلى جوار المولى إدريس الثاني بمدينة وليلي. وذلك ما أكده الناصري في الاستقصا بقوله "لما استقام أَمر الْمغرب لإدريس بن إِدْرِيس وتوطد ملكه وَعظم سُلْطَانه وَكَثُرت جيوشه وَأَتْبَاعه وفدت عَلَيْهِ الْوُفُود من مختلف الْبلدَانِ وَقصد النَّاس حَضرته من

كل صقع وَمَكَان فاستمر يصل الْوُفُود ويبذل الْأَمْوَال ويستميل الرؤساء والأقيال. وَلما دخلت سنة تسع وَثَمَانِينَ وَمِائَة وفدت عَلَيْهِ وُفُود الْعَرَب من إفريقية (تونس الحالة) والأندلس نازعين إِلَيْهِ وملتفين عَلَيْهِ".

فسُر إدريس بن المولى إدريس بمجيئهم كلهم وأكرم مثواهم واستعان برجال السيف مع رجال القلم من بينهم على تدبير شؤون دولته. ولما ضاقت بهم مدينة وليلي كلف من بينهم من اختار مكانا جديدا يسعهم جميعا. فوقع الاختيار على موضع بجوار جبل زلاغ الذي سُمي بفاس من بعد تقسيمه إلى عدوتين، عدوة الأندلسيين خاصة بأهل الأندلس وعدوة القرويين الخاصة بأهل القيروان، حيث شيدت أم البنين فاطمة الفهرية في عهده جامع القرويين على عادة العرب في بناء المساجد وتوسعتها حيث افتقر مقامهم لها ولسعتها.

وبفضلهم وبفضل غيرهم من بعدهم اشتد عود اللغة العربية في التعليم والإدارة والحكم وفي مختلف الفنون والآداب والعلوم. وعلاوة على العرب تبنتها باقي أجيال البربر من مرابطين وموحدين وبني مرين وزرائهم وبني عمومتهم من بني الوطاس. بل عشقوها وتغنّوا بها وتفننوا في آدابها ودونوا بها أشعارهم ومختلف معارفهم وعبروا بها عن أفراحهم وأقراحهم، وبقوا مفتخرين بها بمقدار ما اعتز بها وخشي على مصيرها الشيخ المختار السوسي رحمه الله من هيمنة لغة المستعمر. فنعم المكسب لشعوب شمال إفريقيا من بربر وعرب.

فهرس المحتوى

نداء : استغلوا نعمة الإنـــــتــــرنـــــت

أستغرب ممن يزعمون أنهم لا يجدون وقتا لقراءة صفحة واحدة بل فقرة من نص كاملة على الإنترنت في حين تجدهم يدمنون على التنقل فيه بين مختلف المواقع لقراءة ما مجموعه صفحات مكونة من جملة هنا ونصف جملة هناك من التفاهات. وهذا ما يفسّر بعض التعليقات المتسرعة على المقالات المنشورة لما يتوقف أصحابها عند قراءة العنوان، فيفوتهم ما فيها من الفوائد.

الإنترنت صار خُبزنا اليومي الذي لا مفر منه. وأتعجب ممن يشتكون منه ولا سيما بالنسبة لأطفالهم وتلاميذهم. فأريد أن أقول لهم وبقوة، أنه نعمة وأية نعمة لمن يحسن استعماله. وفي طيه نقمة وأية نقمة فقط لمن يسيء استعماله. ولو بعث الله من في القبور لأغبطوكم عليه. فيطيب لي أن أقول لكم في هذا النداء:

استغلوا نعمة الإنـــــتــــرنـــــت وحمّلوا منه ما تشاؤون وتعشقون من الكتب المسموح بتحميلها للاستمتاع بقراءتها

استغلوا نعمة الإنـــــتــــرنـــــت فإنه مكتبة زاخرة بتلك الكتب من دون الحاجة لشرائها ولا حتى للتنقل لأية خزانة لقراءتها

استغلوا نعمة الإنـــــتــــرنـــــت وجالسوا الكتاب الأموات منهم والأحياء الذين أمضوا زهرة الحياة في تأليف كتبهم من أجلكم، بدلا من الإدمان على مجالسة من لا يفيدونكم بشيء جديد.

استغلوا نعمة الإنـــــتــــرنـــــت واقرأوا الكتب على شاشة الحاسوب من أجل صحة بصركم وانصحوا بذلك أطفالكم وتلاميذكم.

استغلوا نعمة الإنـــــتــــرنـــــت لقراءة الكتب على شاشة الحاسوب وگوگل وغيره من محركات البحث بين أيديكم تسألون ما شئتم منها وتستفسرونها عما شئتم مما تقرأون ولم تفهموه. وقد انضافت لتلك المنصات منصة الذكاء الاصطناعي ChatGPT، ولا أروع. والمزيد قادم إن شاء الله.

استغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت وغذوا عقولكم من جوع المعرفة الذي يميز البشر كما تغذون بطونكم من جوع الطعام الذي يشترك فيه البشر مع باقي الأحياء من غير البشر

استغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت للاستمتاع بالحياة عبر القراءة. فقد عاش من قرأوا ويعيش من يقرؤون. ويموت من لا يقرأون وهم أحياء ولكن لا يشعرون.

استغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت وغذوا عقولكم من جوع المعرفة بالقراءة الدّسمة والمفيدة بدلا من التنقل بين المواقع من وراء التفاهات وقصاصات الأخبار القصيرة التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

استغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت واستمتعوا إن شئتم بالسفر في الزمان وبالمجان مع كتب التاريخ، تاريخ مختلف الأمم، فتطول أعماركم بمقدار الأزمنة التي عشتم فيها مع القدماء، كبارهم وصغارهم وحتى مع ملوكهم في عقر قصورهم

استغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت وتعمّدوا تكليف أطفالكم وتلاميذكم بالبحث فيه عما يهمهم وحتى عما يهمكم أنتم، فيتعودون على حسن استعماله.

استغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت وتبادلوا عبره فيما بينكم وبين أطفالكم وتلاميذكم كل ما من شأنه الرفع من مستواهم الثقافي من كتب وبحوث ومقالات وأفلام وثائقية.
فاستغلوا نعمة الإنـــتـــرنـــت واقرأوا واعتبروا يا أولو الألباب.

ولما تتعودون على عشق القراءات الدسمة والمفيدة لن يبقى لكم وقت تضيعونه في التنقل بين المواقع لقراءة ومشاهدة التفاهات التي لا تروي تعطش العقول للمعرفة. ذلك العطش الذي قد يتسبب في الملل من الحياة وفي الكآبة. واعلموا أن تغذية العقل بالمعرفة تحمي من الكآبة وتشفي المصاب بها.

فهرس المحتوى

أولو الأرحام والعلاقات الرضائية

وفقا للمعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية **l'INSEE**، فإن 65.2% من مواليد 2022 بفرنسا تم إنجابهم خارج إطار الزواج. ولعل ذلك من مآلات ثورة مايو 1968 ضد منظومة القيم المحافظة بنفس البلد. واهتمام المعهد بتلك الظاهرة فيه دلالة على عواقبها الوخيمة التي تلحق بهؤلاء الأطفال؟ فدعونا نقارن بين أحوالهم وأحوال الأطفال الشرعيين كي نتبين من فظاعتها.

الطفل الشرعي هو الذي ولدته أمه في إطار الزواج. الزواج الذي يلزم الأبوين اتجاهه، عرفا وقانونا، على الأقل بواجبين. يعطونه أولا الاسم العائلي للأب الذي بفضله يكون فردا كامل العضوية في العائلة الكبرى المكونة من سلسلة الأصول ومن فروعهم. الأصول والفروع التي تعترف مسبقا بأن كل مولود من رحم تلك الزوجة هو واحد منهم، له ما لهم من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات. ثم يلتزم الأبوين، عرفا وقانونا، بتوفير كل الرعاية اللازمة التي تضمن لمولودهما حياة كريمة حتى بلوغه سن الرشد على الأقل.

أما طفل السفاح *l'enfant adultérin*، فهو مولود أبوين غير متزوجين، لكن أحدهما أو كلاهما مرتبط برباط الزواج مع الغير. ونتيجة لذلك لا يحظى هذا الطفل الضحية تلقائيا باسم أصوله من جهة الأب. وهكذا في غياب الزواج بين أبويه يكون رحمُ أمّه غير موصول عرفا وقانونا بسلسلة أرحام أمهات أصوله وفروعهم. رحم أمه مقطوع من سلسلة تلك الأرحام. وبذلك فهو ليس من أولي الأرحام بحسب المصطلح القرآني الوارد في قوله تعالى:﴿ ... وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة الأنفال: 75].

ورئيس فرنسا سابق مثلا، ومن باب الشفقة على ابنته المولودة خارج إطار الزواج اضطر لمنحها اسم عائلته بموجب عقد قانوني خاص. وهو الحق المحسوم عرفا وقانونا بالنسبة لأبنائه الشرعيين من دون منّة ولا شفقة من أحد. ولا يعرف وزن وقيمة ذلك الحق سوى المحرومون منه كضحايا الإنجاب خارج إطار الزواج. هذا فيما يخص الأصول من جهة الأب. فماذا عن الصلة بالأصول من جهة الأم ؟ اللوحة التالية تجيب بكل وضوح عن ذلك السؤال.



The Outcast بمعنى المنبوذة
لوحة للرسام البريطاني ***Richard Redgrave*** عام 1851

رسَم فيها أبًا متنكّرا لابنته مع طفلها المولود خارج إطار الزواج. وهذا المشهد هو من عصر كانت فيه منظومة القيم الدينية هي المهيمنة في أوروبا، وذلك صونا وبحق لحقوق الطفل المشروعة قبل نشأته في رحم أمه. فهذه الفتاة التي أنجبت طفلها خارج إطار الزواج هي التي قطعت صلة رحمها بأرحام أصولها كأم علاوة على قطع صلته بأرحام أصول ابنها. وكأن والدها يقول بلسان حاله في هذا المشهد أن مولودها ليس منه في شيء لأنه بفعلة أمه نشأ كضحية في رحم مقطوع من سلسلة أرحام أصوله من جهة أمه كذلك.

فليس قطع الرحم الوارد في الأحاديث الشريفة هو فقط قطع الزيارات بين أولي الأرحام، بل هو في نظري وبدرجة أشد وأنكى قطع صلة رحم الأم بأرحام أصولها وأصول خليلها بسبب ما يسمى اليوم على استحياء بالعلاقات الرضائية. قطيعة أشد وأنكى لأن الأولى تُجبَر بإحياء تلك الزيارات. أما قطع صلة الرحم بأرحام الأصول من جهة الأب والأم على السواء بسبب نفس العلاقات فلا يُجبَر فعليا في نفوس الأصول وفروعها حتى بالزواج من بعدها. يبقى من ذلك شيء في النفوس مع أن المولود هو الضحية. وهو الضحية من جهة ثانية لما يتعرض للإهمال حين يتركه أحد الأبوين أو كليهما لمصيره المجهول من دون أي التزام عرفي وقانوني تجاهه بسبب إنجابه من خارج إطار الزواج. وقد يجد نفسه هكذا تحت رحمة تقلبات الحياة في إحدى الأسر الحاضنة أو في مؤسسة الأطفال المتخلي عنهم أو بكل بساطة في الشوارع بين المتشردين.

والطفل غير الشرعي *l'enfant naturel* وهو الطفل الذي لم يكن أبويه متزوجين وقت الحمل به. ويتعرض لمخاطر نفس المصير المجهول. وكذلك، بل الأدهى من ذلك والأمر، هو مصير الطفل المولود خارج إطار الزواج من أبوين مجهولين *l'enfant né sous x*. فهو الطفل الذي تلده أمه مع حقها في التخلي عنه لمأوى الأطفال المتخلى عنهم وحقها في عدم الكشف عن هويتها وكأن مولودها هو المذنب وهي الضحية. وليس من حق حتى طفلها التعرف على هويتها حين يكبر إن هي تركتها من ورائها إلا من بعد إذنها. فتلك حقوقها في فرنسا مثلا على حساب المولود الضحية. وهذه هي أسوأ حالة للأطفال المولودين خارج إطار الزواج. وهم وحدهم القادرون على تقدير وتقييم مدى فظاعة مختلف المآسي التي يتعرضون لها ويظلون يعانون منها طيلة حياتهم. وتطفو على السطح مع الحرج والألم حين ربط علاقات مع شريك الحياة المحتمل ولا سيما مع القادم من أطفالهم.

وحتى في حال ما حظي هؤلاء الأطفال بكل ما يلزم من حب ورعاية من قبل الأبوين وحتى مع اعتراف أصولهم بهم، يظلون في الواقع محرومين من نفس الاعتبار والشرف الذي يحظى به الأطفال الشرعيون. اعتراف الأصول المحتمل من الأرجح أن يحصل فقط من باب الشفقة عليهم كضحايا لتهور الآباء بإنجابهم خارج إطار الزواج. فلا يعوض الحرمان من نفس الاعتبار والشرف الذي يحظى به الأطفال الشرعيون. شفقة لا تعوض فحسب

ذلك الحرمان ولا تُجبره، بل تحرك المُدية في الجرح الذي لا يندمل أبدا لما تذكرهم بأنهم ضحايا فعلة الأبوين. فتظل الأحكام المسبقة جاهزة على الدوام كالسيوف المسلتة فوق رؤسهم وتُشهر في وجههم متى ما أثاروا الغضب ضدهم وهم الضحايا. ضحايا خطأ خطير للغاية لدرجة أن الآباء المذنبين لا يقبلون أبدا بأن يكونوا هم أنفسهم ضحاياها لو كان لا بد من إعادة خلقهم مرة أخرى من بعد موتهم. لكنها الشهوة الأنانية التي تُعمي القلوب.

وقد يقول قائل ماذا في تلك العلاقات الرضائية من عيب وبأس مع اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لتجنب الإنجاب. فأقول أن مصالح الأمن والقضاء وبالخصوص قضاء الأسرة وإدارة السجون هي الأدري من غيرها بعواقبها الوخيمة من تخريب الأسر الآمنة بتفريق الأزواج وتشريد الأطفال الشرعيين، علاوة على المآلات المأساوية وغير المتوقعة في غالب الأحيان لما يعرف بالجرائم العاطفية ***crimes passionnels***. حينها فقط يُدرَك حق الإدراك معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا ۖ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[الإسراء: 32].

فبالنظر لكل ما تقدم وما خفي منه أعظم، كنت ولا زلت أتوقف عند قوله تعلى : ﴿ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: 27]. أتوقف عندها كلما سمعت الحديث عمّا صار يعرف عندنا بالعلاقات الرضائية كعبارة ملطفة ومنمقة للتدليل على العلاقات خارج إطار الزواج. والآية الكريمة جاءت للتعريف بالفاسقين الواردة في أخر الآية 26 التي قبلها. وبإجماع المفسرين الفسق هو الانسلاخ عن أوامر الله ونواهيه. ومنه بالتأكيد ومن طبيعة الحال العلاقات خارج إطار الزواج. فأتساءل حينها عن المقصود بـ "عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ" في الآية الكريمة ثم عن المقصود بـ "مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ" وأخيرا عن المراد بالفساد في الأرض المترتب عنهما.

وأقول متسائلا، بالإضافة إلى كل ما جاء في التفاسير، أليس المقصود بـ"عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ" هو عقد الزواج مع متطلباته من الإحصان أي الوفاء في إطاره والعفة خارجه، وأن خلافه يعني نقضه؟ ثم أليس المقصود بـ "مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ" هو كذلك صلة رحم كل زوجة بأرحام باقي أمهات الأصول والفروع. تلك الصلة التي تجمع بين كل أفراد "أولي الأرحام". وأن كل علاقة خارج إطار الزواج من شأنها قطع صلة رحم المشاركة فيها بباقي تلك الأرحام؟ وأخيرا، أليس المقصود بالفساد في الأرض هو كل ما تقدم وما خفي منه أعظم، والمترتب عن كل علاقة خارج إطار الزواج؟ فهذه هي قراءتي لتلك الآية الكريمة علاوة على كل ما جاء في تفسيرها. وهي القراءة التي تحضرني كلما سمعت بمطلب التطبيع مع العلاقات الرضائية التي أسفرت في فرنسا عن 65.2% من مواليد 2022 قد تم إنجابهم خارج إطار الزواج.

فهرس المحتوى

حق طاله النسيان في إعلان حقوق الإنسان

صرنا نقرأ ونسمع من حين لآخر عن المطالبين بحذف الفصل المجَرّم للعلاقة الجنسية الرضائية بين بالغين خارج إطار الزواج. إن كانوا من الذين لا يعبأون بأي دين يحرّم تلك العلاقة، فذلك شأنهم. ولن نتفاعل معهم في هذا الموضوع على هذا الأساس، وإنما باسم الأخلاق الإنسانية المشتركة بين كل البشر، والتي لا نيأس من كونهم يقيمون لها الوزن التي تستحقه.

فهُم كغيرهم، يعلمون جيدا أنه لا شيء يضمن بالقطع اجتناب خطر الحمل الناتج عن مثل تلك العلاقة. بل صرنا نسمع بنساء يتعمّدن الحمل عن طريقها باسم الحرية، وكأنهن سيُنجبن قطّا أو جرْوًا مبتورا من أصوله، ولا حاجة له بمعرفتهم ولا باعترافهم به. فيتجاهلن أن ذلك الجنين الناشئ في الرحم هو الطرف الثالث في تلك العلاقة الثنائية، كإنسان له حقوق، وإلّم يرى النور بعدُ، كي يُستشار عن رضاه بتلك العلاقة أم لا. فيقرر الطرفان ومن دون حرج، مصيره في غيابه وهو الذي سيعاني حتما من مآسيه طيلة حياته منذ أن يعي وضعه الاجتماعي البئيس بين عموم الناس.

في غمرة تلك العلاقة، يغفلان عن أن الواقع المعيش يملي عليهما عدم تجاهل حق كل طفل في ذلك الحق المقدس والخطير، وضمانه ومراعاته من قبل أن ينشأ في رحم الأم. الحق الذي أغفل إعلان حقوق الإنسان العالمي

إدراجه في مواده الثلاثين. أغفل إدراج ضمان حقه الضروري في معرفة أصوله أمواتهم وأحيائهم، ولا سيما في اعتراف أحيائهم به علنا أمام الناس، وذلك من قبل أن ينشأ في رحم أمه. ولا يكفل له ذلك الحق سوى الإنجاب في إطار الزواج الموثق، وليس مجرد المعاشرة بين امرأة ورجل، التي صارت شائعة من دون أدنى حرج بدول الغرب.

شاعت في تلك المجتمعات المعاشرة بمعنى العيش المشترك بين رجل وامرأة في بيت واحد ومن دون زواج. فيصف كل منهما الآخر بالعشر compagnon بدلا من الزوج mari. وغالبا ما يكون لهما أطفال، مع أطفال من أطراف أخرى، من رجال سابقين بالنسبة للمرأة ومن نساء سابقات بالنسبة الرجل. ولما يتحدثون عنهم يُقال في حق كل منهم *mon ex.*، وأحيانا *mes ex* لكثرتهم.

هكذا مجتمع صار لا يعرف فيه عدد متزايد من الأطفال أحد الأبوين enfants monoparentaux أو كليهما enfants nés sous x، لا ينتمون لأي أسرة ولا لأي أصول يعرفونهم ويعترفون بهم. كل طفل منهم مقطوع من شجرة، ليس لأنه وحيد ولا أهل له، كما يقال. بل له أهل ككل إنسان، سوى أنه إما لا يعرفهم أو يعرفهم لكن لا يشرّفهم أن يعترفوا به. وذلك بسبب استفحال غياب الحرج والشعور بالذنب في تلك المجتمعات من تلك المعاشرة خارج إطار الزواج، منذ أن غاب فيها القانون الذي يجرّمها.

ويبقى الأمر المواسي بهذا الخصوص، في إعلان حقوق الإنسان، هو مضمون الفقرة الأولى من المادة 16 التي تقول أنه للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. لكنها ظلت غير كافية لضمان حق كل طفل في معرفة أصوله وفي اعترافهم به من بعد إنجابه، لمّا تركت الباب مفتوحا لإباحة المعاشرة الرضائية بين بالغين خارج إطار الزواج.

حق أغفل إعلان حقوق الإنسان إدراجه في مواده الثلاثين، لأنه حق لا يشعر بقيمته وبوزنه في الحياة سوى الذي حرم منه بشكل أو بآخر. حق يشْقى من مرارة الحرمان منه وفي صمت مؤلم طيلة حياته. شقاء مستدام قد يلحق جيلا أو جيلين من نسله. شقاء مثل شقاء من يُسجن ظلما ولا يشفى منه إلا حين يحصل على الاعتراف ببراءته ومحو الجرم المفترى عليه من سجله العدلي. بل شقاء طفلِ المعاشرة الرضائية خارج إطار الزواج أنكى وأمر. لأنه كشقاء المغتصبة قهرا. شقاء لا شفاء من عاره أبدا، وهي ضحيته البريئة. كذلك الشقاء الناجم عن حرمان طفلِ المعاشرة الرضائية من الحق في معرفة أصوله واعترافهم به. حق لا يستدرك بأي حال من الأحوال طيلة الحياة.

والذين يطالبون برفع تجريم المعاشرة الرضائية خارج إطار الزواج، يعلمون جيدا أنه من المستحيل الاستجابة له في مجتمعاتنا. مجتمعاتُنا التي برهنت في مونديال قطر 2022 بقوة وبكل فخر أمام كل العالم أنه لا سبيل للتطبيع فيها مع أي شكل من أشكال الإباحية الأخلاقية. المجتمعات التي ستظل لا ترحم وبحق، كل من يتجرأ على خرق أعرافها المحافظة. محافظة نبيلة لا ولن تخجل منها أبدا، ما دامت تكفل ضمان وصيانة حق كل طفل في معرفة أصوله ولا سيما اعترافهم به. هكذا مختلف الأديان لم تحرّم تلك المعاشرة خارج إطار الزواج عبثا وتعسفا. بل من أجل ضمان ذلك الحق الذي لا يزال يطاله الإهمال والنسيان في إعلان حقوق الإنسان.

فقط مطلب رفع تجريم المعاشرة خارج إطار الزواج، والمستحيل الاستجابة له، من شأنه التشجيع على استفحال هتك ذلك الحق المقدس من دون الشعور بالذنب ولا بالحرج. الأمر الذي صار تحصيل حاصل بالمجتمعات الغربية. مع العلم أنه بالرغم من حسنات تواجد الفصل المُجرّم لتلك العلاقة في بلداننا، ومع قسوة مجتمعاتها ضد من يرتكب ذلك الجرم، لا يزال ضحاياها يعدّون بالآلاف بما فيهم الأمهات والأطفال، ودائما من دون الشركاء فيه من الرجال.

فلا حاجة لمجتمعاتنا باستفحال تلك الظاهرة المؤسفة من جراء تواجد من يطالب بتحرير تلك العلاقة المتسببة فيها. والخطاب هنا لضميرهم الإنساني، علّهم ينظرون بعين الرحمة للقادم من الأطفال، كي لا يتم إنجابهم خارج إطار الزواج، فلا يُحرمون من حقهم الطبيعي والمقدس في معرفة أصولهم وفي اعتراف واعتزاز أصولهم بهم.

فهرس المحتوى

المرضى بين العلاج الطبي والعلاج الذاتي

بدعوة كريمة من الدكتور زكريا لهبيل تشرفت بحضور مناقشة أطروحته بمناسبة تخرجه من كلية الطب بالدار البيضاء. أطروحة باللغة الفرنسية تحت عنوان *perception de la médecine complémentaire chez les asthmatiques*، أي " تصور الطب التكميلي بين مرضى الربو". بحثٌ استكشافي غير مسبوق بالمغرب بحسب البروفسور رئيس لجنة المناقشة. بحث لاستكشاف واقع العلاج الذاتي التكميلي بالموازاة مع العلاج الطبي بين عينة من مرضى الربو، من خلال أسئلة وأجوبة والذي دام أربعة أشهر.



أعضاء لجنة مناقشة الأطروحة
يتوسطهم صاحبها الدكتور زكريا لهبيل

والأمر الذي استرعى اهتمامي على هامش مناقشة ذلك البحث، كضيف ومستمع عادي وحفزني على كتابة هذه السطور هو موضوع التطبيب التقليدي بشكل عام والذي ما خلا ولن يخلو منه مجتمع بكل العالم وإن بدرجات متفاوتة من مكان إلى آخر في نفس الزمان، ومن زمان إلى آخر في نفس المكان. فغالبا ما يتم اللجوء إليه لما يشعر المريض بتأخر أو انعدام مفعول العلاج الطبي. وقد يعتمده لما يكون مستعجلا لتحسن أحواله وشفائه وهو يجهل فقط المدة اللازمة التي يتطلبها ظهور مفعول العلاج الطبي. وهنا يبرز الدور التربوي للطبيب المعالج الذي من شأنه طمأنة نفس المريض وإبعاده عن مخاطر العلاج الذاتي. والأمر يستفحل بين المصابين بالأمراض المزمنة مثل السكري بالخصوص ولا سيما بين الذين يتوهمون إمكانية العلاج منها كليا. ويتعاظم الخطر لما يصبح التداوي التقليدي بديلا عن العلاج الطبي. فهنا يصبح ذلك الدور التربوي عند الطبيب المعالج أكثر إلحاحا.

ومن التطبيب الذاتي التقليدي ما "إلّم ينفع لا يضر" كما يقال. وذلك من مثل تناول بعض الأطعمة المعتادة بشكل خاص كالعسل والثوم وغيرهما. لكنه يصبح خطيرا لما يتعدى إلى تناول الأعشاب والمساحيق المعدنية التي تباع عند العشابة. ويصبح أخطر لما تستقر حالة المريض أو تتحسن بمجرد التوهّم بمفعوله الجيد الشبيه بالتوهم عند المتطوعين للتجارب بالمختبرات الصيدلية والمعروف بالفرنسية بـ *l'effet placebo*. وذلك إلى حين يتفاجأ المريض بأنه كان مَهلكة قد لا ينفع معها علاج من بعد فوات الأوان.

وتبين من خلال مناقشة أطروحة الدكتور زكريا لهبيل أن نسبة من مرضى الربو المعنيين بالبحث المذكور لم يبلّغوا الأطباء المعالجين باعتمادهم على العلاج التقليدي بالموازاة مع العلاج الطبي. ولمّا استُفسروا عن السبب قالوا بأنهم لم يُسألوا عنه. حينها يكون الطبيب يجهل أن المريض يعتمد العلاج الذاتي مع العلاج الطبي. فيجهل آثار الأول السلبية المحتملة على الثاني. ويجهل أيضا آثاره الإيجابية المحتملة التي تستحق الاهتمام بها البحث فيها علميا. وقد ذكّر البروفسور رئيس لجنة مناقشة الأطروحة بأن هناك العديد من الأدوية الطبية المنتجة حاليا بالمختبرات الصيدلية والتي كان أصلها العلاج التقليدي. حينها فقط يكون العلاج الذاتي علاجا تكميليا ما دام مؤطرا من طرف الطبيب المعالج.

فالذي شد انتباهي في مناقشة أطروحة الدكتور زكريا لهبيل هو مرة أخرى الدور التربوي للطبيب ولا سيما فيما يخص العلاج الذاتي المحتمل. فهذا العلاج هو تحصيل حاصل بين العديد من المرضى ولا مناص ولا مفر منه في الحال وفي المآل. فمن الأفضل بكثير للمريض أن يفاتحه الطبيب في موضوعه بدلا من تركه ضحية لنصائح وفتاوى الأهل والأصدقاء والزملاء، مع موفور حسن النية والحماس، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا. فالمنتظر من أطبائنا الفضلاء الاهتمام بالعلاج التقليدي عن قرب لاحتوائه وتأطيره من أجل صحة المرضى وحتى من أجل تقدّم البحث العلمي بالنسبة لما اتضح مفعوله الإيجابي تحت المراقبة الطبية. دور تربوي مرة أخرى يحسن عدم إغفاله.

وفي الختام لا يفوتني أن أهنئ الدكتور زكريا لهبيل على نجاحه. وأتمنى له ولزملائه دوام التوفيق في كل من حياتهم المهنية والخاصة. والشكر الجزيل لآبائهم على الصبر والتضحيات الجسيمة التي يتطلبها مشوارهم الدراسي الطويل. والشكر والامتنان موصولان لجنود الخفاء، الأساتذة الأجلاء على مجهوداتهم الجبارة في كل من التطبيب والتدريس والتأطير والبحث العلمي.

فهرس المحتوى

THERAPIE MEDICALE VERSUS THERAPIE TRADITIONNELLE

Grâce à l'aimable invitation du désormais Dr. Zakaria Lahbil j'ai eu l'honneur et l’immense plaisir d'assister à la soutenance de sa thèse du doctorat en médecine générale de la Faculté de Médecine de Casablanca. Une thèse intitulée *Perception des médecines complémentaires chez les patients asthmatiques*. Il s’agit d’une recherche exploratoire inédite au Maroc, selon le professeur président du jury. Recherche par le biais de questions-réponses qui a duré quatre mois auprès d'un échantillon de patients asthmatiques pour explorer la réalité de l'auto-thérapie en parallèle avec la thérapie médicale. Il m’a semblé pourtant qu’il s'agit aussi et en même temps, d'une recherche tournée vers l'avenir, compte tenu de ce qu’elle comporte comme aspiration à faire prendre conscience de la nécessité d'encadrer une telle auto-thérapie par le corps médical traitant afin de protéger leurs patients de ses préjudices potentiels pour leur santé.



Le lauréat Dr. Zakaria Lahbil au milieu des éminents membres du jury

Le sujet qui a retenu donc mon attention en marge de la discussion du jury des résultats de cette recherche et qui m'a motivé pour écrire ces lignes, est le thème de la médecine traditionnelle en général. Médecine qui existe encore et existera toujours dans toute société humaine à des degrés divers d'un lieu à un autre et d’une époque à une autre. L’on y a souvent recours lorsque le patient estime que le traitement médical est inefficace ou que son effet escompté tarde à venir. Il peut des fois s’empresser pour l'adopter juste parce qu'il ne sait pas le temps nécessaire pour que le traitement médical fasse effet. Ici doit être mis en avant le rôle pédagogique du médecin traitant censé bien informer son patient et le rassurer pour l'éloigner des dangers de toute automédication saugrenue.

La situation s’aggrave chez les patients atteints de maladies chroniques, comme le diabète notamment, et surtout chez ceux qui s’imaginent pouvoir en guérir complètement grâce à des remèdes miracles de grand-mère, avec en prime l’illusion de la dispense complète de suivre et de supporter tout régime alimentaire. Le risque augmente encore davantage lorsqu’une la médecine traditionnelle devient une alternative au traitement médical. Ici, le rôle éducatif du médecin traitant devient plus urgent.

Sauf que dans l’automédication traditionnelle, l’on trouve des fois des remèdes qui ne font pourtant pas mal quand ils s’avèrent inefficaces. Tel est le cas de la consommation d’une manière ou d’une autre de certains produits comestibles comme le miel ou l’ail ou toute autre pitance. Mais cela devient dangereux dès qu’il s’agit de boire, d’ingurgiter ou d’inhaler à l’insu du médecin traitant des substances ou des préparations à base de produits impropres à la consommation.

Le cas devient plus dangereux encore lorsque ce faisant l'état du patient semble se stabiliser ou s'améliorer, juste par l'effet bénéfique attendu de tel ou tel remède traditionnel, tout comme l'effet placebo parmi les volontaires pour les expériences dans les laboratoires pharmaceutiques. Et ainsi le pauvre risque d'avoir, au bout d'un moment plus ou moins long, la mauvaise surprise de se sentir dans un état plus grave qu'avant, voire si sérieux qu'aucun traitement ne puisse le sauver quand c'est trop tard pour bien faire. C'est ainsi que toute auto-thérapie par la médecine traditionnelle ne peut être vraiment qualifiée de *traitement complémentaire* que quand elle est, au besoin, consentie, bien cernée et suivie de très près par le médecin traitant.

Selon les résultats de la recherche sujette de la thèse du lauréat Dr. Zakaria Lahbil, bon nombre de patients asthmatiques ont répondu qu'ils n'ont pas informé leurs médecins traitants de leur recours au traitement traditionnel en parallèle avec le traitement médical prescrit. Lorsqu'on leur a demandé pourquoi, ils ont répondu parce qu'on ne le leur avait pas demandé. Dans tels cas les médecins ignorent que leurs patients adoptent l'auto-thérapie en plus du traitement médical exigé. Ils ignorent par conséquent les effets négatifs potentiels de la première sur le second. Ils ignorent également les effets positifs potentiels de l'auto-thérapie qui en principe méritent attention et recherche scientifique. A ce propos, le professeur président du jury a rappelé, à très juste titre, que bon nombre de médicaments produits par les laboratoires pharmaceutiques, ont pour origine la médecine traditionnelle.

Ce qui a donc retenu mon attention, en marge du débat de la thèse du Dr Zakaria Lahbil c'est le rôle pédagogique escompté du corps médical traitant, notamment en cas de toute auto-thérapie sciemment recherchée et constatée en parallèle avec la thérapie médicale. Auto-traitement à jamais omniprésent parmi bon nombre de patients partout dans le monde, et sans nulle échappatoire ni dans l'immédiat et ni dans le futur. Il vaut donc mieux pour le patient que ce soit son médecin traitant qui lui en parle plutôt que de l'abandonner à la merci des avis et des conseils des membres de sa famille, de ses amis ou ses collègues, avec de bonnes intentions d'ailleurs doublées d'une bonne dose d'enthousiasme, et qui pensent ainsi tout bonnement bien faire.

Ce que l'on attend donc de nos médecins, c'est qu'ils prêtent une attention particulière à la médecine traditionnelle afin de bien la cerner et l'encadrer dans l'intérêt de la santé de leurs patients et même pour l'avancement de la recherche scientifique quand certains remèdes de grand-mère s'avèrent pourtant, sous contrôle médical, bienfaisants pour la santé des patients. Un rôle pédagogique qu'une fois de plus il convient de ne pas négliger.

Je tiens enfin à féliciter le Dr. Zakaria Lahbil pour sa réussite. Je lui souhaite, ainsi qu'à ses collègues, un bel avenir dans leur vie personnelle et plein de succès dans leur vie professionnelle. Et un grand merci aux parents pour tous les sacrifices requis par les

longs parcours scolaires de leurs enfants. Des remerciements enfin aux éminents membres du jury pour tous leurs efforts en matière de pratique médicale, d’enseignement et d’encadrement académiques et de recherches scientifiques.

فهرس المحتوى

هل من موت قبل الأجل المحتوم؟

أنزعج كثيرا لما أسمع بمن سبق أن امتنعوا عن التلقيح ضد وباء كورونا، بحجة أن الإنسان لا يموت إلا بحلول أجله المحتوم. صحيح أن هناك أجل محتوم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [سورة الزمر: 30]، مع غيرها من الآيات التي تؤكده. لكن ليس قبل الشيخوخة. وذلك لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ [الروم: 54]. وعليه أليس هنالك من موت قبل الأجل المحتوم؟

من المعلوم أن الأجل المحتوم من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله. فلا تدركه الحواس ولا امتداداتها المخبرية. وذلك لقوله تعالى: ﴿... وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: 34]. وما دامت النفس لا تدري بأي أرض تموت فهي لا تدري حتما متى تموت. بمعنى أنها لا تدري أجل موتها المحتوم الذي لا يعلمه سوى الله. لكنه كما تقدم الموت في مرحلة الشيخوخة وليس قبل. كيف ذلك؟

من يموت قبل بلوغ الشيخوخة لسبب مّا، يكون ذلك السبب قد عجّل بوفاته قبل أجله المحتوم. وذلك ما ذهب إليه وبحق المعتزلة. ومن تلك الأسباب على سبيل المثال وفي غالب الأحيان الأمراض والحوادث والكوارث والقتل والحروب. تلك أسباب تعجّل بموت الناس قبل الآجال المحتومة. وإلا فما الفائدة من الطب والتطبيب ومن التلقيح ضد بعض الأمراض الفتاكة والمعدية؟ تلقيحات اثبتت فعاليتها الواضحة بارتفاع الأمل في الحياة espérance de vie بالنظر للأمل فيها في عصور ما قبل صناعتها واعتمادها. والعلاج الطبي يسعى لتفادي موت المريض قبل حلول أجله المحتوم. يسعى قدر الإمكان للحيلولة دون تعجيل موته بسبب المرض ولأطول مدة ممكنة قبل حلول أجله المحتوم. يسعى لذلك حتى في مرحلة الشيخوخة المتقدمة. فالطب لا يهمل علاج الشيوخ مهما تقدموا في السن بحجة أنهم اقتربوا من أجلهم المحتوم. الأجل الذي لا يعلمه سوى الله.

أما إذا كان الأجل المحتوم يحل في أية مرحلة من العمر، كما هو شائع، فما الفائدة من اتخاذ ما يلزم من الحيطة والحذر ضد مختلف الأمراض والحوادث؟ وما الفائدة من الإسعاف عند حدوثها؟ وما الفائدة من البحث عن الأحياء تحت الأنقاض من بعد الزلزال مثلا؟ وكيف ينهانا الله عن قتل النفس في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۗ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ ۖ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ [سورة الإسراء: 33]. كما في قوله ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [والنساء: 29]؟ ففيم النهي عن قتلها إذا كان موتها بالقتل هو موتها بالأجل المحتوم؟ وما ذنب القاتل حينها حتى يُحاكم ويُدان بجريمة القتل إذا كان المقتول قد مات على يده فقط بسبب بلوغه أجله المحتوم؟ وفيم الأسف والبكاء عن قتلى الحروب الأبرياء وإدانة مجرمي الحرب الذين قتلوهم إذا ما كان ضحاياهم قد ماتوا لبلوغهم أجلهم المحتوم وهم صغارا وشبابا في مقتبل العمر؟ وحسبنا في ذلك ما يحصل حتى يومنا هذا من إبادة مقيتة للشعب الفلسطيني بغزة وبباقي فلسطين المحتلة.

وإلا فالمريض الممتنع عن العلاج بحجة أن الموت علينا حق وأنه لا مفر منها بالعلاج أو من دونه، يكون قد عرّض نفسه لخطر الموت قبل حلول أجلها المحتوم الذي لا يعلمه سوى الله. وإذا مات من مرضه ذاك يكون قد قتل نفسه ولو من دون قصد. والشيء نفسه، بل أخطر منه، بالنسبة لمن يمتنع عن تلقيح نفسه ضد الأمراض الوبائية. هنا الخطر يتعداه إلى غيره بسبب العدوى. ولا عذر له فيه. لأنه يُعذر الجاهل ولا عذر للمُتجاهل. الجاهل هو من لو كان يعرف المطلوب منه لالتزم به واتبعه. أما المتجاهل فهو من يعرف المطلوب منه حق المعرفة ثم يهمله بل يستنكف

منه وحتى يدمّه، فقط من باب العناد والجحود، وهو يحسب أنه يحسن صنعا. ويتعاظم أمره لما يبرره بالدين. والدين براء من تصرفه ذاك كبراءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

وبودي لو تصدى السادة والسيدات الوعاظ وخطباء الجمعة والمدرسون والمدرسات لهذه الآفة حتى لا تظل حياة الناس عرضة للخطر. وسيجدون أقوى سند ديني لهم في ذلك قوله تعالى ﴿... مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ...﴾ [المائدة: 32]. ومن الواضح أن إحياء النفس يعني حتما إبعاد الموت عنها قبل حلول أجلها المحتوم الذي لا يعلمه إلا الله. وكذلك قتلها المحرّم يعني التسبب في موتها قبل حلول أجلها المحتوم. وبالله التوفيق.

فهرس المحتوى

آفــة داء الــــتـــذمـــــر

لا أخفيكم أنني أنزعج كثيرا من المتذمرين، وذلك بقدر ما أشفق عليهم. وقبل أن أخوض في هذا الموضوع فكّرت في البحث عما كتب فيه. وكدت أن أيأس من أجد فيه شيئا يذكر، لما كنت أكتب كلمة "تدمّر" بحرف الدال بدلا من الذال المعجمة. ولما أدركت خطئي وصوبته وجدت، كما كنت أتوقع ذلك، أن التذمر هو التشكي المرضي من سوء الأحوال الذاتية وحتى الأحوال بصفة عامة، من دون سبب أو أسباب واقعية وملموسة تبرره.

فهو إذا نوع من الهوس الذي يسكن نفس المتذمّر مهما حَسنت أحواله وأحوال محيطه من جهة، والذي يسيء من جهة ثانية لصحته النفسية وحتى الجسدية، كما يسيء لنفسية من يعيش من حوله ولا سيما أفراد عائلته. وهذا لا يعني بطبيعة الحال كل من لهم أسباب حقيقية وملموسة للتشكي، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو صحية، قُدّرت عليهم من دون تسببهم فيها. فنسأل الله أن يفرج عنهم كربهم.

أما المصاب بداء التذمّر كما تم تعريف أعلاه، فما أن تتحدث معه عن شيء إيجابي مستجد وملموس في الحياة الخاصة أو العامة من حولك، تسعد به ويحلو لك أن تتقاسم تلك السعادة مع غيرك، حتى ينظر إليك بازدراء وكأنك بليد لا تفقه شيئا في حقيقة الأمور. ثم ينطلق بلا هوادة في تبخيس ما استحسنته وأسعدك ويجد لك فيه كل السلبيات المتوهمة ليقصفك بها. حينها تندم أشد الندم على فتح الموضوع معه، وتتحرى مستقبلا ما أمكن تحاشي اللقاء به، وإن كان ولا بد من اللقاء فتتحاشى الحديث معه مرة أخرى عن كل ما أسعدك ويسرك.

أما فيما يخصّه، فلا يتحرّج من التشكي لك من كل شيء. وأنت تعرف أنه ينعم ليس فقط بكل ضروريات العيش الكريم بل بكل الحاجيات وحتى الكماليات. نشاطه المعيشي محترم ومسكنه من الطراز الحديث وسيارته جديدة ومجهزة بكل الكماليات. كما تعلم أنه نشأ في أسرة فقيرة أو متوسطة الحال، وما كان يحلم حينها بما هو فيه من نعيم، مع موفور الصحة والمال. وإذا قلت له احمد الله، يجيبك أنه يحمده على كل حال، وكأنه ينقصه كل شيء. والله يقول في محكم كتابه " **إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ**". فهل من شاكر يا مُتذمر؟

لكنه لا يرى إلا السّواد ولا يحدثك سوى عن السواد. وإذا كان من المُدمنين على استعمال وسائل التواصل الاجتماعي فتجده لا يبحث فيها سوى عن المواقع التي تتاجر في ترويج السواد وتتربح منه.

ولا يتبادل مع معارفه سوى الأخبار السوداء من دون التحري عن كونها واقعية أو وهمية. وإذا كانت فعلا وهمية فيكره معرفة ذلك، ويكره حتى من ينبهه لذلك، لأنه يحب ويحلو له أن تكون حقيقية.

أما فيما يخص أحوال البلاد والعباد بمغربنا الحبيب، فكأنهما في أسوأ حال من الأمس. فلا تحدثه عن المنجزات الملموسة التي يستفيد منها هو بنفسه في كل وقت وحين. لأنك تكون عنده حينها مرة أخرى من البلداء الذين لا يفقهون في حقيقة الأمور شيئا. وفي حال ما أحسن إليك أو استحيى منك فإنه سيتحاشى اتهامك بالتملق للمخزن.

فهو لا يرى كل تلك المنجزات الباهرة التي يمتاز بها بلدنا السعيد اليوم عن الأمس ويتميز بها عن جيرانه وعن باقي دول العالم من مستواه، باعتراف الغريب قبل القريب. وذلك من طرق سيارة وقناطر حديثة ومدن خضراء ذات معمار عصري من دور وشقق مكمولة التجهيز ومن ڤيلات فارهة، يقطنها إخوانه المغاربة، ومن بنية تحتية متجددة، بما فيها الموانئ والمطارات ومختلف وسائل النقل العصرية ومختلف وسائل الاتصال المتطورة، علاوة عن التطوّر الملموس في مستوى المسكن والملبس والمأكل والمشرب، ليس فقط في المدن بل حتى في البوادي. ولما ينظر إليها المصاب بداء التذمّر فلا يحلو له سوى تبخيسها ورؤية ما يتوهمه من خلفها من فساد وسرقات حقيقية كانت أو وهمية. فلا يعجبه إلا أن يرى السواد حيث البياض والأسود مع الأبيض حيث الألوان الزاهية.

فإذا جلس مثلا في مقهى محترم بجوار مسكنه بحيّه الشعبي، من بعد ما كان يضطر إلى التنقل إلى مركز المدينة لينعم بالجلوس في مثله، تجده يتساءل عن مصدر الأموال التي استُثمرت فيه وعن كمّ الأرباح التي يتحصل عليها صاحبه، بدلا من التمتع بنعمة تلك الجلسة التي جاءه بها ذلك المستثمر الشجاع حتى عند أنفه. أليس من حقه أن يربح ما يسّر له الله من استثمار أواله فيه؟ لكن لا ينشغل بال المتذمر سوى بما لا يعنيه.

ومن العبث إثارة مثل هذا الموضوع الخطير مع التوقف عند هذا الحد من توصيفه. بل الفائدة كل الفائدة هي في الحل والعلاج. وعليه فالمستفاد من البحث فيه هو واجب توعية المصاب بهذا المرض المتفشي والمُهمل وإقناعه باستشارة الطبيب المختص للعلاج منه، حتى يشعر أخيرا هو بما رزقه الله من نِعم لا تحصى كي يستمتع بها من جهة، وحتى يتحاشى من جهة ثانية الإساءة لكل من حوله ولا سيما أفراد أسرته الذين لا مفرّ لهم منه. فإنه يؤديهم بتذمره وهو لا يشعر. وبالله التوفيق.

فهرس المحتوى

لمّا يتزايد ثراء الأغنياء بتزايد أعداد الفقراء

قالت امرأة لأختها، وهي تشتكي من غلاء الأسعار هذه الأيام، نحن لا نأكل حتى يشبع الصغار، فنصبر على تحمل ألم الجوع ولا نتحمل سماع صراخهم من وجعه. فردت الأخرى بقولها أنها لم تعد تصطحب معها ابنتها الصغيرة إلى السوق منذ أن صاحت في وجهها أمام الخضار والزبناء، تطلب منها شراء البطاطس، وهي عاجزة عن اقتناء ما يكفي منها لكل أفراد الأسرة. وكلاهما فقيرتان، ومع ذلك قد أنجبت كل منهما خمسة أطفال وإحداهما حامل. فهما، مثل عموم الأمهات الفقيرات في كل العالم، لا تشعران أنهما وأطفالهما من ضحايا غريزة الإفراط في الإنجاب، وكأن ذلك قدر مقدور لا مناص لهن منه.

من قضايا المجتمع

ظهر مؤخرا بإحدى وسائل التواصل الاجتماعي ڤيديو يعرض تفشي ظاهرة دعارة الفتيات القاصرات في واضح النهار بإحدى دول جنوب شرق آسيا الفقيرة. فعلق عليه أحد المشاهدين بقوله وبحق، أنهن من ضحايا نفس غريزة الإفراط في الإنجاب عند النساء الفقيرات. قال أنهن كن مشاريع تلك الدعارة منذ نشأتهن أجنة في أرحام أمهاتهن.

وفي كتابه "مقال عن أعراف الأمم وعن روحها" قال الفيلسوف الفرنسي ڤولتير وبحق، إن أعراف الأمة تكمن دائمًا في العدد القليل الذي يُشغّل العدد الكبير، ويتغذى من عمله، ويحكمه. ويُستنتج من قوله الصائب هذا، أن ثراء العدد القليل من الأغنياء في كل أمة يزداد بمقدار تزايد العدد الكبير من الفقراء فيها.

والفقراء اليوم صاروا مثل العبيد قديما يُنتجون ثروة الأغنياء. بل بتكاثرهم صاروا عبيدا بالمجان. عبيد من دون تكاليف الشراء ولا تكاليف العناية بهم لمّا يُشغَّلون في إنتاج الثروات بأبخس الأجور. أجور بالكاد تبقيهم أحياء. ولما يمرض أو يموت أحدهم يُوجد من يخلفه بالعشرات من العاطلين عن العمل. وهذا هو ما يفسر تزامن تواجد الفقر المدقع مع الغنى الفاحش في معظم الدول التي تعرف إفراط النساء الفقيرات في الإنجاب.

ومن بين ضحايا نفس الغريزة أعداد الفقراء من كل الأعمار ذكورا وإناثا، الذين يركبون موجات الهجرة غير الشرعية نحو بلدان الشمال الغنية انطلاقا من مجتمعات الجنوب بكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. قديما كان يُجلبون من إفريقيا إلى الأمريكيتين كعبيد لسد الخصاص من اليد العاملة في الأشغال الشاقة. واليوم يأتونها بأقدامهم كمهاجرين سريين وبأعداد لا تنضب لسد نفس الخصاص. وبعض النساء من بينهم يصطحبن معهن أطفالهن. بل من بينهن من يحملن وينجبن وهن في في جحيم طريق الهجرة السرية. بطون تدفع ورمال الصحراء ومياه البحر تبلع. وغالبية من يصلون منهم إلى مقصدهم بالشمال الغني يجدون أنفسهم قد كانوا يلهثون من وراء السراب. وذلك لما يجدون الفقر فيه أشدّ ألما من الفقر في بلدانهم.

بفرنسا مثلا، جاء في موقع *France bleu* أن الجمعية الخيرية *Restos du Cœur* قد وزعت خلال حملة موسم 2022/2021، 142 مليون وجبة غذائية. وذلك في مقابل توزيع 8.5 مليون وجبة فقط عندما تم إطلاق خدماتها سنة 1985. وقد دعمت خلال هذا الموسم 1.1 مليون شخص محتاج. أكثر من نصف عددهم تقل أعمارهم عن 25 عامًا، ومن بينهم 110.000 رضيع. وقد كان من بينهم حتى أشخاص من الشغيلة العاملة الذين لم تعد أجورهم تكفي لسد حاجياتهم الضرورية. فصاروا يستفيدون من خدمات الجمعية، على غير عادتها، يومي السبت والأحد. ووفقًا لنفس الجمعية، إذا ما استمرت الأمور على نفس المنوال التصاعدي، فإنها تتوقع توزيع ما بين 150 و170 مليون وجبة خلال هذه السنة.

وهكذا بسبب الهجرة غير الشرعية أصبحت مثالب غريزة الإفراط في الإنجاب عابرةً للقارات لما تُفاقم من الوضع المزري حتى في الدول الغنية التي تقصدها. ولا تتأذى منها فقط دول شمال البحر المتوسط بل حتى دول جنوبه التي لا تزال تعاني هي بنفسها من نفس المشكل في أحيائها الهشة.

ومختلف أنواع نسب الخصوبة المنشورة تبقى غير دقيقة لما لا تأخذ بعين الاعتبار حجم حصيلة غريزة الإفراط في الإنجاب عند النساء الفقيرات. فلا يوجد من بينها معدل عدد الأطفال عند عموم الأمهات اللائي أنجبن فعلا طيلة حياتهن حتى سن اليأس في الأوساط الفقيرة. بل تحتسب كل النساء في سن الإنجاب ما بين 15 و45 سنة سواء أنجبن أو لم ينجبن ومن كل الفئات الاجتماعية.

ونسوق هنا كمثال بسيط على ذلك، أمّ من الوسط الفقير أنجبت عشرة أطفال طيلة حياتها من بين أربع أخريات من كل الفئات الاجتماعية لم ينجبن طيلة حياتهن. بحساب معدل الخصوبة المعتمد يعطي طفلين لكل منهن. فلا يظهر حجم الإفراط في الإنجاب عند تلك الأم الفقيرة التي أنجبت لوحدها عشرة أطفال. في حين نسبة طفلين لكل امرأة فعليّا طيلة حياة كل منهن ومن كل الفئات الاجتماعية يعتبر نسبة تجديد صحية من أجل استبدال الجل الحالي بجيل جديد بنفس العدد أو أكثر ضد شيخوخة المجتمع وتداعياته. لكن لا يصح تعويض الأجيال الحالية بأجيال أكثر شبابا وأسوأ حالا بسبب تضخم عدد الفقراء على حساب باقي الطبقات. بل ينبغي أن تكون الأجيال اللاحقة ليس فقط أكثر شبابا من الأجيال السابقة وإنما أفضل حالا أيضا.

والسياسات الرشيدة في هذا الصدد تقتضي أمرين. تقتضي أولا المزيد من التوعية والتحسيس بأهمية التخطيط العائلي وتوفير وسائله في أوساط النساء الفقيرة. وذلك للحد من مثالب الإفراط في الإنجاب في هذا الوسط. وينبغي في مقابل ذلك اتخاذ ما يكفي من الإجراءات التي من شأنها تربية وتعليم وتكوين الناشئة بالشكل الجيّد والمطلوب والعناية بصحتها، مع توفير مختلف مقومات العيش الكريم والزواج والإنجاب في صفوف الشباب المندمج في الحياة العملية. وذلك للحفاظ على الهرم الديمغرافي المتوازن الذي يحول دون مثالب شيخوخة المجتمع. وبما أن مآسي الإفراط في الإنجاب صارت عابرة للحدود فلا بد من المساهمة القوية والفعالة في مختلف البرامج الأممية التي من شأنها الحد منه بكل الدول الفقيرة ولا سيما بإفريقيا.

فهرس المحتوى

عاش من عرف قدره

جاء في إحدى الجرائد أن الحكومة تتجه لحصر عدد الناجحين في ولوج مهنة المحاماة في 800 من أصل 70 ألف مرشح. عدد مهول حتى في حال ما استثنينا من بينهم من لهم شغل أو مصدر عيش محترم. الباقون إما موجزون عاطلون أو يسترزقون من أنشطة اقتصادية هشة. وفي ذلك هدر للطاقات البشرية بسبب مسارات التعليم العالي المفتوح الاستقطاب، مع غياب التوجيه المنهجي إلى التكوين المهني والتقني، في الوقت المناسب من الحياة المدرسية لطلبة الإعدادي والثانوي المتوسطين ومن دونهم.

ولتوضيح المشكل أسوق هنا قصة مقتبسة من الواقع لأربعة شبان أصدقاء من نفس الحي. ظلوا رفاقا في الدراسة حتى الثانوي. حصلوا جميعهم على الباكالوريا شعبة الأدب. المعدلات المحصل عليها تؤكد تفاوتهم الذي كانوا يعرفونه. كما كان متوقعا حصل حميد على رتبة متقدمة. وحصل كل من الثلاثة الباقين على مرتبة متوسطة وما دونها، مع العلم أنه ما كان من بينهم من يتهاون في التحصيل. وهكذا هو التفاوت الطبيعي بين البشر في أي مجال. وفي التعليم، كما في غيره ذلك التفاوت هو تحصيل حاصل لا ينكره سوى مماحك. نتائج مختلف الامتحانات تؤكده على الدوام. وعاش من عرف قدره.

كان حميد من فئة المتفوقين. وهي الفئة التي بطبيعتها وعلى الدوام قليلة العدد. كان يرى نفسه مستقبلا محاميا أو قاضيا. فاختار كلية الحقوق. رشيد كان من فئة ما دون المتوسطين. وهي الفئة الأكثر عددا. وكان يعرف قدره. فكان يرى نفسه مستقبلا محترفا مهنة يدوية. فاختار للتو التكوين المهني. أما بدر وموسى فقد كانا من فئة المتوسطين. فئة لا تقل عددا عن فئة رشيد. وبما أن كلية الحقوق من التعليم العالي المفتوح الاستقطاب فضلوا متابعة الدراسة مع صديقهم حميد. وهذا ما تفعله غالبية فئة المتوسطين وجزء من فئة رشيد. وظلوا كالمعتاد جميعهم على اتصال ببعضهم البعض في الحي.

من بعد مدة معينة تخرج رشيد من التكوين المهني حلاقا وفتح محلا للحلاقة بنفس الحي. والآخرون من زملائه تخرجوا مكونين في مختلف الحرف التي اختاروها. منهم من اشتغل ومنهم عاود التكوين في مهن أكثر طلبا في سوق الشغل.

ومن بعد أربع سنوات حصل الأصدقاء الثلاثة الباقون على الإجازة في الحقوق، لكن بدرجات متفاوتة كما كان متوقعا. وتقدموا لمباراة ولوج معهد القضاء. فنجح فقط حميد كما كان متوقعا. شأنه في ذلك شأن غالبية فئة المتفوقين الذين يلجون التعليم العالي المفتوح الاستقطاب. مع تكرار نفس الأمر في مباريات أخرى أدرك بدر أنه باختياره كلية الحقوق قد سلك المسلك الخاطئ من دون مخرج. وتأكد من ذلك لما شاهد استفحال عدد حاملي الإجازة في الحقوق وفي غيرها من التعليم العالي المفتوح والعاطلين عن العمل. حينها فقط اعترف بقدره وندم على اختياره، واستحسن اختيار رشيد الذي صار حلاقا. وتيقن أنه قد خسر أربع سنوات من عمره في مسار غير متناسب مع مؤهلاته. وتيقن أنه إلّم يستدرك الأمر بتصحيح المسار سيصير واحدا من حاملي الشواهد الجامعية العاطلين عن العمل والمرشحين بالآلاف لمباريات تتطلب نجاح بضع المئات.

فاقترح على رفيقه موسى اتباع خطى رشيد بولوج التكوين المهني. موسى ركبته الأنفة ورفض. أما هو فقد طوى كبره واختار كذلك تعلم الحلاقة. ومن بعد سنتين تخرج بدوره وفتح هو كذلك محل حلاقة في نفس الحي. وبقي موسى من بين حاملي الشواهد العاطلين. وقد صار لكل من باقي الأصدقاء الثلاثة بيت وزوجة وأطفال. هذه القصة مقتبسة من الواقع. وفيها عبرة لمن يعتبر. فيها عبرة لكل من يعرف حق قدره ويتجاهله. المجتمع في حاجة لكل الحرف والمهن. الطبيب في حاجة للحلاق والحلاق في حاجة للطبيب، وذواليك. هكذا كل ميسّر لما خلق له. وذلك مصداقا لقوله تعالى "نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا".

فهرس المحتوى

من دروس الوعظ الهادف والمفيد

بالأمس، وفي انتظار صلاة العشاء ثم التراويح سُررت واستبشرت لما سمعت على غير العادة الجديد في الوعظ الهادف والمفيد. لعل الواعظ بتجربته في الحياة من حوله لاحظ التناقض القائم عند بعض المسلمين بين التشدد في إتيان العبادات والتراخي بل حتى التسيب في انتهاك حرمات العباد. وأتى بعدة روايات من شأن تلقيها بالمطلق أن تشجع على التمادي في الممارسات المتناقضة مع مقاصد الشريعة الكامنة في حفظ حرمة كل من النفس والدين والعرض والمال، أي في حفظ حرمات العباد. وذلك من مثل التسبيح كذا مرات في الصباح وأخرى في المساء فتُمحى جميع الذنوب. وهنا تختلط على السامع الذنوب بالسيئات ويحلو له ذلك فلا يبالي بظلم العباد.

وسمعت في هذا الصدد من فقيه في إحدى البرامج الدينية أن الذنوب التي يغفرها الله جميعا إن شاء لـــيـــســـت هي السيئات المكتسبة بظلم العباد. فالله لا يُساء ولا يُحسن إليه، تعالى سبحانه عن ذلك علوا كبيرا. بخلاف العباد فهم من يُحسن إليهم ويُساء. . وجاء الشيخ بمثال للذنب من حياتنا اليومية، وذلك لما يرتكب السائق مخالفة لقانون السير من دون التسبب في حادثة. يكون حينها قد ارتكب ذنـــبـــا قد يعفو عنه الشرطي إن شاء لأنه لم يترتب عنه سوء للغير. أما المخالفة لقانون السير التي تترتب عنها حادثة فيها خسائر للغير، مادية كانت أو جسدية، فلا يحق للشرطي التغاضي عنها بالنظر لما فيها من ظلم للمتضرر. فلا بد له من اتباع المساطر القانونية التي تكفل له الحصول على التعويضات اللازمة على حساب السائق المذنب بمخالفته لقانون السير والمسيء في نفس الوقت لغيره. ولله المثل الأعلى.

وبالمناسبة ذكر الشيخ بفحوى حديث المفلس الذي يوضح بجلاء تام معنى السيئات في حق العباد التي لا تُمحى سوى برد الحقوق لأصحابها في الدنيا وبالتعويض عن الأضرار التي تسببت فيها. فوفق هذا الحديث العبادات المفروضة من صلاة وصوم وزكاة لا تمحو السيئات، فما بالك بالأذكار مهما تعددت يوميا. تأمل ذلك في نص الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أتدرون من المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا دِرْهَمَ له ولا متاع، فقال: «إن المفلس من أمّتي من يأتي يوم القيامة **بصلاة وصيام وزكاة**، ويأتي وقد شتم هذا، وَقَذَفَ هذا، وأكل مال هذا، وسَفَكَ دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطُرِحَتْ عليه، ثم طرح في النار".

معنى ذلك أن القيام بالشعائر المفروضة ليست مقصودة لذاتها، يؤكد الشيخ. وجاء في ذلك قوله تعالى "وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ". والفحشاء والمنكر والبغي هي كل الأقوال والأفعال التي تسيئ للعباد. فالشعائر من صلاة وصوم وزكاة مفروضة وفق حديث المفلس لخدمة مـــقـــاصـــد الشريعة حتى يقوم الناس بالقسط. قيام الناس بالقسط الذي هو غاية الغايات من إرسال الرسل وإنزال الكتب لقوله تعالى " لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ". فهذا ما يفرضه على كل مسلم تدبر القرآن الكريم وليس مجرد التبرك بتلاوته وتجويده، لقوله تعالى " أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا". ووفق فهم الشيخ، مقاصد الشريعة هي أيضا مقاصد الشعائر التعبدية. المقصود بأداء كل منها هو حفظ حرمة كل من النفس والدين والعرض والمال. وهو لا يتفق مع وصف عالم ما بالمقاصدي، بمعنى المتخصص في مقاصد الشريعة. بل من المفروض أن يكون كل مؤمن مقاصديا.

. وشرح ذلك بقوله إنه بأداء الصلاة يتذكر المصلي خمس مرات في اليوم حديث المفلس فيتعظ ولا يظلم الناس. ويصوم على الحلال طيلة شهر رمضان حتى يُروّض النفس على الصوم على ظلم العباد طيلة ما تبقى من السنة ويتقي بذلك عاقبة الإفلاس يوم العرض. ويؤدي ما عليه من زكاة لمستحقيها وهم لا يعرفونه، حتى يروّض النفس على رد ما في ذمته من ديون في وقتها لأصحابها وهم يعرفونه، فلا يظلمهم ولا يضطرهم للجري من ورائه في طلبها، وذلك خوفا من الإفلاس يوم العرض. هذا علاوة على ما في إخراج الزكاة من واجب الإحسان إلى الفقراء. ويحج إن استطاع، ويوم الوقوف بعرفة يتذكر يوم الحشر الذي لا رجعة منه. ولما يـــعـــود منه يكون كمن استلقى في قبره حيا ثم خرج منه، وهو يقول لنفسه اتقي الله في عباده قبل أن يأتي اليوم الذي لا مخرج فيه من القبر.
.

ونصح بشرح مقاصد أداء الشعائر الأربع على هذا المنوال فـــــي خـــطـــب الجمعة على الأقـــــل مرة في الشهر. وذلك حتى لا يُشمت المصلون في أدائها ويحسبون أنها مكفرة عن ظلمهم للعباد. وهكذا لا يكونون من المفلسين الذين يطرحون في النار يوم العرض مـــــــــع صلاتهم وصومهم وزكاتهم كما هو موضح في حديث المفلس أعلاه.

وسئل الشيخ عن إغفال التذكير بهذا الحديث، فقال أنه قلّ من لا يعرفه ولكن قلّ من يتوقف عنده حتى يتدبر مغزاه فيتعظ ويتقي الله في حرمات العباد. وأضاف أنه قد يصعب تقبل مغزاه على من تعود طيلة حياته على الجمع بين أداء تلك الشعائر مع التشدد في تفاصيلها من جهة وبين ظلمه للعباد من جهة ثانية، ظنا منه أن تلك تمحو ذاك. فلا غرابة في أن يزعجه مغزى ذلك الحديث وأن يطعن في من يتبناه، محتجا بما يطيب له من المرويات والتفاسير المتناقضة فقط في ظاهرها معه. ومع الأسف الشديد لا أذكر البرنامج ولا حتى اسم الشيخ الفاضل. لكن ما أن انتهت الحلقة حتى قمت ودونت ما تذكرته مما سمعت منه. ويطيب لي مقاسمته مع المؤمنين في هذه العشر الأواخر من هذا الشهر الفضيل. وتقبل الله منا جميعا الصيام والقيام.

فهرس المحتوى

أداء الشعائر بين المظهر والجوهر

بمناسبة هذا الشهر الفضيل وكالعادة، ينصب الاهتمام على كيفية أداء فريضة الصيام في مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. وهو الأمر الجميل والجيد والصحي والمطمئن للنفوس على دوام وهج ديننا الحنيف في قلوب المسلمين. لكن ما بالنا بمن عاش يؤدي مختلف الشعائر، من صلاة وصوم وزكاة على أحسن وجه، ثم يُكبّ في النار يوم القيامة؟ نـــعـــم، فذاك هو مصير المُفلس وفق منطوق الحديث الشريف الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم: "المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاته وزكاته، وصيامه، وقد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيقعد فيُعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه من الخطايا أُخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار".

معنى ذلك أن غياب الحرج من انتهاك حرمات العباد يُبطل في نهاية المطاف صحة أداء الشعائر من صلاة وصوم وزكاة ولو تم أداؤها شكلا على أفضل وجه. فالمفلس الذي يُلقى في النار يوم القيامة هو من جاء بصلاته وصيامه وزكاته وقد شتم هذا وقذف هذا، فانتهك بذلك حرمة عرضه وهي ثاني مقاصد الشريعة. وأكل مال هذا فانتهك حرمة ماله، وهي ثالث مقاصد الشريعة. وسفك دم هذا وضرب هذا فانتهك بذلك حرمة نفسه وهي أول تلك المقاصد.

فالمفلس يوم القيامة هو من عاش يركّز اهتمامه على شكل أداء الشعائر على حساب جوهرها، وكأنها مقصودة لذاتها. فما انتفع بها كما ينبغي لأن الله الذي فرضها لا حاجة له بها وهو الغني عنها وعن العالمين. فعاش يسأل ويستفتي دائما عن كيفية أدائها بأدق التفاصيل مع إغفال المقصود من إتيانها وهو جوهرها، ولا أقول مع إهماله لأنه غالبا ما تجده غائبا تماما عن ذهن كل من المستفتي والمفتي. فيكون ذاك المفلس يوم القيامة قد عاش بسبب ذلك يجمع بين نقيضين. يجمع بين أدائها على أحسن وجه من جهة ومن دون الامتناع عن انتهاك حرمات

العباد من جهة ثانية. فلا عجب من أن وجدها باطلة يوم الحساب لما خفّ كفة ميزان حسناته ورجحت كفّة سيئاته وكُب في النار. فيبقى المقصود من أداء الشعائر أي جوهرها هو الأهم، والذي باستحضاره على الدوام في الحياة اليومية يُستعان به على اجتناب انتهاك حرمات العباد.

فيصلي المصلون خمس مرات في اليوم وهم يدعون الله في كل ركعة بقولهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. أي إياك نطيع الطاعة المطلقة فلا ننتهك حرمات العباد. وإياك نستعين على تلك الطاعة بنفس الدعاء طيلة اليوم حتى لا نكون يوم القيامة من المفلسين ولا نُكب في النار. ويتذكرون ويستحضرون قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: 185]

ويصومون شهر رمضان بالامتناع الطوعي عن استهلاك الطيب الحلال. ويستعينون على ذلك بالصبر على الجوع والعطش وهم يفكرون في تطويع النفس الأمّارة بالسوء وترويضها كي يصبروا ويصوموا طيلة باقي السنة على مجرد الاقتراب من الحرام. يصومون على مجرد الاقتراب من الحرام بمعنى يمتنعون طيلة السنة عن انتهاك حرمات العباد حتى لا يكونون من المفلسين يوم القيامة.

ويُخرجون الزكاة في كل سنة إن كانت تجب عليهم. فيؤدونها لمستحقيها كديْن في ذمتهم وهم لا يعرفونهم. فيبحثون عنهم ويُمكّنونهم منها لإبراء ذمتهم، والله شاهد عليهم. فيكونون بذلك طيلة باقي السنة أقدر على قهر النفس وأداء كل ما ترتبت عليهم من ديون وواجبات وأمانات مادية أو معنوية فيؤدونها عن طواعية وبيسر لأصحابها الذين يعرفونهم، فلا ينتهكون حرمة حقوقهم حتى لا يكونون من المفلسين يوم القيامة.

ويؤدون فريضة الحج إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا. ويوم عرفة الذي سيعودون منه في نهاية المناسك، يقفون فيه وهم يفكرون في يوم الحشر الذي لا رجعة منه. قال صلى الله عليه وسلم "الحج عرفة". فيكونون بذلك كمن استلقى حيّا في قبر ثم خرج منه وهو يقول لنفسه أنه سيأتي يوم لا مخرج منه. فيتعظ ولا تنتهك حرمات العباد طيلة ما تبقى من حياته ويكفّر عما سبق من سيئاته برد ما بقي في ذمته من حقوق لأصحابها، حتى لا يجد نفسه من المفلسين يوم القيامة.

ويُشمت من يخلط بين الذنب والسيئة لما يستحضر قوله تعالى: ﴿.. إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾. فيكون كمن توقف عند قوله تعالى:﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾. الذنب يترتب عن الإساءة للنفس وهو الإسراف على النفس في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: 53]. فذلك بين العبد وربه بمعنى ليس فيه إساءة لغير المذنب. إن شاء غفر وإن شاء عذب.

بخلاف السيئة المترتبة عن الإساءة للغير. فتتطلب من المسيء التعويض عن الأضرار التي لحقت الضحية في الدنيا قبل الآخرة أي الكفّارة بلغة القرآن. فتأمل ذلك الفرق بين الذنب والسيئة في قوله تعالى: ﴿...رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: 193]. مثل ذلك كمثل شرطي المرور لما يرتكب السائق مخالفة في السير من دون إحداث ضرر للغير. إن شاء عاقبه وفق القانون وإن شاء عفى عنه، ولا ضير. لكن يختلف الأمر لما تترتب عن المخالفة حادثة سير مع أضرار للغير. حينها لا بد من اتباع المسطرة التي تكفل للضحية الحصول على التعويضات اللازمة مع معاقبة السائق وفق القانون على مخالفته.

ولله المثل الأعلى. فلا بد من تعويض المُساء إليه إما عن طواعية في الدنيا أو كرها يوم الحساب كما ورد في حديث المفلس. اللهم إن شاء الله أن يكفّرها عنه بتعويض الضحية يوم الحساب، فيضيف حسنات إلى حسناته من دون نقص من حسنات المسيء، أو ينقص من سيئات الضحية من دون طرحها على سيئات المسيء الذي نفدت حسناته. وتلك هي قراءتي لذلك الدعاء في قوله تعالى:﴿... وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ والله أعلم. والكيّس من يحتاط لنفسه قبل يوم الحساب فيجتنب ما استطاع انتهاك حرمات العباد ويستعين على ذلك بأداء الشعائر لما يستحضر دوما جوهرها أي المقصود منها بقدر ما يفكر في شكلها.

ذلك الجوهر الذي ينبغي عدم إغفاله ولا إهماله، بل ينبغي التأكيد عليه منذ الصغر وطيلة مراحل التعليم وفي خطب الجمعة وفي حصص الوعظ. وبفضل ذلك فقط يظل المسلمون مؤمنين حقا. فالإيمان لا يتحقق إلا بخشية الله. ومن يخشى الله حقا يجتنب ما استطاع انتهاك حرمات عباده التي هي مقاصد كل الشريعة أي المقاصد من كل أوامره ونواهيه. وهكذا لا يحِق عليهم ما حَق على الأعراب في قوله تعالى:﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحجرات: 14].

فهرس المحتوى

الذين هم عن صلاتهم ساهون

من خير ما يشغل به الصائم وقت فراغه في هذا الشهر الفضيل هو التدبّر في كتاب الله لقوله تعالى ﴿ كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: 29]. وهكذا كنت ولا زلت أتوقف عند قوله تعالى ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ متسائلا عمن يكونوا حقا وقد توعدهم الله بالويل أي بالهلاك. فلا يتعلق الأمر طبعا بالساهين فـــــــي الصلاة. ذلك السهو معذور، لقوله تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. ومن تمّ لا يتوعدهم الله بالويل أي بالهلاك. إلا أن معظم التفاسير إلّم أقل كلها، فسرت ذلك السهو عـــــــن الصلاة في الآية الكريمة بإخراج أدائها عن وقتها. وبما أن الله قد توعّد المصلين الساهين عـــنـــهـــا بالويل أي بالهلاك أتساءل قائلا أليس المقصود بهم كذلك صنف من الذين يؤدونها في وقتها؟ أليس المقصود بتلك الصلاة موضوع السهو عـــنـــهـــا، هو الدعـــــــــــاء، ما دام معنى الصلاة لغة هو الدعاء *prière*؟ فمن يكونوا يا ترى مع كونهم لا يخرجون صلاتهم عن وقتها؟

الصلاة المقامة كلها دعـــــاء حين القيام والركوع والسجود. ولذلك سماها الله صلاة. ولبّ الدعاء في كل ركعة تتضمنه سورة الفاتحة التي لا تجوز الصلاة من دون تلاوتها جهرا أو سرا. فيقول المصلون في كل ركعة ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. وطلبُ الحصول على تلك الهداية ليس بطبيعة الحال أثناء أداء الصلاة، وإنما من بعد الخروج منها إلى الحياة اليومية بين الناس. يطلب المصلون الحصول عليها في حياتهم المعيشية بين الناس ما بين كل صلاة والتي تليها. وذلك وفق متطلبات الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.

وهكذا أتساءل قائلا أليس المصلون الساهون عن صلاتهم في الآية الكريمة هم كذلك الذين لا يخرجون الصلاة عن وقتها ولا يتركونها ولكنهم ساهون في حياتهم اليومية عن صلاتهم فيها بمعنى عن دعـــائـــهم فيها بقولهم في كل ركعة ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ...﴾. وذلك لما يراؤون من طرف الناس وهم يتّبعون عكس ذلك تماما. يتبعون سُبل المغضوب عليهم والضالين بظلمهم للعباد وفق متطلبات أهوائهم وشهواتهم وأحيانا مع العزة بالإثم؟ أليس أولئك هم الذين يصدق عليهم قوله تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ...﴾ الآية، بالرغم من عدم إخراجهم الصلاة عن أوقاتها؟ أليس هم من استحقوا بذلك من الله أن يتوعهم بالويل؟

وإلا أليس من واجب المصلين الصادقين في دعائهم بطلب الهداية إلى الصراط المستقيم في كل صلاة أن يـــســـعــــوا إليها من بعد قضاء كل صلاة في واقعهم المعيش بين الناس كي يتقبّل الله دعاءهم فيزيدهم هدىً من بعد ما اهـــتــــدوا كما قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ ؟ وإلا كيف يهديهم الله إلى ما طلبوه من هداية في كل صلاة وهم في واقعهم المعيش يسلكون سبل المغضوب عليهم والضالين بظلمهم للعباد وفق متطلبات أهوائهم وشهواتهم؟

فبالإضافة إلى من يُخرجون الصلاة عن أوقاتها، كما جاء في كل التفاسير، لا تزال تلك هي القراءة التي يطمئن إليها قلبي في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾. لأن الذين يُخرجون الصلاة عن وقتها لا يراؤون كما قال تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾. بل كما تقدم، الذين يراؤون في الواقع المعيش هم الذين يتبعون سبل المغضوب

عليهم والضالين بظلهم للعباد من بعد القيام بالصلاة ولو في وقتها. وقد قال تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

فتوعد سبحانه بالويل المخالفين لذلك الأمر يوم القيامة ولو جاءوه بصلاتهم وصيامهم وزكاتهم وقد أدوها شكلا ومظهرا على أحسن وجه. فالله غني عنها وعن العالمين إلم تنفعهم في حياتهم الدنيا بين الناس. وتأمل ذلك في الحديث الشريف الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم «إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي وقد شتم هذا، وَقَذَفَ هذا، وأكل مال هذا، وسَفَكَ دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه، أخذ من خطاياهم فطُرِحَتْ عليه، ثم طرح في النار».

فنسأل الله في هذا الشهر الفضيل وفي كل وقت وحين الهداية إلى صراطه المستقيم مع التوفيق منه في الاهتداء إليه إثر كل صلاة، مستحضرين دعاءنا في صلاتنا أي صلاتنا فيها بقولنا ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ...﴾. فلا نظلم ولا نعتدي على حرمات أحد، حتى لا نكون بذلك من المصلين الساهين عن صلاتهم أي عن دعائهم ذاك، ونعوذ بالله من الويل الذي توعدهم به. آمين.

فهرس المحتوى

POUR UN SYSTÈME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT

Dans son discours à l'occasion de l'anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple, du 20 août 2013, le Souverain a dit : **«** *« Néanmoins, il est navrant de voir que la situation actuelle de l'enseignement s'est dégradée encore davantage, par rapport à ce qu'elle était il y a plus d'une vingtaine d'années. Ce recul a conduit un grand nombre de familles, en dépit de leur revenu limité, à supporter les coûts exorbitants de l'inscription de leurs enfants dans les établissements d'enseignement relevant des missions étrangères ou dans le privé, et ce, afin de leur épargner les problèmes rencontrés dans l'enseignement public et leur permettre de bénéficier d'un système éducatif performant».*



Ainsi dans l'attente de la bonne réforme définitive de l'enseignement publique, l'école privée reste une aubaine pour deux raisons. D'une part l'option des parents pour ses services chèrement payés aurait due être un simple luxe s'il l'école publique était *jugée* aussi efficace et performante. Mais hélas bon nombre d'entre eux, sinon la plupart choisissent ses services par pure *nécessité* et font des sacrifices énormes pour en payer le prix fort.

Les différents rapports d'évaluation du rendement de l'école publique, nationaux et internationaux, leur donnent raison, pour ne pas les accuser de mauvais jugement. Et c'est ainsi que l'école privée a sauvé et sauve encore relativement bien une bonne partie des enfants marocains des conséquences de l'inefficacité avérée de l'école publique.

D'autre part, en plus des évaluations internationales, PIRLS,TIMSS et PISA, l'école privée la plus performante sert et servira toujours, en temps réel, de témoin et de

référence pour jauger au besoin l'efficacité et la performance de l'école publique. Et ce, même après la bonne réforme espérée de celle-ci. Elle s'en distingue de nos jours, par son bon rendement avec pourtant les mêmes programmes et avec des enseignants souvent formés sur le tas, c'est-à-dire sans formation initiale, et moins bien diplômés que ceux de l'enseignement public.

Pour les besoins de performance exigée par ses clients et sous la pression de la concurrence, l'école privée juge ses enseignants à l'aune de l'efficacité sans formalisme bureaucratique aveugle. Si bien qu'un bachelier efficace est pour l'école privée bien meilleur qu'un licencié mais inefficace. Il en est de même pour elle d'un enseignant formé sur le tas et efficace plutôt que l'enseignant sorti major de sa promotion du centre de formation, mais inefficace.

Avec les mêmes programmes et avec des enseignants plus diplômés et en principes mieux formés, si l'école publique était efficace elle aurait tous les atouts pour bien concurrencer l'école privée la plus performante. Mais qu'est-ce qui lui manque pour l'être et fait donc la différence pour constituer le ou les facteurs déterminants de son inefficacité et par ricochet de celle du reste du système éducatif public ?

La Cour des Comptes, à bon escient, met le doigt sur le premier facteur d'inefficacité déterminant de notre système éducatif public. Il s'agit en l'occurrence de la fameuse *fonction publique* qui le gère. La Cour lui a consacrée un rapport entier. Un rapport qui rappelle que les fonctionnaires ne sont responsables que de l'exécution des taches qui leur sont confiées, sans nul égard aux résultats qui en résultent. Il le rappelle quand il dit en substance : *«La responsabilité est une valeur centrale duservicepublicqueconsacrel'article17duStatut Général de la Fonction Publique qui dispose que : «**Tout fonctionnaire, quel que soit son rang dans la hiérarchie, est responsable de l'exécution des tâches qui lui sont confiées**».*

Or il y a une sacrée différence entre être responsable de la simple exécution d'une tâche et être responsable du résultat qui en découle. Quand, par exemple, vous faites réparer votre voiture vous ne payez le mécanicien qu'après avoir vérifié le résultat de la tâche exécutée. C'est qu'inconsciemment vous savez que la simple exécution de la tâche n'aboutit pas *nécessairement* au bon résultat escompté. Pourtant voilà ce qu'il en est selon l'article 156 de la constitution de notre pays : « *Les services publics sont à l'écoute de leurs usagers et assurent le suivi de leurs observations, propositions et doléances. Ils rendent compte de la gestion des deniers publics conformément à la législation en vigueur et sont soumis, à cet égard, aux obligations de contrôle et d'évaluation ».*

Et voilà ce qu'il en est dans les faits selon le même rapport de la Cour des Comptes qui dit : «*Si la Constitution définit ainsi le service public, cet idéal ne correspond, cependant, pas à la réalité en ce sens que l'image de l'Administration marocaine chez l'opinion publique n'est pas toujours à la hauteur des valeurs qu'elle est supposée véhiculer*». Par *l'Administration marocaine* il faut toujours entendre *la fonction publique*. Mais il n'y a nullement lieu de s'en étonner quand on sait que la

tradition dans la fonction publique garantit ce fameux privilège de l'article17 du SGFP. Non sans raison d'ailleurs, car en l'absence de moyens infaillibles et objectifs d'évaluer le rendement du fonctionnaire, le fameux article 17 est censé le protéger de tout jugement arbitraire.

Sauf qu'il il s'en suit un rapport de forces déséquilibré en faveur du prestataire du service public et du citoyen-usager. La Cour des Comptes le constate et le signale en ces termes : «*L'usager du service public reste démuni devant la complexité des procédures et sa relation à l'Administration est vécue comme un rapport de forces qui lui est défavorable en ce sens que* ***l'Administration ne se trouve pas dans l'obligation de rendre compte.*** *Les usagers du service public (citoyens et entreprises) trouvent que les mécanismes de recours ou de plaintes à l'encontre de l'Administration publique sont lourds, peu fiables et peu efficaces et ce, à cause de l'absence de sanctions en cas de manquement des fonctionnaires à leurs missions ou à l'éthique».*

Ainsi selon sa nature intrinsèque *l'Administration publique* ne peut donc être efficace pour gérer les divers services publics et satisfaire les intérêts des citoyens-usagers ayants droits que ne l'est par exemple l'administration de la société anonyme au profit de ses actionnaires. La Cour des Comptes le confirme quand elle parle de la raison pour laquelle l'Etat, par souci de rentabiliser ses investissements, ne confie jamais à l'Administration des ministères de tutelle la gestion des services publics à caractère marchand qui sont payants. Elle dit en l'occurrence : *«En général, la création d'un EEP* [Etablissement et Entreprise Publics] *est décidée pour répondre à des situations où* ***l'Administration s'avère inadéquate ou incapable d'accomplir certaines de ses missions dans des conditions d'efficacité et d'efficience***». Pourtant il le fait volontiers et partout dans le monde quand il s'agit du service public censé satisfaire les intérêts légitimes et prépayés des citoyens.

Et le même rapport de la Cour des Comptes persiste et signe pour dire que la nature du statut de la fonction publique est inadaptée aux besoins de gestion moderne du capital humain d'un établissement public stratégique avec des obligations de performance et de résultat. Il le dit quand il critique le statut du personnel de l'Office National Des Aéroports (l'ONDA) en tant qu'entreprise publique à caractère marchand. Il le dit en ces termes : *«Le personnel de l'ONDA est régi par un statut semblable à celui appliqué dans la fonction publique. Il s'écarte fortement des pratiques* en vigueur *dans le secteur. Les procédures de recrutement, de rémunération, d'évaluation et de motivation sont inadaptées aux besoins de gestion moderne du capital humain d'un établissement public stratégique avec des obligations de performance et de résultat et qui est en concurrence avec d'autres opérateurs pour l'attrait de cadres de qualité».*

Quid alors de tous les services publics prépayés par la société de gré ou de force et dus aux intérêts légitimes des citoyens ? Méritent-ils d'être livrés à la gestion de la même Administration publique qui n'est pas ainsi digne de confiance pour que l'Etat lui confie la gestion des services publics payants ? Ne méritent-ils pas aussi d'être confiés à des systèmes de gestion qui doivent nécessairement être efficaces, efficients et

performants ? Le système éducatif en l'occurrence, ne mérite-t-il pas d'être également considéré comme un secteur public hautement stratégique avec des obligations de performance et de résultat, pour confier aussi sa gestion à des établissements publics dont le statut du personnel est différent de celui de la fonction publique? Tel est l'objet de notre proposition de réforme pour un système d'enseignement efficace et performant publié en arabe. Nous en donnons un résumé dans ce DIAPORAMA à l'intention du ministère et du Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique.

Source : *POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT*
Version française de mon ouvrage
مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب بتحديث هندسته التنظيمية

فهرس المحتوى

ATTENTES DE LA SOCIETE DE LA REFORME DU SYSTEME EDUCATIF

Avec la publication récurrente des rapports des Nations Unis sur le développement humain, l'homme est devenu le centre d'intérêt de toute politique de développement socio-économique et culturel. C'est ce qui est rappelé avec force dans l'extrait du discours royal suivant : « *L'élément humain reste* ***la vraie richesse du Maroc*** *et l'une des composantes essentielles de son capital immatériel. Nous avons appelé dans le Discours du Trône à quantifier et à valoriser ce capital, compte tenu de la place qui lui revient dans l'impulsion de tous les chantiers et de toutes les réformes et en matière d'insertion dans l'économie de la connaissance* ».

Ce qui est donc requis par la société de toute réforme de notre système éducatif est avant tout la valorisation du capital humain par le développement optimal de toutes ses compétences physiques, psychiques, morales, scientifiques, culturelles, artistiques, professionnelles et civiques. Et de nos jours c'est face aux enseignants, comme adultes, que les apprenants passent le plus claire de leur temps durant toute leur enfance et toute leur jeunesse. Donc plus que le foyer familial et l'espace public, c'est le système éducatif qui façonne la femme et l'homme de demain.

Et toute société bien sensée ne saurait admettre pour son avenir des citoyens qui, après avoir traversé toutes ou quelques étapes du système éducatif, et à cause d'un excès d'apprentissage axé sur le par cœur sans assez d'opportunités de réflexion, de critique et de jugement, se retrouvent avec des cerveaux gorgés de savoir sans autant de savoir-faire. Il s'agit de têtes riches en connaissances sans assez de compétences auxquelles on pourra faire appel chaque fois qu'on en a besoin et aux moments opportuns. Des citoyens incapables de se servir de leur savoir afin de prendre les bonnes décisions et les bonnes initiatives ; incapables de chercher et de voir les opportunités qui se présentent à eux pour évoluer le long du parcours de leur existence, et maladroits pour trouver les bonnes issues censées les sortir des mauvaises passes et postures embarrassantes qui ne manqueront pas d'entraver toute leur vie privée et publique.

De tels citoyens se plaisent dans l'immobilisme comme des cadavres momifiés, et attendent ou supplient sans cesse et sans se lasser quiconque pour les sortir de leur torpeur pour les rendre à la vie et pour ne subsister une fois de plus que par l'assistanat quémandée auprès d'autrui.. Inutile de les encourager à se prendre en charge par leur propres moyens, car quand on leur fait entrevoir des chances de s'en sortir ils n'imaginent que l'échec. Et de par ce qu'on appelle de nos jours *la loi de l'attraction* ils ne s'attirent effectivement par leurs attitudes négatives que l'échec. Même en présence de réelles opportunités de s'en sortir ils ne les voient pas. Et quand ils les voient ils s'évertuent à imaginer tous les obstacles possibles et même impossibles, supposés les empêcher d'en profiter, et ne prennent nulle initiative pour tenter leur chance, car ils s'imaginent déjà avoir essayé et échoué. Nul espoir donc de compter sur de tels citoyens ni pour eux mêmes ni pour l'avenir de leur société et de leur pays.

Tel est malheureusement le cas, par exemple, des jeunes de chez nous qui ne pensent qu'à l'émigration clandestine, même quand ils disposent d'assez d'argent pour s'en sortir et construire leur avenir dans leur propre pays. Ils n'hésitent pas à le risquer avec leur vie en se jetant les yeux grands ouverts dans les dangers de la mer pour un mirage; pour un hypothétique Eldorado imaginé de l'autre côté de la rive méditerranéenne. Il en est de même de la jeunesse qui ne voie son salut que dans l'embauche dans la fonction publique, alors que les besoins de l'Etat en ressources humaines ne sont pas illimités.

Ce n'est pourtant nullement de leur faute. Celle-ci incombe surtout au système éducatif quand, par son inefficacité, n'est plus à même d'accomplir sa noble mission qui consiste surtout et en premier lieu à valoriser, comme il se doit, le capital humain. Ledit capital humain demeure toujours la vraie fortune et la source de toutes les richesses de toute société, quand il est bien valorisé par son système éducatif.

A moins d'être pour une raison ou une autre débile mental, personne n'est par naissance cancre ! On le devient, soit à cause du milieu familial et social soit à cause du système éducatif inefficace, quand ce n'est pas à cause des deux. L'élève peu doué en lettres, en sciences ou en mathématiques possède sûrement un potentiel en compétences dans d'autres domaines insoupçonnés par les enseignants et par les parents. A ce propos, un élève réputé cancre dans sa jeunesse s'est révélé plus tard, un battant hors pair, doté d'un formidable potentiel en compétences politiques. Il a été découvert juste par deux compères, et non pas par les acteurs du système éducatif de son pays. Il a fini d'ailleurs par briguer la magistrature suprême, au suffrage universel. Et ainsi élu chef d'état, il a chapeauté bon nombre de ses camarades du collège et du lycée, réputés alors des prodiges en lettres, en maths et en sciences.

Et l'on peut multiplier à l'infini ces exemples de génies découverts dans bon nombre de domaines, juste par chance et au gré du hasard. Alors qu'il revient au système éducatif, quand il est efficace, performant et riche en opportunités de développement humain, de les dénicher, de n'en rater systématiquement aucun, et de les mettre en valeur en offrant à chacun d'eux ses chances pour se découvrir et pour

s'épanouir. Sinon leur découverte se trouve laissée à la merci des aléas du hasard, et l'on perd ainsi de précieuses parts en capital humain valorisé.

Pour les attentes de la société, les citoyens de demain que notre système éducatif est censé former et façonner sont donc ceux qui, comme les ingénieurs, les athlètes et les artistes…, sont friands de défis à relever, de performances à réaliser grâce à leurs diverses compétences acquises, optimisées et mises en valeur durant leur vie scolaire par à un système éducatif efficace. Ce sont ceux qui se plaisent à se donner en permanence de nouveaux challenges à relever afin de perfectionner leur situation ainsi que celle de leur société et de leur pays. Ceux qui ne se sentent bien à l'aise dans leur peau que quand ils brillent par l'excellence, par les performances et par la bienséance. Ceux qui exècrent la médiocrité, l'indécence et l'insolence. Ceux qui ne redoutent pas les difficultés, et les considèrent tout à fait normales, prévisibles et surtout solubles.. Et chaque fois qu'ils s'y trouvent confrontés ils se disent aussitôt : « *Voilà la bonne occasion pour montrer ce dont nous sommes capables* ». Puis ils s'y attaquent avec méthode et s'évertuent avec plaisir, avec génie, avec sagacité et avec perspicacité à leur trouver les bonnes solutions dans l'espoir de réaliser d'autres prouesses qui brilleront et qui émerveilleront toujours par leur plus bel éclat.

Ils prévoient l'éventuel échec, mais il ne les rebute pas, et ils ne le craignent nullement. Ils le considèrent plutôt comme une école dont il faut profiter pour réaffuter leurs armes et retenter la chance autant de fois qu'il faut, sans jamais s'en lasser. Et à la lumière des défaillances constatées et recensées les fois précédentes ils innovent afin de les surmonter d'une manière plus sûre, en quête toujours davantage de performance, de brio et d'excellence.

Investir dans une telle efficacité du système éducatif c'est donc investir dans le développement du capital humain, c'est-à-dire dans la source de toutes sortes de richesses. Et tout accroissement démographique jumelé alors à une bonne valorisation du capital humain via un système éducatif efficace et performant, est plutôt une riche et précieuse mine de développement et de bien être général. Sinon, l'accroissement démographique dégénère en crises socio-économiques récurrentes, et en misère endémique.

Telles doivent être les attentes d'un pays soucieux de valoriser son capital humain et de booster ainsi l'ascension sociale de sa population, grâce à un système éducatif qui mérite alors d'être qualifié d'efficace. Mais en son sein les citoyens-usagers attendent du même système éducatif qu'il satisfasse leurs intérêts bien légitimes mais qui sont plutôt simples et terre à terre. Quels seront donc leurs intérêts qui doivent être impérativement satisfaits par le système éducatif pour mériter d'être qualifié d'efficace ? Tel est l'objet de mon prochain article.

Source : *POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT*
Version française de mon ouvrage
مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب بتحديث هندسته التنظيمية

فهرس المحتوى

ATTENTES DES PARENTS DE LA REFORME DE NOTRE SYSTEME EDUCATIF

Pour rappel, l’efficacité de tout service public veut dire satisfaction d’une part des attentes de la société qui sont d’une nature stratégique et d’autre part des intérêts des citoyens-usagers qui sont plutôt palpables et quantifiables dans le court terme. Transposé à l’échelle du secteur éducatif, nous nous demanderons alors quelles sont les attentes de la nation de sa réforme et quels en sont les intérêts immédiats des parents de ses élèves ? Ou bien le reformer pour satisfaire quelles attentes de la société et quels intérêts des citoyens-usagers ? Dans **l’article précédent** nous avons vu les premières. Quid alors des secondes ?

De prime abord, comme tout autre service public, l’enseignement public n’est pas du tout gratuit. L’idée de sa gratuité n’est qu’une chimère de l’esprit qui n’a nulle réalité dans les faits. Il s’agit d’une formidable méprise qui fait énormément de tort aux citoyens-usagers quand elle les fait passer pour des quémandeurs et quand elle favorise surtout et par voie de conséquence toute normalisation injustifiée et injustifiable avec la médiocrité des prestations de tout service public.

Un tel service prétendu ainsi gratuit est en fait prépayé par la société rubis sur l’ongle de gré ou de force via les différentes taxes directes et indirectes. Le trésor public n’est pas la caisse d’une fondation de mécènes. En principe tout service public est censé être prépayé par chacun des citoyens selon ses moyens pour satisfaire les intérêts de chacun d’eux selon ses besoins. C’est le b.a.-ba du fameux principe de la redistribution des richesses. Mais à cette fin il doit être nécessairement efficace.

Et de nos jours, même le mendiant paie des taxes indirectes chaque fois qu’il achète certains produits manufacturés sur la consommation. Il s’agit de la fameuse Taxe sur la Valeur Ajoutée (TVA) en plus des droits de douanes sur les produits importés. Cela revient à dire que le service public est de nos jours prépayé en partie même par les citoyens indigents.

L’Etat est donc, pour tout service public prépayé par les différentes sortes de taxes, l’intermédiaire entre la société qui le finance de gré ou de force et les citoyens qui en usent. Il s’occupe d’une part de la collecte des fonds à allouer audit service et s’occupe d’autre part et en même temps de sa gestion et de son administration.

Les citoyens-usagers du service public sont donc des ayants droit et non pas des quémandeurs. Leurs intérêts bien légitimes doivent donc être nécessairement satisfaits. En d’autres termes toute Administration chargée de dispenser ce service public se doit d’être efficace. Or les intérêts des citoyens-usagers de l’enseignement public à satisfaire sont de deux sortes.

En amont, l'administration chargée du système éducatif public, se doit d'offrir à leurs enfants un enseignement de qualité doublé d'assez d'opportunités de formation possibles afin de les dispenser d'aller les payer **par nécessité** dans l'enseignement privé. Le choix de celui-ci doit être un simple luxe et pas plus. Sinon l'Administration qui gère le service public prépayé est inefficace. Et son inefficacité se mesure de nos jours à l'aune du nombre des citoyens-usagers qui lui préfèrent **par nécessité** l'enseignement privé. Et ce, même quand faute de moyens, ils ne peuvent se payer ses onéreux services.

Ce fait déplorable fut relevé dans le discours royal de l'anniversaire de la Révolution du Roi et du Peuple, du 20 août 2013. Il fut signalé avec force en ces termes : «*Néanmoins, il est navrant de voir que la situation actuelle de l'enseignement s'est dégradée encore davantage, par rapport à ce qu'elle était il y a plus d'une vingtaine d'années. Ce recul a conduit un grand nombre de familles, en dépit de leur revenu limité, à supporter les coûts exorbitants de l'inscription de leurs enfants dans les établissements d'enseignement relevant des missions étrangères ou dans le privé, et ce, afin de leur épargner les problèmes rencontrés dans l'enseignement public et leur permettre de bénéficier d'un système éducatif performant*».

Et de ce fait, en matière ***d'efficience*** pour la société et pour le trésor de l'Etat, une bonne partie des deniers publics allouée au système éducatif s'en trouve dépensée en pure perte, même quand le coût par élève est bas. Et quand ce coût, purement comptable, est élevé la perte s'en trouve phénoménale.

En aval, soit à la sortie des jeunes du système éducatif public, chacun d'eux doit être titré d'un diplôme crédible et gratifiant. Il s'agit du diplôme qui atteste pour de vrai d'une formation qui répond bel et bien aux besoins réels du marché du travail et qui permet par conséquent à son porteur une insertion rapide et stable dans la vie active.

Sinon, une fois de plus l'Administration qui gère ce service public prépayé s'avère inefficace. Et son inefficacité se mesure alors à l'aune du nombre de jeunes qui ont quitté le système éducatif, avec ou sans diplôme, sans pouvoir pour autant être inséré dans la vie active d'une manière stable et gratifiante.

Et une fois encore en matière *d'efficience* pour le trésor de l'Etat, une bonne partie des deniers publics allouée à un tel système éducatif s'en trouve dépensée en pure perte, même quand le coût par élève est bas. Et quand ce coût purement comptable s'avère élevé la perte s'en trouve une fois de plus exorbitante. Pour la société la perte est alors double, à savoir une perte en capital humain valorisé et une perte financière en deniers publics.

En plus des attentes de la société précitées dans l'article précédent, tels sont ici les intérêts des citoyens-usagers à satisfaire par un système éducatif public et privé efficace et performant. Et c'est une telle efficacité qui doit être en point de mire de toute réforme de ce système.

Or à cette noble fin, un système éducatif efficace et performant est tout à fait envisageable et surtout bien possible dans notre pays, et nullement utopique. Et une fois son efficacité et sa performance retrouvées, une pépinière de nouvelles générations, pour lesquelles tout ce qui est beau, gratifiant et meilleur, ne sera plus jamais utopique.

A cette fin il convient de commencer par faire de notre système éducatif le bon diagnostic. Car, comme en médecine, qui se trompe de diagnostic se trompe ipso facto de remède. Et le bon diagnostic doit commencer par l'évaluation du rendement et de la qualité du service presté par l'école primaire.

Or l'évaluation de sa prestation doit tenir compte de ce qui est requis comme service spécifique à la base de l'ensemble du système éducatif. C'est ainsi que par après l'on peut détecter ses dysfonctionnements, leurs conséquences sur le reste du système post primaire et enfin leurs causes.

Puis de l'ensemble de ces causes il convient enfin de filtrer et dégager celles qui sont déterminantes, à savoir celles qui une fois éliminées disparaissent avec elles les causes secondaires de son dysfonctionnement ainsi que leurs conséquences pour faire place nette à un système éducatif efficient et performant. Qu'en est-il donc de cette efficacité de l'école à rechercher et à rétablir par toute réforme. Tel sera l'objet de l'article suivant.

Source : *POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT*
Version française de mon ouvrage
مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب بتحديث هندسته التنظيمية

فهرس المحتوى

PART DE LA FONCTION PUBLIQUE DANS L'INEFFICACITE DE NOTRE **ENSEIGNEMENT PUBLIC**

Comme en matière de gestion et d'administration des affaires, pour résoudre tout dysfonctionnement dans le secteur public il faut en dégager la ou les causes déterminantes À ne jamais confondre avec les causes secondaires dont l'impact est partiel et circonstancié. Or les multiples rapports d'évaluation nationaux se focalisent surtout sur celles-ci. Nous en citons ici en guise d'exemples celles signalées dans cet extrait du rapport de l'INESEF quand il dit : *« Les faibles performances scolaires des élèves, sont tributaires de plusieurs facteurs différenciateurs comme l'accès au préscolaire, les conditions d'apprentissage, la qualité de l'encadrement, l'usage des TIC et le niveau socioculturel de la famille»..*

Et comme en médecine, qui se trompe de diagnostic se trompe nécessairement de remède. C'est ce qui explique depuis longtemps les multiples échecs des réformes de notre système éducatif. Pour la même raison, la *Vision Stratégique de Réforme 2015-*

2030, mise en œuvre depuis voilà huit ans, est assez mal partie selon le récent rapport d'évaluation et de suivi du CSEFP. Le bon diagnostic reste donc tributaire de la découverte et mise en évidence de ou des *causes déterminantes* de l'inefficacité, à savoir celles dont l'impact négatif est total en toute circonstance.

Dans notre ouvrage *POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT* nous avons pu dégager, preuve à l'appui, deux facteurs qui affectent l'efficacité de l'école publique ainsi que celle de l'enseignement post-primaire d'une manière totale et quelque soient les circonstances. Il s'agit donc des fameux facteurs déterminants, non pas négligés ou ignorés, parce que cela suppose qu'ils sont connus, mais de facteurs plutôt insoupçonnés. Il s'agit tout d'abord de la **FONCTION PUBLIQUE,** dite aussi et souvent **ADMINISTRATION PUBLIQUE.** Et il s'agit ensuite de ce qu'il convient de qualifier de **MASSIFICATION DES EFFECTIFS DE L'ENSEIGNEMENT GENERAL POST-PRIMAIRE**. Voyons dans cet article ce qu'il en est au juste du premier facteur et d'une esquisse de la solution proposée, quitte à faire de même pour le second dans le prochain article.

Oui, la fonction publique. Et c'est la Cour des Comptes, qui à bon escient, a mis le doigt sur ce premier facteur déterminant de l'inefficacité de notre système éducatif public. Elle lui a consacrée un rapport entier intitulé FONCTION UBLIQUE. Elle y signale en substance que les fonctionnaires ne sont responsables que de l'exécution des tâches qui leur sont confiées, sans nul égard aux résultats qui en résultent. Elle dit en substance : *«La responsabilité est une valeur centrale du service public que consacre l'article 17 du Statut Général de la Fonction Publique qui dispose que : «Tout fonctionnaire, quel que soit son rang dans la hiérarchie, est responsable de l'exécution des tâches qui lui sont confiées» ».*

Or il y a une sacrée différence entre être responsable de la simple exécution d'une tâche et être responsable du résultat qui en découle. Quand, par exemple, vous faites réparer votre voiture vous ne payez le mécanicien qu'après avoir vérifié le résultat de la tâche exécutée. C'est qu'inconsciemment vous savez que la simple exécution de la tâche n'aboutit pas *nécessairement* au bon résultat escompté.

Et voilà ce qu'il doit en être selon l'article 156 de la constitution de notre pays : « *Les services publics sont à l'écoute de leurs usagers et assurent le suivi de leurs observations, propositions et doléances. Ils rendent compte de la gestion des deniers publics conformément à la législation en vigueur et sont soumis, à cet égard, aux obligations de contrôle et d'évaluation ».*

Cependant voilà ce qu'il en est dans les faits selon le même rapport de la Cour des Comptes quand il dit : «*Si la Constitution définit ainsi le service public, cet idéal ne correspond, cependant, pas à la réalité en ce sens que l'image de l'Administration marocaine chez l'opinion publique n'est pas toujours à la hauteur des valeurs qu'elle est supposée véhiculer».* Par *Administration* il faut entendre ici *fonction publique*. Mais il

n'y a nullement lieu de s'en étonner quand on sait que la tradition dans celle-ci garantit ce fameux privilège de l'article 17 du SGFP précité.

Il s'en suit tout naturellement un rapport de forces déséquilibré en faveur du prestataire du service public et au détriment du citoyen-usager ayant droit. C'est ce que le rapport de la Cour des Comptes constate et signale en ces termes : «*L'usager du service public reste démuni devant la complexité des procédures et sa relation à l'Administration est vécue comme un rapport de forces qui lui est défavorable en ce sens que l'Administration ne se trouve pas dans l'obligation de rendre compte … Les usagers du service public (citoyens et entreprises) trouvent que les mécanismes de recours ou de plaintes à l'encontre de l'Administration publique sont lourds, peu fiables et peu efficaces et ce, à cause de l'absence de sanctions en cas de manquement des fonctionnaires à leurs missions ou à l'éthique».*

Ainsi selon sa nature intrinsèque *l'Administration publique* ne peut donc être aussi efficace pour gérer les divers services publics et satisfaire les intérêts des citoyens-usagers ayants droit que ne l'est par exemple l'administration de la société anonyme au profit de ses actionnaires. La Cour des Comptes le confirme à très juste titre quand elle parle de la raison pour laquelle l'Etat, par souci de rentabiliser ses investissements, ne confie jamais à *l'Administration publique* la gestion des services publics à caractère marchand qui sont payants. Elle dit en l'occurrence : *«En général, la création d'un EEP* [Etablissement et Entreprise Publics] *est décidée pour répondre à des situations où l'Administration s'avère inadéquate ou incapable d'accomplir certaines de ses missions dans des conditions d'efficacité et d'efficience»*. Pourtant l'Etat le fait volontiers et partout dans le monde, quand il s'agit du service public censé satisfaire les intérêts légitimes et *prépayés* des citoyens.

Et le même rapport de la Cour des Comptes persiste et signe pour dire que la nature du statut de la fonction publique est inadaptée aux besoins de gestion moderne du capital humain d'un établissement public stratégique avec des obligations de performance et de résultat. Il le dit quand il critique le statut du personnel de l'Office National Des Aéroports (l'ONDA) en tant qu'entreprise publique à caractère marchand. Il le dit en ces termes : *« Le personnel de l'ONDA est régi par un statut semblable à celui appliqué dans la fonction publique (sic). Il s'écarte fortement des pratiques en vigueur dans le secteur. Les procédures de recrutement, de rémunération, d'évaluation et de motivation sont inadaptées aux besoins de gestion moderne du capital humain d'un établissement public stratégique avec des obligations de performance et de résultat et qui est en concurrence avec d'autres opérateurs pour l'attrait de cadres de qualité»*.

Quid alors de tous les services publics prépayés par la société de gré ou de force et dus aux intérêts légitimes des citoyens ? Méritent-ils d'être livrés à la gestion de la même Administration publique qui n'est pas ainsi digne de confiance de l'Etat pour qu'il lui confie la gestion des services publics payants ? Ne méritent-ils pas aussi d'être confiés à des systèmes de gestion qui doivent nécessairement être efficaces, efficients

et performants ? Le système éducatif en l'occurrence, ne mérite-t-il pas d'être également considéré comme un secteur public hautement stratégique avec des obligations de performance et de résultat, pour confier aussi sa gestion à des établissements publics dont le statut du personnel est différent de celui de la fonction publique ?

Voilà ce qu'en dit la Banque Mondiale : *« La responsabilisation des décideurs envers les citoyens peut faire en sorte que l'éducation serve mieux les objectifs les plus larges de la société »*. Il en est de même chez nous au Maroc bien sûr, quand par exemple l'ancien ministre de l'éducation national monsieur Saïd Amzazi parle de *"redevabilité sociale"* et dit en substance : *«Toutes les actions menées dans l'objectif d'améliorer le système d'éducation primaire ne sauraient engendrer un impact suffisant si l'on n'y intègre pas une approche "redevabilité sociale"».*

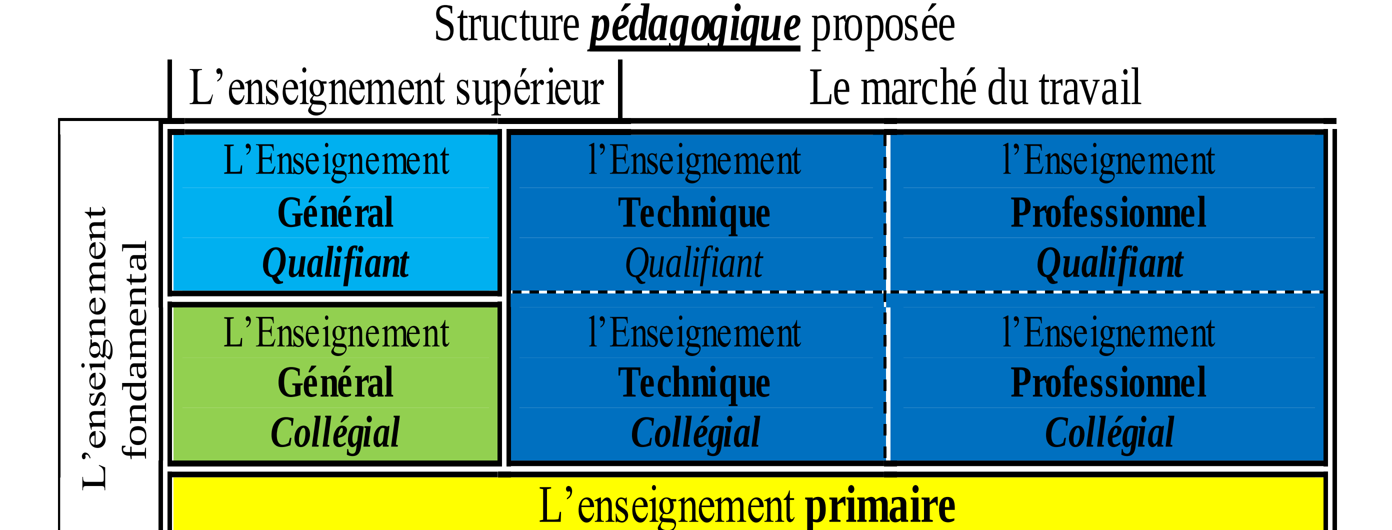
L'objectif de gouvernance est bien là, mais l'outil de gestion auquel on fait souvent référence n'est pas de nature à rendre l'organisation du système efficace, et sans quoi, les citoyens en même temps contribuables et usagers s'en trouvent doublement perdants, tout comme celui qui paie d'avance le beurre, puis se retrouve sans beurre ni l'argent du beurre. Sauf qu'il n'est pas question ici de beurre, mais de l'intérêt général stratégique qui concerne la valorisation du capital humain, l'intérêt général du pays et les deniers publics qui le financent. Quid alors de la solution proposée dans notre ouvrage ?

Les moyens sérieux et efficaces pour obtenir la *gouvernance* escomptée pour l'ensemble des services publics sont plutôt ceux visés par ce passage du message royal quand il dit : *«L'impératif d'une gestion efficiente des ressources et la satisfaction nécessaire des exigences du développement global posent avec acuité la question fondamentale de l'efficacité de l'Administration publique et des établissements de l'Etat.».* Et le même message royal d'ajouter : «*De plus, ce grand chantier de réforme nécessite l'amélioration des structures organisationnelles, le développement des méthodes de gestion, la moralisation du service public et le perfectionnement du cadre juridique. Pour cela, il est souhaitable et utile de s'inspirer du modèle managérial du secteur privé, ainsi que des meilleures pratiques internationales dans ce Domaine ».*

Et tel est justement l'objet de la réforme proposée dans notre ouvrage pour notre système éducatif. A l'inverse de la santé publique par exemple, l'évaluation du rendement de l'enseignement public, de par sa nature, est quantifiable à la fin de chaque année scolaire. Son évaluation périodique est donc possible. Et elle permet ainsi la fameuse gestion *axée plutôt sur les résultats et les performances* tant espérés. Il s'agit là d'une aubaine à saisir pour sortir enfin notre système éducatif de sa crise endémique. La solution est donc assez simple. Il ne s'agit pas de réinventer la roue. Les matériaux de la rénovation existent déjà. De quoi s'agit-il au juste ?

Nous proposons dans notre ouvrage de retirer à la fonction publique la gestion des trois cycles de l'enseignement fondamental pour la confier à trois nouveaux OFFICES de service public à l'instar de *l'Office de la Formation Professionnelle* et d'y

intégrer complètement celui-ci pour des raisons que nous développerons dans l'article prochain. L'on aura alors une nouvelle architecture du système d'enseignement représentée par les deux structures suivantes :



Structure ***institutionnelle*** proposée

L'enseignement supérieur | Le marché du travail

L'enseignement fondamental

L'Office de l'Enseignement **Général** ***Qualifiant***

L'Office de l'Enseignement **Général** ***Collégial***

L'Office de l'Enseignement ***Technique et de la Formation Professionnelle*** [version nouvelle de l'OFPPT]

L'Office de l'Enseignement **primaire**

A l'inverse de l'administration publique, il s'agit d'*OFFICES* dont le rendement sera soumis à l'évaluation à la fin de chaque année scolaire et dont le personnel assumera pleinement ses résultats pour être récompensé ou sanctionné en conséquence. Ladite évaluation se fera par les résultats des examens de fin d'études de chacun des trois cycles. Et afin de ne pas être juge et partie pour ce faire, comme c'est le cas de nos jours avec l'administration publique, c'est le cycle suivant qui s'en occupe exclusivement et exhaustivement.

A titre d'exemple, c'est *l'enseignent supérieur* qui s'occupera ainsi des examens des différents types de baccalauréat. Ce ne sera pas impossible, car l'effectif des candidats sera réduit des deux tiers par rapport à aujourd'hui, grâce à l'orientation précoce et systématique que nous développerons l'article prochain. Et tout le personnel de *l'office du secondaire qualifiant* assumera la responsabilité des résultats de l'ensemble des examens des différents types de bac, à l'échelle national pour son directeur général, à l'échelle régionale par chacun des directeurs provinciaux, et à

l'échelle locale par le personnel enseignant de chaque lycée en plus du reste de son personnel dont la mission a un rapport direct ou indirect avec son rendement. Ainsi nul n'y échappera au fameux principe de la reddition des comptes à la fin de chaque année scolaire.

Et comme l'office n'est pas responsable des établissements privés, les résultats de ceux-ci seront pris en compte à part dans un classement par ordre de mérite de l'ensemble des établissements publics comme privés, afin d'éclairer les parents des élèves de ceux-ci sur leur efficacité et n'en subsistera ainsi dans le marché que les établissements les plus performants.

De la même manière, chacun des offices restant sera responsable à la fin de chaque année scolaire des résultats des examens de fin d'études du cycle qu'il gère. Examens dont s'occupera toujours exclusivement et exhaustivement l'office du cycle suivant, qui à coup sûr n'aura nullement intérêt à se montrer complaisant vis-à-vis de quiconque. Et comme il se doit tout son personnel sera chaque année scolaire soumis à la fameuse *reddition des comptes* tant espérée pour le plus grand bien des apprenants, de leurs parents, de l'économie, des deniers publics et de l'avenir socio-économique du pays. Une foule de questions doit se bousculer dans la tète du lecteur. Qu'il soit rassuré, car nous les avons prises en compte et y avons répondu dans notre ouvrage, dont la version arabe est déjà éditée et publiée.

Reste cependant l'orientation tardive et aléatoire des élèves des collèges et des lycées qui se traduit par *une massification des effectifs de l'enseignement général post-primaire* et qui constitue le second facteur déterminant de l'inefficacité du reste du système éducatif. Qu'en est-il au juste ? tel est l'objet de l'article prochain.

Source : *POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT. Version française de notre ouvrage déjà publié :*

مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب بتحديث هندسته التنظيمية

فهرس المحتوى

PART DE L'UNIQUE FILIERE POST-PRIMAIRE DANS L'ENDEMIQUE DECROCHAGE SCOLAIRE

Pour rappel, dans notre ouvrage POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT nous avons pu dégager, preuve à l'appui, deux facteurs qui affectent l'efficacité de l'école publique ainsi que celle de l'enseignement post-primaire d'une manière totale et quelque soient les circonstances. Il s'agit donc des fameux facteurs déterminants, non pas négligés ou ignorés, parce que cela suppose qu'ils sont connus, mais de facteurs plutôt insoupçonnés. Il s'agit tout d'abord de la FONCTION PUBLIQUE, dite aussi et souvent ADMINISTRATION PUBLIQUE. Et il

s'agit ensuite de ce qu'il convient de qualifier de MASSIFICATION DES EFFECTIFS de l'enseignement général post-primaire. Après l'article : PART DE LA FONCTION PUBLIQUE DANS L'INEFFICACITE DE NOTRE ENSEIGNEMENT PUBLIC, consacré au premier facteur, voyons ici ce qu'il en est du second et de l'esquisse de la solution proposée dans notre ouvrage pour y remédier.

Par *massification des effectifs* nous entendons la résultante de l'orientation de tous les élèves à l'unique filière post-primaire de *l'enseignement général*. Or partout au monde l'école la plus efficace et la plus performante n'arrivera jamais en fin de cycle à niveler tous ses élèves par le haut. Ils sont et seront à jamais répartis grosso modo en trois catégories, à savoir les meilleurs, les moyens et les ordinaires. Les humains des deux sexes et à tous les âges ont été et seront toujours ainsi répartis dans tous les domaines de la vie au quotidien.

Orienter tous les élèves à l'unique filière de *l'enseignement général* post-primaire revient paradoxalement à favoriser l'infime catégorie des meilleurs au détriment des deux autres. Il s'agit d'un enseignement on ne peut plus élitiste et qui a toujours prévalu dans notre pays. Grâce à leurs qualités mentales intrinsèques, les meilleurs y arrivent toujours, bon an mal an, à tirer leur épingle du jeu. Et ce, quand bien même la qualité de l'enseignement laisse beaucoup à désirer comme c'est le cas depuis un bon bout temps dans notre pays. C'est ce qui explique la très bonne qualité du notre capital humain de très haut niveau dans tous les domaines, pourtant issu du même système d'enseignement réputé défaillant. Le Maroc d'aujourd'hui, dit à très juste titre pays émergent, est la formidable œuvre de cette même élite cent pour cent marocaine.

Pâtissent donc du fameux « collège pour tous » les seules deux autres catégories qui représentent pourtant et à peu près les deux tiers de notre potentiel en ressources humaines. Ressources en mal hélas de disposer d'opportunités de formation dans des filières adaptées à leurs aptitudes mentales intrinsèques à partir de la première année post-primaire. Il s'agit du déficit en opportunités post-primaires de formation technique et professionnelle comme facteur déterminant de l'inefficacité de notre système éducatif.

Déficit à l'origine de l'endémique décrochage scolaire le long du reste des cycles d'enseignement. 50% des étudiants quittent les universités sans diplôme vient de **déclarer** Abdellatif Miraoui actuel ministre de l'Enseignement Supérieur. Et le grand nombre qui décroche le fameux sésame, surtout des facultés d'accès libres, n'est pas mieux loti. Pour quelques centaines de postes d'emploi à pourvoir s'y portent comme candidats des milliers de chômeurs diplômés. Comme par exemple, le récent concours pour l'accès au barreau avec le grand tolet qu'il a suscité. N'y réussissent comme toujours que les meilleurs, avec quelques exceptions près, allégation que l'on admet juste pour ne pas trop vexer les candidats qui, faute de réussir parce que victimes de l'inefficacité du système éducatif, il leur plait pour se consoler de voir la corruption partout et tous azimuts.

Cependant, quoi de plus évident comme preuve que *l'enseignement général* comme unique filière post-primaire est une voie de garage pour tous les élèves moyens et ordinaires selon les résultats du Certificats d'Etudes Primaires. Plutôt ils en décrochent, plus ils ont des chances de trouver des opportunités d'apprendre des métier sur le tas en s'engageant dans des ateliers d'artisan après en avoir payé le prix comme jeunes ouvriers bons à tout faire, sans salaire et sans compléter leur instruction inachevée. S'en sortent aussi ceux qui, une fois bacheliers, font le sage choix d'intégrer l'OFPPT au lieu de s'engouffrer dans l'enseignement supérieur d'accès libre.

Le reste, malheureusement assez nombreux, reste condamné à tenter sa chance ici et là au risque de se trouver voué à vivoter dans des activités précaires sans espoir de s'en sortir un jour pour vivre décemment et être utile pour soi-même, sa société et son pays. Quel gâchis alors ! à la fois en perte de ressources humaines non valorisées et de deniers publics gaspillés.

L'unique filière post-primaire est donc un facteur d'inefficacité déterminant de notre système éducatif auquel a voulu pourtant mais maladroitement remédier la note ministérielle 0099-05, relative à la mise en œuvre de la vision stratégique 2015-2030. Elle a voulu y remédier en introduisant la formation professionnelle à partir du cycle primaire. Et ce comme remède à l'endémique inefficacité de l'école publique. Or cela n'a absolument rien à voir cette inefficacité avérée. Et puis c'est trop tôt pour les apprenants d'introduire la formation professionnelle dans le cycle primaire. La formation professionnelle dans tout système éducatif voulu efficace et performant n'est opportune qu'à partir de la première année post-primaire comme c'est le cas dans l'ensemble des pays germaniques, grâce à quoi ces pays ont été et sont toujours en avance sur les pays latins où, comme chez-nous, l'orientation se fait assez tard et d'une manière alétoire.

La France qui constituait l'exception, a eu la malchance, avec la **loi Haby** sous Giscard d'Estaing, de passer de trois filières post-primaires au « collège unique pour tous» avec un cursus d'enseignement général minimum. Et bonjour la médiocrité généralisée. Ce faisant les Français, sous l'effet de la propagande électorale opportuniste, ont eu l'illusion de passer d'un enseignement élitiste à un autre égalitaire et démocratique. Et ce, tout comme celui qui ne se fie qu'à ses yeux pour croire dur comme fer que c'est plutôt le soleil qui tourne autour de la terre.

Avec ce fameux « collège unique pour tous » c'est plutôt l'inverse qui s'est produit. On est passé d'un enseignement démocratique, avec trois filières post-primaires pour que chaque apprenant trouve l'opportunité de suivre celle qui convient à ses aptitudes intrinsèques mies valeur et en évidence le long du cycle primaire, au système élitiste qui prévaut chez-nous et qui ne profite qu'aux meilleurs. Un nouveau système critiqué depuis dans divers médias et à très juste titre, pour entre autres, l'inégalité persistante entre les établissements du fait des collèges et les lycées de l'excellence réservés aux meilleurs élèves, l'hétérogénéité des élèves dans le reste des établissements et la montée de la violence qui en découle. Des maux qu'aucune réforme, depuis

cinquante ans, disent les **critiques**, n'est parvenue à éradiquer. Il s'agit d'ailleurs des mêmes maux dont pâtissent pour la même raison notre système éducatif post-primaire.

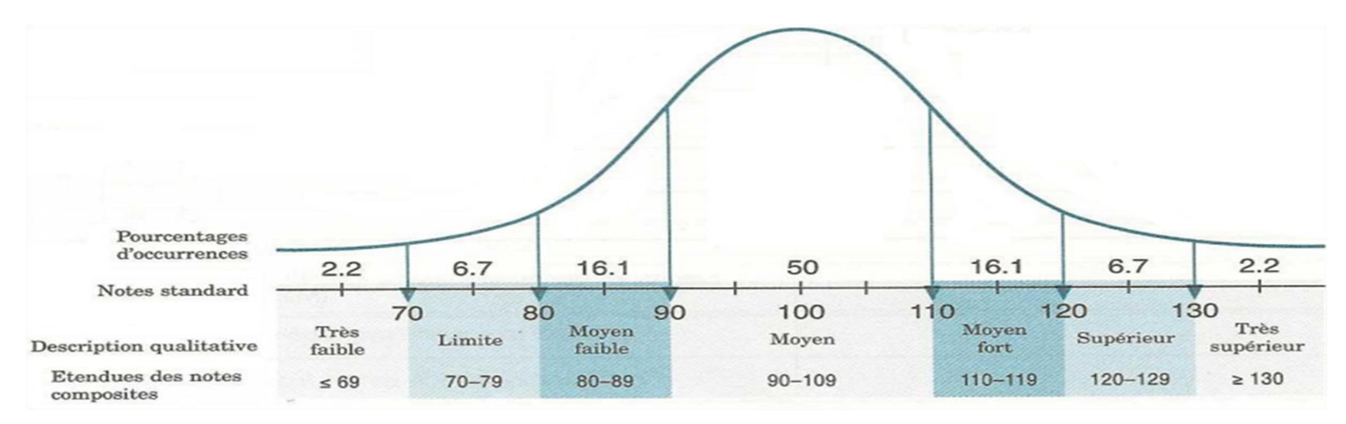
Et l'orientation tardive et aléatoire qui s'en suit se traduit en France comme chez-nous par la fameuse *massification* des *effectifs de tout l'enseignement général post-primaire*. Massification qui constitue donc l'autre facteur déterminant de l'inefficacité du reste de notre système éducatif jusqu'à l'enseignement supérieur d'accès libre au détriment de la qualité de ses services et du crédit de ses diplômes. Et ce, quand bien même l'école primaire s'avère efficace et performante. Massification qui aggrave par conséquent les effets négatifs de du premier facteur d'inefficacité déterminant du système, à savoir sa gestion par la FONCTION PUBLIQUE traité dans l'article précédent. Et l'on est en droit de se demander comment est ce donc possible malgré les multiples recommandations en faveur des filières post-primaires multiples qui fusent de toutes parts?

Selon l'ex-CSEF : *«L'orientation est déclarée partie intégrante du processus d'éducation et de formation. Elle accompagnera et facilitera la maturation vocationnelle, les choix éducatifs et professionnels des apprenants, ainsi que leur réorientation, chaque fois que de besoin, dès la seconde année du collège et jusqu'au sein de l'enseignement supérieur».* Sauf que cela revient hélas à supposer que *l'enseignement général* dispensé *au collège* à un même rythme, avec la même intensité et la même consistance, convient à tous les élèves qui viennent directement du primaire. Et c'est pourquoi ils se trouvent tous engouffrés dans les mêmes classes du secondaire collégial et du secondaire qualifiant.

En France, après le regrettable loi Haby, l'on recommence à reconnaitre ces différences naturelles d'aptitudes mentales entre les élèves déjà au niveau de l'école primaire, et l'on y regrette *l'uniformité pédagogique pour* tous, qualifiée de *«brutalité»*. Or ce n'est pas juste une brutalité, mais plutôt un facteur déterminant de l'inefficacité de l'enseignement post-primaire dont pâtissent surtout les élèves moyens et ordinaires, leurs parents et l'ensemble du système éducatif. La même *uniformité pédagogique* que le Conseil Supérieur de l'Enseignement de notre pays assigne à notre système éducatif d'éviter quand il dit : *«Instruire en assurant l'acquisition de savoirs, éduquer pour socialiser l'apprenant et le préparer à la vie active, selon le rythme de chacun, telles sont les objectifs fondamentaux à l'aune desquels l'école peut et doit être jugée.»*

Au niveau du cycle primaire, la pratique de la *pédagogie dite différenciée* dans la même classe suffit largement. Mais dans le cycle d'après, d'une part les différences en aptitudes et compétences entre les élèves sont plus évidentes, et d'autre part les rythmes de l'enseignement général, par comparaison avec ceux de l'enseignement technique et de la formation professionnelle, sont plus accélérés, et ses contenus sont plus consistants. Ce qui nécessite plutôt une *pédagogie différenciée* plutôt dans des filières séparées et non plus dans la même classe. Sinon prévaut alors la brutale *uniformité pédagogique* doublée de l'inefficacité de tout l'enseignement post-primaire et triplée par toutes les conséquences fâcheuses et néfastes précitées.

Certes chacun des élèves a le droit à sa part légitime du cursus de *l'enseignement général* en matière de compétences linguistiques, mathématiques, scientifiques et culturelles. Mais pour rappel, l'école si efficace et si performante soit-elle n'arrivera jamais à les niveler tous par le haut. Elle n'en fera jamais tous des surdoués envers tout et contre leurs disparités en aptitudes mentales toutes naturelles. Tout comme dans les compétitions sportives même de très haut niveau, il y aura toujours parmi les apprenants des différences toutes naturelles en rythme, en intensité d'acquisition et d'apprentissage, en capacités d'abstraction, de concentration, d'assimilation, de rétention et de raisonnement. Ils resteront donc répartis en gros, entre les plus rapides à comprendre, à assimiler, à retenir, et à raisonner, puis les moyens et enfin le reste qui soit en dessous des moyens. Les six années du cycle primaire efficace et performant sont assez suffisantes pour bien dégager les trois catégories d'apprenants, selon la fameuse *distribution normale* dite Loi normale de Laplace-Gauss.



Courbe de distribution normale établie selon tout test du QI

Avec l'adoption de l'orientation précoce et systématique à partir de la première année post-primaire, que nous proposons dans notre ouvrage POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT, chacune des trois catégories d'élèves aura dans la filière qui lui convient le droit légitime d'apprendre et de s'instruire selon le même cursus de *l'enseignement général,* mais à son propre rythme sans être mêlée dans la même classe avec les deux autres à rythmes différents. Sauf que les élèves des deux filières technique et formation professionnelle auront en plus et en prime le cursus approprié et spécifique à chacune d'elles.

Sinon, avec l'unique filière *enseignement général* au collège et au lycée, l'on ne peut jamais enseigner au rythme d'une catégorie sans léser les deux autres. Y aller au rythme des plus doués revient à négliger les moyens et les plus lents. Mais ces derniers ne se laisseront pas faire. Par excès d'ennui ils perturberont à coup sûr les cours et tout le monde y perd. Reste l'adoption du rythme des plus lents, et bonjour *le nivelage par le bas*. C'est à dire tout simplement la *médiocrité généralisée* et donc *démocratisée*. Avec le rythme des moyens l'on n'est pas loin du même nivelage par le bas et la même généralisation de la médiocrité avec ce qui s'ensuit tout naturellement de troubles et d'incivilité, en plus de l'inefficacité de tout l'enseignement post- primaire. Rappelons

cependant que les meilleurs arrivent toujours en s'en sortir bon an mal an, mais très peu pour le reste.

L'orientation massive de tous les élèves à *l'unique filière* de l'enseignement général à partir de la première année du collège renferme en elle tous les germes de l'échec de toute réforme. La politique la plus rationnelle, juste et équitable consiste donc à adopter comme principe *l'orientation précoce* systématique et impérative à partir de la première année post-primaire sur la base des résultats des examens du CEP aux normes prescrites par la réforme proposée dans notre ouvrage POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT.

Il s'agit de les répartir entre trois filières, à savoir un tiers environ pour l'enseignement *général* collégial réservé aux seuls élèves très doués, l'enseignement *technique* collégial pour les moyens, et la *formation professionnelle* pour le tiers restant. Une telle politique n'est pas seulement équitable pour tous les élèves des trois filières post-primaires, mais elle répond plutôt en aval aux besoins réels de l'économie nationale en ressources humaines bien qualifiées pour son développement et sa prospérité.

C'est d'ailleurs ce que confirme l'ex-CSEF en ces termes : « *Il est de la plus haute importance pour le développement de notre pays et pour l'avenir de sa jeunesse de réparer le divorce entre l'école et l'économie. Une telle ambition ne peut aujourd'hui se réaliser sans une action vigoureuse sur la fonction d'orientation au sein du système éducatif et sans un rééquilibrage rapide des filières de formation* ». Il le confirme sous ce titre combien pertinent et éloquent : « *L'orientation et le rééquilibrage des filières*». Mais hélas il le confirme sans pour autant aller jusqu'à penser à l'orientation précoce et systématique à partir de la première année post-primaire. Orientation précoce et nécessaire pour un système d'enseignement efficace et performant selon la nouvelle architecture proposée dans notre ouvrage POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT, et que revoici :

Structure ***pédagogique*** proposée

	L'enseignement supérieur	Le marché du travail	
L'enseignement fondamental	L'Enseignement **Général** ***Qualifiant***	l'Enseignement **Technique** *Qualifiant*	l'Enseignement **Professionnel** ***Qualifiant***
	L'Enseignement **Général** ***Collégial***	l'Enseignement **Technique** ***Collégial***	l'Enseignement **Professionnel** ***Collégial***
	L'enseignement **primaire**		

Structure ***institutionnelle*** proposée

L’enseignement supérieur | Le marché du travail

L’enseignement fondamental

L’Office
de l’Enseignement **Général**
Qualifiant

L’Office
de l’Enseignement **Général**
Collégial

L’Office
de l’Enseignement ***Technique***
et de la Formation Professionnelle
[version nouvelle de l’OFPPT]

L’Office
de l’Enseignement **primaire**

Malheureusement la formation professionnelle demeure perçue chez nous juste comme une voie de secours voire voie de garage contre le décrochage scolaire quand c’est bien tard pour ceux qui la méritent au bon moment de leur vie scolaire et au détriment de leurs collègues mieux doués qui méritent un enseignement général au rythme qui leur convient et qui se trouvent tous mêlés les uns aux autres dans les mêmes classes de l’enseignement général.

La formation professionnelle demeure perçue également comme un apprentissage d’appoint et non pas un enseignement à part entière. C’est ce que l’on comprend de ce passage dans le rapport de l’ex-CSEF quand il dit : « *Au niveau de l’enseignement collégial, chaque fois que possible, le collège sera relié en réseau à un centre voisin de formation professionnelle, où à des centres d’initiation des jeunes et d’éducation féminine. Cette connexion visera à associer aux enseignements fondamentaux de l’école collégiale l’acquisition de notions et de savoir-faire techniques professionnels élémentaires, autant que possible par l’ensemble des lauréats de cet enseignement et, a fortiori, pour ceux d’entre eux qui accéderont directement à la vie active, en passant, le cas échéant, par un apprentissage en entreprise*».

Pour toutes ces raisons, l’orientation précoce et systématique sera dans l’architecture organisationnelle proposée dans notre ouvrage POUR UN SYSTEME D’ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT un principe sans quoi l’efficacité escomptée n’ira pas plus loin que le cycle primaire. Une telle orientation n’est pas seulement une nécessité pour l’efficacité du reste du système éducatif post-primaire, pour l’intérêt des élèves, pour l’équité et l’égalité des chances entre eux, pour l’économie du pays, mais elle est en plus de tout cela censée renforcer bien avant l’efficacité de l’école primaire même. Comment cela ?

Quand les élèves de ce cycle savent que dès la première année collégiale il y aura l’orientation systématique vers l’une des trois filières, *général*, *technique* ou *formation professionnelle*, c’est sûr que l’intérêt de chacun d’eux sera piqué et éveillé pour faire preuve d’émulation et être enfin de compte dans la catégorie destinée à la filière qu’il préfère. Chacun d’eux voudra alors savoir et découvrir ce qu’il a en lui même comme potentiel en aptitudes et en capacités pour briller du mieux qu’il peut en excellence dans

toutes les matières. Les classes de l'école deviendront pour eux attractives, à l'instar des terrains de jeu comme l'adore leur nature juvénile.

Il faut dire surtout que l'orientation précoce et systématique vers une filière donnée ne sera pas une fatalité pour tout apprenant. Le passage en cour de route d'une filière à l'autre demeurera en cas de besoin possible comme réajustement de l'orientation initiale. Il sera automatique pour tout apprenant en perte de vitesse dans l'enseignement général pour rebondir dans la filière technique et éviter le redoublement répété ainsi que le fâcheux *décrochage scolaire*. Même chose pour l'apprenant dans la filière technique qui se trouve en difficulté pourra rebondir dans la formation professionnelle. Et tout réajustement dans le sens contraire sera tout à fait légitime mais après un test qui le justifie.

Une foule de questions doit se bousculer dans la tète du lecteur. Qu'il soit rassuré, car nous les avons prises en compte et y avons répondu dans notre ouvrage, dont la version arabe est déjà éditée et publiée.

Source : POUR UN SYSTEME D'ENSEIGNEMENT EFFICACE ET PERFORMANT. *Version française de notre ouvrage déjà publié :* مقترح حل أزمة التعليم بالمغرب بتحديث هندسته التنظيمية



Et pour une meilleure illustration de l'ensemble de notre proposition de réforme nous invitons le lecteur à voir ce **DIAPORAMA**.

فهرس المحتوى

من خارج الوطن

صحوة ضمير مستوطن يهودي بفلسطين المحتلة

كنت أعتقد أن كل ظالم يعلم جيدا في نفسه أنه كذلك لمجرد أنه لا يقبل بأن يكون مكان ضحيته. صحيح، لكن ليس على الإطلاق. فمن يتتبع تاريخ البشرية في مختلف أنحاء المعمور، قديما وحديثا، سيجد أن العنصري لسبب مّا عرقي أو قومي أو ديني وحتى اجتماعي، يعتبر غيره من البشر مخلوقات دون طينته. ولا يشعر بأنه هو الوحش في مرتبة أسفل بكثير من مرتبة باقي البشر الذين يحتقرهم. وكلما حانت الفرصة المواتية يدوس عليهم برجليه كما يدوس على الحشرات ولا يبالي، بل وهو ينتشي بذلك مع الافتخار بفظاعة صنيعه.

وقد تبين لنا بكل وضوح هذا الأمر الشنيع في هذه الحرب على غزة وعلى أهلها الصامدين المحتسبين، من بعد ما أن تم استئناسنا نحن ببؤسهم ومحنهم اليومية أكثر من سبعة عقود، فصرنا نشعر بالذنب من ذلك. إبادة بكل معنى الكلمة ورأي العين وفي واضح النهار. وليست فقط من دون رحمة بل بمتعة مع العزة بالإثم. ولهذا فالعنصريون في كل زمان ومكان مع كل من يساندهم هم يولدون بشرا ثم ينشؤون في أسرهم وبيئاتهم وحوشا.

وقد يوجد من بينهم من يصحو يوما ضميره فيعود لرشده ولبشريته. وهذا ما لاحظناه هذه الأيام من بين المستوطنين اليهود في فلسطين على قلتهم، ومن بين الغربيين المساندين لهم. ولإن كان الثمن الذي دفعه الفلسطينيون في مقابل ذلك باهظا جدا. فصرنا نرى على مواقع التواصل الاجتماعي وحتى في بعض القنوات الغربية من يجرأ على إشهار صحوة ضميره. فنتأثر نحن بمصداقية وشجاعة الكثير منهم. ونجد في اعترافاتهم مواساة لأنفسنا بالنظر لتصريحات البقية المتوحشة التي تصيبنا بالغثيان فلا نطيق سماعها مرة أخرى. واتضح أنه يوجد من بين أولئك التائبين من يضطرون لكتمان صحوة ضمائرهم خوفا من أن تطالهم وحشية ألسنة وأيدي دويهم وقومهم من العنصريين.

ومن بين تلك الشهادات الجريئة أعجبتني كثيرا شهادة أحد اليهود المستوطنين بفلسطين المحتلة، صحا ضميره من بعد ما تربّى وترعرع في حضن بيئة عنصرية طيلة خمسة عقود، أبى إلا أن يصدح بالحق وهو يتحدى ويفتخر. فنشرها على الإنترنت في فيديو باللغة الفرنسية تحت عنوان *Un juif ashkéno-séfarade se désolidarise de ce qui se passe à Gaza*. وبالنظر لما وجدت فيها من مواساة للنفس المتألمة، يطيب لي في هذه الورقة مشاركتها مع غيري. فيها حجج قوية ودامغة على وحشية المستوطنين الصهاينة. وإليكم ما جاء فيها بشيء من التصرف اللازم لترجمة كل خطاب مسموع إلى خطاب مكتوب.

يقول هذا اليهودي التائب أنه قد سئم من تكرار سماع مقولة "إسرائيل تدافع عن نفسها"، وأن "إسرائيل تقاتل من أجل بقائها". ويعتبر بزعمه أنها دافعت عن نفسها من أجل بقائها أمام الجيوش النظامية الأخرى في عامي 1948 و1973. ثم يقول "هذا الخطاب المتمثل في الدفاع عن بلد يتعرض باستمرار لخطر مميت قد أصبح محض هراء. ففي المواجهة مع الفلسطينيين، لا يصح من إسرائيل أن تتقمص دور المدافع عن النفس، ولا سيما أنها قد بقيت تُهيمن عليهم إلى حد كبير مدة ستة وخمسين سنة". ولست أدري كيف حسب تلك المدة، مع العلم أن مأساة الفلسطينيين قد دامت حتى اليوم أكثر من خمس وسبعين سنة.

ثم يتساءل قائلا وبحق "هل كانت الدولة الألمانية تدافع عن نفسها ضد المقاومين الفرنسيين؟ وهل كانت تدافع عن نفسها ضد 300.000 يهودي متمرد في حيهم بوارسو ثم كان مصيرهم الإبادة الكلية تقريبًا؟ وهل كانت فرنسا نفسها مهددة من قبل مقاومة جبهة التحرير الوطني الجزائرية؟ لا! وأبدا لا!".



صورة لليهودي صاحب الشهادة

ويسترسل متسائلا "فهل تدافع إسرائيل عن نفسها في الضفة الغربية عندما يحمي جيشها المستوطنين المتطرفين الذين يرتكبون جرائم في حق الفلسطينيين لما يسرقون أراضيهم عن طريق اقتلاع أشجار الزيتون؟ وفي حلبة الملاكمة هل الذي يدافع عن نفسه هو من يسدد اللكمات أم الذي يحاول مراوغتها؟". ثم يؤكد أن مثل هذا الخطاب الدفاعي لا يؤدي إلا إلى غسل أدمغة اليهود في جميع أنحاء العالم ودفعهم إلى النوم ليلاً بضمير مرتاح مع غض النظر عن الفظائع التي يرتكبها هذا الذي يوصف بالمدافع عن نفسه. ولكن الأسوأ من ذلك على حد قوله، هو أن هذه الدعاية المضللة قد سمّمت بشدة وسائل الإعلام الفرنسية التي لا تزال تكرر باستمرار أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها.

ونسي هذا المستوطن الثائب أو تناسى أن الإعلام الغربي يقع تحت السيطرة الكاملة للصهاينة، كما تكشف ذلك بكل وضوح منذ أول أيام الحرب على غزة. وأتى هو بنفسه في شهادته على ذلك بمقاطع فيديو لمختلف القادة الأوروبيين المساندين لرَدة الفعل الوحشة لإسرائيل فور حصول ما حدث في السابع من أكتوبر الماضي. كلهم خرجوا في وقت واحد يقرأون بصوت واحد نفس البيان المندد بأشد العبارات بما حصل في السابع من أكتوبر مع التصريح بحق إسرائيل في الدفاع على نفسها حتى تشرع بكل اطمئنان في تدمير غزة وتقتيل وتجويع أهلها بقصد تهجيرهم منها مرة أخرى واختطافها والاستيطان فيها.



عيّنة من صور تلك التصريحات التي جاءت في فيديو هذا المستوطن اليهودي

ومع خروج المظاهرات في عواصمهم وكبريات مدنهم لمساندة ضحايا العدو الغاشم كان لا بد لأولئك القادة من امتصاص غضب شعوبهم بالخروج بتصريحات تنتقد على استحياء ذلك الدمار الهائل وتلك المجازر البشعة. لكنهم من شدة خوفهم من الصهاينة كانوا ولا يزالون حتى اليوم يبدؤونها بنفس التنديد بما حصل في السابع من أكتوبر مع التصريح بحق العدو في الدفاع عن نفسه. ومن تجاهل منهم تلك المقدمة يتم توبيخه كما حصل مع كل من رئيس وزراء إسبانيا وبلجيكا من بعد الأمين العام للأمم المتحدة نفسه الذي طلب منه مندوب العدو بالاستقالة.
ثم يقول نفس اليهودي الثائب أنه تحت وطأة تلك الدعاية المضللة في وسائل الإعلام مهما تم تمرير من مقاطع فيديو لأمهات فلسطينيات يبكين على أطفالهن المقتولين فإن هذا الخطاب الدفاعي من شأنه أن يروج لتلك الفظائع

على أنها مجرد أضرار جانبية بسيطة، أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، لما تُعتبر مجرد خسائر جانبية لا بد منها للتغلب على رجال حماس. أولئك الرجال المختبئون في الأنفاق تحت الأنقاض، على حد قوله، وهم ينتظرون بهدوء مرور المشاة الإسرائيليين لقنصهم. ثم يقول أنه باعتباره يهوديًا يبلغ من العمر خمسين عامًا، وعلى الرغم من روابطه العاطفية مع إسرائيل، فقد تطلب الأمر منه وقتًا طويلا لتفكيك هذه الدعاية التي يتقمص فيها دور الضحية بلد سيظل دائمًا على حافة الهاوية.

فإسرائيل في نظره وبحق، ليست في موقع دفاعي ضد الفلسطينيين لأنهم أدنى منها عسكريا مليون مرة. ثم يقول "لكي تكون كذلك بالفعل، سيتعين على الفلسطينيين أن يندفعوا مثل تسونامي إلى تل أبيب وحيفا ونتانيا وأورشليم أو وبوشيفا". ثم يتساءل قائلا "فهل اندفع مليون من سكان غزة إلى إسرائيل مؤخرا عندما هدّمت حماس واقتحمت جدار سجنهم المفتوح؟ بالطبع لا! وبالطبع كان قلبي مرعوباً من مجازر المدنيين في 7 أكتوبر على هذه الأرض التي ترقد فيها أمي المسكينة".

ويجهل هذا اليهودي أو يتجاهل ما أسفر عنه تحقيق إسرائيلي من أن شرطة الاحتلال هي التي ارتكبت تلك المجازر في حق المستوطنين لقتل من تبقى من بينهم من رجال كتائب القسام. وتجاهل أن أمه وغيرها من المستوطنين الذين جاؤوا من خارج فلسطين قد عاشوا ودُفنوا في أرض أصحابها الفلسطينيين من بعد اختطافها وانتزاعها منهم بقتلهم وتشريد من تبقي منهم في غزة وفي الضفة وبمختلف مخيمات اللجوء بالأردن وسوريا ولبنان. فصحوته ليست مكتملة. ثم يقول "ولكنني أكرر أيضًا أنه لا يوجد تهديد وجودي لإسرائيل من بضعة آلاف من رجال حماس، الذين لا يشكلون سوى كتيبة صغيرة مسلحة ومصممة على المقاومة من بين الجسم الفلسطيني بأكمله". هكذا يتحدثون عن حماس وكأنها جسم غريب وأبطالها أجانب جاؤوا من خارج الشعب الفلسطيني. تضليل من بعد أن صار جل الفلسطينيين حمساويين وهم مفتخرون بذلك. جل بل كل المنتفعين من تبادل الأسرى هذه الأيام من الضفة المحتلة وليسوا من غزة التي طردت المحتل منذ 2007.

ثم يقول "لا بد من تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية. فبالنسبة للفلسطينيين لم تكن إسرائيل في موقف المدافع عن نفسه منذ فترة طويلة جدًا. وهي حاليا الظالمة. وباعتبارها المهيمنة، فهي التي لديها القدرة على صنع السلام من عدمه مع هذا الخصم الذي ظل يناضل لفترة طويلة من أجل أن يتم اعتباره جزءا من الإنسانية". ويعترف هذا اليهودي الثائب بالظلم الواقع على الفلسطينيين لمدة أكثر من سبعة عقود لما يقول "إن حكومة نتانياهو الإجرامية تنتهج في واقع الأمر سياسة التطهير العرقي. وهي تحقق بالفعل 90% من متطلبات النظام الفاشي". لست أدري كيف حسب ذلك. فلما لا 100%؟ ثم يسترسل قائلا عن المجرم نتانياهو "لكنه يريد في الوقت نفسه أن يبدو وكأنه ضحية حتى تسير الأمور الفظيعة بسلاسة. فهذا هو كل ما في الأمر. وكل من لا يريد رؤيته والاعتراف به فهو بكل بساطة إما حمار أو منافق". هكذا.

ثم يخاطب بقية المستوطنين اليهود بفلسطين المحتلة قائلا "ومن لا يريد منكم أن يعترف بأنه يهودي فاشي، فلا بأس. وإذا كان يريد إهانتي متهما إياي بخيانة الأمة، فلا أبالي به، وليس لدي ما أشترك فيه معه سوى هذه الحروف الأربعة "juif" وكون القلفة "prépuce" مقطوعة. وأفضل مرة وعشر مرات وحتى ألف مرة أن أكون ذلك الخائن الذي يشار إليه بالإصبع على أن أكون ذلك الوحش الذي يغني ويرقص على جثث الآلاف من الأطفال الأبرياء، والذين ليست لديهم قيمة عنده أكبر من قيمة حيوانات يذهب بها إلى المسلخ".

ويختم خطابه لبقية المستوطنين بقوله "ولكن أنا الخائن الذي يتحدث مع ذاك الوحش، أعلم أنه في النهاية لن يكون هناك شعب أو أمة. فلن يكون هناك سوى رجال من البشر في صف ووحوش في صف ثاني. وسيتعين حينها على هؤلاء الإجابة واحدًا تلو الآخر أمام الله عن سواد ظلمة قلوبه وعن الدماء التي لطخ بها يديه. وإذا وافقهم حينها

إلهُهُم على ما ارتكبوه من جرائم، فليس ذلك هو الله، بل هو الشيطان الذي ظلوا يصلون له من الصباح إلى المساء. وهذا على أمل أن يجد ذلك الضال يومًا ما طريق العودة إلى الإنسانية. شالوم".

فأمثال هذا اليهودي التائب وغيرهم من الوحوش، هم ممن قال الله تعالى في حقهم: "إنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا". وتوعد صنف المسيئين لأنفسهم بقوله "فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا". هكذا الفلسطينيون، حيث ما وجدوا وعبر أجيال متلاحقة أبانوا على أنهم ليسوا من الشعوب التي تبيدها الوحوش العنصرية مهما طال زمن احتلال أرضهم ومهما اشتد اضطهادهم. ولن ينتظروا توبة بعض المستوطنين كي يستردوا حريتهم واستقلال بلدهم. فقد اتضح أن كل جيل منهم في غزة والضفة كان أشد مقاومة ووطأة على العدو. من بعد جيل أطفال الحجارة جاء جيل صواريخ القسام والمقذوفات الخارقة للدروع. ومن ورائهم الحاضنة الصابرة والمحتسبة والمؤمنة حقا بقوله تعالى "وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ". الأمر الذي تأثرت بها فئات من الشعوب الغربية من بعد ما تعودت معاداة العرب والمسلمين بفعل الوحش الصهيوني المسيطر على وسائل الإعلام عندهم. فمن حرق القرآن هنا وهناك إلى شرائه لقراءته بحثا فيه عما يفسر صبر الغزاويين على ما شاهدوه مما لحقهم من تقتيل وتجويع وتدمير مدة شهر ونصف.

ومسيرة المقاومة في تصاعد مطّرد. الأمر الذي تتصاعد معه وحشية العدو، لما يفكر في لعنة العقد الثامن. فالمستوطنون واعون بخيبة مسعاهم من حيث هم الوحيدون من دون غيرهم على وجه الأرض الذين يتكلمون عن خطر زوال كيانهم المغتصب لأرض فلسطين. وقد تيقنوا من أنه حقا أوهن من بيت العنكبوت لما صاروا يتحدثون عن الدفاع عن النفس أمام قوة المقاومة الأقل من قوتهم مليون مرة، كما قال هذا اليهودي التائب. وقد طار عقلهم لما تفاجأوا ووجدوا أنفسهم محاطين شمالا بامتداد المقاومة بلبنان وسوريا والعراق وجنوبا باليمن. مقاومة من ظلوا يتفنّنون في استفزازهم واستعدائهم بتحرشهم بالمقدسيين وبحرمة مسجد الأقصى. فهم بتصعيد وحشيتهم ضد الفلسطينيين لا يشعرون أنهم يسيئون لأنفسهم وهم يدقون آخر المسامير في نعش كيانهم الغاصب أمام المقاومة التي اتضح لهم أنه لا قِبل لجيشهم العرمرم بها بالرغم من كل الدعم المالي والعسكري الأمريكي. فمصيره المحتوم هو كمصير المستعمرة التي دامت مدة 130 سنة حتى صارت تُعرف بـ "*l'Algérie française*". ثم فنيت تحت ضربات المقاومة وعادت أخيرا الأرض لأصحابها الشرعيين. فلا بد إن شاء الله وبحوله وقوته من أن تعود فلسطين كل فلسطين لأصحابها الشرعيين. "وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ".

فهرس المحتوى

السايعنيم أو عملاء إسرائيل النائمون

نشاهد هذه الأيام بألم شديد ومرير وعلى مدار الساعة تجويع وتقتيل المدنيين الأبرياء من رُضع وأطفال ونساء وشيوخ، المحاصرين منذ سنين بقطاع غزة المنكوب. ونمتعض أكثر من التأييد الكامل والتحيز الأعمى ومن دون رحمة للعدو الصهيوني الوحشي من طرف حكام وإعلام الغرب. فصرنا نصاب بالغثيان لمجرد سماع أصوات هؤلاء وهم يندون بعملية المقاومة المشروعة لما يصفونها بالعملية الإرهابية. وقد تعودنا من كل محتل ظالم وكل عنصري غاشم على التضليل المكشوف بوصفه للمقاومة الشريفة والمشروعة بالإرهاب. وحسبنا في ذلك المقاومة الفرنسية نفسها التي ظل الاحتلال النازي يصفها بالإرهابية طيلة الحرب العالمية الأخيرة. الشيء نفسه بالنسبة للمقاومة بجنوب إفريقيا الجنوبية التي كان بطلها نيلسون منديلا وكان يصفها نظام الميز العنصري المقيت أيضا بالإرهابية.

والمقرف والمقزز هو إلحاح هؤلاء المتحيّزين للكيان الصهيوني الغاشم والشرس على طلب إطلاق سراح بضع عشرات أسراهم ورهائنهم الآمنين بيد المقاومة المسلمة والشريفة، في حين لسان حالهم نراه يشي بأنهم يبتهجون ويتلذذون في الوقت نفسه بالانتقام من الشعب الفلسطيني المظلوم والمحاصر بغزة وحتى بالضفة منذ عشرات السنين، والذي يتساقط شهداؤه وجرحاه بالعشرات في كل يوم تحت القصف الوحشي لسلاحهم الفتاك على يد جيش العدو الصهيوني. وكأن دم الصهاينة أزرق وأغلى وأقدس من دم الفلسطينيين الأحمر كدم باقي البشر.

هذه الوحشية كنا نعتقد، بكل سذاجة، أنها قد ولّت مع النازيين والفاشيين إلى غير رجعة من بعد الحرب العالمية الثانية. لكن في الواقع ومع الأسف الشديد لم يتغير شيء، بل ازداد سوءا مع حكام وإعلام هذا الغرب الذي لا يزال يجرؤ على ادّعاء تفرده بقيم الحضارة وعلى تشدقه في كل وقت وحين بالدفاع عن حقوق الإنسان حيثما انتُهكت على وجه الأرض. أما وقد بُهت الضال والمضلل في حق شعب غزة وسقطت عنه ورقة التوت، فمن الآن فصاعدا لن يصدّقه أحد، على الأقل في العالم العربي والمسلم، متى ما زعم أنه يدافع عنها ولو بحق. لأنه حينها وباستحضار ما يحصل اليوم معه من تحيز أعمى للعدو الظالم في مذبحة غزة سيتذكر بأنه منافق وأنه ما كان يلوح بتلك الورقة النبيلة إلا لابتزاز الحكام الذين كان غير راض عنهم. أما من يرضى عنه فلا شأن له به إن هتك حقوق الإنسان ما دام ليس بأبيض ولا من الغرب.

وينبغي استثناء شعوب الغرب قاطبة من كل ذلك الظلم في حق الفلسطينيين، وذلك حتى في حال ما تكون ضحية التضليل والتلاعب بمشاعرها. فما خلت يوما ولن تخلو أبدا من النساء والرجال العدول شبابا وشيبا وما أكثرهم، والذين بحسّهم الإنساني النبيل لا يزالون يخرجون بعواصم بلدانهم وبكبريات مدنهم في مظاهرات حاشدة مع إخوانهم من العرب والمسلمين، منددين بالظلم الصهيوني وبكل من يدعمه. وذلك بالرغم من التهديد والوعيد بالاعتقال والسجن حتى في حق طلبة المدارس. وقد رُفعت البطاقات السوداء هذه المرة وخارج الملاعب، في وجه كل اللاعبين الكبار الذين عبروا عن مشاعرهم مع المظلومين وضد الظالمين. وحسبهم وفق هذا الإرهاب الفاشي أن يتألموا ويتوجعوا مما يرون وهم صامتون، بل حتى مع الابتسامة الصفراء على مضض. Souffre et meurs sans parler كما يقال بالفرنسية. إرهاب ودعوة صريحة لإعادة إحياء محاكم التفتيش في ضمائر الناس الأحرار، ولا سيما في فرنسا بلد إعلان حقوق الإنسان والمواطن. ومع كل ذلك الاضطهاد السافر يبقى خير دليل على الحس الإنساني النبيل عند كل شعوب الغرب تصاعد أعداد وأحجام تلك المظاهرات الحاشدة بعواصم بلدانهم وبكبريات مدنهم، ومن دون ولو مظاهرة واحدة صغيرة، على حد علمي، تقف في صف تحيز حكامهم وتضليل إعلامهم.

وقد كنت من بين الذين يتصورون أنه لا بد من أن يكون من وراء ذلك التضليل الماكر وما ينتج عنه من تحيز أعمى أخطبوط استخباري مّا من عملاء المساد الإسرائيلي، والذي ما كنت أعرف عنه شيئا ملموسا في الواقع. وبالبحث وجدت أن الأمر يتعلق فعلا ومنذ زمن طويل بما يُسمى بالسايعنيم Sayanim. فهم يهود الشتات الذين يتعاونون بوازع ديني أو قومي مع الموساد الإسرائيلي في مجال التجسس والتضليل الإعلامي.

وقد شكلوا الموضوع الرئيسي في كتاب يعقوب كوهين Jacob Cohen اليهودي المغربي المكناسي من مواليد سنة 1944. حصل كوهين على شهادة في القانون من كلية الحقوق بالدار البيضاء [هكذا من المصدر]. ثم درس العلوم السياسية بباريس وهاجر إلى مونتريال وبرلين. وعاد إلى المغرب عام 1978 حيث أصبح أستاذا مساعدا في كلية الحقوق بالدار البيضاء إلى غاية عام 1987. واستقر أخيرا في باريس ككاتب فنُشرت له خمس روايات حتى الآن.

وبمناسبة نشر روايته الأخيرة تحت عنوان "ربيع السايعنيم" Le Printemps des Sayanim أجرى معه موقع Investig’Action مقابلة باللغة الفرنسية بتاريخ 5 نونبر 2011، خلال زيارته إلى بروكسل. وذلك

بخصوص شبكة التأثير الخفية هذه، وكذلك حول الوضع آنذاك وتطوره في الشرق الأوسط. ولتعميم الفائدة أوردت في هذه الورقة باختصار شديد وبتصرف أهم ما جاء في مضمون تلك المقابلة. أوله تعريف السايعنيم ثم أساس حاجة الصهيونية إليهم ودورها في نشأتهم وأخيرا نصيبيهم في دعم دولة إسرائيل.

تعريف السايعنيم

باللغة العبرية كلمة "سايان" جمع "سايعنيم" تعني المساعد، وتطلق هنا على اليهودي الذي يحب إسرائيل ويتعاطف معها ويتعاون مع الموساد من باب الوازع الديني ولا سيما الوازع القومي. وذلك إما في مجال التجسس أو في الدعاية والتضليل الإعلامي وغيرها. والسايعنيم حيث ما وجدوا في العالم هم، على حد قول الكاتب كوهين، متوزعون على جميع طبقات مجتمعاتهم المحلية. بذلك يخترقون كل المجالات الحكومية والبرلمانية والاقتصادية والإعلامية، ومختلف باقي الأنشطة المهنية. ويعطي الكاتب كوهين مثال عميل الموساد الذي يحتاج إلى مخبئ في دولة مّا فيلجأ إلى مساعدة ميكانيكي من السايعنيم هنالك الذي يجده على استعداد كي يوفر له المأوى الآمن.

وليس للموساد صعوبة في العثور على السايعنيم لتجنيدهم. فمن بينهم أعضاء المنظمة الماسونية اليهودية بناي بريث، التي تضم حوالي نحو خمسمائة ألف عضو حول العالم. كلهم من الطبقة البرجوازية المتوسطة إلى أعلى مستويات المجتمع والمؤيدون بشكل أعمى لإسرائيل. فيكفي منهم لخدمة أسرائيل عُشر عددهم فقط. عددهم بكل فرنسا في حدود خمسة آلاف، وثلاثة آلاف في مدينة لندن وحدها.

أساس حاجة الصهيونية للسايعنيم

يقول الكاتب كوهين أن إسرائيل منذ نشأتها عام 1948 لا تريد السلام. وذلك كمبدأ لا رجعة فيه. ولا ترى سوى قومية واحدة تسكن بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط وهي القومية اليهودية. في البدء اعتبر الإسرائيليون أن هؤلاء العرب جاءوا من الأردن ومن سوريا وأن عليهم فقط العودة إلى هناك، ولا يوجد ما يبرر تعلقهم بالأراضي الفلسطينية. لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك الحلم. وفي نهاية الثمانينات صاروا على استعداد للتخلي لهم عن علم، وعن بعض الكانتونات في ظل ما يشبه الحكم الذاتي وما إلى ذلك.

والدليل الملموس على أنهم لا يريدون السلام، هو عدم التوقف عن الاستيطان بالضفة الغربية. وحتى إسحاق رابين، الذي تم تقديمه كرجل سلام، ومهندس الاتفاقيات مع الفلسطينيين، كان قبل كل شيء صهيونيًا قحا وحتى النخاع. فما سمي باتفاقية السلام، مكنته من فتح علاقات دبلوماسية وتجارية مع عدد من الدول المهمة كالهند والصين، التي كانت مترددة في السابق في التعامل مع إسرائيل، وذلك مقابل التنازل للفلسطينيين عما يشبه الاستقلال مع ما يتبعه من عدد قليل من السيارات الحاملة للوحات ترقيم رسمية. فصورة "العربي" في نظر الإسرائيليين كارثية. ومن عاداتهم السائدة هنالك أن يُلصقوا ملصق "الموت للعرب" على الجزء الخلفي من سياراتهم. إسرائيل دولة عنصرية، يقول كوهين، لا ترغب في السلام مع فلسطينيين الذين تحتقرهم بشدة وتعتبرهم مجردين من إنسانيتهم. عنصرية فاحشة وسافرة ما عاد بالإمكان تمريرها من بعد النازية من دون قوة تضليلية خفية وناعمة من حول العالم ولا سيما لدى القوى الغربية.

دور الصهيونية في نشأة السايعنيم

يقول كوهين أن الصهاينة، كتنظيم إيديولوجي سياسي، كانوا قبل عام 1948 أقلية متطرفة في المجتمعات اليهودية. يتذكر هو كطفل في المغرب قادة جاليته اليهودية لما كانوا يحذرنهم من الصهيونية. بل كان الصهاينة أقلية حتى في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. كان يُنظر إلى الصهاينة على أنهم مجانين إلى حد ما. بل حتى في فلسطين لم تكن الصهيونية منتشرة على نطاق واسع، لما كان المتطرفون ينكلون هنالك باليهود الذين يوظفون العرب. حتى أنهم اغتالوا زعيمًا للجالية اليهودية المحلية الذي كان يعارضهم.

وفقط بعد عام 1948 تمكن الصهاينة من وضع أيديهم على التجمعات اليهودية بالعالم وإنشاء ذاك الرابط التلقائي بينهم وبين ودولة إسرائيل. استعانوا في ذلك بنشر الخوف بينهم من حصول إبادة جماعية ومجازر وما إلى ذلك مرة أخرى في حال تخليهم عن دعم وجود إسرائيل. ومن ذلك مثلا، الوزير الإسرائيلي الذي كان يقول أن مجرد العودة إلى حدود عام 1967 ستكون بمثابة الذهاب إلى محرقة جديدة. فيتم تقديم إسرائيل على أنها قلعتهم المحاصرة. في فرنسا مثلا يتم الترويج بين أفراد الجالية اليهودية للانطباع القوي بأن لا شيء يسير على ما يرام، وللتحسيس بأن العالم كله يكرههم، فيتم بينهم الانطواء على الذات مع الاندفاع إلى تعزيز العلاقات بإسرائيل. ويمكن للطلاب اليهود الفرنسيين الدراسة بسهولة في إسرائيل لمدة ثلاث أو خمس سنوات، مع الاستفادة من منح لتغطية جميع نفقاتهم.

ويقول الكاتب كوهين أنه لا داعي للمقارنة بباقي الدول التي لها أيضا جاليات بالخارج تدعمها كذلك بالوازع الديني والقومي. فهناك اختلافات عديدة. تتميز إسرائيل عن باقي الدول بكونها في حالة حرب دائمة كدولة احتلال. ويتميز ارتباط الجاليات اليهودية بالكيان الصهيوني بكونه أقوى من ارتباط غيرهم ببلدانهم.

نصيب السايغنيم في دعم وجود إسرائيل

يقول كوهين أن إسرائيل كما هي عليه اليوم من قوة فبفضل دعم جاليتها في الشتات. دعم معنوي ومادي. وما كانت لتصل إلى هذا المستوى من التطور في كل المجالات من دونه. ومن ذلك مثلا التأثير الإعلامي، من مثل وصف أي شخص ينتقد السياسات الإسرائيلية بأنه معاد للسامية. هذا واضح في العالم الأنگلو-ساكسوني. ويبدو أن الأجواء في فرنسا مثلا تتطلب شيئا من التستر خوفا من التعرض للانتقاد. فيتم مسبقا اختيار المتعاونين مع الموساد من أعلى هرم المؤسسات الإعلامية. الصحفيون الذين يشغلون فيها المناصب الرئيسية يتظاهرون بالسير في اتجاه النظام القائم، لكنهم في الواقع لا يتبعونه. والذين لا يمتثلون للتوجه المطلوب يتم طردهم بكل بساطة. ويستشهد كوهين بحالة إذاعة فرنسا الدولية (RFI)، التي طردت ثلاثة رؤساء تحرير أو أجبروا على الاستقالة بسبب تعبيرهم عن آراء غير مرضية لإسرائيل فيما يتعلق بصراعها مع الفلسطينيين. ويعرف حالة صحفية من قناة أوروبا 1، التي تحاشى ذكر اسمها، والتي عانت من الكثير من الانتقادات القاسية بعد أن كتبت عن الأطفال الفلسطينيين، لدرجة أنها فضلت ببساطة عدم الحديث عنها مرة أخرى.

ومن ذلك أيضا كمثال ملموس، يورد الكاتب كوهين الطريقة التي تم بها نشر صورة واسم ذلك العريف الإسرائيلي النكرة الذي كان أسيرا بقطاع غزة. وهو گلعاد شاليط الذي لا يوجد بلد في أوروبا وأمريكا لا يُعرف فيه اسمه وعمره. فهذه الحالة نفسها، يقول كوهين، توضح تأثير جماعة السايغنيم في مجالات أخرى، ولا سيما الدبلوماسية والسياسية وما إلى ذلك. فوالِدي ذاك الجندي البسيط تم استقبالهما من قبل جميع حكومات القوى العظمى كالمستشارة الألمانية ميركل التي استقبلتهما خمس أو ست مرات وساركوزي عدة مرات وبوش وأوباما والبرلمان الأوروبي. أبوه الذي فرشت له السجادة الحمراء حظي بمعاملة لا تحظى بها حتى أسرة جنرال بإحدى هذه البلدان. فمن وراء كل ذلك مجموعة من السايغنيم، لأن الأمر يتطلب موارد مالية ودبلوماسية كبيرة. ولا تستطيع أسرة جندي إسرائيلي بسيط أن تحشد مثل هذه الموارد بمفردها. لكنه جندي بالجيش الإسرائيلي المحتل لفلسطين.

ويقدم كوهين كمثال ثالث على دعم السايغنيم لسياسات إسرائيل الانتخابات الفلسطينية التي فازت بها حماس بطريقة ديمقراطية. فما أن ظهرت تلك النتائج حتى ارتفعت الأصوات من كل مكان وفي انسجام تام، قائلة إنه لا ينبغي التفاوض مع حماس. وذلك بالرغم من أن المنطق يُملي على البرلمان الأوروبي مثلا أن يقول للفلسطينيين: "حسنا، لقد قبلنا اختياركم، وسوف نتفاوض مع الممثل الذي اخترتموه بشكل ديمقراطي". فلم تمض بضع أيام حتى انحني المجتمع الدولي لهذه الإملاءات المجنونة كما يصفها الكاتب كوهين، والمؤيدة لموقف إسرائيل. هكذا ظل

السايعنيم يقومون بكل ما في وسعهم لمنع تمرير كل ما أرادت إسرائيل تجنبه. وذنب حماس هو كونها غير فاسدة على حد قول الكاتب كوهين.

وقد ساق مثلا آخر حصل في الثمانينيات بمناسبة الاتفاق على إنشاء محطة للطاقة النووية بالعراق. فجاء الطلاب العراقيون للدراسة في مركز ساكلاي Saclay للدراسات الذرية. وكان على الموساد الحصول على كل المعلومات الممكنة المتعلقة بهؤلاء الطلاب، وإمكانية التلاعب بهم، وما إلى ذلك. وفي العادة تتطلب مثل هذه المهمة من الأجهزة السرية، تخصيص عدة أسابيع للاختراق وجمع المعلومات. لكن بالنسبة لعملاء الموساد الأمر كان أبسط بكثير. كانوا قادرين على الاعتماد على مساعدة أحد السايعنيم من داخل المركز، والذي تم الاتصال به فقام خفية بتصوير الملفات المطلوبة، وأعادها إلى مكانها، وسلم النسخ إلى الموساد. في حين أن فرع الكي جي بي السوفياتي كان سيحتاج للقيام بنفس المهمة إلى بضع مئات من العملاء على الأقل.

وفي أخر المقابلة سُئل الكاتب كوهين عن مآل الدولة العبرية مستقبلا. فقال إنه كان يعتقد حينها [وقت المقابلة في 5 نونبر 2011] أن إسرائيل ستزج بنفسها أكثر فأكثر في مأزق الاحتلال الذي سيسود إلى حد يؤدي إلى أزمة كبيرة، وبخاصة مع الاتحاد الأوروبي الذي لن يعود قادرا على تجاهل الوضع في الشرق الأوسط. ومن المرجح أن تكتسب مواقف مواطنيه المعارضة أهمية كبيرة فتمارس ضغوطًا على القادة. ومن الصعب تكهن ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك. فيخشى أن يؤول الوضع إلى مأساة دموية، أو تغيير في موقف القوى العظمى. وفي نهاية المطاف، إذا دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إسرائيل اليوم، فمن الممكن أن يتغير ذلك في غضون عشر أو خمس عشرة سنة. وفي هذا السيناريو يعتقد كوهين أن حل الدولة الواحدة قد يكون ممكنا، مع اضطرار الإسرائيليين إلى التفاوض والاستسلام. فعلى المدى الطويل، لا يمكن سوى التحرك نحو حل الدولة الواحدة. ويأمل شيئًا واحدًا وهو ألا يكون الأمر دمويًا.

واليوم 22 من شهر أكتوبر 2023 صرنا نرى فعلا تآكل تأثير أخطبوط السايعنيم رأي العين. وذلك بسبب تأخير الاجتياح البري لقطاع غزة المقاوم من شدة رعب جيش الاحتلال من عواقبه. فيعوضه بالقصف الجوي الفتاك والمدمر على مدار الساعة وعلى مرأى ومسمع من كل شعوب العالم. قصف وحشي تتناقل صور ضحاياه الأبرياء كل وسائل الإعلام العالمية بما فيها الغربية. فصارت معه شوارع العواصم وكبريات المدن تغلي بالمظاهرات الحاشدة والمتصاعدة منددة بهول ذبح شعب غزة البريء. والشيء نفسه على مواقع التواصل الاجتماعي من كل حدب وصوب وبكل اللغات. الأمر الذي فضح حكام الغرب المتواطئين مع الكيان الصهيوني وعرى سوءة إعلامهم المضلل. فاضطروا معه للتخفيف من لهجتهم الهجومية باحثين بلهجة ديبلوماسية عن مخرج من الأزمة التي تورطوا فيها.

فهل ستحقق فعلا نبوءة الشيخ الشهيد أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة المقاومة حماس لما قال منذ ربع قرن في برنامج شاهد على العصر أن سنة 2027 هي سنة نهاية الكيان الصهيوني؟ وهي النبوءة المتوافقة مع ما يُعرف عند الصهاينة بلعنة العقد الثامن الذي لم يتعداه عمر الممالك العبرية السابقة. وعليه فمآل هذا الصراع الذي طال خمس وسبعون سنة سينتهي فعلا ومهما طال الزمن بحل الدولة الواحدة. لكنها دولة فلسطين العربية التاريخية بمسلميها ومسيحييها ويهودها، بدلا من إسرائيل العبرية العنصرية. مثلها في ذلك مثل دولة الجزائر العربية والحرة اليوم من بعد مائة وثلاثين سنة من زيف الجزائر الفرنسية l'Algérie française، التي رحلت برحيل أحفاد المعمرين الفرنسيين الأوائل منذ سنة 1830.

وشماتة ومأزق تلك الهجرة المعاكسة والجماعية للمستوطنين الصهاينة عائدين إلى ديارهم ومواطنهم الأصلية هي التي بلا شك يخشاها عموم الغرب اليوم أمام شدة بأس مقاومة الشعب الفلسطيني بدلا من حروب

الجيوش النظامية العربية التي تعوّدت على قهرها بدعمه المطلق لجيش الاحتلال. فيخشى أشد خشية من حتمية وشماتة مشهد المستوطنين الصهاينة هاربين من فلسطين كمشهد الهروب من جنوب الفيتنام سنة 1975 ومن كابول عاصمة أفغانستان مؤخرا. لكنه مع ذلك، سيتخلص أخيرا ومعه باقي العالم من تحمل عبء ذلك الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين. وقد يكون لا قدر الله ثمن حرية وانعتاق الشعب الفلسطيني من نيْر المحتل الغاشم دمويا وباهظا كما خشي من ذلك الكاتب اليهودي المكناسي كوهين. لكن إن حصل ذلك كما هو حاصل اليوم فتلك هي سنة الحياة. ونسأل الله أن يفرج على إخواننا بفلسطين بسلام وينعم بالعودة بأمان على كل من بخارجها بمخيمات اللجوء ومن يرجو ذلك بالشتات.

فهرس المحتوى

الحلزون الفرنسي والحلزون الأمريكي

من مزايا المواقع التي تتيح للزوار فرصة التعليق على ما يتم نشره فيها أنك تستطيع الاطلاع على أثره فيهم. وسُررت كثيرا لما وجدت أن كل التعليقات على كل ما تم نشره بفرنسا وبغيرها وتضمن تحرشا بكرامة وعزة المغرب والمغاربة، كانت نارية في استهجانه واستنكاره. ومنها ما نشر ولا يزال ينشر من هذا القبيل بخصوص آفة زلزال الحوز المؤلمة. كما ابتهجت بمشاهدة عدد من أعلام المغرب بالمهجر على بعض شاشات القنوات التلفزيونية الفرنسية وهم يعبرون عن استنكافهم وامتعاضهم منه. وكان من بينهم الكاتب المغربي الشهير الطاهر بنجلون والإعلامية القديرة سميرة سيطيل. ومن دواعي السرور والارتياح أيضا انتفاضة كل من المجلس الوطني للصحافة والنقابة الوطنية للصحافة المغربية ضد تلك الهجمة الإعلامية الفرنسية الشرسة واللاأخلاقية.

لكن استفزني بالخصوص ما تم نشره مؤخرا بتلك الجريدة الفرنسية الساخرة والمشهورة بتحرشها بمقدسات المسلمين. وذلك بالخدش في الوقار اللازم لعاهل البلاد والمس بمشاعر شعبه الذي شعاره الله الوطن الملك. وخير ما يُرد به عليها وعلى مثلها، ما جاء منذ سنة بالضبط في موقع Aujourd'hui le Maroc قول إيمان قنديل وبحق، "إن فرنسا ترفض بشكل قاطع وجود المغرب في إفريقيا تحت زخم الرؤية المستنيرة لعاهل البلاد. فتغار من علاقاته المتينة مع جل دول العالم. وهو الأمر الذي يفسر الحملات التي تتحكم فيها باريس بهدف إعطاء صورة زائفة عنه". فذكّرني قولها بحكاية الحلزون الفرنسي في مقابل الحلزون الأمريكي والتي يطيب لي ذكرها هنا مع ما ينبغي استخلاصه من دروس وعبر.

هي حكاية بائع حلزون أمامه قِدران، أحدهما مغطى بغطاء ومكتوب عليه "حلزون أمريكي" والآخر من دون غطاء ومكتوب عليه "حلزون فرنسي". سأله زبون عن السبب في ذلك، فقال بأن الحلزون الأمريكي لا يطيق البقاء في الأسفل، فيتسلق جنبات القِدر للخروج منه ويشجع بعضه البعض على ذلك. فكان لا بد من منعه منه بإقفال القدر. أما الحلزون الفرنسي فلا داعي لوضع غطاء على قِدره. ما أن يشرع بعضه في التسلق حتى تلتف من حوله البقية كي تجره إلى الأسفل. وهذا المثال هو للشاب أبركان صاحب كتاب *Libérez vos cerveaux*. مثال يردده في بعض محاضراته القيّمة للدلالة على ظاهرة الغيرة والحسد التي يعاني منها ببلده فرنسا جل من نال نجاحا وشهرة مستحقة، وهو أحد ضحاياها. وذلك في مقابل التشجيع والتنويه بأمثالهم في أمريكا. لكن الأخطر من كل ذلك هو لما يتعلق الأمر بالأثرياء كما جاء بالهمز واللمز في تلك الجريدة الفرنسية المُغرضة والمضللة بخصوص ثروة عاهل المغرب. فماذا عن الموقف من الأثرياء بأمريكا ثم بفرنسا؟ أمريكا التي فضلتُها على أنكْلترا الواردة في حكاية الحلزون للشاب أبركان لوفرة الأمثلة فيها الدالة على المقصود منها. وماذا عن تطور الموقف من الأثرياء بين الماضي والحاضر بجل العالم؟ وما هو الموقف السليم من التحريض ضدهم من جهة والموقف الوجيه واللازم من الأثرياء ببلادنا من جهة ثانية؟

الموقف من الثراء والأثرياء بأمريكا

ثروته المكتسبة بفضل الذهب الأسود جعلته مشهورًا في جميع أنحاء العالم. يتعلق الأمر بجون دافيدسون روكفلر الذي ترك بصمته في القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة بفضل مواهبه كرجل أعمال وأنشطته الخيرية

التي يديمها أحفاده. ويقع مركز روكفلر الخيري في قلب مانهاتن. ويستقطب كل عام الزوار من جميع أنحاء العالم. يتوافدون عليه لاكتشافه. وهو نقطة جذب لا بد منها للسياح الذين يمرون من نيويورك. مركزه مدينة حقيقية داخل المدينة.

فهذا نموذج لموقف الأمريكيين من الثراء ومن أثريائهم. أثرياؤهم عندهم أبـــطـــال والنماذج التي يُحتذى بها. الأثرياء الذين لا يخجلون من الظهور ولا حتى من بسط مقدار مبالغ كل ثرواتهم الهائلة. بل يتباهون بها على رؤوس الأشهاد. وكلما ازدادت وتكاثرت ازدادوا بها عظمة عند الأمريكيين وازداد معها انبهارهم بهم. يظهرون للعلن بكل فخر ويتكلمون مثل مشاهير الفن والرياضة والأدب والعلوم عندنا. ويسمّون شركاتهم ومقاولاتهم بأسمائهم.

وهكذا من بعد كل من رجال الأعمال العمالقة كهنري فورد وكارنيدجي وروكفولر وغيرهم كثير، جاء اليوم دور بيل گَايتس صاحب ميكروسوفت ودجيف بزوس صاحب أمازن وإيلون موسك صاحب تسلا وسبايس إيكس وتويتر مؤخرا، وأمثالهم يتناسلون هنالك كالفطر. يُستجوَبون بل ويحاضِرون في قاعات ممتلئة عن آخرها مثل كبار العلماء والسياسيين ورؤساء البلاد السابقين. فهذا هو المقصود بالحلزون الأمريكي الذي يتسابق فيما بينه للتسلق من الأسفل إلى الأعلى ويتم التباهي به وتشجيعه في وسائل الإعلام ومن قبل الجماهير الأمريكية. وهو الذي جعل من بلادهم أقوى دولة في العالم اقتصاديا وعسكريا بالرغم من أنها ليست هي الأوسع مساحة. لكن في المقابل ماذا عن الموقف من الثراء والأثرياء بفرنسا والذي يهمنا بالنظر لما نشرته تلك الجريدة المغرضة؟

الموقف من الثراء والأثرياء بفرنسا

بحسب تقرير شركة الاستطلاع الفرنسية IFOP سنة 2019، غالبية الفرنسيين لا يحملون الأغنياء في قلوبهم. ويُظهر التقرير تزايد غياب الثقة في الأثرياء. ما يقرب من 65% منهم لديهم رأي سلبي في حقهم، ويرون أن ثرواتهم غالبا ما تكون نتيجة لاستغلال الوضع القائم وليس نتيجة للكسب الشريف. وتسود كراهيتهم أكثر في الأوساط الشعبية ولا سيما الأوساط العُمالية.

موجة يركب عليها الانتهازيون من السياسيين ومن النقابيين في تجمعاتهم وفي خطبهم لكسب الأنصار والموالين وأصوات الناخبين ويدعمها الإعلام الموالي لهم. وحسبنا في ذلك ما جاء في حوار مع فرنسي مختص في علم الاجتماع على موقع جريدة فرنسية تحت عنوان "لماذا يكره الفرنسيون الأثرياء؟". فالسؤال هنا فقط عن سبب تلك الكراهية، الأمر الذي لا يعنينا فلن نتوقف عنده. وسنتوقف عند بعض الأمثلة التي جاء بها هذا المختص الفرنسي في علم الاجتماع للدلالة على أن تلك الظاهرة تحصيل حاصل بفرنسا.

ففي معرض حديثه عنها ذكر أحد السياسيين الذي كان يصيح في مهرجان خطابي وبأعلى صوته ليقول أنه يريد فرنسا بلدا من دون ملياردیرات، ووصفهم بمصاصي الدماء وبالوحوش المفترسة. وذكَر آخر، وهو عميد نقابة مشهورة، والذي ذهب إلى حد تحريض عمال شركة توزيع الكهرباء والغاز على الذهاب لقطعهما على قصور الأثرياء الفارهة. وذكر سياسيا يساريا آخر وهو يؤكد من دون حرج أن الأثرياء طفيليون وأنهم السبب في مآسي الفقراء. وثالث قال بأن الثراء بفرنسا أمر غير أخلاقي. وليّ اليقين من جهتي، بأنهم جميعهم يحبون الثراء الذي لم يصلوا إليه، فيكرهون الأثرياء. وهذا هو المقصود بحلزون فرنسا في مثال إدريس أبركان أعلاه.

والمجتمع الذي يكره الأثرياء هو مجتمع يعاني في واقع الحال من داء انفصام الشخصية. ليس هذا فقط رأيي، بل ذلك ما صرح به وأكده وبحق نفس الفرنسي المختص في علم الاجتماع المذكور أعلاه وهو يتحدث عن مجتمعه بلده. فيقول أنه يحرص جدًا على رؤية تحسن مستواه المعيشي وفي الوقت نفسه تجده يعترض على نجاح وأرباح وثراء الأثرياء أصحاب رؤوس أموال الشركات والمقاولات التي تساهم في نماء الثروة الوطنية ومن تم في رفاه شعبه.

وهذا الموقف السلبي بل المرضي من الأثرياء هو الذي يشجع على هجرة رؤوس الأموال إلى حيث الأمن والأمان من تهديد مصالحها. ومن ذلك تشكي الفرنسيين من رجل الأعمال الشهير صاحب مجموعة لوي فيتّون

المختصة في إنتاج وبيع السلع الفاخرة. تشكوا منه لما نقل جميع أصول المجموعة تقريبًا من بلده إلى بلجيكا. هكذا يُريدون فرنسا من دون مليارديرات ثم تجدهم يتشكون ممن غادرها. فيا لها من سكيزوفرينيا. وكذلك أثاروا لغطا كبيرا ضد ممثل فرنسي لا يقل شهرة، لما حصل على الجنسية الروسية بغرض حماية ثروته. صحيح أن رؤوس الأموال كما يقال جبانة. ويحق لها أن تكون كذلك، لما لا؟ فلا يصح إزعاجها، بل تستحق الترحيب بها وتشجيعها كما تفعل الحكومات المسؤولة عن نمو اقتصاد بلدانها. فماذا عن تطور الموقف من الأثرياء بجل العالم بين الماضي والحاضر؟

تطور المواقف من الثراء والأثرياء بجل بلدان العالم

فهل هذا التحامل على الثراء وعلى الأثرياء لا يزال له ما يبرره حتى اليوم؟ أبـــدا. فيقول نفس عالم الاجتماع أن ذلك كان صحيحا إلى حد مّا حتى نهاية القرن التاسع عشر. وقد استفحل مع الثورة الصناعية والرأسمالية المتوحشة التي نجمت عنها لما كانت تُشغيل حتى الأطفال في المناجم وفي المصانع بدلا من أن يكونوا في المدارس. لكنه يضيف قائلا وبحق أن البشرية تقدمت منذ ذلك الحين بفضل نضالات العمال في مختلف القطاعات وفي مختلف بقاع الأرض. واليوم بفضل مختلف الآليات القانونية المكتسبة لتوزيع الثروة بقدر مّا من العدل، صحيح أن الفقر لم ينعدم، ولكن تضاءلت حدته وضاقت سعة رقعته. وصارت الرأسمالية اجتماعية من بعد ما كانت متوحشة. فبقى على الفقراء انتهاز فرصة وفرة التعليم والتكوين العمومي الممول من المال العام للخروج من فقرهم. وأضيف إلى ذلك من جهتي، واجب اجتناب الإفراط في الإنجاب في كل بلد لا تزال منظومته التعليمية غير قادرة على تثمين وتأهيل كل ثروته البشرية، وإلا ازداد الأغنياء ثراء وازدادوا الفقراء فقرا بسبب التضخم المفرط في أعدادهم. فقانون العرض والطلب في سوق الشغل بكل نظام رأسمالي لا يرحم.

وحسبُنا في ذلك التطور الحاصل في النظام الرأسمالي الاجتماعي بفضل النضال العمالي، الفرق بين أحوال عموم الشعب الصيني بالأمس من دون أثرياء وأحواله اليوم مع وتواجدهم وتكاثرهم. حصل ذلك وفق منظور الزعيم الصيني داوْن زْياوْبين الذي قال قولته الشهيرة "لا يهم إذا ما كان لون القط أسود أم أبيض ما دام يصطاد الفئران". والمقصود من قوله ذاك أنه لا تهم أيديولوجية أو جنسية رجال المال الأعمال والمستثمرين ما داموا يساهمون في التنمية الاقتصادية في الصين.

هكذا الحزب الشيوعي الصيني نفسه فَهم دور نساء ورجال المال والأعمال الأثرياء في تنمية الاقتصاد وفي الرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي. فاقتنع وقَبل وسمح به وشجعه. فصارت الصين اليوم بفضل سياسة تشجيع المبادرة الحرة عبر أصحاب رؤوس الأموال من داخل البلاد ومن خارجها أكبر وأقوى منافس اقتصادي للغرب المتقدم وفي مقدمته الولايات المتحدة. ومن مؤشرات الرفع من مستوى رفاه عموم الصينيين نجد نفقاتهم على رفاههم اليوم من بين أهم موارد السياحة بالعاصمة باريز مثلا، من بعد ما كانوا فقراء ولا يستطيعون حتى الخرج من بلادهم. مستواهم المعيشي تحسن بكثير ورأي العين. تحسن بفضل استثمارات الأثرياء الصينيين والأجانب في اقتصادهم.

دليل قوي على أن الاقتصاد المبني على المبادرة الحرة، إلّم يكن هو الأفضل، فإنه يبقى هو الأقل سوءا ما دام لم ينعدم معه الفقر. وذلك من بعد فشل كل التجارب الاشتراكية والشيوعية التي سوّت بين الفقراء والأغنياء في منزلة بين المنزلتين. لكن الفطرة البشرية أبتْها تأبّت عليها، وكانت تُصوّت ضدها بالأقدام هربا منها. فكان لا بد من سجن تلك الشعوب من وراء جدران كجدار برلين. الجدار الذي شُيّد لمنع الهروب من ألمانيا الشرقية الشيوعية وليس العكس. ألمانيا الشرقية التي صارت أفضل حالا لما عادت لتنظم لأختها الغربية الليبرالية من بعد سقوط الجدار. وأصل المستشارة أنگّلا مركل من ألمانيا الشرقية سابقا. زد على ذلك أن أكبر عملية لخوصصة المؤسسات والمقاولات العمومية في المغرب، تمت منذ انطلاقها سنة 1993، في عهد حكومة التناوب ذات التوجه اليساري الاشتراكي. حكومة كانت لها نفس القناعة والثقة في فعالية ونجاعة الرأسمالية الاجتماعية مع منظمات نقابية متيقظة من أجل المزيد من تطويرها وحريصة على الحيلولة دون انزلاقها من جديد إلى الرأسمالية المتوحشة.

من خارج الوطن

وذلك لأن الأثرياء لا يكدّسون مدخراتهم في صناديق مطمورة تحت الأرض أو مجمدة في الحسابات البنكية، كما يتصور ذلك فكر الحلزون الفرنسي. لأنهم بكنزها تذوب تحت ضغط نفقات استهلاكهم الهائلة مع ضغط التضخم كذوبان الثلوج في بداية فصل الربيع. وكنزها مذموم في كتاب الله بسبب إخراجها من الدورة الاقتصادية التي يستفيد منها كل المجتمع. فلا بد لهم من تثمينها وتنميتها حتى تزداد ولا تنقص. فلا بد لهم من استثمار مدخراتهم الهائلة بصفة مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية سعيا من وراء الربح، أو بصفة غير مباشرة من خلال اقتناء سندات القطاع الخاص أو سندات الخزينة أو إيداعها في المصارف لأجل ***dépôts bancaires à terme*** مقابل استلام فوائد.

صحيح أنهم غالبا ما يربحون كثيرا، ولكن قد يخسرون أيضا. وما يربحونه يؤدون منه لخزينة الدولة مستحقات الضرائب المباشرة ثم يوزعون الباقي بين الاستهلاك والادخار. ونفقاتهم على الاستهلاك تتحول حتما وفي نهاية المطاف إلى أجور تُدفع للطبقة العاملة وإلى ضرائب غير مباشرة للخزينة، كلها مضمّنة في أثمان المواد والخدمات المستهلكة. ثمن كل منتوج تجده في السوق يساوي مجموع أجور كل الذين ساهموا في إنتاجه من عمال ومستخدمين وفي توزيعه من تجار، علاوة على الضرائب المدفوعة إلى الخزينة، كما تقول بذلك وبحق النظرية الماركسية. هكذا لما يشتري المستهلكون وفي مقدمتهم الأثرياء ما يحتاجونه من الأسواق من منتجات وخدمات فهم يؤدون بصفة غير مباشرة أجور كل من ساهموا في إنتاجها من العمال والمستخدمين مع دفع الضرائب غير المباشرة المستحقة عليها. وبما أن الأثرياء هم الأكثر استهلاكا من غيرهم، فهم بذلك الأكثر توزيعا للثروة كأجور على الطبقة العاملة والأكثر دفعا للضرائب التي تمول الخدمات العمومية التي يستفيد منها الجميع بما فيهم وفي المقام الأول نفس الطبقة العاملة.

ومع ذلك، ومع الأسف الشديد، لا نزال نجد من بيننا من يتحامل على الثراء والأثرياء كمن يقول في أحد المواقع "تعيش في البلاد فئتان اثنتان مختلفتان أشد الاختلاف. فئة تعيش ببساطة وتكدّ طول النهار في سبيل الحصول على لقمة العيش من خلال راتب يفي بالكفاف ولا يتجاوز ذلك إلى أشياء أخرى. وفئة ثانية قد أحاطها الله بكل أسباب اليسر والغنى، فتنعم في جنة من الملذات التي لا تكاد تنتهي ما دامت تمتلك المال لشراء كل مسببات الرفاهية. فتراها تسكن في فيلات فاخرة، وتتنقل عبر سيارات فارهة، وتقتني أغلى الحاجيات دونما حساب ولا اكتراث لما تصرفه من أموال". فتشتم في ذلك رائحة التحريض على الثراء والأثرياء. في حين أمثال صاحب هذا الكلام، وما أكثرهم، هم كمن لا يرى من جبل الجليد سوى عُشره الظاهر من فوق سطح الماء وتخفى عنه التسعة البقية من تحته. وبالمثال يتضح المقال.

فمن يستنكف من حفلات الأثرياء الباذخة مثلا، على أنها تبذير فهو مخطئ في نظر كل العمال والمستخدمين والتجار الذين يساهمون فيها بخدماتهم من قريب أو من بعيد. فبإنتاج وبيع منتجاتهم فيها وبتقديم خدماتهم لها يحصلون على أرزاقهم كأجور. الأجور التي ينفقونها على دويهم وأسرهم. الأجور التي تتعاظم بمقدار تضخم بذخ تلك الحفلات وبتعدّدها. وحسبنا في ذلك حجم تضرر الشغيلة في هذا القطاع إلى جانب مجمل قطاع السياحة بسبب وباء كورونا. ونعرف جميعا أن كل من تبقى من تلك الحفلات مما لذ وطاب والصالح للأكل لا يلقى في القمامة وإنما يبيت من دون شك وبطريقة أو أخرى في بطون من هم في حاجة إليها. وقس على ذلك النفقات الباهظة التي تتطلبها صيانة وتسيير مساكن الأثرياء الفارهة ومختلف نفقات عيشهم وعيش كل أفراد أسرهم فيها وخارجها. كل تلك النفقات تنتهي في نهاية المطاف كأجور في جيوب الطبقة العاملة بما فيهم التجار، علاوة على مستحقات الخزينة من ضرائب غير مباشرة التي تعود كخدمات واستثمارات عمومية يستفيد منها الجميع. ومثل استهلاك الأثرياء، استثماراتهم لها أيضا علاقته بالأجور وبالضرائب.

باستثمارهم لمدخراتهم في مختلف دواليب الاقتصاد الوطني يُشغّلون حتما وبالضرورة عشرات بل مئات الآلاف وحتى الملايين من المستخدمين والعمال والتجار. فتًدفع لهم أجورهم، علاوة على دفع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباحها لخزينة الدولة. وفضلا عن ذلك، فبتصدير منتجات وخدمات تلك القطاعات تُجلب الأموال اللازمة لتغطية نفقات حاجيات البلاد والعباد من الواردات.

من خارج الوطن

فكل الدورة الاقتصادية في البلاد تعتمد على استثمارات الأثرياء وعلى نصيبهم الأوفى من الاستهلاك، مثل اعتماد الدورة الدموية على القلب في الجسد. الأمر الذي صار يعبّر عنه بعض رجال الاقتصاد بعبارة *Le ruissellement*. بمعنى أن استثمار الأثرياء لمدخراتهم في الاقتصاد الوطني مع ما ينفقونه على نصيبهم الوافر من مجموع الاستهلاك بالبلاد، هو كماء منبع عين بأعلى جبل لمّا يسيل منها في المنحدرات ويتفرع في الجداول والأخاديد التي تسير في كل الاتجاهات وتسقي وتروي كل ما في طرقها من مزارع ومساكن حتى أسفل الوادي. المزارع والمساكن التي تزدهر بمقدار غزارة مياه المنبع بالأعلى وتتضرر بنقصانها.

وقد يعترض معارض ويقول إن الأثرياء يقتنون أيضا منتجات فاخرة مستوردة وباهظة الثمن وينفقون أموالا طائلة بالخارج كسواح وفي امتلاك ما يشتهون هنالك من مساكن وسيارات فارهة وقد يستثمرون فيه بعضا أو كل مدخراتهم، فيُخرجون كل تلك الأموال من الدورة الاقتصادية الوطنية لصالح اقتصادات دول أجنبية. إلا أن تلك نظرة بعين واحدة بدلا النظر إلى الأمر بعينين. ففي مقابل ذلك، الأثرياء الأجانب يفعلون الشيء نفسه بالبلد وأكثر. لأن الدورة الاقتصادية لا تعتمد فقط على أموال أهل البلد بل أيضا على أموال الأجانب. وهكذا نقرأ مثلا في تقرير هينلي الخاص بهجرة الثروات لعام 2023 أن المغرب يوجد ضمن أفضل عشرين دولة من حيث صافي التدفقات الداخلة إليه للاستقرار فيه من أصحاب الملايين بباقي العالم. وكل ذلك علاوة على المداخيل المحصلة من السياح الأجانب بالإضافة إلى تحويلات مغاربة المهجر. أموال هائلة تُخرج من الدورات الاقتصادية الأجنبية لتدخل في دورة الاقتصاد الوطني. فهذا بذاك بل أكثر. وهكذا الحلال على أثرياء غيرنا ببلادنا حلال أيضا على أثريائنا ببلاد غيرنا، ولا ضيْر ولا ضرر. فعلاوة على كل ما سبق ما هو الموقف السليم من التحريض ضد الثراء والأثرياء حيثما وجدوا؟

الموقف السليم من التحريض ضد الثراء والأثرياء ببلادنا

قد تم استفزاز كل من اطلع منا على ما جاء هذه الأيام في تلك الجريدة الفرنسية الساخرة، من أن عاهل البلاد يملك الملايير المكدسة، ومن دون ذكر محل استثمارها وهي تعلمه جيدا. ما نشرته هو فقط للتحريض عليه ولزرع الفتنة بينه وبين شعبه. وذلك من باب الحسد والغيرة. فهي تعلم جيدا أنها ليست أموالا مكدسة ومكنوزة في أبناك أجنبية وبالخصوص الفرنسية كما تتمنى ذلك من دون شك. بل تعلم أنها جزء لا يتجزأ من مجموع ثروات البلاد المستثمرة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية. فخاب مسعاها لما أسفر ذلك الاستفزاز عن الأثر العكسي تماما بين المغاربة، كما تقدم.

وجاء الرد عليها وعلى أمثالها هذه المرة من داخل فرنسا نفسها. جاء على لسان جوليان دراي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الفرنسي. في مقابلة مع موقع Atlas-info.fr. ومما قال فيه "إن المغرب في حالة جيدة للغاية ويثير غيرة الكثير. هناك سلسلة كاملة من جماعات الضغط في فرنسا التي لا تقبل بنجاحه وتحاول باستمرار منع توفيقه وتعكّر العلاقة بينه وبين فرنسا. وأضاف أن سلبية الإعلام الفرنسي أمام التحولات الاستثنائية التي يعيشها المغرب ليس لها ما يبررها. بل ويمكننا أن نتحدث عن عداء الإعلام الفرنسي للمغرب وعن محاولات مستمرة لحياكة مكائد ضده لا مبرر لها. المغرب يتقوى أكثر فأكثر سياسيا واقتصاديا، ويحتل مكانة متزايدة الأهمية في أفريقيا، وقد أدار أزمة كورونا بشكل جيد... وهذا لا يعجب الجميع. والمغرب اليوم هو المرجع الذي ينبغي أن نقدمه كنموذج ناجح في المنطقة. وهو المحظوظ بوجود ملك استثنائي يستحق التحية".

وتلك الجريدة لا تجهل كل ذلك ولا سيما بخصوص ما نشرته من تضليل في حين أنه بمجرد البحث على منصة ويكيبيديا ستجد أن المدى (الشركة الوطنية للاستثمار سابقا أو SNI) هو صندوق استثماري مغربي خاص ذو طابع أفريقي. ويتكون المساهمون فيه من عدة شركات وصناديق استثمار مغربية، وعدد قليل من الشركات الأجنبية. والمساهم الرئيسي فيها هو شركة SIGER، الشركة القابضة في ملكية عاهل المعرب. والشركة تُعرّف بنفسها على موقعها بكون كل رساميلها معبأة من أجل نمو شامل في أفريقيا. تستثمر في القطاعات المُهيكلة على الأمد الطويل التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة. وهويتها قبل كل شيء إفريقية. شركة قوية بتجذرها القاري بالعزيمة الراسخة في المشاركة في دينامية التعاون جنوب ـ جنوب، سواء تعلق الأمر بالخدمات البنكية أو رؤوس الأموال الاستثمارية أو التأمينات أو المناجم أو مواد البناء والصلب أو تشييد وتجهيز الأوراش الضخمة. وأضيف أن

ذلك التعاون جنوب-جنوب يتنامى باطراد لأنه بمنطق رابح-رابح الذي تفضله الدول الإفريقية مع المغرب بدلا من نقيضه مع غيره. ولك أن تتصور عائداته الهائلة على البلاد اقتصاديا واجتماعيا وجيوسياسيا. ويحق لنا أن نتساءل، هل حلزون المغرب مثل حلزون فرنسا أم مثل حلزون أمريكا، ثم ماذا عن الموقف السليم من الثراء والأثرياء ببلادنا؟

الموقف السليم من الثراء والأثرياء ببلادنا

إذا كان حلزون بلادنا مثل حلزون أمريكا فبها ونعمت. أما إذا كان كحلزون فرنسا، فوفق ما تقدم، ينبغي تصحيح المسار. وعلى مختلف وسائل الإعلام القيام بهذه المهمة التحسيسية والبيداغوجية. فهي اليوم وكما يجب، تُعرّف بالفنانين والرياضيين والأدباء وغيرهم. وكل ذلك جيّد. لكن حان الوقت كي تتشجع وتستدعي أيضا نساء ورجال الأعمال الذين بثرائهم أثروا ولا يزالون وسيظلون يثرون البلاد لمّا يساهمون في تقدمها باستثمار رؤوس أموالهم في اقتصادها. وكل ذلك بفضل ثقتهم في استقرار البلاد السياسي بحمد الله. الاستقرار الذي جعل المغرب ضمن قائمة الدول العشرين الأكثر جذبا لأموال الأثرياء بالعالم في سنة 2023 وفق تقرير كل من مؤسستي ‘‘هنلي وشركاؤه’’ و’’نيو وورد هيلت’’، والذي صارت تُحسد عليه بالخصوص من جهة القوى التي تعوّدت على استغلال عدم استقرار مستعمراتها السابقة لنهب ثرواتها. وفي الهبة الإفريقية الحالية بدول الساحل خير دليل على ذلك. وقد صدق المرحوم عبد الصادق شقارة طيب الله ثراه وأكرم مثواه لما تغنى بقوله "رد بالك هذي بلادك... راننا محسود عليها".

فمثل كبار الأبطال الرياضيين ومشاهير الفنانين، الأثرياء المستثمرون لا يقنعون بما يكسبونه من أرباح وإن كانت طائلة. بل يطمعون هم كذلك كبشر في الاعتراف لهم بما يقدمونه من إنجازات تساهم في إثراء بلدهم. مثل كبار الأبطال الرياضيين ومشاهير الفنانين دائما، الأثرياء المستثمرون ليسوا في غنى عن تقدير وحب شعوبهم لهم. الحب والتقدير المسحقان والذيْن لا يشعرون معهما بالغُبن. حينها يبادلون شعبهم حبا بحب وتقدير بتقدير فيسعون للاهتمام بتحقيق المزيد من الإنجازات لصالح بلدهم بمقدار اهتمامهم بتحقيق مصالحهم الخاصة. وقد يتعاونون في ذلك وحتى يتنافسون فيه. الأمر الذي، في نظري، يحصل بالضبط في أمريكا. وذلك بخلاف ما يصيبهم من غُبن لما تطغى كراهية شعوبهم لهم كما في فرنسا مثلا. حينها قد يوجد من بينهم من يُغلّب مصالحه الخاصة على حساب مصالح بلده بأساليب ملتوية، أدناها التهرّب الضريبي، وهو لا يبالي ويقول من بعدي الطوفان.

أتوفر على أسماء نساء ورجال أعمال مغاربة أحياء وأموات مع منجزاتهم المبهرة لصالح وطنهم وشعبهم ولا أستطيع ذكرهم مخافة إثارة سخط بعض القراء عليّ وعليهم مع اتهامي بالتزلف والتملق لهم. لكن يستطيع أيّ منا فعل ذلك فقط لما يكون الإعلام قد قام بما يلزم ويستحقونه من الاعتراف لهم بمنجزاتهم تلك، فلا يُغبنون فيها. ولا ينبغي للإعلام إغفال أيضا كبار نساء ورجال الدولة *grands commis de l’Etat* الأحياء والأموات الذين لم يَثروا وأسدوا للبلاد خدمات جليلة وخالدة وبقوا مع ذلك مغمورين. ومن بينهم بعضٌ من نساء ورجال الأعمال الذين تم ويتم استدعاؤهم أحيانا لخدمة الوطن بما لهم من خبرة في مجالاتهم. فينبغي الشروع في تقديمهم جميعا كأبطال في المجال الاقتصادي والإداري مثل أبطالنا في الرياضة ومشاهيرنا في مختلف الفنون والعلوم. أبطال يستحقون أن نفتخر بهم. فينتفي عنهم الخجل من الثراء المستحق ويحظَوْن بما يستحقونه من الثناء والتشجيع كنعمة من نعم الله التي لا تُحصى عليهم وعلينا جميعا، بدلا من خرافة تمجيد فقر الفقراء وكأنه فضيلة دينية. قال تعلى: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ **وَلَا تَنسَ** نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ﴾. وقال سبحانه: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾. وقوله ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ وقال النبي ﷺ: " اليد العليا خير من اليد السفلى". وقال الشاعر أحمد شوقي:

"بالعلم والمال يبني الناس ملكهم لم يُبنَ ملك على جهل وإقلال"

وقد كان عثمان رضي الله عنه فخْر باقي الصحابة بثرائه المكتسب من الحلال ولا حرج. وها قد حان الوقت كي نفتخر بأمثاله من بيننا في عصرنا. وحينها فقط يصبحون نماذج يَقتدي بهم النشء مثل اقتدائهم وانبهارهم بالأبطال في الرياضة وبرواد ومشاهير الفن والأدب. والأثرياء ليسوا ملائكة. هم كبشر ومثل باقي فئات المجتمع، لا

بد من أن يوجد من بينهم فاسدون ومفسدون. لكنهم الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، وليس العكس أبدا. ولا أحد فوق القانون. فنعم فكر الحلزون الأمريكي الذي ينبغي الاقتداء به مثل ما اقتدى به الحلزون الصيني. وبئس نقيضه.

فهرس المحتوى